

مشروع قانون المالية لسنة

2018



تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية

تقرير حول

المؤسسات والمقاوالت العمومية

الفهرس

1	ملخص تنفيذي
9	الجزء الأول: المحفظة العمومية وأداؤها
9	1 المحفظة العمومية
9	1.1 مكونات المحفظة العمومية
11	2.1 تطور المحفظة العمومية
11	1.2.1 عمليات الإحداث والسحب والتجميع
11	2.2.1 الخصصة
14	2 أداء المحفظة العمومية
14	1.2 الاستثمارات
14	1.2.1 استثمارات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية
	2.1.2 الشراكة بين القطاعين العام والخاص : تحالف ضروري من أجل تسريع الاستثمارات
17	العمومية
19	2.2 مؤشرات النشاط والنتائج
19	1.2.2 رقم المعاملات
20	2.2.2 القيمة المضافة
22	3.2.2 تكاليف الاستغلال
23	4.2.2 التكاليف المالية
24	5.2.2 نتائج الاستغلال
25	6.2.2 النتائج الجارية
26	7.2.2 النتائج الصافية
27	8.2.2 الضريبة على الشركات
28	3.2 البنية المالية
28	1.3.2 الأصول
29	2.3.2 الأموال الذاتية
29	3.3.2 المديونية
31	4.3.2 الخزينة والتوظيفات
31	4.2 المساهمة حسب المجموعات المتجانسة
32	1.4.2 المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري
33	2.4.2 المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري
33	3.4.2 المؤسسات الاجتماعية العمومية

34	4.4.2 المؤسسات المالية العمومية
35	5.2 العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية
35	1.5.2 التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
38	2.5.2 إمدادات مالية أخرى للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
38	3.5.2 الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
41	الجزء الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية في صلب الدينامية الاقتصادية والاجتماعية
42	1 البنيات التحتية
42	1.1 صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
44	2.1 شبكة النقل
44	1.2.1 النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)
46	2.2.1 النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)
47	3.2.1 التنقلات الحضرية
48	1.3.2.1 شركة الدار البيضاء للنقل
48	2.3.2.1 شركة ترامواي الرباط-سلا
49	4.2.1 النقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية)
50	3.1 البنية التحتية للموانئ والمطارات
50	1.3.1 الوكالة الوطنية للموانئ
52	2.3.1 الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط
54	3.3.1 شركة استغلال الموانئ
54	4.3.1 الناظور غرب المتوسط
55	5.3.1 شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة
55	6.3.1 المكتب الوطني للمطارات
57	2 إنجاز الاستراتيجيات القطاعية
57	1.2 التنمية الفلاحية
57	1.1.2 وكالة التنمية الفلاحية
59	2.1.2 المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
60	3.1.2 الشركة الوطنية لتسويق البذور
61	4.1.2 الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
62	2.2 قطاع الصيد البحري
62	1.2.2 المكتب الوطني للصيد
63	2.2.2 الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
64	3.2.2 المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري

64	3.2. المعادن والطاقة والماء
64	1.3.2. المَجْمَع الشريف للفوسفات
66	2.3.2. المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
68	3.3.2. مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافياللت وفكيك
69	4.3.2. الاستراتيجية الطاقة
70	1.4.3.2. برنامج الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة)
70	2.4.3.2. الوكالة المغربية للنجاعة الطاقة (الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة سابقا)
71	5.3.2. إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب
71	1.5.3.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
71	1.1.5.3.2. عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017)
73	2.1.5.3.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء)
75	3.1.5.3.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء)
77	2.5.3.2. وكالات التوزيع
79	3.5.3.2. وكالات الأحواض المائية
80	4.2. الاستراتيجية السياحية
80	1.4.2. الشركة المغربية للهندسة السياحية
81	2.4.2. إثمار الموارد (الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا)
82	3.4.2. المكتب الوطني المغربي للسياحة
83	5.2. الاتصالات والخدمات البريدية والسمعية-البصرية
83	1.5.2. الاتصالات
84	2.5.2. البريد
86	3.5.2. المجال السمعي البصري
86	1.3.5.2. الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
87	2.3.5.2. شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)
88	4.5.2. وكالة المغرب العربي للأنباء
88	3. الخدمات الأساسية وتقوية التضامن والتماسك الاجتماعي
88	1.3. التربية والصحة
88	1.1.3. الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
90	2.1.3. الجامعات
91	3.13. المراكز الاستشفائية الجامعية
92	2.3. الشغل والتكوين المهني والتماسك الاجتماعي

92	1.2.3 مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
94	2.2.3 الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
95	3.2.3 التعاون الوطني
96	4.2.3 وكالة التنمية الاجتماعية
97	3.3 صناديق الاحتياط الاجتماعي
97	1.3.3 الصندوق المغربي للتقاعد
98	2.3.3 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
100	3.3.3 الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
101	4.3 العالم القروي
101	1.4.3 برنامج الكهرباء القروية الشاملة
102	2.4.3. برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي
102	3.4.3. البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية
103	5.3 الإسكان والتعمير وسياسة المدينة
103	1.5.3 مجموعة التهيئة العمران
105	2.5.3 وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
106	3.5.3 شركة "إدماج سكن"
106	4.5.3 الوكالات الحضرية
107	6.3 تنمية الاستثمارات وإنعاش العرض المغربي
107	1.6.3 الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
108	2.6.3 المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
108	3.6.3 الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة
109	4 التنمية الجهوية والتنافسية المجالية
109	1.4 وكالات التنمية الجهوية
109	1.1.4 وكالة تنمية أقاليم الشمال
110	2.1.4 وكالة تنمية الأقاليم الشرقية
111	3.1.4 وكالة تنمية أقاليم الجنوب
112	4.1.4 الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع
113	2.4 التهيئة والتنمية الجهوية
113	1.2.4 وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
114	2.2.4 وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس
115	3.2.4 شركة "الرباط للتهيئة"
115	4.2.4 تهيئة موقع بحيرة مارشيك
117	5.2.4 شركة الدار البيضاء للتهيئة

117	5 المؤسسات المالية العمومية
118	1.5 مجموعة صندوق الإيداع والتدبير
119	2.5 القرض الفلاحي للمغرب
120	3.5 صندوق الضمان المركزي
121	4.5 صندوق التجهيز الجماعي
121	5.5 مكتب الصرف

123	الجزء الثالث: تدعيم الحكامة وتعزيز نجاعة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية
123	1 تعزيز حكامه وشفافية المحفظة العمومية
	1.1 الأوراش الهادفة لتحسين حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية ودعم نجاعة المراقبة المالية
124	1.1.1 تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية
124	2.1.1 إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية
125	3.1.1 تعزيز المنهجية التعاقدية
126	2.1 تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية
127	3.1 تدعيم التدقيق الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية
128	4.1 تسريع أوراش التنميط المحاسباتي ومهنة المحاسبة

130	2 نحو تأطير أحسن لدور الدولة المساهمة
131	1.2 نشأة التدبير النشط للمحفظة العمومية
131	2.2 التفعيل التجريبي للتدبير النشط للمحفظة العمومية

133	الملحقات
-----	----------

134	الملحق رقم 1 : لائحة المؤسسات العمومية
136	الملحق رقم 2 : لائحة شركات المساهمة ذات المساهمة المباشرة للخزينة
137	الملحق رقم 3 : لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية في طور التصفية
139	الملحق رقم 4 : إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المادة 8 من القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص كما تم تغييره و تتميمه - سنة 2016 -

140	الملحق رقم 4 مكرر : إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المادة 8 من القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص كما
-----	--

تم تغييره و تتميمه - من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2017 -

الملحق رقم 5 : أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية - منجزات 141
2014 - 2015 - 2016 (مليون درهم)

الملحق رقم 6 : الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية لصالح الميزانية العامة للدولة - 142
إنجازات سنة 2016 وتوقعات 2017 و 2018 (مليون درهم)

الملحق رقم 7 : التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية - توقعات 143
قانون المالية 2017 وإنجازات قانوني المالية 2016 و 2017 (مليون درهم)

الملحق رقم 8 : التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون درهم) 145

الملحق رقم 9 : بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية 147

الملحق رقم 10 : لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة 163

* المراقبة القبليّة

1- المؤسسات العمومية

2- هيئات عمومية أخرى

* المراقبة المواكبة

* المراقبة بمقتضى اتفاقية

* المراقبة النوعية

1- المؤسسات العمومية

2- هيئات عمومية أخرى

ملخص تنفيذي

إن التوجيهات الملكية السامية، خصوصا تلك التي جاءت في خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017 وخطابي 14 أكتوبر 2016 و13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورتين البرلمائيتين الأوليين من السنتين الأولى والثانية على التوالي من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021، ركزت على الصعوبات التي تعوق تطور النموذج التنموي ببلادنا وكذا بعض الاختلالات التي تعرفها الإدارة والإشكالات التي يعاني منها تدبير الشأن العام. وبهذا الصدد، ذكر جلالة الملك حفظه الله باستعجالية وضرورة إصلاح الإدارة العمومية من أجل تحسين حكامتها ورفع مستوى نجاعتها وجودة خدماتها مع التشديد على خدمة المواطن والاستماع إلى شكاياته ومطالبه والاستجابة لانتظاراته.

كما أكد جلالة الملك نصره الله على تشبته بالتنفيع الملموس، في جميع جهات المغرب، لمسيرة الشعب الجديدة التي تطمح إلى إنجاز التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية، لفائدة جميع المغاربة.

ومن أجل إعطاء معنى كامل لإصلاح تدبير الشأن العام وتحرير إمكانياته، شدد صاحب الجلالة حفظه الله على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الدستور خصوصا من خلال تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما عبر جلالة الملك نصره الله عن التطلع لبلورة رؤية مندمجة للنموذج التنموي المغربي، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا وتجاوز العراقيل التي تحول دون تطوره ومعالجة نقط الضعف والاختلالات التي أبان عنها تقييم هذه التجربة.

ومن جهة أخرى، ركز جلالة الملك حفظه الله على تشجيع الاستثمار خصوصا الاستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل وعلى مراجعة حكمة الاستثمار وكذا على ضرورة استحضار البعد الوطني والبعد الاستراتيجي في البرامج والمخططات القطاعية.

وفي هذا الإطار، يشكل إصلاح القطاع العمومي في شموليته (الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية) وإصلاح نموذج حكامته ونموذجه التدبيري وكذا تشجيع الاستثمار الذي يشكل مصدرا للنمو وتحسين ظروف عيش المواطنين في جميع جهات المملكة، أولويات أساسية لعمل السلطات العمومية.

وهكذا يتوقع البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021 دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة وكذا تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.

ويهم هذا البرنامج كذلك تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة في خدمة الإنسان والتماسك الاجتماعي والمجالي مع العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم. وهذه كلها أوراوش تحتل فيها المؤسسات والمقاولات العمومية مكانة بارزة.

وفي هذا السياق، تركز أهداف الحكومة المبرمجة لسنة 2018 بغية الاستجابة لتطلعات المواطنين حول المحاور ذات الأولوية التالية:

- دعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية، مع إيلاء عناية خاصة للعالم القروي؛
- تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- ترسيخ الجهوية المتقدمة؛
- إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات.

وبهذا الصدد، تنكب الجهود على تكثيف سياسة الإصلاحات الهيكلية ومجهودات دعم الاستراتيجيات القطاعية بإعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية والاجتماعية مع إيلاء أهمية خاصة للمشاريع الملتزمة بها في إطار الاتفاقيات الموقعة أو التي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة أيده الله، سواء على المستوى المحلي أو الدولي مع تعزيز آليات تتبع مراقبة إنجاز الأوراوش من أجل التأكد من تفعيلها وإنجازها.

وفي هذا الإطار، سيتم تفعيل الرؤية الجديدة لتدبير المشاريع العمومية التي تروم، من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمثل الذراع التنفيذي للدولة، تعزيز فعالية هذه الاستثمارات والرفع من أثرها في خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين عبر توفير خدمات جيدة ذات كلفة وآجال تسليم مناسبة.

وتبني هذه المقاربة على وضع معايير محددة مسبقا وموحدة لتحديد الأولويات وانتقاء المشاريع وضمان التقائيتها وتتبع تنفيذها وتقييم آثارها. ويتعلق الأمر أساسا بالحرص على توفر جميع المشاريع العمومية على دراسات قبلية تحدد بشكل دقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية والتأكد أنها تستجيب لكل الشروط المسبقة الضرورية لحسن إنجازها من حيث أولويتها وقبولها والوضعية القانونية لوعائها العقاري وتحديد الطريقة المثلى لإنجازها عبر التقييم الممنهج لخيار اللجوء للشراكة والأنواع الأخرى من التحالفات مع القطاع الخاص.

هكذا، وفي إطار دينامية الاستثمار العمومي ومن أجل ضمان تكامل أفضل بين القطاعين العام والخاص، ينتظر من الشراكة بين هذين القطاعين أن تلعب دورا هاما في تسريع وتيرة إنجاز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى الكفيلة بتعزيز تنافسية البلاد وإرساء توازن جهوي متجانس وتوفير خدمات ذات جودة للمواطنين والمقاولات.

وبهذا الصدد، تم الشروع في دراسة التقييمات قبلية للعديد من المشاريع التي تم إطلاقها بعد صدور القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يوجد البعض منها في طور النهائي لاتخاذ القرار. كما توجد العديد من الدراسات الأخرى قيد الإنجاز لإدراج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض القطاعات (المطارات والطرق السيارة والموانئ والصحة...) وكذا تحديد المشاريع الأخرى الممكن إنجازها في هذا الإطار.

ولا يخفى الدور البارز الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية كفاعل أساسي في نموذج النمو للمغرب وفي مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر لمساهماتها المرموقة في تنفيذ السياسات العمومية والتهيئة المجالية وكذا إنجاز البنيات التحتية وتحقيق الظروف المواتية للرفع من مبادرات القطاع الخاص وتحسين تنافسية البلاد.

ويتوقع أن تنجز المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2018 استثمارات تفوق 107 مليار درهم. ويؤكد هذا المستوى، مما لا شك فيه، على مواصلة دينامية استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ومحافظةها على مستوى مرتفع يتجاوز 100 مليار درهم كتوقعات سنوية منذ سنة 2010. ويتم إنجاز هذه الاستثمارات بنسبة تفوق 60% من طرف 7 مؤسسات ومقاولات عمومية أو مجموعات من المؤسسات والمقاولات العمومية (مجموعة صندوق الإيداع والتدبير والمجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية ومجموعة التهيئة العمران والوكالة الخاصة طنجة المتوسط وشركة الخطوط الملكية المغربية). ويتم تخصيص هذه الاستثمارات للأوراش الاستراتيجية للبلاد التي تهم قطاعات حيوية. وهكذا، يبين التوزيع القطاعي أن 90% من هذه الاستثمارات ستكون مخصصة لقطاعات البنيات التحتية والنقل والماء والطاقة والمعادن وكذا القطاعات المالية والاجتماعية والتربوية والسكن.

ولدعم هذا المجهود الاستثماري، ستناهز التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية 30 مليار درهم برسم 2018 على شكل مخصصات الرأسمال والتجهيز أو التسيير موجهة خصوصا إلى البرامج الاجتماعية وكذا قطاعات البنيات التحتية والفلاحة.

ويتم تفعيل هذه الإجراءات بإنجاز الأوراش التي تهدف إلى تطوير عرض الخدمات العمومية وتوسيع وتكثيف البنيات التحتية الضرورية لدعم تنافسية وإنتاجية النسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز ترابط المجالات الترابية وتشجيع استقطاب الاستثمارات وتقليل تكاليف عوامل الإنتاج.

وهكذا، تشكل المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في قطاع التربية والتعليم فاعلا أساسيا من حيث انخراطها بقوة في تفعيل الإجراءات الأولوية المنصوص عليها في الرؤية الجديدة الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030).

في هذا السياق، تطلب نجاح الدخول المدرسي 2017-2018 إنجاز مخطط متكامل ومتجانس يضم عدة تدابير تهم من جهة، تأهيل وترميم المؤسسات التعليمية من جهة وكذا تجديد تجهيزاتها بغلاف مالي قدره 400 مليون درهم، ومن جهة أخرى، تعزيز شبكة المدارس بإحداث مؤسسات تعليمية جديدة من أجل محاربة اكتظاظ التلاميذ على مستوى الأقسام بما يقارب 1.000 مليون درهم وإعطاء انطلاقة عملية التوظيف الثانية بواسطة عقود تشغيل لما مجموعه 24.000 أستاذ بعد العملية الأولى التي همت 11.000 أستاذ، وذلك لتغطية الخصاص في عدد الأساتذة بكتلة أجور تناهز 2.700 مليون درهم سنوياً.

كما سيتم توطيد المكتسبات المنجزة في ميدان الصحة في إطار تفعيل الاستراتيجية الجديدة للصحة 2017-2021 التي تهدف إلى تحسين الولوج إلى العلاجات على أساس الإنصاف وتقليص التفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي وإرساء تغطية صحية شاملة. وستواصل الجهود الهادفة لتعزيز عرض الخدمات العلاجية عبر استكمال بناء وتجهيز المركزين الاستشفائيين الجامعيين لمدينتي أكادير وطنجة المتوقع أن يشعرا في عرض خدماتهما على التوالي في 2018 و 2019.

ويتم إيلاء نفس الاهتمام للعالم القروي حيث من المتوقع تكثيف الجهود المبذولة لتمكينه من البنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الماء والكهرباء والطرق القروية وذلك بهدف تعميم الولوج إلى خدمات الكهرباء عبر الانتهاء من برنامج الكهرباء القروية الشاملة الذي مكن من الرفع من نسبة الكهرباء القروية من 98,1% عند متم سنة 2012 إلى 99,43% عند نهاية 2016 وبلغ نسبة 99,75% في 2017 و 99,93% مع متم 2019. وتهدف الجهود المبذولة كذلك إلى تسريع برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي برفع نسبة التزويد إلى 97% في سنة 2018 مقابل 93% في سنة 2012 وإلى فك العزلة عن الساكنة بالمناطق النائية في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي يشمل بناء وتهيئة الطرق القروية والذي مكن من تحقيق نسبة وولوج قدرها 79,3% مع متم 2016 مقابل هدف أولي يتمثل في بلوغ 80% عند استكمال البرنامج. كما تم، في إطار هذا البرنامج، إعطاء انطلاقة إنجاز شبكة مكثفة طولها 15.028 كلم في متم 2016 بكلفة إجمالية تبلغ 14.840 مليون درهم.

وفيما يخص سياسة الدولة في مجال السكن والتنمية الحضرية، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية المكلفة بتنفيذ هذه السياسة على تعزيز تدخلاتها خصوصاً في مجال تهيئة وتعبئة العقار وتجهيز الأراضي وتوفير السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق وتوفير السكن المخصص للطبقات الوسطى والتأهيل الحضري. كما تعمل هذه الهيئات على معالجة السكن الآيل للسقوط وإعادة تأهيل المدن العتيقة والتوسعة المنظمة للمدن ومواكبة تطور أقطاب حضرية جديدة ومدن جديدة.

وفي هذا الإطار، تعمل مجموعة التهيئة العمران، من خلال شركاتها التابعة، على الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وتطوير علاقاتها المؤسسية مع الجهات خصوصاً عبر التوقيع على اتفاقيات شراكة مع 10 جهات. ومن المرتقب أن تعرف سنة 2018 إبرام عقد برنامج بين الدولة وهذه المجموعة يؤسس لفترة جديدة من تطور هذه الأخيرة.

وفيما يخص إنجاز البنيات التحتية (الطرق السيارة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية ...) واللوجستيك، يواصل المغرب استكمال إنجاز الأوراش الكبرى والمشاريع الهيكلية التي تهدف إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وترابط المجالات الترابية.

وهكذا، تواصل الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب إنجاز مشروع الطريق السيارة تيط مليل - برشيد وتثليث الطريق السيارة الدار البيضاء - برشيد وذلك موازاة مع تحديث نموذجها لاستغلال شبكة الطرق السيارة التي بلغ طولها حوالي 1.800 كلم، علاوة على شروع الشركة في إعادة هيكلتها الفعلية مالياً وعملياً.

ومن جهته، يهدف المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى استكمال مشروع الخط فائق السرعة الذي من المنتظر أن يبدأ العمل به في صيف 2018 وتحديث محطات القطار فضلاً عن تعزيز البنيات التحتية الموجودة، وذلك قبل الشروع في مرحلة جديدة من تنمية المكتب في إطار عقد برنامج جديد سيحدد الرهانات المتعلقة بترابط المجالات واللوجستيك وجودة الخدمات وكيفية معالجتها.

ويتميز تعزيز البنيات التحتية للموانئ بإعطاء انطلاقة أشغال المرحلة الثانية لميناء طنجة المتوسط الثاني والتي تهم إنجاز 4,6 كلم من الحواجز و 2,8 كلم من الأرصفة ومحطتين للحاويات: محطة الحاويات الرابعة (السلطة المينائية لطنجة المتوسط)

ومحطة الحاويات الثالثة (مرسى المغرب) والتي من المتوقع الشروع في استغلالها على التوالي في يناير ونونبر 2019. كما تتواصل أشغال إنجاز المرحلة الأولى لميناء الناظور غرب المتوسط التي تم إعطاء انطلاقها سنة 2016 وذلك بهدف الشروع في تشغيل الشطر الثابت من المشروع في ماي 2021.

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، تمكنت شركة الخطوط الملكية المغربية بفضل احترام التزامات عقد البرنامج المبرم مع الدولة برسم الفترة 2011-2016 من تحسين وضعيتها المالية وتعزيز موقعها الإفريقي فيما يخص رقم المبيعات وعدد المسافرين، مما يعزز طموحها الأفريقي والإقليمي. ولتعزيز هذه المكتسبات ومواجهة تحديات القطاع، تقوم شركة الخطوط الملكية المغربية بإعداد مخطط تنموي جديد سيكون موضوع عقد برنامج جديد مع الدولة.

وارتباطا بمخطط المغرب الأخضر، تستمر المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية في العمل من أجل تطوير القطاع الفلاحي وكذا إضفاء دينامية أكبر على دوره كمحرك لنمو الاقتصاد الوطني والتنمية القروية والذي يطمح إلى مضاعفة قيمته المضافة لبلوغ 140.000 مليون درهم في أفق 2020. وهكذا، مكن هذا المخطط، منذ إعطاء انطلاقته في أبريل 2008، من إنجاز 48% من الاستثمارات المزمعة برسم المشاريع الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية (الدعامة الأولى) و 82% برسم الاستثمارات في مجال الفلاحة التضامنية (الدعامة الثانية).

وفي مجال المعادن، وبالنظر لدينامية السوق العالمية للفوسفات، التي تعيش استمرار ظرفية تتميز بوفرة العرض وتراجع الأسعار، يستمر المجمع الشريف للفوسفات في إنجاز برنامجه الاستثماري الذي يهدف إلى الرفع من قدراته الإنتاجية ودعم تنافسيته من أجل تمكين المجمع من المرونة اللازمة للرفع من القيمة المضافة عبر التحكيم بين المكونات (الفوسفات الخام والحامض الفسفوري والأسمدة) وكذا بين الأسواق. ويواصل المجمع الشريف للفوسفات استراتيجيته لتنشيط وتنظيم واستقطاب نمو السوق الإفريقية التي تسجل آفاقا واعدة وذلك من خلال عقد شراكات رابح - رابح تعطي الأفضلية لآثار الإيجابية على اقتصاديات ومجتمعات البلدان الشريكة.

أما فيما يخص الاستراتيجية الطاقية، فتتمثل الأهداف المسطرة في تأمين تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية وتقليص التبعية الطاقية بالانتقال من نسبة 97% سنة 2008 إلى نسبة 82% في أفق 2030 وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بخفض تكاليف إنتاج الطاقة. وينتظر كذلك أن تمثل الطاقات المتجددة 52% من قدرة إنتاج الطاقة الكهربائية سنة 2030. وهكذا تميزت سنتا 2016 و2017 بتفعيل المشهد المؤسسي والتنظيمي الجديد للمؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في القطاع الطاقى (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية وشركة الاستثمارات الطاقية) وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية التي تهدف إلى تدعيم موقع المغرب كرائد في هذا المجال. وهكذا تم تمديد مهام الوكالة المغربية للطاقة المستدامة لتشمل كل الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية والمائية...). وفي إطار الاستراتيجية الجديدة، فإن الوكالة المغربية للطاقة المستدامة مطالبة بإرساء قدرة إنتاجية إضافية تبلغ 10.000 ميغاواط في أفق 2030.

وفي ما يهم النجاعة الطاقية، تجدر الإشارة إلى الجائزة المرموقة "صاحب الرؤية المتبصرة في النجاعة الطاقية"، التي تم منحها لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 8 ماي 2017 من طرف المنتدى العالمي حول النجاعة الطاقية مما يؤكد التزام المغرب من أجل تفعيل استراتيجية النجاعة الطاقية، وذلك خاصة في إطار المؤتمرين الواحد والعشرين والثاني والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التي تم تنظيمها على التوالي ببافيس ومراكش.

من جهة أخرى، يتم التفكير على مستوى الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية في وضع عقد برنامج مع الدولة للفترة 2018-2021 من أجل إنجاز 38 تدبيرا يتعلق بالنجاعة الطاقية، وذلك في إطار منهجية تدريجية لتنفيذ استراتيجية النجاعة الطاقية حسب الوسائل الممكنة تعبئتها لتجسيد الطموحات المتعددة في هذا المجال.

وبالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، يبين تقييم عقد البرنامج المبرم مع الدولة للفترة 2014-2017 تحسنا مهما للوضع المالي للمكتب مكن على الخصوص من تخفيض هام لعجز الخزينة الذي انتقل من 7.290 مليون درهم خلال سنة 2013 إلى 1.741 مليون درهم سنة 2016. ويعزى هذا التحسن إلى تأثير عوامل متعددة تتعلق بدعم الدولة والاقتصاد في التكاليف والآثار المتعلقة بمراجعة التعريفة وعوامل خارجية مواتية خصوصا انخفاض أسعار المحروقات وتراجع الطلب.

وعلاقة برؤية 2020 لقطاع السياحة، وعلى الرغم من الظرفية الدولية الصعبة، يواصل الفاعلون العموميون في القطاع، وعلى رأسهم المكتب الوطني المغربي للسياحة، مساهماتهم في زيادة وتنوع قدرات الإيواء والترويج والتسويق الملائم لتطوير جاذبية المجالات الترابية السياحية مع تحسين جودة الخدمات، واستدامة هذا القطاع وتطوير وتكوين الموارد البشرية الضرورية. وهكذا تم تصنيف المغرب كأول وجهة سياحية إفريقية في تقرير المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2016، الذي تم نشره في 15 غشت 2017.

وفي مجال تنمية الاستثمارات والصادرات، سيدخل القانون الجديد رقم 16-60 المتعلق بإحداث "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات" حيز التنفيذ في دجنبر 2017، عبر دمج الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والمركز المغربي لإنعاش الصادرات ومكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء في الوكالة الجديدة. وهكذا، تتولى هذه المؤسسة مسؤولية الإشراف على استراتيجيات تنمية وتشجيع الاستثمار واقتراح استراتيجية تواصل بشأن فرص الاستثمار في المغرب والتواصل حول العرض المغربي للصادرات وتشجيعه.

من جهتها، تقوم المؤسسات المالية العمومية، وعلى الخصوص صندوق الإيداع والتدبير والقرض الفلاحي للمغرب وصندوق الضمان المركزي وصندوق التجهيز الجماعي ومكتب الصرف، بتعزيز أدائها ومواصلة تدخلاتها لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال الوقع الاقتصادي لمشاريعها والتمويلات المعبأة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين ومساهمتها في تعزيز الاندماج المالي والتنمية المحلية. كما اعتمدت عدة مؤسسات مالية عمومية رؤى استراتيجية طموحة على غرار المخطط الاستراتيجي الجديد لصندوق الإيداع والتدبير في أفق 2022 والمخطط الاستراتيجي "آفاق 2020" الذي تم اعتماده من طرف القرض الفلاحي للمغرب ومشروع إعادة التنظيم المؤسسي لصندوق التجهيز الجماعي. وستتمكن المؤسسات المالية العمومية بفضل هذه الرؤى، من الاستجابة بشكل أفضل لمختلف رهانات البلاد وتوطيد دورها كعامل تسريع للتنمية الوطنية والمحلية، وذلك من خلال التركيز على الخصوص على تطوير نموذجها الاقتصادي وتنويع مصادر نموها، وإصلاح أساليب تدخلها وكذا تدعيم قدراتها.

وعلى صعيد آخر، وعلاقة بورش الجهوية المتقدمة، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة على المستوى المحلي أو الجهوي تمثل ما يقارب ثلثي المحفظة العمومية. ويشكل تعزيز جودة تدخلاتها فرصة مميزة لتعزيز مساهمة هذه الهيئات فيما يخص توفير الخدمات الأساسية (توزيع الماء والكهرباء والنقل الحضري والعلاجات الطبية والتعليم والتكوين...) والتنمية المنسجمة بالمناطق الجهوية (وكالات التنمية المحلية...) وكذا إنجاز مشاريع كبرى مهيكلية لعدة مناطق بالمملكة (أبو رقراق ومارشيك...).

وفي نفس السياق، تم إحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع طبقا للقانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات بهدف تمكين مجالس الجهات من تدبير شؤونها من خلال توفير جميع أشكال المساعدة القانونية والهندسة التقنية والمالية لدراسة وتطوير وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

بالإضافة لذلك، وفيما يتعلق بالرهانات الاستراتيجية للمبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة وإمكانات النمو التي تتوفر عليها اقتصاديات الدول الإفريقية، تنجز بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، طبقا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، استثمارات هامة ومشاريع متعددة بالتعاون، بحيث تشكل هذه المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا متميزا للتعاون مع أفريقيا. ونذكر منها على سبيل المثال:

- المجمع الشريف للفوسفاط بشركاته التابعة الأربعة عشر التي أنشأها خلال سنة 2016 في كل بلد من البلدان الإفريقية التي تم اعتماد شراكات معها (نيجيريا وأنغولا وإثيوبيا وكينيا والكوت ديفوار وغانا وتانزانيا والجمهورية الديمقراطية للكونغو وزامبيا وزمبابوي والكامرون والسنغال والبنين والموزمبيق)؛
- شركة اتصالات المغرب التي تتوفر على 11 شركة تابعة تعمل في 9 بلدان إفريقية؛
- شركة تنمية بحيرة "مارشيك ميد" التي تقوم بمواكبة مشاريع تثمين "خليج كوكودي" بالكوت ديفوار (369 مليون أورو) وكذا "قناة بانغالانس" في مدغشقر؛
- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي يهدف إلى تكوين 1.000 مستفيد سنويا؛

- شركة الخطوط الملكية المغربية باعتبارها الناقل الجوي الثاني على المستوى الإفريقي والتي تطمح إلى احتلال المركز الأول إفريقيا.

كما تساهم مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى في جعل المغرب قطبا اقتصاديا وماليا موجها نحو إفريقيا خاصة منها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للهيدروكربورات والوكالة المغربية للطاقت المستدامة والمكتب الوطني للصيد ووكالة التنمية الفلاحية. وهكذا، يتم توجيه تدخلات هذه الهيئات نحو القطاعات الأساسية لاقتصاد الدول الإفريقية الشريكة مثل البنيات التحتية والإسكان والمعادن والسياحة والاتصالات والكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل. وتتم مواكبة استثمارات هذه المؤسسات والمقاولات العمومية بالتبادل المثمر للكفاءات والمعرفة، خصوصا، من خلال برامج التكوين وتبادل التجارب والخبرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا.

وقد بدأت مشاريع التهيئة والمنشآت وأوراش التأهيل والتنمية والتثمين التي تنجزها المؤسسات والمقاولات العمومية منذ بضع سنوات في عدة بلدان إفريقية، تنتج آثارها على الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية على غرار تمين "خليج كوكودي" بالكوت ديفوار و"قناة بانغالانس" في مدغشقر مما ينعكس على إشعاع بلادنا وعلى سمعة المقاولات المغربية وخبرة رأسمالها البشري وصواب المقاربة والاختيارات المعتمدة.

وعلى مستوى أفقي، وبهدف توفير خدمات أفضل للمواطنين والمقاولات، يواجه قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تحديا بالنظر لدوره والغرض منه، فضلا عن ضبط تطوره والمتطلبات المتزايدة تجاهه من حيث الأداء والشفافية والتخليق ونزع الصفة المادية عن المساطر ورقمنة العلاقات مع الشركاء، وذلك نظرا لتأثير هذه الأوراش من حيث تسريع وتسهيل الإصلاحات الأخرى التي شرعت فيها بلادنا.

وهكذا، تم الشروع في العديد من الأوراش من أجل تحسين نجاعة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وضمان تأطير أفضل لدور الدولة المساهمة وتنويع مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية والحرص على مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية سواء على المستوى الاستراتيجي وكذا على المستوى العملي فيما يتعلق بآليات وأدوات التسيير مع الإشارة إلى أن الغاية من جميع هذه الإصلاحات والتدابير المتخذة أو المعتمدة هي المساهمة في تعزيز الأداء العملي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا، يقترح مشروع القانون المتعلق بالحكمة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يندرج ضمن البرنامج الحكومي، تعزيز الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية والدفع بها إلى مرتبة أرقى من حيث المحاسبة والشفافية. ويطمح المشروع كذلك إلى تحسين نجاعة المراقبة المالية للدولة على هذه الهيئات بتوجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر وذلك، على الخصوص، من خلال توضيح أهداف المراقبة ومسؤوليات الفاعلين واعتماد تصنيف جديد وملائم للمراقبة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت الصياغة النهائية لمشروع القانون السلف الذكر وذلك بالتشاور مع مصالح الأمانة العامة للحكومة خلال 2016-2017 وبعد الاستشارة العمومية. وسيتم إدراجه قريبا في مسطرة المصادقة.

وبالموازاة مع ذلك، ستتواصل دينامية تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية في 2018 من خلال تحيينه تماشيا مع البرنامج الحكومي مع إعطاء انطلاقة أشغال التحيين قبل متم 2017 ليأخذ بعين الاعتبار حصيلة خمس سنوات من تطبيق هذا الميثاق والمستجدات الوطنية والدولية في المجال ومنها على الخصوص مشروع القانون المتعلق بالحكمة والمراقبة المالية والمبادئ التوجيهية الجديدة (2015) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حكمة المقاولات العمومية.

ومن أجل ضمان تموقع أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مساهماتها في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تتوأكب الجهود لتعزيز المنهجية التعاقدية عبر تحديد نطاق محدد من المؤسسات والمقاولات العمومية وتقييم أفضل للالتزامات المتبادلة موضوع عقود البرامج.

وفيما يخص التدبير النشط للمحفظة العمومية، تمت بلورة استراتيجية الدولة المساهمة في مشروع ميثاق يحدد مبادئها التوجيهية، لا سيما رؤيتها وأهدافها العامة وانتظاراتها تجاه المؤسسات والمقاولات العمومية. كما تم إعداد مشروع قانون بهدف ضمان تأطير أفضل لمختلف عمليات المحفظة العمومية.

وفي سياق المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحسين مناخ الأعمال والشفافية في تدبير الشأن العام، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتدعيم حكمة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز جودة تسييرها.

ففيما يخص تعزيز جودة التسيير والشفافية وعلاقة بتحسين مناخ الأعمال الذي يحتل مكانة متميزة في الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى إرساء اقتصاد متماسك قادر على مواجهة تحديات تحسين إنتاجية وتنافسية نظامه الإنتاجي، سيتم خلال سنة 2018 اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتطوير والتحديث الدائم والمستمر لأدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية.

إن صدور القانون رقم 15-49 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة والمرسوم رقم 344-16-2 بتاريخ 22 يوليوز 2016 المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبات العمومية يشكل حلقة هامة بهدف تسريع أداء ديون الممولين وتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا ستستمر المؤسسات والمقاولات العمومية في الاستفادة من المواكبة المستهدفة لمساعدتها على تصفية ديون الممولين وتقليص آجال أدائها.

وفي إطار تدعيم هذه الجهود لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ومموليهم، سيتم الشروع في استعمال البوابة الإلكترونية المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات الممولين المتعلقة بتأخر بعض المؤسسات والمقاولات العمومية في أداء الديون المستحقة لتكون بمثابة صلة وصل مباشرة بين الممولين وهذه المؤسسات والمقاولات العمومية ولتساهم في تسهيل التبادل والتواصل بين الأطراف بهدف تحسين آجال الأداء.

كما سيتم تعزيز إجراءات تدعيم شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية بالسهر الدائم على احترام إلزامية نشر حسابات المؤسسات العمومية بالجريدة الرسمية واقتراح وسائل أكثر فعالية تسمح بتواصل أفضل وذلك تماشيا مع المبادئ المتعلقة بالحق فيولوج إلى المعلومة والشفافية وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي إطار تبسيط وتوحيد المساطر المتعلقة بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنشآت العامة والخصوصية) قائمتين للوثائق المتبثة لعمليات الالتزام ومساطر أداء نفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية للدولة. ويتعلق الأمر بأدوات تم وضعها رهن إشارة مراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين لتمكينهم من التوفر على غرار الأمرين بالصرف بالمؤسسات والمقاولات العمومية على مرجع موحد للمراقبة غايته تبسيط مساطر المراقبة وتقليص آجال معالجة الملفات وضمان فعالية أكبر في إنجاز النفقات العمومية والمساهمة بالتالي في تحسين تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز أدائها. وتجدر الإشارة إلى أن التحيين الثاني لهاتين القائمتين يوجد في أطواره النهائية.

كما يتوخى تحسين الشفافية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال ملاءمة أفضل مع المعايير المحاسبية الدولية خصوصا عبر مراجعة المدونة العامة للتنظيم المحاسباتي ووضع إطار موحد لتجميع الحسابات مما سيمكن من تناسق الممارسات المحاسبية على الصعيد الوطني. كما تم إعطاء انطلاقة ورش إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة تفعيلها لتوجيهات جمعه العام الرابع عشر المنعقد بتاريخ 11 يوليوز 2017.

ومن جهة أخرى، توجد أورايش أخرى في طور الإعداد أو التفعيل تهدف إلى تعزيز إجراءات نزع الصفة المادية ورقمنة المساطر والعلاقات مع الشركاء.

يرتكز التقرير المتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم إعداده طبقاً للمادة 48 من القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية، على ثلاثة أجزاء:

- **يهتم الجزء الأول** بتقديم مكونات المحفظة العمومية (مع إدراج تصنيف جديد خلال هذه السنة من أجل تحليل أكثر ملاءمة حيث تم اعتماد أربع مجموعات متجانسة كبرى، وهي المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري والمؤسسات الاجتماعية العمومية وكذا المؤسسات المالية العمومية) ثم دراسة الأداءات الاقتصادية والمالية فيما يخص إنجازات 2016 وتوقعات الاختتام لسنة 2017 وتوقعات سنة 2018 مع إبراز التكامل مع الفاعلين الخواص (الخصوصية والشاركة بين القطاعين العام والخاص)؛
- **ويخصص الجزء الثاني** للتقرير لتحليل مفصل لدور المؤسسات والمقاولات العمومية في إنجاز الاستراتيجيات القطاعية وفي دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال البرامج الاستثمارية ومخططات العمل لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2016-2018؛
- **أما الجزء الثالث** من التقرير، فيتطرق إلى أهم الإجراءات النوعية لتحسين حكمة ونجاعة تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية، وإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على الهيئات المذكورة وتعزيز ممارسات حكامتها وشفافيتها وتشجيع إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية وكذا مختلف الأوراش في مجال نزع الصفة المادية ورقمنة المساطر.

الجزء الأول: المحفظة العمومية وأداؤها

تعتبر المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا أساسيا في النموذج التنموي المغربي. ويتجلى ذلك من خلال مساهماتها المتعددة في توفير الخدمات العامة للمواطنين والمقاولات، وتنفيذ مشاريع مهيكلية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة المجالية والحد من الفوارق الترابية والانفتاح على الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات.

كما تندرج المؤسسات والمقاولات العمومية أيضا في صلب النموذج التنموي للبلد، نظرا لالتزامها القوي في مجال الحكامة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وكذا تدعيم رأس المال اللامادي للمغرب.

وفي هذا الصدد، فإن الدور الريادي للمؤسسات والمقاولات العمومية ومساهماتها الفعالة يتجلى بشكل واضح في أبرز مؤشرات أدائها (الاستثمار ورقم المعاملات والقيمة المضافة والأصول)، وكذا في مؤشرات نشاطها العملياني التي تعرف تحسنا مضطردا.

1 المحفظة العمومية

1.1 مكونات المحفظة العمومية

تشكل المحفظة العمومية إلى غاية 30 يونيو 2017، من 253 مؤسسة ومقولة عمومية، تتوزع كالتالي:

- 210 مؤسسة عمومية¹ تنشط في المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني كالزراعة والصحة والتعليم والتعمير والتهيئة والبنيات التحتية والطاقة والقطاع المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2016 عرفت إحداث ثلاث (3) مؤسسات عمومية جديدة وهي وكالة الحوض المائي درعة واد نون، ووكالة حساب تحدي الألفية المغرب والوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

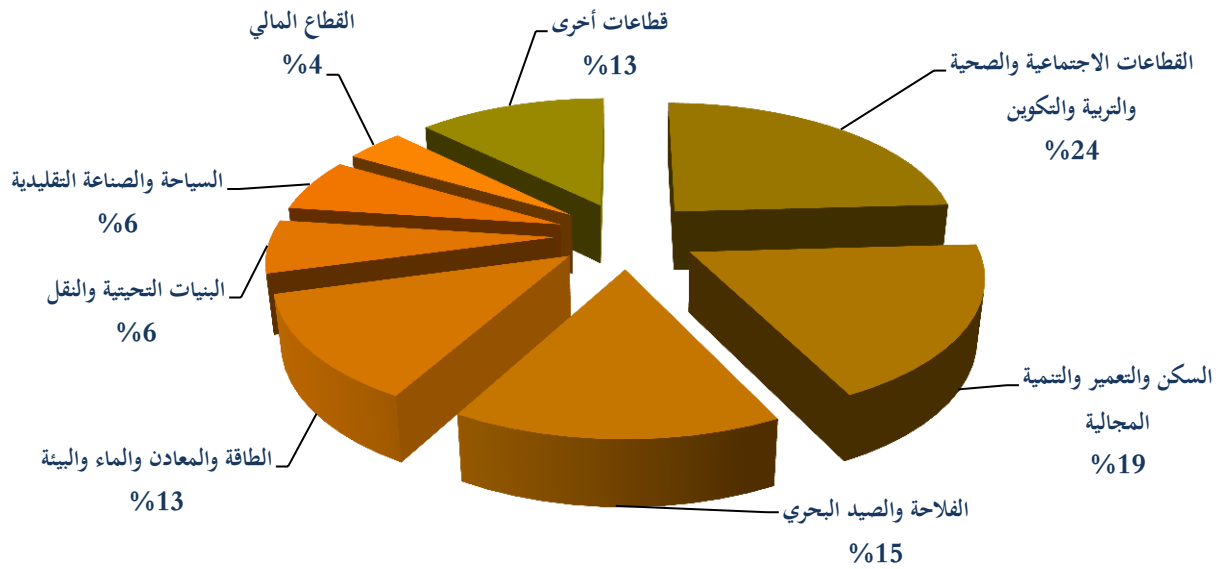
كما تم مؤخرا إحداث مؤسستين عموميتين جديدتين تم نشر نصوصهما القانونية في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 شتنبر 2017. ويتعلق الأمر بكل من الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات ووكالة التنمية الرقمية.

- 43 مقولة عمومية² ذات مساهمة مباشرة للخزينة منها 37 منشأة (أي 86%) تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها ومن أبرزها المجمع الشريف للفوسفاط ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والقرض الفلاحي للمغرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية وبريد المغرب.

ويبرز الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي للمؤسسات والمقاولات العمومية:

¹ يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ومسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثته
² يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا

التوزيع القطاعي للمحافظة العمومية



بالنظر إلى التقسيم القطاعي للمؤسسات والمقاولات العمومية المدرجة حسب أهمية توزيعها، فالقطاعات الاجتماعية والتربوية تمثل 24% من مجموع المحافظة العمومية، يليها قطاع السكن والتعمير والتنمية المجالية بنسبة 19%. كما يشكل قطاع الزراعة والصيد البحري ما نسبته 15% في حين أن قطاع الموارد الطبيعية (الماء والطاقة والمعادن) يمثل نسبة 13%.

كما تملك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة يبلغ عددها 472 وحدة منها 266 وحدة تملك فيها الدولة حصة الأغلبية (مساهمة عمومية مباشرة أو غير مباشرة تفوق 50%) و 206 شركة تابعة تملك فيها الدولة حصة الأقلية (مساهمة عمومية مباشرة أو غير مباشرة أقل من 50%).

ونظرا للطابع الاستراتيجي للمبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة وإمكانات النمو المتاحة في هاته البلدان، فقد تم تنفيذ استثمارات هامة ومشاريع تعاون من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التي تشكل أداة فعالة في التعاون خصوصا مع إفريقيا وذلك من خلال دعم تواجدها بالقارة بواسطة 28 شركة تابعة.

وتساهم المحافظة العمومية بشكل قوي في التنمية الترابية مع مشاركة فعالة في تعزيز لامركزية ولا مركز التدبير العمومي. وتتميز المحافظة العمومية على وجه الخصوص بحضورها القوي على المستويين الجهوي والمحلي الذي يتمثل في وجود 173 مؤسسة ومقولة عمومية (142 مؤسسة عمومية و 10 شركات ذات مساهمة مباشرة للخزينة و 21 شركة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية).

وقد تم تعزيز هذا الوجود المحلي القوي مؤخراً، بصفة خاصة، عبر إنشاء شركات للتنمية الجهوية والمحلية مكلفة بإدارة المرافق العمومية المحلية للمدن الكبرى للمملكة وذلك من أجل تكريس سياسة القرب من المستخدمين والمواطنين.

وهكذا، وبالإضافة إلى 173 مؤسسة ومقولة عمومية المشار إليها أعلاه، فقد تميزت سنتا 2016 و 2017 بتعزيز الجهوية عبر إحداث اثنتا عشر (12) وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع قصد السهر على إدارة وتتبع المشاريع وخطط عمل الجهات. وتعتبر هذه الوكالات أشخاصا معنوية خاضعة للقانون العام تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، تم إنشاؤها من طرف الجهات وعلى هذا الأساس فهي غير مدرجة في المحافظة العمومية المذكورة آنفا. كما تجدر الإشارة إلى أن القانون التنظيمي الذي أحدث هذه الوكالات ينص على أنها تخضع للقانون رقم 69-00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

2.1 تطور المحفظة العمومية

تعرف المحفظة العمومية دينامية متواصلة نتيجة عمليات الإحداث والتحويل والدمج والخصوصة والتصفية.

1.2.1 عمليات الإحداث والسحب والتجميع

عرفت المحفظة العمومية سنتي 2015 و 2016 حركية مهمة على إثر تجميع بعض المؤسسات العمومية علاقة بدخول التوزيع الجهوي الجديد حيز التنفيذ. وهكذا تقلص عدد الغرف المهنية من 72 غرفة إلى 40 غرفة (ضمنها أربع غرف للصيد البحري التي لم تعرف أي تغيير في عددها) خلال سنة 2015. كما تقلص عدد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من 16 أكاديمية جهوية إلى 12 سنة 2016.

وقد عرفت المحفظة العمومية دخول 38 وحدة سنة 2015 و 15 وحدة سنة 2016، فيما سجلت خروج 68 وحدة سنة 2015 و 18 وحدة سنة 2016.

وعرفت سنة 2016 إنشاء ثلاث (03) مؤسسات عمومية جديدة وهي "وكالة الحوض المائي درعة واد نون"، و"وكالة حساب تحدي الألفية المغرب" و"الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط".

تطور المحفظة العمومية 2016-2015

السنة	عدد المؤسسات العمومية بداية السنة	المؤسسات المحدثّة	المؤسسات التي تم سحبها	عدد المؤسسات العمومية نهاية السنة
2015	243	12 غرفة فلاحية	16 غرفة فلاحية	213
		12 غرفة للتجارة والصناعة والخدمات	28 غرفة للتجارة والصناعة والخدمات	
		12 غرفة للصناعة التقليدية	24 غرفة الصناعة التقليدية	
		38 الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	-	
		الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي	-	
2016	213	وكالة الحوض المائي درعة واد نون	-	210
		وكالة حساب تحدي الألفية المغرب	-	
		الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط	-	
		12 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين	16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين	
		-	بنك المغرب	
		-	مجلس القيم المنقولة	
		15	18	

وحتى نهاية سنة 2016، بلغ مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد في طور التصفية 79 وحدة من ضمنها 28 شركة تابعة و 25 شركة مختلطة و 14 شركة للدولة و 12 مؤسسة عمومية.

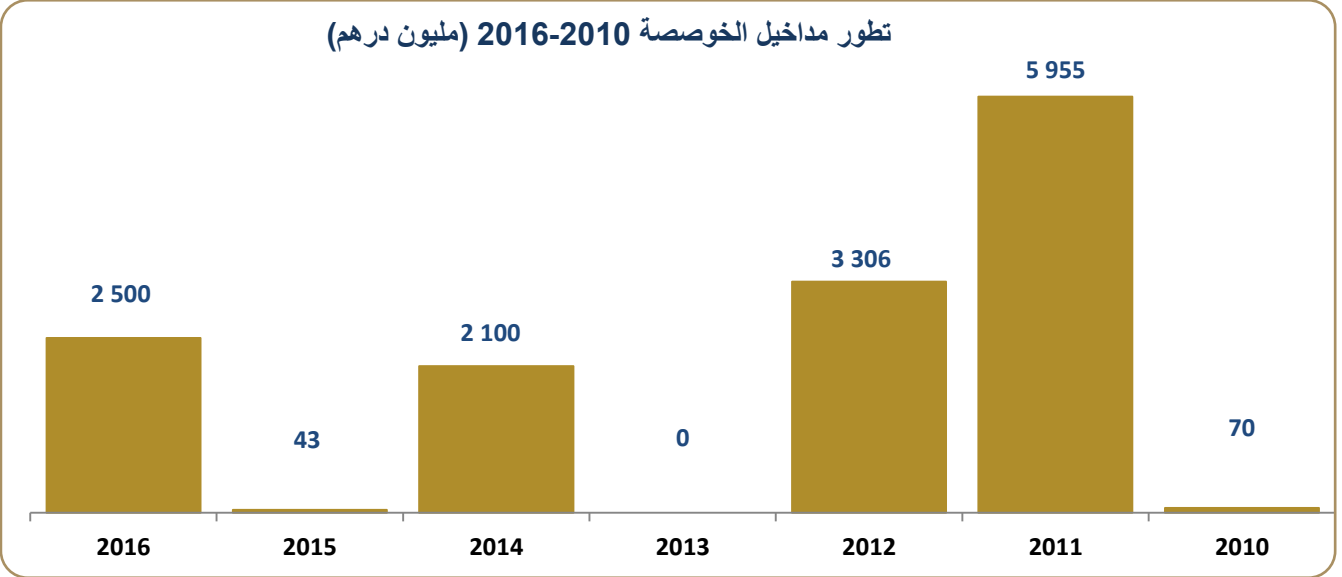
2.2.1 الخصوصية

تندرج عمليات الخصوصية في إطار استمرارية سياسة الانفتاح على القطاع الخاص وإعادة هيكلة وتنظيم القطاع العام بصفة عامة.

وقد مكن برنامج الخصوصية إلى نهاية شهر دجنبر 2016 من تحويل 77 وحدة تتكون من 51 شركة و 26 مؤسسة فندقية إلى القطاع الخاص في إطار 120 عملية خصوصية.

كما بلغت المداخيل الإجمالية الناتجة عن عمليات الخصوصية ما قدره 102.900 مليون درهم. ويوضح الرسم البياني التالي تطور مداخيل الخصوصية منذ سنة 2010:

تطور مداخيل الخوصصة 2010-2016 (مليون درهم)



وقد تميزت سنة 2016 بإنجاز عملية فتح رأسمال شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب" عبر بورصة الدار البيضاء في إطار مقتضيات الفصل 49 من القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ، والذي ينص على إمكانية نقل ملكية مساهمة الدولة في رأسمال هذه الأخيرة إلى القطاع الخاص وفق الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

وتندرج هذه العملية في إطار إصلاح القطاع المينائي المعتمد منذ 2006 والذي رسخ مبدأ فصل مهام سلطة التقنين عن تلك ذات الطابع التجاري وكذا فتح القطاع أمام المنافسة بين الفاعلين المينائيين. وفي هذا الصدد، أصبحت شركة استغلال الموانئ تضطلع بمهمة استغلال 9 موانئ في إطار المنافسة مع فاعلين خواص في هذا القطاع. وقد مكن هذا النشاط من معالجة ما يقارب 40% من الحركة الإجمالية للموانئ المغربية، جاعلا بذلك من هذه الشركة فاعلا وطنيا مرجعيا.

وتتجلى الأهداف المتوخاة من عملية إدراج شركة استغلال الموانئ في البورصة، أساسا في المساهمة في تنشيط السوق المالي وتعزيز سمعتها وقربها من المستثمرين الماليين الوطنيين والدوليين وكذا من شركائها (الزبناء والممولون والمؤسسات المالية...) في إطار استراتيجيتها التنموية وتوطيد تموقعها في السوق الوطني واستكشاف أسواق جهوية جديدة.

كما تهدف هذه العملية أيضا إلى تعزيز حكامه الشركة من خلال ولوج مساهمين مؤسستيين وطنيين إلى هيئاتها التداولية وضمان مصدر دخل مستدام للدولة وتقاسم آفاق شركة تقوم ذات أسس متينة وفي تطور مستمر مع العموم. هذا، فضلا عن تسهيل ولوج الشركة إلى مصادر جديدة للتمويل بتكاليف أكثر تنافسية مع وضعها في محك قوى السوق.

وقد تمت هذه العملية بدعم من مستشارين ماليين وقانونيين تم انتقاؤهم في إطار طلبات عروض. كما حددت هيئة التقويم الثمن الأدنى للعرض في 68,5 درهم للسهم مع تطبيق عمليات التخفيض أو الإدراج الزائد المناسب حسب فئات المكتبتين.

بموازاة مع ذلك، حددت لجنة التحويل خطة التحويل التي تقضي بتفويت 40% من رأسمال شركة مرسى المغرب وذلك حسب المخطط المتعلق بمختلف فئات المكتبتين على النحو التالي: الأجراء والمتقاعدون (2,3%) والأشخاص الذاتيون والمعنويون (12,6%) وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (6,7%) والمستثمرون المؤسستيون الوطنيون والدوليون (8,4%) والمستثمرون المؤسستيون المقيدون بميثاق المساهمين (10%).

وقد حققت هذه العملية نجاحا كبيرا على جميع المستويات، حيث سجلت نتائج قياسية تجاوزت التوقعات:

- المبلغ الإجمالي للعملية: 1.929.835.017,50 درهم؛

- عدد الأسهم التي تم تفويتها: 29.358.240 سهم؛
- أكثر من 18.343 مكتب مع معدل اكتتاب يفوق 6 مرات؛
- عدد الجهات المكتتبة: 12؛
- عدد الجنسيات المختلفة للمكتتبين: 23.

منذ أول يوم لإدراج الشركة في سوق البورصة، سجل سعر سهمها ارتفاعا تجاوز 100%، مما يدل على الأداء المالي الجيد للشركة وثقة المستثمرين في قيمة أسهمها.

ويرجع هذا الأداء المسجل إلى عدة عوامل بعضها مرتبط بشكل مباشر بالبورصة والبعض الآخر متعلق بالعوامل الداخلية للشركة. ومن جهة أخرى، عرف توزيع مداخيل الخوصصة تطورا يمكن تلخيصه عبر ثلاث مراحل:

- حتى عام 2000، تم تخصيص مجموع عائدات عمليات الخوصصة للميزانية العامة للدولة؛
- منذ عام 2001، تم تخصيص جزء من هذه المداخيل إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية الرأسمال الاقتصادي الوطني وتطويره لخلق ثروة جديدة؛
- منذ عام 2011، تم توزيع مجموع مداخيل الخوصصة بالتساوي بين صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الوطني لدعم الاستثمار، المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2011، والذي حل محله صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بموجب القانون المالي لسنة 2015.

وبغض النظر عن بعدها المالي، فقد مكنت عمليات الخوصصة من تحرير بعض القطاعات كقطاع الاتصالات والتبغ، كما شجعت تدفقات استثمارية كبيرة كانت لها آثار إيجابية على التشغيل وإنتاجية الشركات المعنية.

وقد سمحت عمليات الاقتناء التي قام بها الشركاء الصناعيون المغاربة والأجانب ذوو صيت، للشركات المُفَوَّتة بالاندماج في استراتيجيات تنمية المجموعات وولوج أسواق جديدة بفضل الشبكات الدولية للشركاء الاستراتيجيين، وتحسين خبرتها وإنتاجيتها، ومن ثم تعزيز قدراتها التنافسية.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن عمليات الخوصصة، منذ إطلاقها سنة 1993، مكنت المملكة من جذب استثمارات أجنبية مهمة وخاصة في قطاعات الصناعة والاتصالات والسياحة والطاقة وكذا في القطاع المالي.

وبالتالي، فقد ساهمت الخوصصة في تعزيز اهتمام المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني، الشيء الذي مكن المغرب من التموقع كرائد عربي وإفريقي في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، ساهمت عمليات الخوصصة في إعادة تنشيط السوق المالية للدار البيضاء حيث تضاعفت رسملة بورصة الدار البيضاء بأكثر من 100 مرة منذ إطلاق برنامج الخوصصة. كما أن المقاولات التي تمت خوصصتها عن طريق البورصة تساهم بفعالية في تنشيط هذه السوق.

بالإضافة إلى ذلك، وبفضل عمليات الخوصصة المنجزة، عرفت الخدمات الاستشارية والخبرات المحلية في مجال التدقيق والتقييم والتوظيف نموا ملحوظا.

لذلك وبالنظر إلى نضج برنامج الخوصصة وبعد تراكم أكثر من عشرين سنة من الخبرة في هذا المجال، يتم التفكير حاليا في أهداف جديدة منها:

- اعتماد العمليات المتعلقة برأس المال (إحداث شركات تابعة والمساهمة في رأس المال وعمليات دمج وتقسيم الشركات العمومية وتفويت الأصول ورفع رأس المال...) في إطار دينامية جديدة للتدبير النشط للمحفظة العمومية من خلال تعزيز دور الدولة المُساهمة؛

- وضع إجراءات خاصة بجميع العمليات المتعلقة بالمحافظة العمومية لضمان تأطير جيد لهذه العمليات ضمن إطار زمني معقول يتناسب مع الفرص التي تتيحها السوق وخصوصية الشركة المعنية؛
 - استهداف جيد واعتماد برمجة ملائمة لعمليات بيع أو تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.
- وقد خلُصت الدراسة التي تم إنجازها بمساعدة خبراء في هذا المجال، إلى ضرورة إعادة صياغة الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للخصوصية الجاري به العمل حالياً وهو القانون رقم 39-39 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص كما تم تغييره وتتميمه وكذا نصوصه التطبيقية (قانون تعود نسخته الأولى إلى سنة 1989)، وذلك في إطار مقارنة شمولية ومندمجة للتدبير المحافظة العمومية.
- وستمكن إعادة صياغة هذا الإطار القانوني من أن تنهج الدولة سياسة للتدبير النشط للمحافظة العمومية واعتماد تحكيم بين سياسة الاستثمار التي تنهجها والفرص المتاحة لتخلي الدولة عن بعض الشركات أو القطاعات.
- كما تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن النهج الجديد لعمليات الخصوصية يعتمد خطة عمل مناسبة وخاصة بتفويت المساهمات المباشرة في الشركات التي تملك فيها الدولة حصة أقلية، وذلك وفقاً لتوصيات مجلس الحسابات المتعلقة بتخلي الدولة من هذه المساهمات.
- وفي هذا الإطار، فإن الشركات التي يمكن أن تكون مستقبلاً موضوع عملية فتح لرأس مالها سوف يتم انتقاؤها وفقاً لمعايير واضحة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- الطابع الاستراتيجي للهيئة ودورها في تنفيذ السياسات العمومية أو إنجاز مهام المرفق العمومي؛
 - مستوى نضج القطاع المستهدف وذلك من حيث فرص النمو والقدرة على ولوج أسواق جديدة ودرجة انفتاح القطاع على المنافسة؛
 - الجدوى الاقتصادية والمالية للهيئة التي يجب أن تتوفر على وضعية مالية سليمة ومستدامة وحد أدنى من المردودية وإمكانات التطور على أساس قدرات مالية جديدة وابتكارات يمكن أن يقدمها المستثمر المحتمل.
- وللتذكير، يمكن أن يتم فتح رأسمال إما عن طريق:
- التفويت عبر البورصة، وذلك لتنشيط السوق المالي للدار البيضاء وتعزيز الادخار وتحسين حكامه وجاذبية الشركات المعنية.
 - وعند الاقتضاء يمكن تخصيص البيع عن طريق البورصة للمساهمين المؤسسيين الوطنيين العموميين أو الخواص؛
 - أو تفويتها إلى شركاء استراتيجيين من أجل استفادة الشركات المعنية من قدراتهم التنموية والاستثمارية؛
 - أو لفائدة المستخدمين طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

2 أداء المحافظة العمومية

1.2 الاستثمارات

فضلاً عن استثماراتها المباشرة، تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية في تشجيع الاستثمارات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

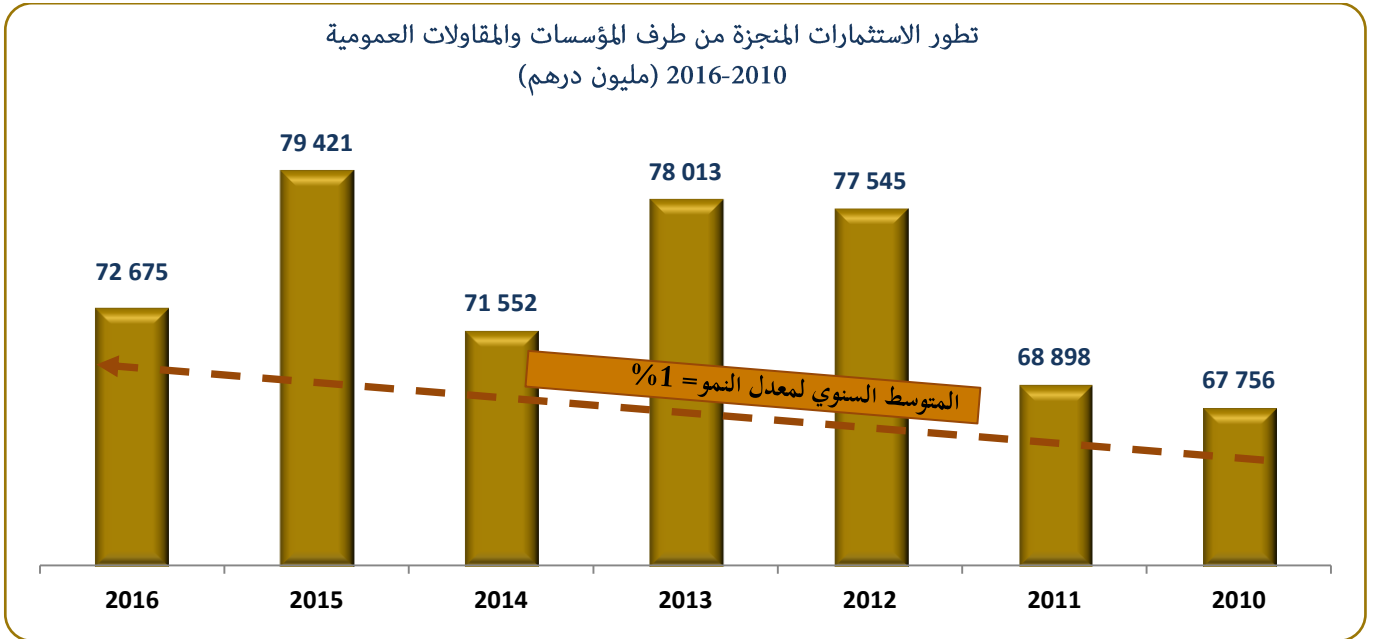
1.2.1 استثمارات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

بلغت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 ما مجموعه 72.675 مليون درهم، مسجلة بذلك نسبة نمو سنوي متوسط يناهز 1% خلال الفترة 2010-2016 وانخفاضا نسبته 8,5% مقارنة بسنة 2015 (79.421 مليون درهم). ويرجع

ذلك بالأساس إلى بلوغ مستوى جديد من الاستثمار منذ 2012 (77.545 مليون درهم)، وبالإضافة إلى نضج بعض المشاريع المهيكلية مثل الطرق السيارة والنقل السككي والبنيات التحتية للموانئ والمطارات.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب 60% من هذه الاستثمارات تنجزه سبع مؤسسات ومقاولات عمومية هي المجمع الشريف للفوسفات (10.872 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (10.213 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (5.875 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (5.796 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (5.457 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (2.516 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط (2.177 مليون درهم).

ويوضح الرسم البياني التالي تطور الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016:



وتتجاوز توقعات اختتام الاستثمارات برسم سنة 2017 مبلغ 80.000 مليون درهم، مما يؤكد استقرار الاستثمارات في مستويات عالية.

ويقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة خلال سنة 2018 بما يناهز 107.579 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا نسبته 1% مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2017 (106.359 مليون درهم). ويرتبط هذا الارتفاع أساسا بتحسين استثمارات المجمع الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق تمويل الطرق والمكتب الوطني للسكك الحديدية ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وشركة تهيئة الرباط.

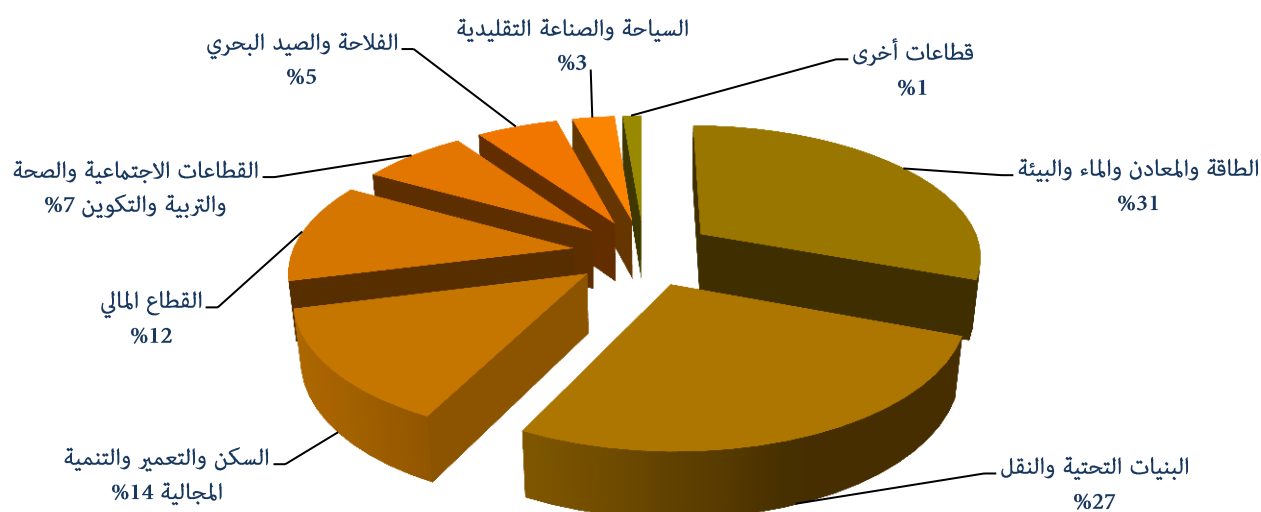
ويفصل الجدول التالي الاستثمارات المتوقعة لسنة 2018 بالنسبة لأبرز المؤسسات والمقاولات العمومية:

استثمارات أهم المؤسسات والمقاولات العمومية (توقعات 2018)

المبلغ (مليون الدرهم)	المؤسسات أو المقاولات العمومية
15 000	المجمع الشريف للفوسفاط
13 075	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
10 000	صندوق الإيداع والتدبير
7 000	صندوق التمويل الطرقي
6 828	المكتب الوطني للسكك الحديدية
6 191	مجموعة التهيئة العمران
3 430	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
2 000	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط
44 055	مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى
107 579	مجموع القطاع

ويعكس هذا المجهود الاستثماري للمؤسسات والمقاولات العمومية التوجهات الاستراتيجية للدولة لتغطية القطاعات الحيوية. وهكذا، يبين التوزيع القطاعي أن ما يقارب 90% من استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2018 سيتم توجيهها لقطاع البنيات التحتية والنقل والماء والطاقة والمعادن، فضلا عن قطاع الإسكان والقطاعات المالية والاجتماعية والتربوية.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المتوقعة لسنة 2018



علاوة على ذلك، سيتحسن التوزيع الجهوي للاستثمارات المتوقعة لسنة 2018 لجميع مناطق المملكة مقارنة بإنجازات سنة 2016. وهكذا يمكن ملاحظة نفس التحسن مقارنة بتوقعات سنة 2017 في جميع الجهات باستثناء الجهة الشرقية وجهة طنجة - تطوان - الحسيمة التي ستخفض حصتها على التوالي بنقطتين ونقطة واحدة. أما جهة الدار البيضاء - سطات، وبالرغم من انخفاض توقعات استثماراتها لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017، فإن حصتها ستبقى مستقرة في حدود 28%.

كما يبرز هذا التوزيع أيضا إعادة التوازن في توزيع حصص استثمارات الجهات، حيث ستشهد كل من جهة الدار البيضاء - سطات وجهة الرباط - سلا - القنيطرة وجهة مراكش - أسفي وجهة سوس - ماسة وجهة درعة - تافيلالت ارتفاعا في حصة كل منها لتنتقل على التوالي من 27% و22% و9% و3% و1% سنة 2016 إلى 28% و23% و10% و5% و3% سنة 2018.

التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (توقعات 2018)

الجهة	المبلغ (مليون درهم)	الحصة	نصيب الفرد من الاستثمار الدراهم/الفرد
الدار البيضاء - سطات	29 910	28%	4 359
الرباط - سلا - القنيطرة	24 346	23%	5 315
مراكش - أسفي	10 995	10%	2 432
طنجة - تطوان - الحسيمة	10 081	9%	2 839
الشرق	8 495	8%	3 670
فاس - مكناس	5 695	5%	1 344
بني ملال - خنيفرة	5 126	5%	2 033
سوس - ماسة	4 935	5%	1 844
العيون - الساقية الحمراء	3 232	3%	8 788
درعة - تافيلالت	2 758	3%	1 687
كلميم - واد نون	1 281	1%	2 954
الداخلة - وادي الذهب	725	1%	5 068
مجموع الجهات	107 579	100%	3 178

يبين الجدول أعلاه أن متوسط الاستثمارات بالنسبة للفرد (3.178 درهم للفرد) تجاوز المعدل الوطني خاصة في كل من جهة العيون - الساقية الحمراء وجهة الرباط - سلا - القنيطرة وجهة الداخلة - وادي الذهب وجهة الدار البيضاء - سطات والجهة الشرقية.

وبالإضافة إلى الاستثمارات التي تقوم بها وتنجزها المؤسسات والمقاولات العمومية، تبادر هاته الهيئات إلى إنجاز مشاريع كبرى في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تشكل وسيلة لتنويع مصادر تمويل الاستثمارات العمومية وإنجاز البنيات التحتية وإثراء عرض الخدمات العمومية.

2.1.2 الشراكة بين القطاعين العام والخاص : تحالف ضروري من أجل تسريع الاستثمارات العمومية

قام المغرب بإطلاق دينامية ورش اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الرفع من وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية وتنويع مصادر تمويلها وتعزيز الخدمات المقدمة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومرسومه التطبيقي رقم 2-15-45 خلال سنة 2015.

وتفعيلا لهذا التوجه، تم تضمين البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021 ضرورة تسريع تنزيل الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص، واعتباره بمثابة إجراء عملي من أجل تحسين حكامه وتمويل المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي هذا الصدد، يكتسي تحديد ومواكبة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية قصوى في إطار عملية تنزيل القانون

59 مشروع مؤهل للإنجاز في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- 26 مشروع في قطاع النقل
- 23 مشروع في قطاع التعليم العالي
- 6 مشاريع في قطاع السقي وتحلية المياه
- 4 مشاريع في قطاع الصحة

رقم 12-86 المذكور. وتحقيقا لهذه الغاية، ومن أجل ضمان تفعيل أمثل للمشاريع الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمت مشاورات واسعة وعقدت لقاءات متعددة مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية مكنت من تحديد إمكانية إنجاز ما يقرب من 60 مشروعا في مختلف القطاعات الاجتماعية والانتاجية (صحة وري وطرق سيارة ومطارات ولوجستيك...)، تم إخضاع بعضها لدراسة معمقة و/أو لدراسات تمهيدية تم إنجازها أو هي في طور الإنجاز.

وبالموازاة مع ذلك، يتم إنجاز دراستين استراتيجيتين تتعلقان بتفعيل اللجوء إلى آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا اقتراح المشاريع المؤهلة للإنجاز من طرف المستثمرين الخواص:

- تتعلق الدراسة الأولى بتحديد استراتيجية إدخال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات بالمغرب، والتي تم إطلاقها من طرف المكتب الوطني للمطارات. وسيتم إعداد هذه الدراسة بناء على تحليل السياق الحالي والمتوقع لقطاع المطارات بالمغرب، فضلا عن إجراء دراسة مقارنة لأحسن الممارسات الدولية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بهذا القطاع.
- أما الدراسة الثانية التي تشرف عليها كتابة الدولة المكلفة بالماء، فتهدف إلى تحديد وتقييم المشاريع المؤهلة للتمويل عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع والتي تندرج في إطار إنجاز المخطط الوطني للماء. وعلى إثر هذه الدراسة، سيتم انتقاء ثلاثة مشاريع رائدة من أجل إنجاز دراسات التقييم القبلي بشأنها.

وفي هذا الصدد، سيتم في مرحلة ثانية إخضاع المشاريع المؤهلة للإنجاز في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتقييم القبلي فور انتهاء المرحلة الأولى الخاصة بتحديد الأولي. ويشكل التقييم القبلي مرحلة أساسية بالنسبة لهذا النظام فيما يخص إنجاز الاستثمارات العمومية. ويتم إرسال تقارير التقييم القبلي كل على حدة إلى وزير الاقتصاد والمالية من أجل اتخاذ قرار بشأنها وذلك بعد الاطلاع على رأي معلل صادر عن اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويشكل التقييم القبلي، باعتباره آلية تديرية فعالة، دليلا منهجيا طيلة دورة حياة المشروع، سواء خلال مرحلة التصميم (الإعداد وإبرام العقد والمفاوضات النهائية...) أو خلال مرحلة تنفيذ العقد (التتبع وإبرام الملحقات التعديلية للعقد...).

وبالتالي، فإن التقييم القبلي، كما تم التنصيص عليه في القانون رقم 12-86 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفصيل شروطه وكيفية التنظيم في المرسوم التطبيقي المشار إليه أعلاه، يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة فيما يخص الاستثمار العمومي، الرامية إلى تحسين الإعداد القبلي للمشاريع قبل إطلاقها، والمركزة أساسا على:

- التوجيهات الملكية السامية سواء تلك المتضمنة في مختلف الخطابات الملكية أو التي تم إعطاؤها خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2017، والمتعلقة بمعايير إنجاز المشاريع من حيث تصفية الوعاء العقاري المرتبط بها أو تمويلها أو إنجاز الدراسات اللازمة المتعلقة بها، وذلك بهدف الانطلاق الفعلي للأشغال في أجل معقول؛
- المذكرات التوجيهية الصادرة عن رئيس الحكومة بخصوص إعداد قوانين المالية لسنتي 2017 و2018، وكذا الدوريات التأطيرية الصادرة عن وزير الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعداد ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنتي 2017 و2018.

وفي هذا السياق، تم إنجاز عدة دراسات تهم إعداد تقارير التقييم القبلي كما هو منصوص عليه في القانون رقم 12-86 المشار إليه أعلاه، ومن بينها على الخصوص الدراستين اللتين تم إطلاقهما من طرف معهد باستور المغرب والمكتب الوطني للمطارات، والمتعلقتين على التوالي بمشروع إنجاز وحدة صيدلية لإنتاج الأمصال واللقاحات والمنتجات البيولوجية بالمغرب، ومشروع تطوير مطار متخصص في طيران الأعمال بتيط مليل.

وعلى مستوى آخر، فقد شرعت اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في القيام بمهامها الاستشارية منذ دجنبر 2016، وذلك من خلال إبداء رأيها فيما يخص جدوى إمكانية إنجاز مشروعين عن طريق عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص، بناء على دراسة تقارير التقييم القبلي المتعلقة بهما. ويتعلق الأمر بمشروع إنجاز سد باب أوندير بتاونات ومشروع التدبير المفوض لمياه الري بواسطة تحلية المياه بإقليم الداخلة.

وعلاوة على ذلك، و بغية الاستمرار في المجهودات المبذولة من لدن جميع الأطراف المعنية في هذا الورش الكبير، من خلال الاستفادة من الخبرات المتراكمة في مختلف التجارب الناجحة بالمغرب سواء فيما يتعلق بإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى أو الانفتاح على القطاع الخاص، فإن الشركاء الماليين والجهات المانحة قد جددوا تأكيدهم وحرصهم المتواصل من أجل مواكبة بلادنا في تنزيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على عدة مستويات، نذكر منها:

- المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرات لفائدة مديرية المنشآت العامة والخصوصية والوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مقترحات تمويل دراسات الجدوى التمهيدية أو التقييم القبلي للمشاريع المنتقاة؛
- المشاركة في تمويل المشاريع خلال مرحلة إبرام العقد لفائدة الشخص العام.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواكبة الشخص العام طوال دورة حياة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتم حاليا الاستفادة من خبرة تقنية في مجال الهندسة المالية لهذه المشاريع، وذلك بغية تطوير القدرات التقنية للقطاعات والهيئات العمومية المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل مواكبة دينامية التنزيل الفعلي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمغرب، تم وضع تنظيم هيكلي جديد بوزارة الاقتصاد والمالية على مستوى مديرية المنشآت العامة والخصوصية، وذلك من خلال إنشاء قطب تديري متخصص مكلف بعمليات الخصوصية والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدبير النشط للمحفظة العمومية. وبهذا الخصوص، فإن خلق قسم خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالقطب المذكور، سيساهم بشكل فعال في تنزيل مقاربة شمولية ومندمجة من أجل مواكبة وتفعيل السياسة المبرمجة برسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمغرب.

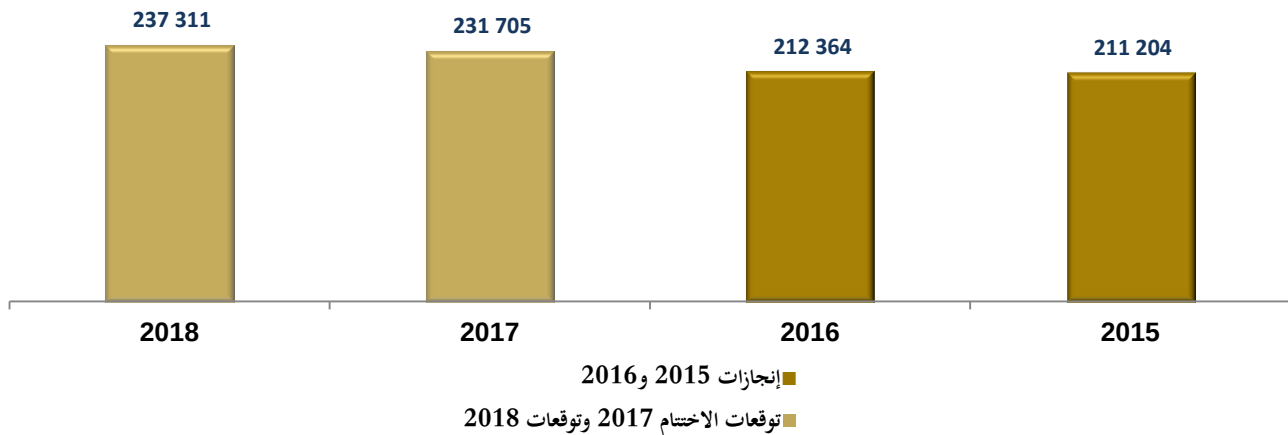
2.2 مؤشرات النشاط والنتائج

إن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية سجلت تطورات إيجابية خلال سنة 2016. مزيد من التفاصيل حول تطور مؤشرات أهم المؤسسات والمقاولات العمومية سوف يتم عرضها على صعيد التحاليل التي تخصها في الجزء الثاني من هذا التقرير.

1.2.2 رقم المعاملات

خلال سنة 2016، حافظ رقم المعاملات على مستوياته المرتفعة (212.364 مليون درهم) وذلك رغم انخفاض رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط الذي يمثل 23% من مجموع رقم معاملات القطاع، الشيء الذي يعبر عن تطور إيجابي لرقم معاملات الهيئات الأخرى المكونة للمحفظة العمومية. وتحقق مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية ما يقارب 80% من رقم معاملات القطاع، أبرزها المجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 12% بمبلغ 48.590 مليون درهم وذلك نتيجة انخفاض حجم مبيعات المجموعة من الفوسفاط الخام والحامض الفسفوري وكذا تراجع أثمان بيع كل منتوجاته) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+5% بمبلغ 34.212 مليون درهم علاقة بتأثير مراجعة تعريف الكهرباء تنفيذا لعقد البرنامج) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (+6% بمبلغ 14.300 مليون درهم بفضل تحسن الحركة الجوية التي بلغت 6,7 مليون مسافر) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (+4% بمبلغ 8.032 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (ناقص 5% بمبلغ 6.874 مليون درهم).

رقم معاملات المؤسسات والمقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)



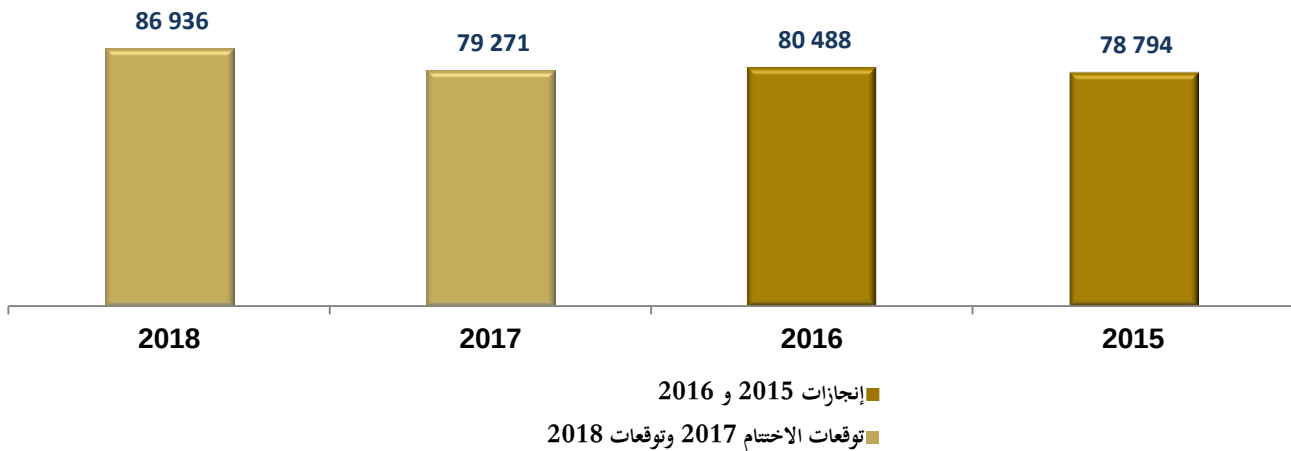
وينتظر أن يبلغ رقم معاملات القطاع حسب توقعات الاختتام لسنة 2017 مبلغ 231.705 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 9% مقارنة بسنة 2016. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط (نتيجة التحسن المرتقب في حجم المبيعات) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (نظرا لتأثير مراجعة تعريف الكهرباء تنفيذا لعقد البرنامج) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (نتيجة العمل بخطة تسريع الأداء لسنة 2017 التي مكنت من تحسين الحركة الجوية ومعدل ملء الطائرات) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

ويرتقب أن يعرف رقم المعاملات لسنة 2018 نموا بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2017 ليصل إلى 237.311 مليون درهم. ويعود هذا أساسا إلى تحسن رقم معاملات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (علاقة بالارتفاع المرتقب لحجم المبيعات بفضل ارتفاع الاستهلاك وعدد الزبناء)، والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ومجموعة التهيئة العمران والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط.

2.2.2 القيمة المضافة

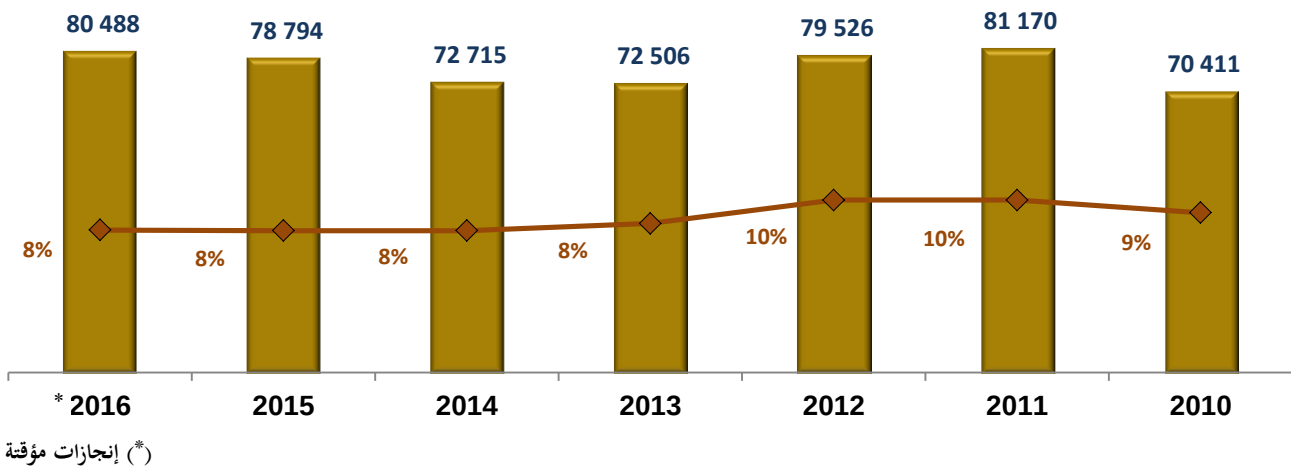
تحسنت القيمة المضافة برسم سنة 2016 بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2015 (78.794 مليون درهم) وذلك بالرغم من انخفاض القيمة المضافة للمجمع الشريف للفوسفاط التي تمثل 27% من مجموع القيمة المضافة للقطاع، لتنتقل من 26.997 مليون درهم سنة 2015 إلى 21.809 مليون درهم في سنة 2016. وقد حققت سبع (7) مؤسسات ومقاولات عمومية أكثر من 80% من مجموع القيمة المضافة، وهي المجمع الشريف للفوسفاط (21.809 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (13.460 مليون درهم بفضل ارتفاع رقم المعاملات نظرا لمراجعة التعريفات وانخفاض التكاليف الناتج عن انخفاض أسعار الوقود) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (9.684 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (7.701 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4.749 مليون درهم علاقة بالزيادة في التعريفات) والقرض الفلاحي للمغرب (4.477 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (4.011 مليون درهم).

القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)



وستعرف القيمة المضافة لسنة 2017 برسم توقعات الاختتام تراجعاً طفيفاً نسبته 2% مقارنة مع سنة 2016 لتبلغ 79.271 مليون درهم، علاقة على الخصوص بتراجع القيمة المضافة لكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (حيث يظل ارتفاع الطلب على الكهرباء مقروناً بهامش سلبي للكيلوواط ساعة وارتفاع سعر الوقود) والوكالة الوطنية للموانئ (بسبب انخفاض ناتج الاستغلال بمبلغ 75 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران، وذلك رغم ارتفاع القيمة المضافة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وستمثل القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية 7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2017 مقابل 8% سنة 2016.

تطور القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية (2010-2016)
بملايين الدراهم وبالنسبة للناتج الداخلي الخام

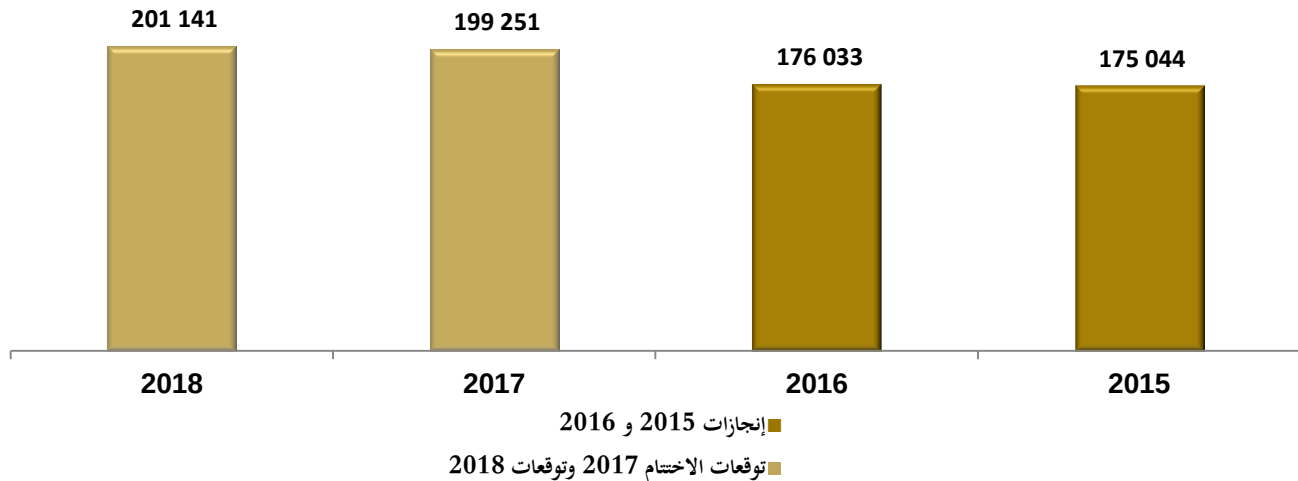
أما بالنسبة لسنة 2018، فيتوقع أن تبلغ القيمة المضافة ما قدره 86.936 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته 10% مقارنة مع سنة 2017 نتيجة التحسن المرتقب للقيمة المضافة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (في حالة استمرار العوامل الخارجية الموازية لفترة 2014-2017 في سنة 2018 كانخفاض الطلب على الكهرباء علاقة مع تحسن التساقطات المطرية) والشركة

الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (حسب التحسن المتوقع لحركة السيارات) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للمطارات والوكالة الوطنية للموانئ.

3.2.2 تكاليف الاستغلال

بلغت تكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات لسنة 2016 مبلغ 176.033 مليون درهم، مسجلة بذلك نموا طفيفا بلغ 1% مقارنة بسنة 2015 (175.044 مليون درهم). ويعزى ذلك لتزايد معاشات التقاعد بكل من الصندوق المغربي للتقاعد (+12% بمبلغ 30.171 مليون درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+6% بمبلغ 21.824 مليون درهم) وكذا تكاليف الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (+5% بمبلغ 12.572 مليون درهم علاقة بتطور النشاط إثر إحداث خطوط جوية جديدة وارتفاع سعر المحروقات وارتفاع سعر الصرف المتوسط للدولار) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (+6% بمبلغ 6.257 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (+4% بمبلغ 3.335 مليون درهم). كما عرفت تكاليف الاستغلال تراجعاً لدى كل من المجمع الشريف للفوسفات (ناقص 9% بمبلغ 37.289 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ناقص 7% بمبلغ 24.683 مليون درهم نتيجة انخفاض الطلب وأسعار الفيول والكميات المستهلكة منه وكذا انخفاض كلفة استيراد الكهرباء) ومجموعة التهيئة العمران (ناقص 5% بمبلغ 4.321 مليون درهم تحت تأثير انخفاض شراء المواد المستهلكة).

تكاليف الاستغلال للمؤسسات والمقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)



وبهذا الصدد، فإن تكاليف المستخدمين التي تمثل نسبة مهمة من إجمالي تكاليف الاستغلال (19% لكل من سنتي 2015 و2016)، عرفت ارتفاعاً نسبته 2% سنة 2016 لتصل إلى ما مجموعه 33.516 مليون درهم مقارنة مع سنة 2015 (32.766 مليون درهم). كما أن أكثر من 70% من هاته التكاليف تعود لتزايد تكاليف مستخدمي تسع (9) مؤسسات ومقاولات عمومية أو مجموعات مؤسسات ومقاولات عمومية وهي: المجمع الشريف للفوسفات (9.055 مليون درهم أي نفس تكاليف 2015) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+2% بمبلغ 3.613 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (+8% بمبلغ 2.137 مليون درهم بسبب ارتفاع عدد ساعات الطيران مع إحداث خطوط جوية جديدة وتوظيف مجموعة من الأطر خلال سنة 2016) وصندوق الإيداع والتدبير (+7% بمبلغ 1.813 مليون درهم) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (+4% بمبلغ 1.671 مليون درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (ناقص 1% بمبلغ 1.255 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ناقص 1% بمبلغ 1.176 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (+4% بمبلغ 1.108 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (+5% بمبلغ 1.072 مليون درهم).

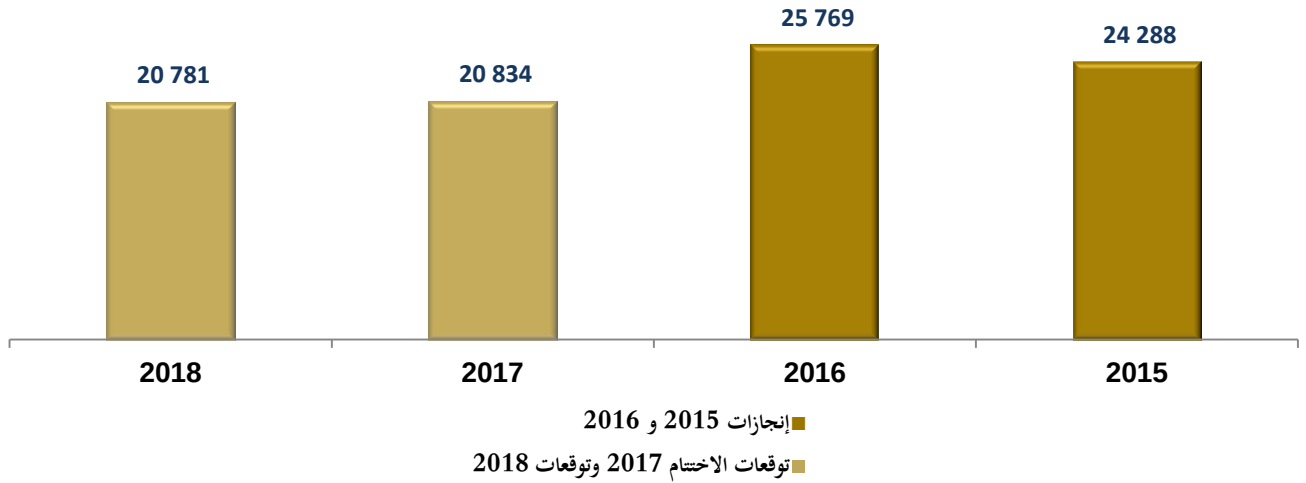
وستعرف توقعات اختتام تكاليف الاستغلال برسم سنة 2017 ارتفاعا بنسبة 13% مقارنة مع سنة 2016 لتصل إلى 199.251 مليون درهم. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى زيادة تكاليف استغلال المجمع الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (نظرا للزيادات المتوقعة التي ستعرفها أسعار المحروقات والطلب على الكهرباء) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ومجموعة التهيئة العمران والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية. إلا أن هذه الارتفاعات تقابلها انخفاضات في تكاليف استغلال هيئات أخرى كالمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية لتسويق البذور.

وستبلغ تكاليف الاستغلال في سنة 2018 ما يناهز 201.141 مليون درهم أي بزيادة طفيفة قدرها 1% مقارنة مع سنة 2017. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع تكاليف الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ومجموعة التهيئة العمران والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

4.2.2 التكاليف المالية

عرفت التكاليف المالية زيادة بنسبة 6% في سنة 2016 حيث بلغت 25.769 مليون درهم وذلك نتيجة لارتفاع المخصصات المالية بنسبة 24% والتي انتقلت من 6.381 مليون درهم سنة 2015 إلى 7.891 مليون درهم سنة 2016 مع الإشارة إلى أن أسعار الفائدة استقرت في ما يقارب مبلغ 8.000 مليون درهم.

التكاليف المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)



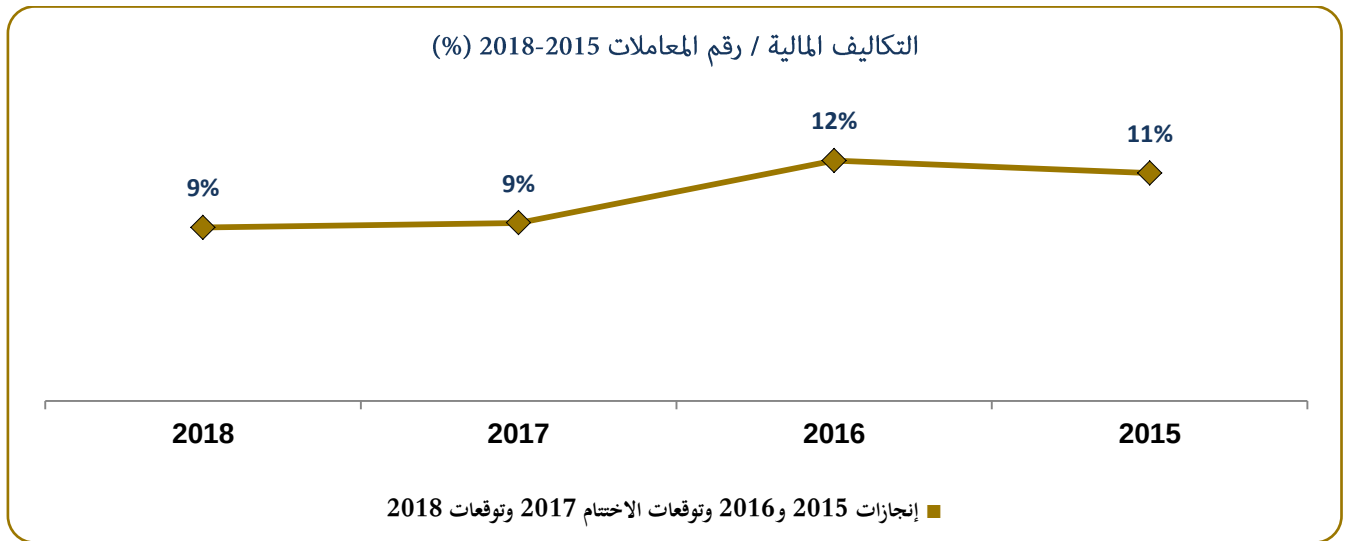
ويعود ارتفاع المخصصات المالية خلال سنة 2016، أساسا، إلى ارتفاع مخصصات الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+29%) بمبلغ 3.730 مليون درهم نظرا للتطور المرتقب لسعر الصرف) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+4%) بمبلغ 3.365 مليون درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (+179%) بمبلغ 2.248 مليون درهم نظرا لارتفاع المساهمات المالية (+179%) المقدمة من طرف الصندوق على شكل تسبيقات غير قابلة للاسترداد وتسبيقات في الحساب الجاري للمساهمين ومخصصات انخفاض قيمة استثمارات الأسهم (+230%).) إلا أن هذه الزيادات قابلها انخفاض التكاليف المالية لكل من صندوق الإيداع والتدبير (ناقص 19% بمبلغ 3.993 مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (ناقص 7% بمبلغ 1.882 مليون درهم).

ويتوقع أن تعرف التكاليف المالية لسنة 2017 (20.834 مليون درهم) انخفاضا بنسبة 19% مقارنة بسنة 2016 (25.769 مليون درهم). ويعزى هذا التراجع بالخصوص إلى انخفاض التكاليف المالية لكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للمطارات، وذلك بعد الارتفاع المهم الذي

تم تسجيله خلال سنة 2016 على مستوى كل من الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالعكس من ذلك، سوف تعرف سنة 2017 ارتفاعات لتكاليف المالية لكل من المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وبخصوص سنة 2018، يرتقب أن تبلغ التكاليف المالية 20.781 مليون درهم نظرا للزيادة المتوقعة للتكاليف المالية لكل من الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (علاقة بحلول أجل عدد من الديون السندية خلال السنة) والمكتب الوطني للسكك الحديدية، مقابل انخفاضها لدى كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

وستمثل هذه التكاليف ما يعادل 11% و12% و9% و9% من رقم المعاملات على التوالي برسم سنوات 2015 و2016 و2017 و2018، مسجلة بذلك منحنى تنازليا لنسبة التكاليف مقارنة مع رقم المعاملات.



5.2.2 نتائج الاستغلال

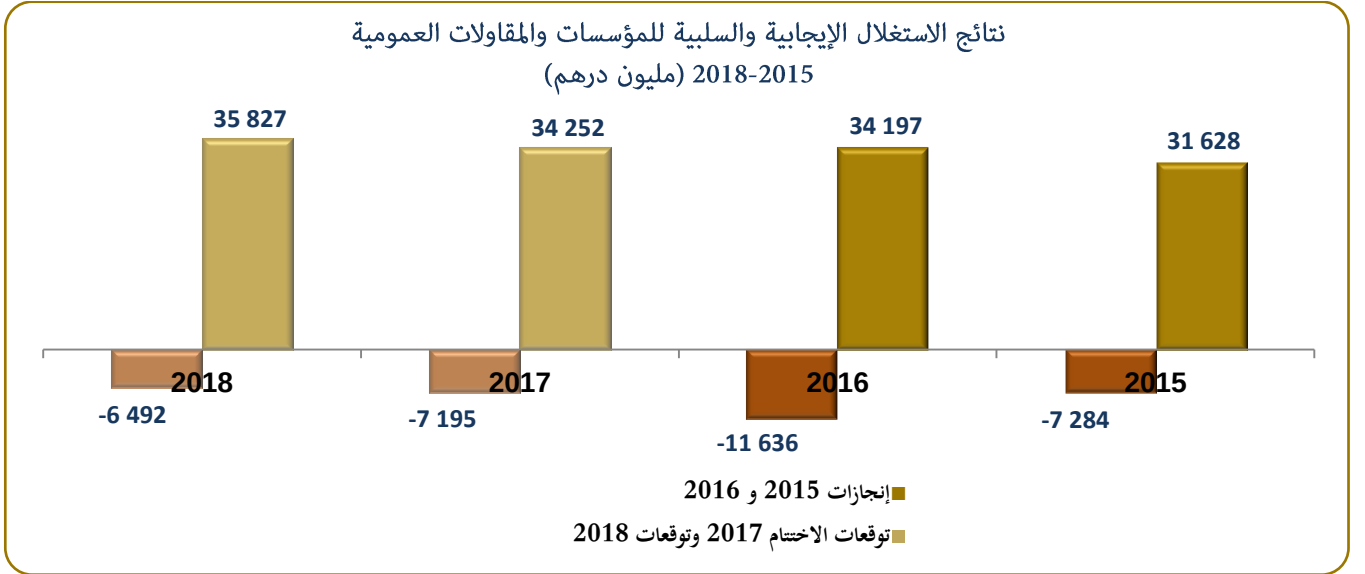
بلغ مجموع نتائج الاستغلال الإيجابية ما قيمته 34.197 مليون درهم سنة 2016 مقابل 31.628 مليون درهم سنة 2015، أي بتحسن نسبته 8%. ويفسر هذا الارتفاع بتحسن نتائج الاستغلال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+47% بمبلغ 10.276 مليون درهم نظرا لارتفاع الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري عن المرض بنسبة 27% واشتراكات النظام العام بنسبة 15%) والقرض الفلاحي للمغرب (+13% بمبلغ 3.450 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط (+20% بمبلغ 1.077 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+3% بمبلغ 1.069 مليون درهم) والمكتب الوطني للمطارات (+18% بمبلغ 1.020 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (95 مليون درهم سنة 2015 مقابل 2.670 مليون درهم سنة 2016).

كما عرف مجموع نتائج الاستغلال السلبية تفاقمًا بنسبة 60% حيث انتقل من عجز قدره 7.284 مليون درهم سنة 2015 إلى عجز قدره 11.636 مليون درهم سنة 2016. ومن أهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي سجلت عجزًا في نتائجها الصندوق المغربي للتقاعد (6.317 مليون درهم يخص أنظمة التقاعد المسيرة) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (1.482 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (665 مليون درهم) والمكتب الوطني المغربي للسياحة (445 مليون درهم) والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (419 مليون درهم).

وستسجل توقعات الاختتام لسنة 2017 شبه استقرار في نتائج الاستغلال بمبلغ 34.252 مليون درهم مع تحسن ملحوظ في نتائج الاستغلال السلبية (7.195 مليون درهم) مقارنة بسنة 2016. وتهم نتائج الاستغلال الإيجابية المجمع الشريف للفوسفاط

والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للمطارات.

أما فيما يخص سنة 2018، فيتوقع أن تبلغ نتائج الاستغلال الإيجابية 35.827 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 5% مقارنة بسنة 2017. ويرجع هذا أساسا إلى تحسن نتائج استغلال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط. أما نتائج الاستغلال السلبية فستعرف تحسنا مقداره 703 مليون درهم لتنتقل من عجز قدره 7.195 مليون درهم سنة 2017 إلى عجز يبلغ 6.492 مليون درهم سنة 2018. ويهم هذا التحسن المرتقب كلا من المكتب الوطني المغربي للسياحة والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق وشركة طرامواي الرباط - سلا.



6.2.2 النتائج الجارية

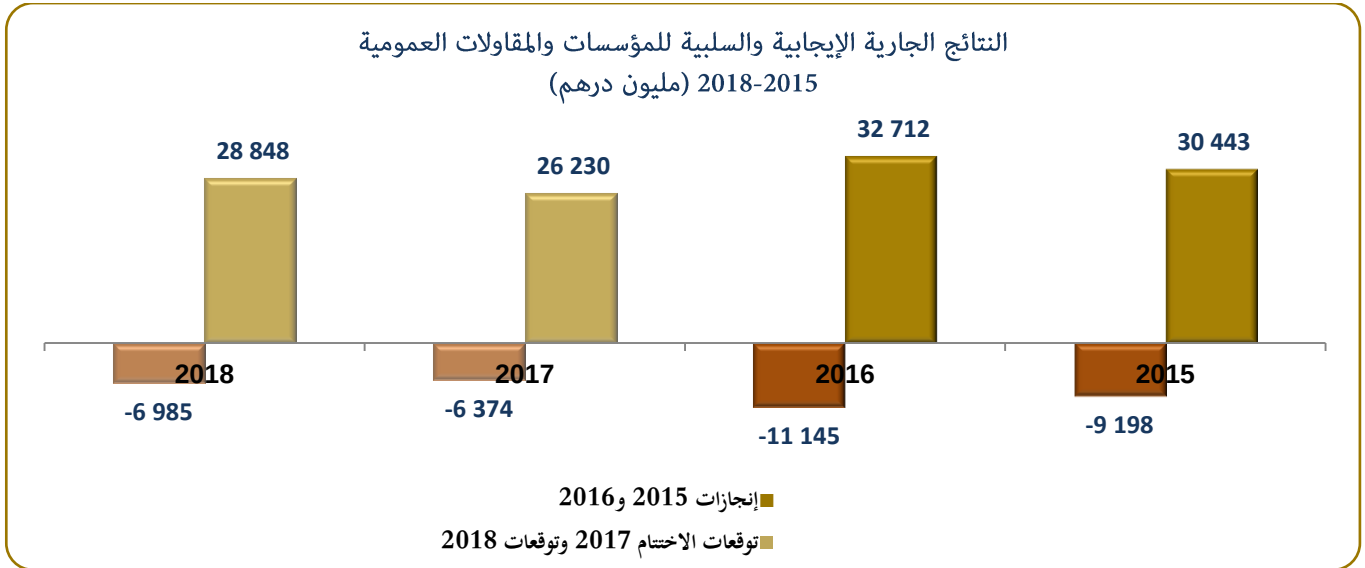
بلغ مجموع النتائج الجارية الإيجابية ما قدره 32.712 مليون درهم خلال سنة 2016 مقابل 30.443 مليون درهم سنة 2015. أي بارتفاع نسبته 7% وذلك رغم انخفاض النتائج الجارية للمجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 53% بمبلغ 5.826 مليون درهم). ويرتبط هذا الارتفاع بتحسّن نتائج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+40% بمبلغ 12.964 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (+98% بمبلغ 1.729 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+6% بمبلغ 1.485 مليون درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (274 مليون درهم سنة 2015 مقابل 1.139 مليون درهم سنة 2016) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ناقص 2.007 مليون درهم سنة 2015 مقابل 987 مليون درهم سنة 2016) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (146 مليون درهم سنة 2015 مقابل 965 مليون درهم سنة 2016).

كما أن النتائج الجارية السلبية للقطاع تفاقمت بنسبة 21% لتنتقل من 9.198 مليون درهم سنة 2015 إلى 11.145 مليون درهم سنة 2016. ويهم هذا التفاقم كلا من الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (3.929 مليون درهم نتيجة إعادة الهيكلة المالية التي خضعت لها الشركة) والصندوق المغربي للتقاعد (2.988 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (679 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (580 مليون درهم).

وبرسم توقعات الاختتام لسنة 2017، سيبلغ مجموع النتائج الجارية الإيجابية 26.230 مليون درهم أي بانخفاض نسبته 20% مقارنة مع 2016، جراء النتائج الجارية لمجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والمكتب الوطني للمطارات. كما سيسجل مجموع النتائج الجارية السلبية تحسنا بنسبة 43% لتنتقل من 11.145 مليون درهم سنة 2016 إلى 6.374 مليون درهم سنة 2017.

بالنسبة لسنة 2018، يتوقع أن تبلغ النتائج الجارية الإيجابية للمؤسسات والمقاولات العمومية 28.848 مليون درهم أي بنسبة تحسن قدره 10% مقارنة بسنة 2017. وذلك بسبب الارتفاع المرتقب لمجموع النتائج الجارية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للمطارات ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

كما يرتقب أن تتفاقم النتائج الجارية السلبية بمبلغ 611 مليون درهم لتبلغ 6.985 مليون درهم سنة 2018 مقابل 6.374 مليون درهم سنة 2017 بسبب تراجع النتائج الجارية لكل من المكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.



7.2.2 النتائج الصافية

بلغ مجموع النتائج الصافية الإيجابية 12.669 مليون درهم خلال سنة 2016 مقابل 17.259 مليون درهم سنة 2015، فيما عرف مجموع النتائج الصافية السلبية تدهورا نسبيا حيث بلغ العجز 6.086 مليون درهم سنة 2016 مقابل عجز قدره 5.739 مليون درهم سنة 2015. وتمثل هذه النتائج حصيلة تطور أنشطة الخدمات والاستغلال المذكورة أعلاه.

و تتمثل أهم التطورات المسجلة سنة 2016 في ما يلي:

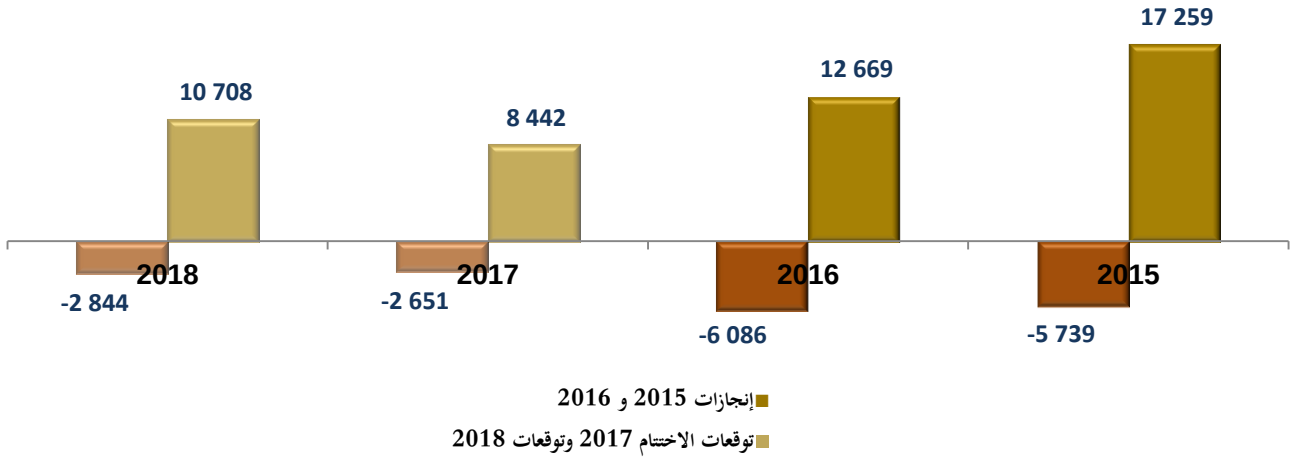
- زيادة الأرباح المحققة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (1.131 مليون درهم سنة 2016 مقابل ناقص 24 مليون درهم سنة 2015 علاقة بالزيادة في التعريفات) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (963 مليون درهم سنة 2016 مقابل 205 مليون درهم سنة 2015) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (790 مليون درهم سنة 2016 مقابل ناقص 2.020 مليون درهم سنة 2015) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (786 مليون درهم سنة 2016 مقابل 205 مليون درهم سنة 2015) ومجموعة التهيئة العمران (+26%) بمبلغ 583 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (580 مليون درهم سنة 2016 مقابل 268 مليون درهم سنة 2015) والمكتب الوطني للمطارات (+53%) بمبلغ 485 مليون درهم). وقابل هذه الزيادة انخفاض أرباح المجمع الشريف للفوسفات (ناقص 65% بمبلغ 3.346 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (ناقص 11% بمبلغ 672 مليون درهم)؛
- تفاقم النتائج السلبية لكل من الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ناقص 3.903 مليون درهم سنة 2016 مقابل ناقص 2.150 مليون درهم سنة 2015 نظرا لاحتساب مؤونات خاصة بالإصلاحات الكبرى تتعلق بالسنوات الماضية والتي بلغت 2.500 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (ناقص 521 مليون درهم سنة 2016 مقابل 15 مليون درهم سنة 2015 نظرا لانخفاض رقم المعاملات المتعلق بنقل الفوسفات خلال سنة 2016) والمكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن

(ناقص 293 مليون درهم سنة 2016 مقابل 92 مليون درهم سنة 2015) وشركة الدار البيضاء للنقل (ناقص 197 مليون درهم سنة 2016 مقابل ناقص 86 مليون درهم سنة 2015).

وتظهر توقعات اختتام النتائج الصافية برسم سنة 2017، أرباحا ستبلغ 8.442 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 33% مقارنة بسنة 2016 ونتائج سلبية متزايدة ستبلغ 2.651 مليون درهم (+56%). ويعزى هذا التطور أساسا إلى الانخفاض المحتمل لأرباح المجمع الشريف للفوسفاط والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومجموعة التهيئة العمران مقابل ارتفاع نتائج الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (بسبب ارتفاع رقم المعاملات واسترجاع مؤونة بقيمة 500 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

ومن المرجح أن ينتهي منحنى الانخفاض الذي عرفته النتائج الصافية خلال سنتي 2016 و 2017، حيث يتوقع أن تسجل النتائج الصافية للمؤسسات والمقاولات العمومية ارتفاعا طفيفا سنة 2018 نظرا لتحسن النتائج المنتظرة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط والمكتب الوطني للمطارات ومجموعة التهيئة العمران.

النتائج الصافية للمؤسسات و المقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)

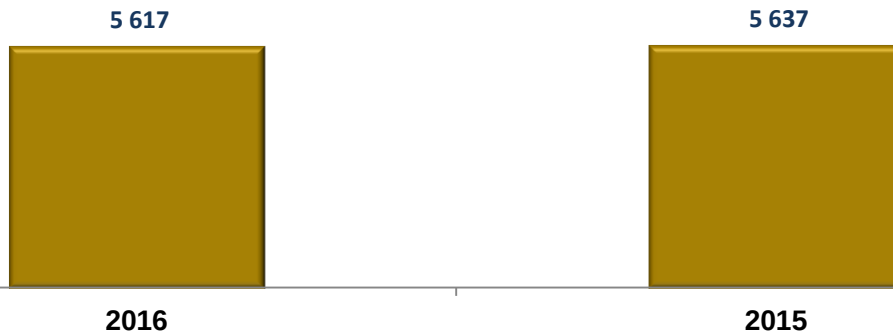


8.2.2 الضريبة على الشركات

خلال سنة 2016، حافظت الضريبة على الشركات المترتبة عن نشاط المؤسسات والمقاولات العمومية على استقرارها حيث سجلت مبلغ 5.617 مليون درهم وذلك رغم انخفاض مساهمة المجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 49% بمبلغ 1.465 مليون درهم) والتي تمثل 26% من مجموع مساهمات القطاع.

وقد ارتفعت مساهمات كل من مجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+37% بمبلغ 738 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (581 مليون درهم سنة 2016 مقابل 86 مليون درهم سنة 2015) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (354 مليون درهم سنة 2016 مقابل 91 مليون درهم سنة 2015) ومجموعة التهيئة العمران (+22% بمبلغ 233 مليون درهم) والمكتب الوطني للمطارات (+28% بمبلغ 251 مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (171 مليون درهم سنة 2016 مقابل 80 مليون درهم سنة 2015).

الضريبة على الشركات للمؤسسات والمقاولات العمومية
إنجازات 2015 و 2016 (مليون درهم)



3.2 البنية المالية

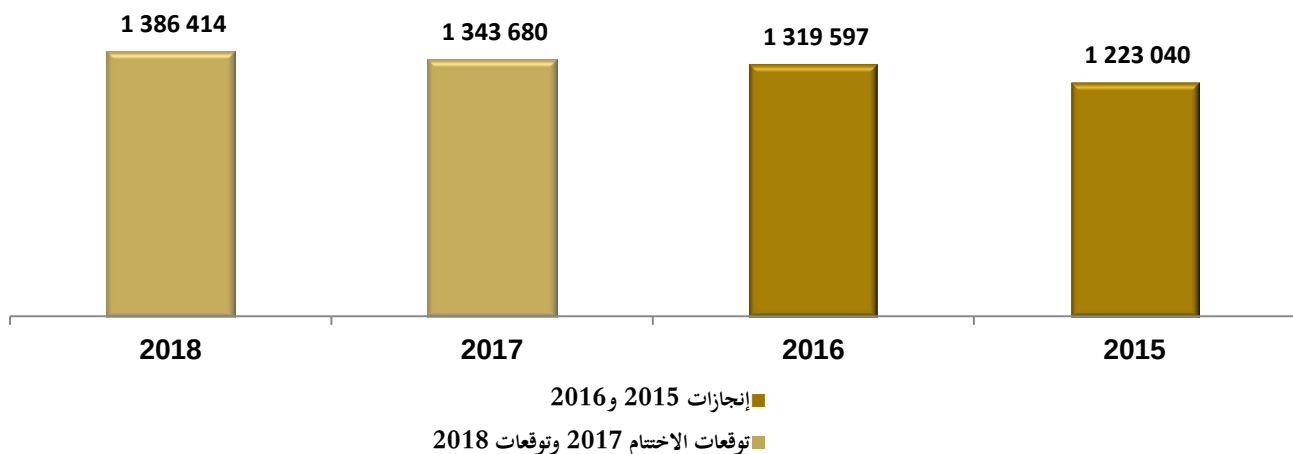
1.3.2 الأصول

بلغ مجموع أصول المؤسسات والمقاولات العمومية ما قيمته 1.319.597 مليون درهم إلى غاية متم سنة 2016، مسجلة بذلك زيادة قدرها 8% مقارنة بسنة 2015. وقد همت هذه الارتفاعات أغلب المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك ارتباطا بإنجاز هذه الأخيرة لبرامجها الاستثمارية مع الإشارة إلى أن أكثر من 60% من الأصول تملكها ست (6) هيئات تجاوزت أصول كل واحدة منها 85.000 مليون درهم. ويتعلق الأمر بمجموعتي صندوق الإيداع والتدبير (220.181 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (152.791 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (126.600 مليون درهم) تتعلق باقتناء الأصول الثابتة المتعلقة ببرنامج الاستثمار والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (103.256 مليون درهم) بزيادة تعزى بشكل أساسي إلى الزيادة في توظيف الاحتياطات الموجودة لدى صندوق الإيداع والتدبير بنسبة 13% والقرض الفلاحي للمغرب (88.855 مليون درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (86.856 مليون درهم).

تظهر توقعات الاختتام برسم سنة 2017، لمجموع أصول المؤسسات والمقاولات العمومية زيادة قدرها 2% مقارنة بسنة 2016، حيث ستنتقل من 1.319.597 مليون درهم بسنة 2016 إلى 1.343.680 مليون درهم سنة 2017.

كما يتوقع أن تبلغ مجموع أصول المؤسسات والمقاولات العمومية 1.386.414 مليون درهم سنة 2018 أي بزيادة قدرها 3% مقارنة بسنة 2017 معززة بذلك قيمة الممتلكات العمومية.

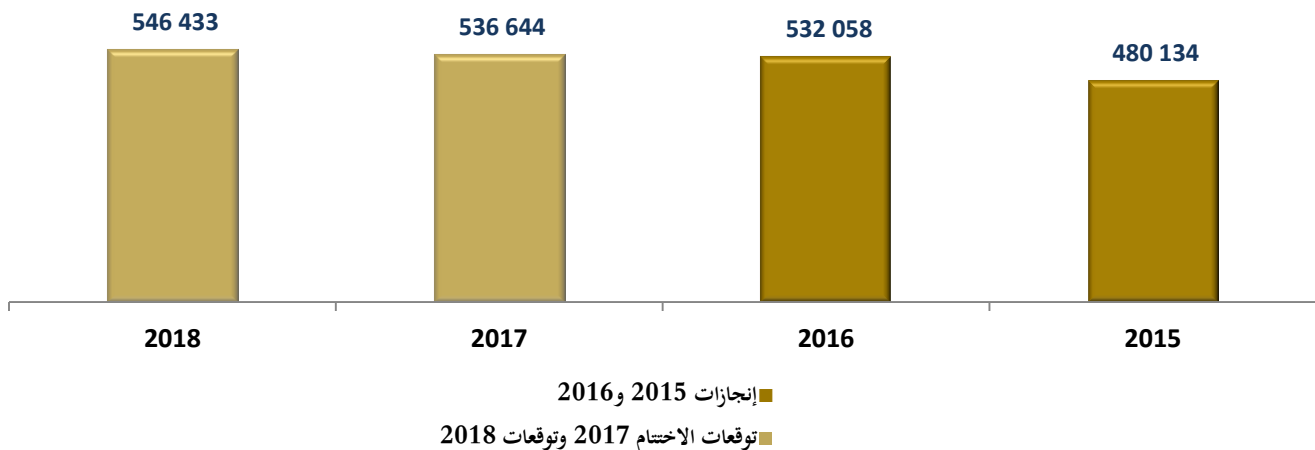
مجموع أصول المؤسسات والمقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)



2.3.2 الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 ما يعادل 532.058 مليون درهم حيث عرفت تحسنا نسبته 11% مقارنة بسنة 2015. وتعزى هذه الزيادة خصوصا لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+14%) بمبلغ 86.093 مليون درهم الذي حقق ارتفاعا مهما في النتيجة الصافية للنظام العام يناهز 144% علاقة بتحسين أداء الاشتراكات وعمليات التصفية المحاسبية الموكلة الى مكتب خارجي من أجل رفع التحفظات التي تثيرها حسابات الصندوق) وكذا مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط (+4%) بمبلغ 61.852 مليون درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (+8%) بمبلغ 58.850 مليون درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (8.124 مليون درهم سنة 2015 مقابل 26.775 مليون درهم سنة 2016 بسبب فارق في التقييم بمبلغ 22.555 مليون درهم وذلك في إطار إعادة الهيكلة المالية للشركة) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+15%) بمبلغ 22.355 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+8%) بمبلغ 19.092 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (+6%) بمبلغ 18.804 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (+7%) بمبلغ 15.640 مليون درهم) وصندوق تمويل الطرق (13.284 مليون درهم سنة 2016 مقابل مبلغ 6.603 مليون درهم سنة 2015). وفي مقابل هذه الارتفاعات، تم تسجيل انخفاض في الأموال الذاتية لكل من الصندوق المغربي للتقاعد (ناقص 2% بمبلغ 84.061 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (ناقص 1% بمبلغ 27.000 مليون درهم).

الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية 2015-2018 (مليون درهم)



ومن المتوقع أن يتواصل تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنتي 2017 و 2018 على غرار السنوات الأخيرة، حيث ستبلغ الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال هاتين السنتين ما قدره 536.644 مليون درهم و 546.433 مليون درهم على التوالي أي بزيادة قدرها 1% و 2%.

3.3.2 المديونية

في إطار تمويل برامجها الاستثمارية، تلجأ المؤسسات والمقاولات العمومية للقروض كتمويلات إضافية إلى جانب مواردها الذاتية والدعم المالي من ميزانية الدولة.

وقد سجلت ديون التمويل، دون احتساب الديون الاجتماعية، ارتفاعا بنسبة 7,6% خلال سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 لتصل إلى 261.223 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 80% من هذه الديون تخص ست (6) هيئات تنجز برامج استثمارية مهمة وهي مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة المغربية للطاقة المستدامة ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

ويرجع تطور هذه الديون خلال سنة 2016 أساسا إلى:

- زيادات تتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية التالية: المجمع الشريف للفوسفاط (+12% بمبلغ 61.483 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+3% بمبلغ 57.534 مليون درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+3% بمبلغ 41.018 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (+10% بمبلغ 26.473 مليون درهم) والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (+61% بمبلغ 15.631 مليون درهم)؛
- انخفاضات همت على وجه الخصوص مجموعة الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط (ناقص 1% بمبلغ 11.291 مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (ناقص 20% بمبلغ 6.429 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (ناقص 8% بمبلغ 5.578 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (ناقص 2% بمبلغ 3.325 مليون درهم) وشركة ترامواي الرباط - سلا (ناقص 3% بمبلغ 1.597 مليون درهم).

ديون التمويل للمؤسسات والمقاولات العمومية (إنجازات 2015 و2016 مليون درهم)

261 223

242 633

2016

2015

وفيما يتعلق بالديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية، تم تسجيل أهم التطورات التالية:

- بلغت حصة المؤسسات والمقاولات العمومية من مجموع الديون الخارجية العمومية نسبة 54% في نهاية سنة 2016، أي ما يمثل ارتفاعا بقيمة 1,1 نقطة مقارنة مع سنة 2015؛
- تم تسجيل تباطؤ في إيقاع تزايد مخزون المديونية الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية والذي بلغ 168.700 مليون درهم سنة 2016 (منها 68% مضمونة من طرف الدولة)، حيث سجل ارتفاعا محدودا نسبته 6% فقط مقارنة مع سنة 2015 في مقابل زيادات سابقة بلغت نسبة 17% خلال سنة 2015 ونسبة 31% سنة 2014؛
- تساهم المديونية الخارجية في إنعاش استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي بلغت 374.000 مليون درهم خلال الفترة 2012-2016 بينما بلغ التمويل الخارجي 117.600 مليون درهم خلال نفس الفترة حيث تغطي المديونية الخارجية 31,4% من استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تتركز نسبة 93% من هذه المديونية على مستوى 10 مؤسسات ومقاولات عمومية بمبلغ إجمالي قدره 156.900 مليون درهم في متم سنة 2016.

ومن أجل ضبط مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين هيكلتها والإشراف عليها، تم توجيه منشور يتعلق بخدمة الدين في أكتوبر 2016 إلى مسيري هذه الهيئات من أجل حثهم على التتبع المنتظم للالتزامات والأداءات برسم عقود القروض السارية التنفيذ وكذا احترام آجال أدائها وذلك بالإضافة إلى إخبار هؤلاء المسيرين بإحداث نظام دينامي للتتبع والمراقبة على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية بغاية تأمين اليقظة بخصوص وضعية أداء الديون الخارجية والإنذار المبكر قصد تفادي أي تأخر محتمل في الأداء.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إيلاء عناية خاصة للمخاطر المتعلقة بالصرف من خلال الحرص على تظافر المجهودات ومشاركة السبل الكفيلة بتغطية هذه المخاطر المعمول بها لدى المؤسسات والمقاولات العمومية والبحث عن مقاربات جديدة في نفس المجال، الشيء الذي سيتيح الوصول لنتائج تكفل ضبط الدين الخارجي وتدبير خدمة الدين والمخاطر المرتبطة به.

من جهة أخرى، تم إطلاق ورش للتفكير في الوسائل القمينة بإعادة الهيكلة المالية لخمس مؤسسات ومقاولات عمومية مدنية وذلك بهدف تخفيض وضبط مديونيتها الخارجية.

4.3.2 الخزينة والتوظيفات

سجلت خزينة المؤسسات والمقاولات العمومية مع نهاية 2016 (24.054 مليون درهم) تزايدا بنسبة 36% مقارنة مع سنة 2015 (17.629 مليون درهم)، وذلك علاقة بالارتفاع المسجل على مستوى خزينة كل من المجمع الشريف للفوسفاط والمراكز الاستشفائية الجامعية والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ومجموعة التهيئة العمران. وقد بلغت ودائع هذه الهيئات لدى الخزينة العامة للمملكة 22.234 مليون درهم مقابل 18.201 مليون درهم في متم سنة 2015. ومن أهم المؤسسات العمومية المتوفرة على موجودات بخزيتها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (3.911 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (3.436 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (2.473 مليون درهم) والمراكز الاستشفائية الجامعية (2.464 مليون درهم) والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني (1.834 مليون درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (1.471 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1.334 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (1.219 مليون درهم) ووكالة المساكن والتجهيزات العسكرية (1.033 مليون درهم).

كما بلغ فائض الخزينة للمؤسسات العمومية عند متم يونيو 2017، ما قدره 26.312 مليون درهم مقابل 28.924 مليون درهم في نهاية يونيو 2016 بانخفاض نسبته 9%. أما خزينة المؤسسات العمومية المسجلة بالخصوص، فقد بلغت (ناقص 8.310 مليون درهم) مقابل (ناقص 10.974 مليون درهم) في مقارنة مع معطيات يونيو 2016. وتهم كلا من المكتب الوطني للسكك الحديدية بمبلغ (ناقص 6.123 مليون درهم) بنسبة 72% والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمبلغ (ناقص 2.187 مليون درهم) بنسبة 28%.

كما بلغت ودائع المؤسسات والمقاولات العمومية لدى الخزينة العامة للمملكة عند متم يونيو 2017 ما قدره 20.401 مليون درهم أي بنسبة إيداع 78%. وتبغى الإشارة إلى أن فائض الخزينة لدى المؤسسات العمومية يعزى إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري (22.024 منها 81% ودائع لدى الخزينة العامة للمملكة) مقابل 16% بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري (4.288 منها 59% على شكل ودائع لدى الخزينة العامة للمملكة).

ومن جهة أخرى، بلغت توظيفات المؤسسات والمقاولات العمومية عند نهاية سنة 2016 ما قدره 171.114 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 10% مقارنة مع سنة 2015 (154.988 مليون درهم). وتعود حصة 90% من هذه التوظيفات إلى الهيئات التالية: الصندوق المغربي للتقاعد (82.904 مليون درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (58.141 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (9.340 مليون درهم) وبريد المغرب (5.615 مليون درهم).

4.2 المساهمة حسب المجموعات المتجانسة

يمكن تقسيم محفظة الدولة إلى أربع مجموعات متجانسة كبرى، وهي المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري والمؤسسات الاجتماعية العمومية والمؤسسات المالية العمومية.

وقد تم إنجاز هذا التصنيف بتنسيق مع خبراء مختصين من صندوق النقد الدولي في إطار العمل المشترك لتجويد إحصائيات المالية العمومية على غرار ما يعتمد عليه لدى دول أخرى.

وهكذا، تتمثل معايير التحليل من أجل تصنيف هيئات القطاع العام في ما يلي:

- تعتبر "وحدة مؤسسية" كل مؤسسة اقتصادية تستطيع بقدراتها الذاتية امتلاك أصول وكذا عقد التزامات والانخراط في أنشطة اقتصادية وإنجاز عمليات مع مؤسسات أخرى. وتبعا لهذا التعريف، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية تشكل وحدات مؤسسية.
 - يجب أن يتم تصنيف الوحدات المؤسسية ذات الطابع التجاري وغير التجاري اعتمادا على أهداف ومهام هاته المؤسسات ولا يمكن دائما استنتاجه انطلاقا من الوضعية القانونية أو التسمية. وبالتالي، فإنه من الضروري دراسة أهداف ومهام الوحدات المؤسسية قبل تصنيفها وتحديد طبيعة القطاع العمومي الذي تنتمي إليه.
- وتجدر الإشارة إلى أن المعيار الأساسي المعتمد لتصنيف الوحدات المؤسسية إلى هيئات ذات طابع تجاري أو غير تجاري مرتبط بمفهوم السعر ذي الأهمية اقتصاديا والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت أسعار بيع السلع والخدمات مطابقة لأسعار السوق أم لا.

وتبين الجداول التالية تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، حسب هذا التصنيف الجديد، بين سنتي 2014 و2016:

1.4.2 المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري

المؤشرات (مليون درهم)	2014	2015	2016
الاستثمارات	51 013	48 250	47 607
رقم المعاملات	122 896	133 082	130 097
تكاليف الاستغلال (*)	98 379	104 122	99 763
منها تكاليف المستخدمين	19 234	20 419	20 944
التكاليف المالية	10 234	14 520	15 499
القيمة المضافة	47 361	55 110	54 887
نتائج الاستغلال الإيجابية	14 925	17 780	14 729
نتائج الاستغلال السلبية	-1 421	-1 086	-2 606
النتيجة الجارية الإيجابية	13 465	15 834	11 537
النتيجة الجارية السلبية	-4 411	-5 640	-5 544
النتيجة الصافية الإيجابية	10 426	11 785	7 289
النتيجة الصافية السلبية	-4 070	-5 001	-5 039
الضريبة على الشركات	2 969	4 275	2 999
ديون التمويل	190 441	218 109	236 516
قدرة التمويل الذاتي	19 644	29 958	27 494
الأموال الذاتية	152 501	166 164	191 041
مجموع الأصول	504 166	547 993	602 455

(*) دون مخصصات الاستغلال

2.4.2 المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري

المؤشرات (مليون درهم)	2014	2015	2016
الاستثمارات	14 121	17 536	19 365
رقم المعاملات	15 230	14 074	15 772
تكاليف الاستغلال (*)	17 311	17 752	18 464
منها تكاليف المستخدمين	7 288	7 690	7 778
التكاليف المالية	1 951	1 408	2 841
القيمة المضافة	7 813	6 879	8 984
نتائج الاستغلال الإيجابية	2 354	1 984	3 854
نتائج الاستغلال السلبية	-2 228	-2 388	-2 713
النتيجة الجارية الإيجابية	2 854	2 567	5 128
النتيجة الجارية السلبية	-2 406	-2 334	-2 614
النتيجة الصافية الإيجابية	2 082	3 898	3 881
النتيجة الصافية السلبية	-1 169	-738	-1 047
الضريبة على الشركات	408	506	1 342
ديون التمويل	11 914	11 332	12 696
قدرة التمويل الذاتي	3 329	3 450	3 567
الأموال الذاتية	109 776	121 316	136 416
مجموع الأصول	156 058	168 407	187 794

(*) دون مخصصات الاستغلال

3.4.2 المؤسسات الاجتماعية العمومية

المؤشرات (مليون درهم)	2014	2015	2016
الاستثمارات	90	56	66
رقم المعاملات	47 126	49 524	52 103
تكاليف الاستغلال (*)	42 848	47 598	51 995
منها تكاليف المستخدمين	1 161	1 364	1 361
التكاليف المالية	1 199	718	939
القيمة المضافة	6 877	4 398	3 577
نتائج الاستغلال الإيجابية	5 526	6 973	10 276
نتائج الاستغلال السلبية	5 347		5 526
النتيجة الجارية الإيجابية	10 859	9 258	12 964
النتيجة الجارية السلبية	0	-1 184	-2 988
ديون التمويل	0	0	0
قدرة التمويل الذاتي	10 173	3 145	8 348
الأموال الذاتية	156 777	161 494	170 154
مجموع الأصول	177 730	184 433	190 112

(*) دون مخصصات الاستغلال

4.4.2 المؤسسات المالية العمومية

المؤشرات (مليون درهم)	2014	2015	2016
الاستثمارات	6 3 2 8	1 3 5 7 9	5 6 3 8
رقم المعاملات	1 2 7 5 6	1 4 5 2 3	1 4 3 9 1
تكاليف الاستغلال (*)	5 1 8 8	5 5 7 2	5 8 1 1
منها تكاليف المستخدمين	3 2 4 3	3 2 9 3	3 4 3 3
التكاليف المالية	7 1 4 8	7 6 4 2	6 4 9 0
القيمة المضافة	1 0 6 6 3	1 2 4 0 7	1 3 0 4 0
نتائج الاستغلال الإيجابية	3 8 5 7	4 8 9 1	5 3 3 8
نتائج الاستغلال السلبية	2 3 9 1	2 7 8 4	3 0 8 2
النتيجة الجارية الإيجابية	1 5 7 5	1 5 7 6	1 4 9 9
النتيجة الجارية السلبية	5 1 4	8 5 6	1 2 7 6
ديون التمويل	1 2 3 4 5	1 3 1 9 1	1 2 0 1 1
قدرة التمويل الذاتي	2 1 8 6	3 4 0 7	3 8 4 0
الأموال الذاتية	3 3 4 8 9	3 1 1 6 1	3 4 4 4 7
مجموع الأصول	3 1 3 0 4 3	3 2 2 2 0 7	3 3 9 2 3 6

(*) دون مخصصات الاستغلال

انطلاقاً من دراسة الجداول أعلاه، يمكن استخلاص أن الحصة الأكبر بخصوص جميع المؤشرات ترجع للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري:

- الاستثمار: تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بنسبة 66% من مجموع استثمارات محافظة الدولة محققة انخفاضاً نسبته 1% بين سنتي 2015 و 2016 ونسبة إنجاز تناهز 78%؛
- رقم المعاملات: تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بنسبة 61% من مجموع رقم معاملات القطاع أي بتراجع نسبته 2% بين سنتي 2015 و 2016؛
- القيمة المضافة: سجلت مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري في القيمة المضافة للقطاع ارتفاعاً بنسبة 30% في حين سجلت مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري انخفاضاً نسبته 1%. وتمثل هذه الهيئات 11% و 68% على التوالي من مساهمة القطاع؛
- الضريبة على الشركات: سجلت مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري في مداخيل الضريبة على الشركات انخفاضاً نسبته 30% مقارنة مع سنة 2015 له علاقة بمساهمة المجمع الشريف للفوسفاط مقابل تزايد مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري بنسبة 165% بسبب ارتفاع مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- النتيجة الصافية الإيجابية والسلبية: سجلت المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري تراجعاً في نتائجها، غير أنه تم تسجيل تراجع في النتائج الجارية السلبية للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري بينما بقيت النتائج الصافية السلبية للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري شبه قارة بين سنتي 2015 و 2016؛
- ديون التمويل: تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بنسبة 91% من مجموع ديون القطاع بارتفاع نسبته 5% بين سنتي 2015 و 2016.

أهم مؤشرات المؤسسات والمقاولات العمومية المصنفة حسب المجموعات المتجانسة

المؤشرات		الاستثمارات		رقم المعاملات		تكاليف الاستغلال (*)		القيمة المضافة		ديون التمويل	
مليون درهم	%	مليون درهم	%	مليون درهم	%	مليون درهم	%	مليون درهم	%	مليون درهم	%
47 607	66%	130 097	61%	99 763	57%	54 887	68%	236 516	91%		
المؤسسات و المقاولات العمومية ذات الطابع التجاري											
19 365	27%	15 772	7%	18 464	10%	8 984	11%	12 696	5%		
المؤسسات و المقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري											
5 638	8%	14 391	7%	5 811	3%	13 040	16%	12 011	5%		
المؤسسات المالية العمومية											
66	0%	52 103	25%	51 995	30%	3 577	4%	0	0%		
المؤسسات الاجتماعية العمومية											
72 675	100%	212 364	100%	176 033	100%	80 488	100%	261 223	100%		
المجموع											

(*) دون مخصصات الاستغلال

5.2 العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تتسم مسألة التحويلات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية بأهمية خاصة بالنظر إلى وزنها في موارد وتكاليف الخزينة وكذا انعكاساتها على خزينة وموارد المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية.

وفي هذا الصدد، ركزت منشورات السيد وزير الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة بالنسبة لسنتي 2017 و2018، على توجيهات هامة بهذا الخصوص، منها:

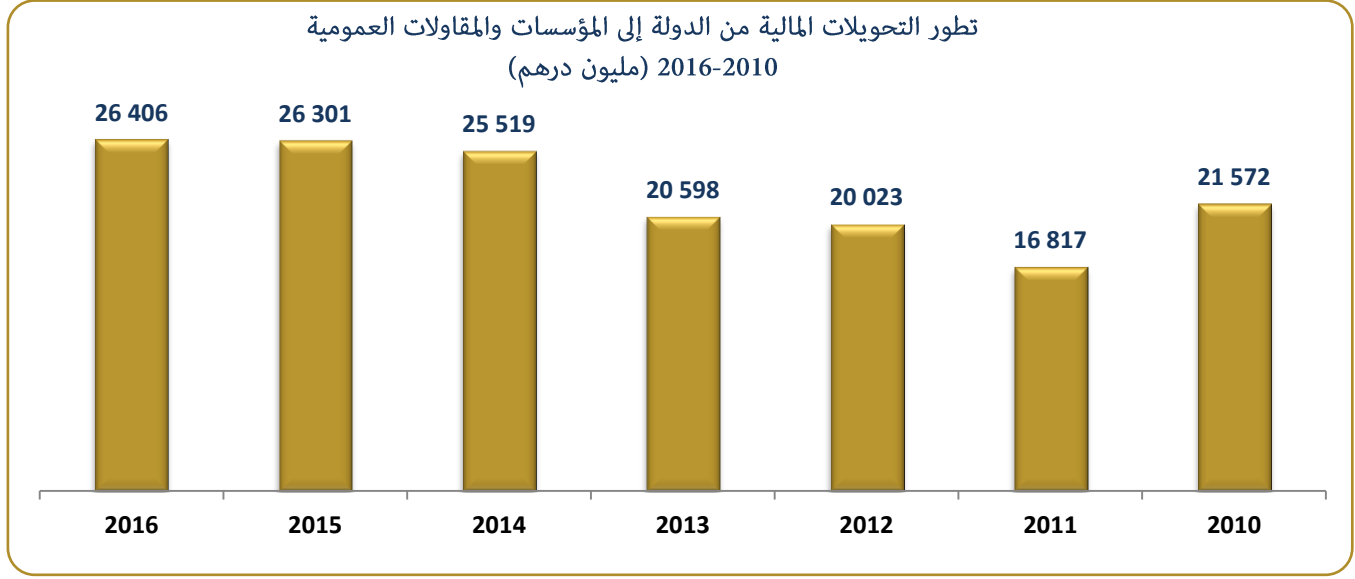
- ترشيد التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية مع التركيز على برمجتها حسب وتيرة ومستوى إنجاز الخزينة المتوقعة لهذه الهيئات وكذا متطلباتها فيما يخص أداء المستحقات؛
- ضرورة وضع برمجة متعددة السنوات لمساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة بغية ضمان رؤية واضحة بالنسبة لكل من الدولة وهذه الهيئات؛
- تحديد آجال لأداء مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، علما أن هذه المساهمات تعتبر صافية من أي اقتطاع ضريبي، وأنه يتوجب دفعها موزعة على ثلاثة أشهر (مارس ويونيو وشتنبر) من كل سنة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الإرساء التدريجي للتدبير النشط للمحفظة العمومية الذي يوطر دور الدولة المساهمة، يتم وضع سياسة لتوزيع الأرباح وذلك لضمان رؤية أفضل فيما يخص الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تناسقها فيما يتعلق بالتزامات هذه الهيئات والمرتبطة أساسا ببرامجها الاستثمارية.

1.5.2 التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

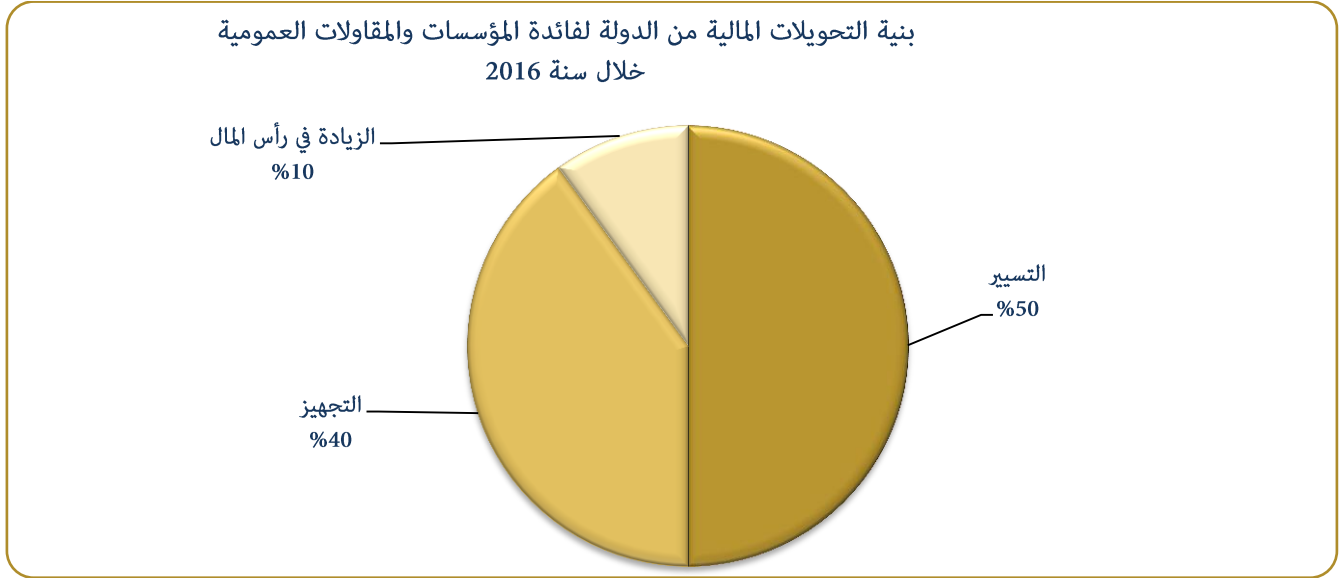
تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية دورا بارزا في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال تدخلاتها في مجالات التربية والتعليم والصحة والتهيئة المحلية والتنمية الجهوية والمحلية وتنمية العالم القروي وتشجيع الاستثمارات والمشاريع المهيكلية (برنامج الطرق السيارة والنقل السككي والمطارات والموانئ والرفع من إنتاج الطاقة والمعادن وإعادة تأهيل البنيات التحتية والتعمير...) وكذا دعم منظومات المراقبة والتقنين لعدة أنشطة. وفي هذا الصدد، عرف دعم ميزانية الدولة تطورا مطردا

خلال الفترة 2010-2016، كما هو مبين في الرسم البياني التالي، علما أن هذا الدعم يساهم بشكل كبير في تمويل أنشطة واستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية كما يساهم، في بعض الحالات، في تمويل نفقات التسيير:



فيما يخص تنفيذ قانون المالية لسنة 2016، فقد بلغت الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 26.406 مليون درهم تم تخصيص 50% منها للتسيير و40% للتجهيز و10% للزيادة في رأس المال. وتمثل هذه الإمدادات ما قدره 12,2% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة بما في ذلك نفقات الاستثمار.

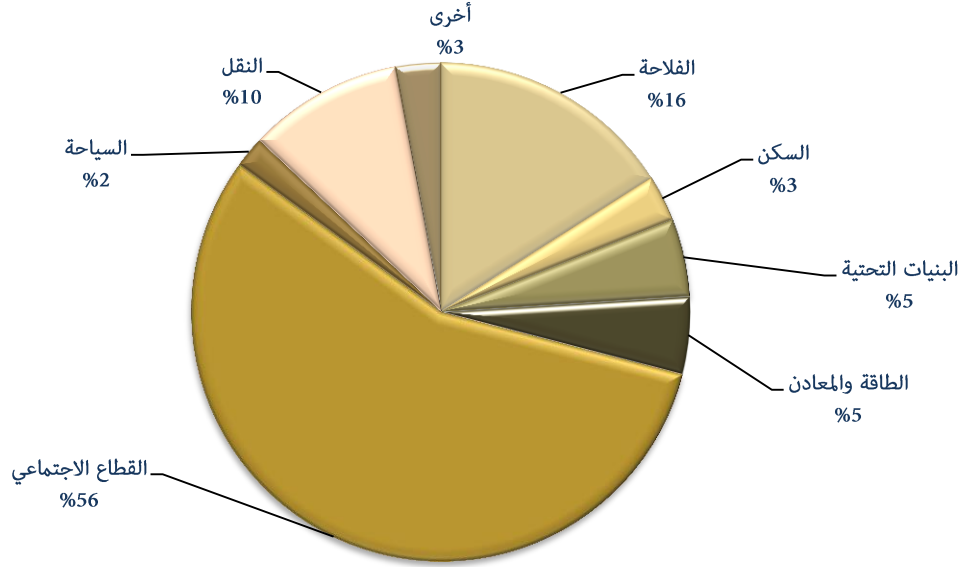
ويوضح الرسم البياني التالي بنية التحويلات المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية حتى متم دجنبر 2016:



ويشكل القطاع الاجتماعي (14.729 مليون درهم، أي 56%) والفلاحة (4.305 مليون درهم، أي 16%) والنقل (2.765 مليون درهم، أي 10%) والطاقة والمعادن (1.288 مليون درهم، أي 5%)، أهم القطاعات المستفيدة من التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

التوزيع القطاعي للتحويلات المالية من الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية

برسم سنة 2016



وتمثل المؤسسات والمقاولات العمومية التالية أهم المستفيدين من إمدادات الدولة حتى نهاية دجنبر 2016: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (4.332 مليون درهم) والمراكز الاستشفائية (2.551 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (2.312 مليون درهم) والمكتب الوطني للخدمات الجامعية والثقافية (2.149 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (1.952 مليون درهم) والجامعات ومؤسسات التعليم العالي (1.918 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (1.150 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية (817 مليون درهم) وشركة الطرق السيارة للمغرب (800 مليون درهم) والوكالات الحضرية (644 مليون درهم) والناطور غرب المتوسط (400 مليون درهم) والتعاون الوطني (384 مليون درهم) والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (328 مليون درهم).

أما برسم قانون المالية لسنة 2017، فقد بلغت الإنجازات فيما يخص إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 20.335 مليون درهم في نهاية شهر شتنبر 2017 (مقابل 19.940 مليون درهم في نهاية شهر شتنبر 2016) أي بنسبة إنجاز بلغت 68% من التوقعات المئينة لسنة 2017 (29.917 مليون درهم).

وتتجلى أهم الإمدادات المتراكمة، التي تم تحويلها لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية حتى نهاية شهر شتنبر 2017، فيما يلي:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين: 5.947 مليون درهم منها 2.702 مليون درهم مخصصة للتجهيز و 3.245 مليون درهم مخصصة للتسيير؛
- المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية: 1.700 مليون درهم منها 1.670 برسم التسيير مقابل توقعات قدرها 2.235 مليون درهم؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية: 1.591 مليون درهم برسم مخصصات رأس المال مقابل توقعات قدرها 1.755 مليون درهم؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي: 1.410 مليون درهم منها 1.350 مليون درهم برسم التجهيز مقابل توقعات إجمالية قدرها 2.329 مليون درهم؛
- المراكز الاستشفائية الجامعية: 1.166 مليون درهم مخصصة للتجهيز مقابل توقعات قدرها 2.527 مليون درهم؛
- الجامعات ومؤسسات التعليم العالي: 1.109 مليون درهم منها 342 مليون درهم برسم التجهيز و 767 مليون درهم برسم التسيير مقابل توقعات إجمالية بمبلغ 1.813 مليون درهم؛

- صندوق التمويل الطرقي: 900 مليون درهم برسم التجهيز؛
 - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: 862 مليون درهم منها 637 مليون درهم برسم التسيير مقابل توقعات قدرها 1.117 مليون درهم؛
 - المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية: 546 مليون درهم منها 346 مليون درهم برسم التسيير من أصل توقعات إجمالية قدرها 956 مليون درهم؛
 - شركة الطرق السيارة للمغرب: 480 مليون درهم برسم مخصصات رأس المال.
- وتنازه توقعات الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 ما قدره 30.000 مليون درهم، مما يؤكد المواكبة الهامة للمؤسسات والمقاولات العمومية من طرف الميزانية العامة للدولة.

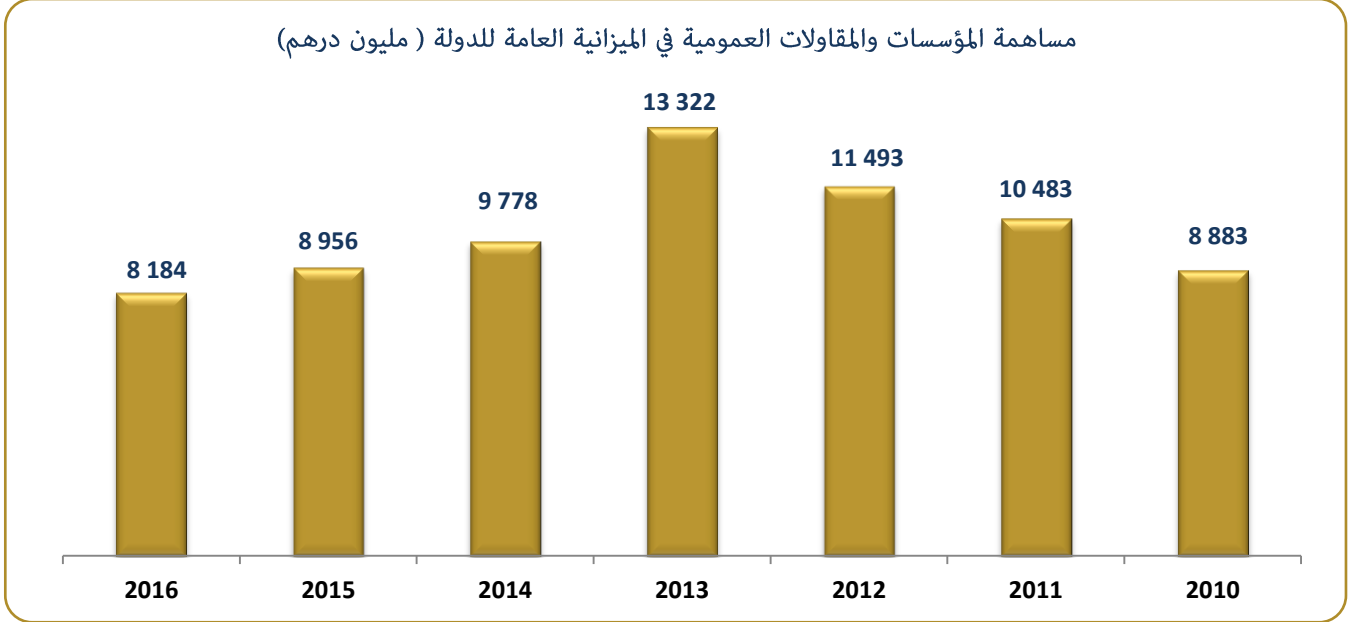
2.5.2 إمدادات مالية أخرى للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

- بالإضافة إلى التحويلات المالية المباشرة من الميزانية العامة للدولة، فإن بعض المؤسسات والمقاولات العمومية تستفيد من رسوم شبه ضريبية مخصصة لفائدتها.
- وقد عرفت أهم الرسوم شبه الضريبية ارتفاعا بمبلغ يقدر بأكثر من 1.700 مليون درهم في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2016 حيث انتقلت من 2.359,7 مليون درهم سنة 2008 إلى أزيد من 4.155,5 مليون درهم عند نهاية 2016.
- ويوجه جزء من الرسوم شبه الضريبية لإجراءات المواكبة النوعية وبعض الأنشطة المتعلقة بالتكوين والإنعاش أو الوقاية للمؤسسات والمقاولات العمومية.
- ومن بين أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من الرسوم شبه الضريبية خلال سنة 2016:
- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل: 2.214,8 مليون درهم برسم الضريبة على التكوين المهني؛
 - المكتب الوطني المغربي للسياحة : 476 مليون درهم من الرسم المتعلق بإنعاش السياحة والرسم على النقل الجوي؛
 - المكتب الوطني للصيد: 286 مليون درهم عن الرسم على الأسماك السطحية والرسم المفروض على رخصة صيد الأسماك السطحية؛
 - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: 274 مليون درهم عن الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري الذي يتم تحصيله من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والشركات المفوضة إليها مهام توزيع الماء والكهرباء؛
 - المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمركز المغربي لإنعاش الصادرات ودار الصانع: 224,5 مليون درهم عن الرسم شبه الضريبي على الاستيراد؛
 - اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير: 159,2 مليون درهم عن مختلف الرسوم المحدثة لفائدته (الرسوم المتعلقة بالتأمين والوقود ومراكز الفحص التقني وتعليم السياقة...);
 - المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني: 92,7 مليون درهم تخص رسم التسويق على الحبوب والقطاني؛
 - التعاون الوطني: 70,1 مليون درهم برسم الرهان التعاضدي الحضري المغربي على وجه الخصوص.
- وتنازه توقعات الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 ما قدره 30.000 مليون درهم، مما يؤكد المواكبة الهامة للمؤسسات والمقاولات العمومية من طرف الميزانية العامة للدولة.

3.5.2 الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية

- تساهم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة منها تلك التي لها طابع تجاري، في الميزانية العامة للدولة سواء على شكل حصص أرباح أو ربيحات أو على شكل أتاوى أو غيرها.

وقد انخفض مجموع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما بين 2010 و2016 بنسبة 7,8% حيث ساهمت هذه الهيئات في الميزانية العامة للدولة بمبلغ سنوي متوسط قدره 10.157 مليون درهم خلال الفترة 2010-2016. ويمثل الرسم البياني التالي تطور الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2010-2016:



أما فيما يخص قانون المالية لسنة 2016، فقد بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 8.184,4 مليون درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 98% بالنسبة لتوقعات قدرها 8.330,37 مليون درهم. وسجلت هذه الإنجازات انخفاضا بلغ 9% مقابل إنجازات سنة 2015 (8.955,8 مليون درهم). ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع مساهمات بعض المؤسسات والمقاولات العمومية منها المجمع الشريف للفوسفات وذلك ارتباطا بالوضعية غير المواتية للسوق الدولي وبالرغم من ذلك حافظ المجمع على مكانته. كما يعزى انخفاض المساهمات إلى تراجع مساهمة شركة اتصالات المغرب وكذا إلى عدم مساهمة مجموعة صندوق الإيداع والتدبير خلال سنة 2016. إلا أن هذه الانخفاضات قابلتها مساهمات إضافية من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ومكتب الصرف.

وحتى نهاية شتنبر 2017، بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2017 ما قدره 6.584 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تناهز 76% بالنسبة لتوقعات بلغت 9.067,27 مليون درهم. وفي ما يلي أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المساهمة:

- المجمع الشريف للفوسفات: 1.341 مليون درهم برسم الأرباح؛
- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية: 1.500 مليون درهم برسم عائدات الاحتكار؛
- بنك المغرب: 455 مليون درهم منها 321 مليون درهم برسم عمولة الصرف والباقي برسم حصة الأرباح؛
- المكتب الوطني للمطارات: 500 مليون درهم منها 400 مليون درهم برسم حصة الأرباح؛
- الوكالة الوطنية للموانئ: 220 مليون درهم منها 100 مليون درهم برسم الإتاوة على احتلال الملك العمومي؛
- المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن: 200 مليون درهم برسم عائدات الاحتكار؛
- مكتب الصرف: 120 مليون درهم برسم حصة الأرباح؛
- مقاولات ومؤسسات عمومية أخرى: 1.726 مليون درهم برسم حصة الأرباح.

وتناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2018 ما قدره 10.000 مليون درهم أي بزيادة 10% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2017 (9.067,3 مليون درهم). ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد

مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ارتباطا بالتطور الإيجابي لمداخيلها. ويتمثل أهم المساهمين في ما يلي:

- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية: 3.000 مليون درهم برسم عائدات الاحتكار مقابل 2.000 مليون درهم متوقعة خلال سنة 2017؛
- المجمع الشريف للفوسفاط: 2.000 مليون درهم برسم الأرباح أي نفس مبلغ المساهمة المتوقع في قانون المالية لسنة 2017؛
- بنك المغرب: 590 مليون درهم منها 230 مليون درهم برسم حصة الأرباح و 360 مليون درهم برسم عمولة الصرف؛
- المكتب الوطني للمطارات: 520 مليون درهم منها 400 مليون درهم برسم حصة الأرباح مقابل 500 مليون درهم سنة 2017؛
- المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن: 350 مليون درهم أي نفس مبلغ المساهمة المتوقع في قانون المالية لسنة 2017؛
- الوكالة الوطنية للموانئ: 300 مليون درهم (مقابل 270 مليون درهم خلال سنة 2017) منها 200 مليون درهم برسم حصة الأرباح و 100 مليون درهم برسم الإتاوة على احتلال الملك العمومي؛
- شركة التهيئة العمران: 300 مليون درهم برسم الأرباح أي +50 مليون درهم مقارنة مع سنة 2017؛
- صندوق الإيداع والتدبير: 200 مليون درهم برسم حصة الأرباح مقابل توقعات بلغت 272 مليون درهم سنة 2017.

الجزء الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية في صلب الدينامية الاقتصادية والاجتماعية

تماشيا مع توجهات السلطات العمومية، تتواصل الجهود التي تبذلها المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال إنجاز عدة مشاريع مهيكلية للبلاد ذات تأثير مباشر وهام على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ولا سيما من خلال الاستثمارات في عدة قطاعات منها السكك الحديدية والطرق السيارة والبنيات التحتية للموانئ والمطارات. وقد مكنت هذه الاستثمارات، على الخصوص، من تسريع وتيرة تنفيذ أشطر الطرق السيارة المبرمجة، حيث تم إنجاز استثمار تراكمي يتجاوز 33.000 مليون درهم خلال الفترة 2008-2015، ومواصلة البنيات المتعلقة بالموانئ مع إنجاز "ميناء طنجة المتوسط 2" والشروع في أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية تلعب دورا رياديا من خلال تدخلاتها في القطاعات المهمة كالزراعة والطاقة والمعادن والإسكان والسياحة والقطاعات الاجتماعية، ولا سيما التربية والتكوين المهني والصحة وتنمية العالم القروي.

وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، مكن تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال وكالة التنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، خصوصا، تنفيذ عدة مشاريع لدعم القطاعات ذات القيمة المضافة لدعم القطاعات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية الفلاحية بهدف تحسين الإنتاجية. من جهته، يواصل المكتب الوطني للصيد العمل من أجل تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتشجيع التثمين الأفضل للإنتاج.

وفي مجال الطاقة والمعادن فإن المجمع الشريف للفوسفات تبنى استراتيجية مدمجة لتعزيز مكانته الريادية في إنتاج الفوسفات. وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة ركائز منها تقليص نفقات الإنتاج وزيادة المطردة في القدرات الإنتاجية المعدنية والكيميائية وكذا اعتماد سياسة تجارية تستهدف فتح أسواق جديدة وتنمية الشراكات.

وتهدف الاستراتيجية الطاقة المعتمدة سنة 2009 إلى تأمين تزويد البلاد من خلال تنويع مصادر الإنتاج وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقة، مما سيؤدي إلى تقليص التبعية الطاقة للانتقال من نسبة 97% سنة 2008 إلى نسبة 82% سنة 2030. وتهدف هذه الاستراتيجية أيضا إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال تقليص نفقات إنتاج الطاقة. ومن هذا المنطلق، تم تعديل النصوص المحدثة الخاصة بالوكالة المغربية للطاقة الشمسية سابقا والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة سابقا، من أجل إسناد جل أنشطة تنمية الطاقات المتجددة إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بتنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وتتدخل المؤسسات والمقاولات العمومية التي تعمل في القطاع السياحي كالشركة المغربية للهندسة السياحية وإثمار رأسمال والمكتب الوطني المغربي للسياحة لمواكبة سياسة الدولة من خلال الالتزام بمشاريع استثمارية مهمة وإجراءات الترويج عبر تعبئة تمويلات السوق المالية الدولية وتوجيه التوفير المؤسساتي نحو القطاع السياحي، وذلك على الرغم من الظرفية الدولية الصعبة.

ومن جهة أخرى، ولمواكبة دينامية قطاعي الإسكان والتهيئة، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية على تنفيذ المشاريع التي تهدف إلى الحد من العجز في السكن عبر تكثيف العرض الخاص بالسكن الاجتماعي وتنويع العرض ليتلاءم مع مختلف الطبقات الاجتماعية.

وعلى الصعيد الجهوي، وتماشيا مع الخيارات التي اتخذتها البلاد في مجال الجهوية المتقدمة، تتكلف المؤسسات والمقاولات العمومية بمهام تساهم في بروز أقطاب للتنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الإطار، يندرج تدخل وكالات التنمية الجهوية الثلاث والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع حديثة الإنشاء من أجل تمكين المجالس الجهوية من تنفيذ برامجها التنموية.

ومن جهة أخرى، تواصل المؤسسات المالية العمومية، (مجموعة صندوق الإيداع والتدبير والقرض الفلاحي للمغرب وصندوق الضمان المركزي وصندوق التجهيز الجماعي ومكتب الصرف)، تدخلها في إطار استراتيجياتها المتعلقة باختصاصاتها، بما في ذلك الادخار والاحتياط والبنك والضمان والمالية والتأمين والتنمية المجالية، بهدف تسهيل الولوج إلى القروض والخدمات المالية والبنكية الأخرى وذلك في إطار مواكبة السياسات العمومية.

وفي الأخير، فإن تأهيل العالم القروي يحظى بأهمية خاصة في تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية وخاصة في إطار البرامج المخصصة للطرق القروية والكهربة وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب وكذا التعليم والصحة.

1 البنيات التحتية

في إطار الاستراتيجية الرامية إلى دعم تنافسية الاقتصاد الوطني، يواصل المغرب تنفيذ برنامج طموح من أجل توسيع وتعزيز البنيات التحتية وكذا استكمال الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلية في ميادين النقل الجوي والبنيات التحتية للموانئ والمطارات والطرق السيارة والنقل السككي. ويدعم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العديد من هذه المشاريع والبرامج.

1.1 صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتدخل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره آلية للسلطات العمومية في خدمة تنمية البلاد خاصة من خلال دعمه للاستثمار وإحداث فرص الشغل. ويتم هذا التدخل في إطار اتفاقيات مع الهيئات المستفيدة سواء على شكل مساهمات مالية في رأس المال أو تسبيقات أو وقروض أو على شكل مساهمات مالية غير قابلة للاسترجاع.

وقد بلغت الموارد المتراكمة لصندوق الحسن الثاني عند نهاية سنة 2016، مبلغا إجماليا قدره 54.430 مليون درهم بما فيها تحويلات الدولة برسم عائدات الخوصصة التي بلغت 39.651 مليون درهم. كما تشمل هذه الموارد 11.134 مليون درهم من العائدات المالية للتوظيف و 3.493 مليون درهم برسم سداد التسبيقات المالية والديون. وقد استفاد الصندوق، خلال سنة 2016 من 50% من عائدات عملية تفويت 40% من مساهمة الدولة في رأسمال شركة استغلال الموانئ أي ما قدره 964,9 مليون درهم.

وقد وصل مجموع الالتزامات المتراكمة لصندوق الحسن الثاني منذ إحداثه وحتى نهاية سنة 2016، إلى 39.538,7 مليون درهم منها التزامات إضافية تبلغ 1.959,8 مليون درهم تعاقده بشأنها الصندوق خلال سنة 2016 وذلك في إطار:

- اتفاقية خاصة بمنح قرض لفائدة شركة "بيجو سيتروين" للسيارات في المغرب بهدف إنشاء مصنع لإنتاج السيارات ومحركاتها في القنيطرة (1.298,3 مليون درهم)؛
- اتفاقية تتعلق بتمويل أشغال إنهاء ميناء طنجة المتوسط الثاني (600 مليون درهم)؛
- تعديل الاتفاقية المتعلقة بتمويل مشروع حماية المنطقة الصناعية "مغوغا" بطنجة من الفيضانات (61,5 مليون درهم).

إن التزامات الصندوق برسم المشاريع التي يمولها تهم بالأساس المشاريع المتعلقة بدعم الاستثمار (17.480,6 مليون درهم) والبنيات التحتية الكبرى (16.115,9 مليون درهم) وكذا الإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي (5.942,3 مليون درهم).

وقد همت مساهمات الصندوق المخصصة لمجال إنعاش الاستثمار بصفة خاصة، قطاعات الصناعة (برنامج إنشاء المنصات الصناعية المندمجة وآليات دعم الاستثمار...) والسياحة (المنتجعات السياحية المتعلقة بالمخطط الأزرق وصندوق إثمار الموارد...) والطاقة (برامج تطوير الطاقات المتجددة...) والنقل (تطوير شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية).

أما الغلاف المالي المخصص للبنيات التحتية الكبرى، فقد تم توجيهه لتمويل عدة مشاريع كبرى (الموانئ والطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية وتهيئة المناطق السقوية والغابوية وكذا الأشغال الكبرى للتهيئة الحضرية) حيث تم رصد حصة 75,1% من هذا الغلاف لمشاريع تطوير البنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ.

وفيما يتعلق بمجال الإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي، فقد استفادت عدة مشاريع من الإمدادات المالية لصندوق الحسن الثاني من بينها تلك المرتبطة بمشاريع السكن (2.232,5 مليون درهم) والإنعاش الرياضي (1.615 مليون درهم) منها مشاريع إنهاء الملاعب الثلاثة لكل من مراكش وطنجة وأكادير. وفي المجال الثقافي تم تخصيص ما قدره 1.282,7 مليون درهم لعدة مشاريع منها إنجاز المسارح الكبرى للرباط والدار البيضاء والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية وتشديد مقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتمثل المساهمات في رأس المال 43,1% من مجموع الالتزامات المتراكمة للصندوق بينما تمثل التسييلات غير القابلة للاسترجاع والتسييلات القابلة للاسترجاع من خلال القروض على التوالي 35% و 21,9%.

وتجدر الإشارة إلى أن البرامج والمشاريع ذات الطابع الجهوي التي يمولها الصندوق، تمثل 69% من المبلغ الإجمالي للالتزامات المتراكمة حتى متم سنة 2016 وتمثل 91% من الاستثمارات الإجمالية المتوقعة، بينما تمثل المشاريع ذات الإشعاع الوطني 31% من المبلغ الإجمالي للالتزامات المتراكمة للصندوق و 9% من الاستثمارات المتوقعة.

وتظل مساهمة الصندوق والاستثمارات التي تم إنجازها، مهمة في جهات طنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات والشرق والرباط-سلا-القنيطرة وكذا سوس-ماسة، والتي تستفيد وحدها من 59% من مجموع ما ساهم به الصندوق في الاستثمارات المتوقعة وذلك نظرا لتمرکز المشاريع الكبرى في هذه الجهات، وخاصة المركب المينائي طنجة المتوسط والمركب المينائي الناظور غرب المتوسط والقطار فائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء والخط السككي تاويرت-الناظور وشبكة الطرق السيارة والمشاريع الصناعية لشركة "رونو-طنجة المتوسط" وشركة "بيجو-سيتروين للسيارات المغربية" وكذا تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق وبحيرة مارشيك.

وبلغ مجموع الأداءات المتراكمة للصندوق حتى نهاية سنة 2016، ما قدره 28.528,7 مليون درهم حيث تمثل أكثر من 72% من الالتزامات المتراكمة. وشهدت سنة 2016، أداءات بلغت 1.095 مليون درهم لفائدة البرامج والمشاريع الأساسية المتعلقة بميناء طنجة المتوسط الثاني (397 مليون درهم) وبالقطار فائق السرعة (200 مليون درهم) وبصندوق إثمار الموارد (125 مليون درهم) وبالمسرح الكبير لمدينة الرباط (100 مليون درهم) وبتحويل المنطقة المينائية لمدينة طنجة (75 مليون درهم) وبالمسرح الكبير لمدينة الدار البيضاء (73 مليون درهم) وبتهيئة المنصة الصناعية المندمجة للنواصر (41,9 مليون درهم).

وقد بلغت الالتزامات المتراكمة لصندوق الحسن الثاني برسم سنة 2017 ما قدره 40.338,7 مليون درهم، علما أن النصف الأول من سنة 2017 سجل التزاما إضافيا قدره 750 مليون درهم في إطار الاتفاقيات التي توجد قيد المصادقة عليها من طرف هيئات الصندوق. كما تهتم الاتفاقية الأولى بإنشاء المتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض بالرباط (600 مليون درهم) وتهتم الاتفاقية الثانية برنامج تهيئة مواقف السيارات وإعادة تأهيل الأماكن العامة بالإضافة إلى إحداث نظام للمعلومات في مدينة فاس (150 مليون درهم).

وفيما يخص الأداءات المتراكمة حتى نهاية سنة 2017، فستصل إلى 30.594 مليون درهم علما أن الأداء المتوقع خلال السنة سوف يبلغ 2.065 مليون درهم منها 1.583,7 مليون درهم برسم النصف الثاني من السنة.

كما يتوقع الصندوق، خلال سنة 2018، أداء حوالي 2.436 مليون درهم، ليصل مجموع الأداءات المتراكمة حتى نهاية السنة 33.030 مليون درهم. وينبغي التأكيد على أن توقعات الأداء المذكورة ستعرف ارتفاعا نتيجة للأداءات المبرمجة برسم الاتفاقيات الجديدة التي سيتم توقيعها خلال النصف الثاني من سنة 2017 وخلال سنة 2018.

تطور التزامات وأداءات صندوق الحسن الثاني خلال الفترة 2016-2018

مليون درهم	إنجازات 2016	إنجازات 2017 (الأوسدس الأول)	توقعات 2017 (الاختتام)	توقعات 2018
الالتزامات	19.689,8	750,0	800,0	-
الالتزامات المتراكمة (*)	39.538,7	40.288,7	40.338,7	-
الأداءات	1.094,6	481,3	2.065,0	2.436,1
الأداءات المتراكمة (*)	28.528,7	29.010,0	30.593,7	33.030,1

(*) إن الالتزامات والأداءات المتراكمة تأخذ بعين الاعتبار الإلغاءات التي تمت نتيجة فسخ عقود أو إرجاع جزء من المبالغ التي تم أدائها

2.1 شبكة النقل

1.2.1 النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)

مكن عقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب للفترة 2008-2015 من إنجاز استثمارات بقيمة إجمالية متراكمة تفوق 33.000 مليون درهم. وفي هذا الإطار، واصلت الشركة خلال سنة 2016، أشغال إنجاز 184 كلم حيث بلغت الأداءات بهذا الصدد 1.700 مليون درهم، موزعة بين الطريق المدارية للرباط والطريق السيارة الرابطة بين الجديدة وآسفي، مما مكن من بلوغ شبكة للطرق السيارة الوطنية موجودة قيد الاستغلال تناهز 1.800 كلم. كما تميزت سنة 2016 بالشروع في استغلال الجسر المعلق فوق نهر أبي رقراق.

وبهدف دعم وتحسين بنية حصيلتها، قامت الشركة الوطنية للطرق السيارة بدعم من الدولة، باتخاذ عدة إجراءات خلال سنة 2016، تهدف إلى إعادة الهيكلة المالية للشركة. وتهم هذه الإجراءات على الخصوص، تمديد مدة منح امتياز استغلال الطرق السيارة إلى 99 سنة وإعادة تقييم ممتلكات الشركة من الطرق السيارة وكذا اعتماد الاستخدام التدريجي وفقا لحركة السير (عوض اعتماد الاستخدام بالتقدم)، وذلك بالإضافة إلى إدراج مؤونات خاصة بالإصلاحات الكبرى.

وهكذا، فإن إنجاز عملية إعادة الهيكلة المالية مكن من إعادة هيكلة حصيلة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، حيث مكنت عملية إعادة تقييم ممتلكات الشركة من الطرق السيارة (بلغ فارق إعادة التقييم 22.550 مليون درهم) من رفع حجم رؤوس الأموال الذاتية إلى 26.726 مليون درهم مقابل 8.070 مليون درهم في سنة 2015 وبالتالي إلى انخفاض في نسبة المديونية التي بلغت 56% (مقارنة بنسبة 80% سابقا)، الشيء الذي يسمح للشركة باحترام الشروط المطلوبة من طرف مؤسسات التمويل لتعبئة تمويلات جديدة.

كما قامت الشركة أيضا، بوضع مخطط عمل يهدف إلى التحكم بمخاطر الصرف وذلك عبر ملاءمة بنية ديونها الخارجية مع سلة عملات صرف الدرهم وكذا تعديل مكونات الديون السندية من خلال إعادة النظر في طريقة تسديد هذه الديون.

وفي هذا الإطار، فإن التدابير التي تم إنجازها، همت شراء دين خارجي بمبلغ 3.000 مليون درهم والذي يتضمن مخاطر عدم استقرار صرف العملة وكذا خطر ارتفاع نسبة سعر الفائدة بالإضافة إلى عملية تبديل عدة خطوط ديون سندية تصل قيمتها إلى 2.500 مليون درهم.

وبهذا الصدد، ستواصل الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، التقييم والتحليل بتشاور مع مستشاريها ومع هيئات حكومتها، بهدف تحديد التدابير التي يجب اتخاذها لترشيد الدين والتحكم في كلفته من خلال التحكم في مخاطر صرف العملات وسعر الفائدة وخزينة الشركة.

ومن جهة أخرى، شرعت شركة الطرق السيارة في إعادة النظر في تنظيمها وتحديث نموذج استغلال وتسيير الطرق السيارة وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبناء من خلال التشغيل الآلي للأداء وتعزيز شروط السلامة.

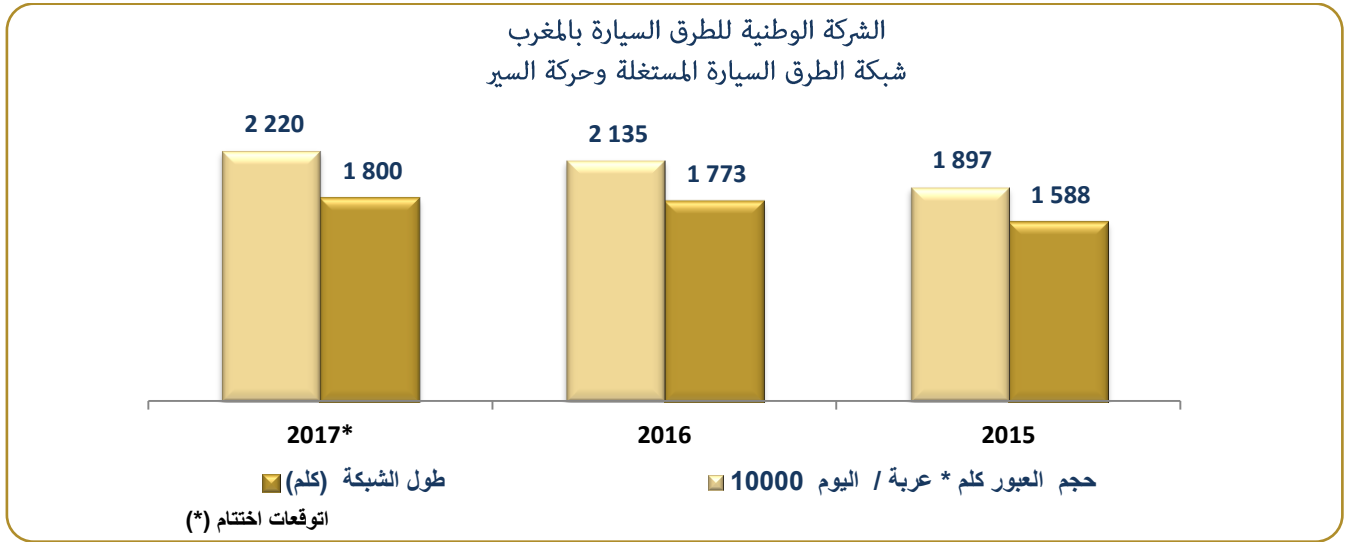
وفيما يخص رقم معاملات الشركة، فقد سجل ارتفاعا نسبته 12% خلال سنة 2016 ليبلغ 2.707 مليون درهم، نظرا لارتفاع حركة العبور ومراجعة التعريفة المطبقة خلال سنة 2016 بالإضافة إلى تشغيل مقطع الطريق المدارية للرباط والطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي.

ولقد تم اختتام سنة 2016، بنتيجة صافية سلبية قدرها 3.903 مليون درهم (منها 2.500 مليون درهم تهم استرداد المؤونات الخاصة بالإصلاحات الكبرى) مقابل تسجيل نتيجة صافية سلبية بلغت 2.150 مليون درهم خلال سنة 2015.

كما واصلت الشركة الوطنية للطرق السيارة خلال سنة 2017، إنجاز برنامج استثمارها الذي يهم بالأساس إنجاز مشروع الطريق السيار تيط مليل-برشيد وكذا تثليث مقطع الدار البيضاء-برشيد بالإضافة إلى إنجاز الاستثمارات بالطرق السيارة الموجودة قيد الاستغلال (بدالات وتوسيع محطات الأداء...).

وقد بلغ حجم الاستثمارات المنجزة حتى نهاية يونيو 2017، ما قدره 293,6 مليون درهم، في حين أن توقعات الاختتام برسم نفس السنة ستبلغ 1.312 مليون درهم.

أما فيما يخص استغلال شبكة الطرق السيارة، فقد تم تسجيل مرور 21,3 مليون عربة/اليوم خلال سنة 2016، مما مكن من تحقيق رسوم أداء قيمتها 2.500 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 12% مقارنة مع سنة 2015، وهو الشيء الذي مكن من تحسين الفائض الخام للاستغلال للشركة بنسبة 7% حيث بلغ 1.800 مليون درهم. وتتوقع الشركة خلال سنة 2017 أن يبلغ معدل حركة السير اليومي لشبكة الطرق السيارة 22 مليون عربة/كلم، أي بزيادة قدرها 4%.

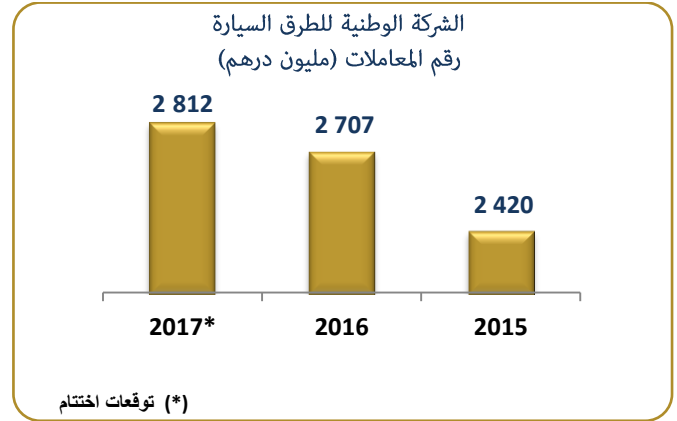
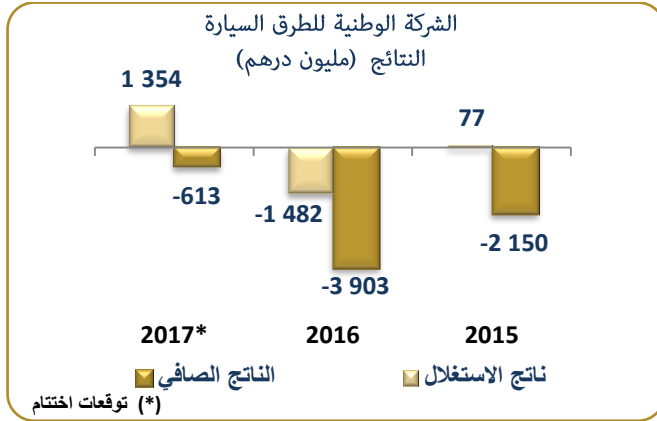


ويتوقع أن يبلغ رقم المعاملات في نهاية 2017 ما قدره 2.812 مليون درهم مقابل 2.707 مليون درهم تم تسجيلها خلال سنة 2016، علما أن رقم معاملات الشركة الذي تم إنجازه حتى نهاية يونيو 2017، بلغ 1.330 مليون درهم. كما يتوقع أن يناهز رقم معاملات الشركة خلال سنة 2018، ما قيمته 2.925 مليون درهم.

ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية للشركة خلال سنة 2017 عجزا بحوالي 613 مليون درهم مقابل نتيجة صافية سلبية تبلغ 3.903 مليون درهم برسم سنة 2016 التي تميزت بإعادة الهيكلة المالية للشركة.

بالنسبة لسنة 2018، تبلغ الاستثمارات المتوقعة إنجازها من طرف الشركة 3.431 مليون درهم، مخصصة أساسا لمواصلة إنجاز الطريق السيار برشيد-تيط مليل وكذا تثليث مقطع الدار البيضاء-برشيد. واستنادا إلى توقعات الشركة، ستكون النتيجة الصافية سلبية بمبلغ 980 مليون درهم خلال سنة 2018.

كما ستعرف هذه السنة كذلك تفعيل الاستراتيجية الجديدة لاستغلال شبكة الطرق السيارة والتي تهدف إلى جعل تسيير الشبكة أكثر مهنية وإلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لمستعملي الطريق السيارة، خاصة، من خلال التشغيل الآلي للأداء.



2.2.1 النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)

بلغت الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2016، ما قدره 5.795,5 مليون درهم، وتهم:

- مشروع الخط فائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء بمبلغ 2.172 مليون درهم مسجلا بذلك استثمارا متراكما قدره 18.882 مليون درهم، أي ما يعادل 82% من المبلغ الإجمالي المتوقع للمشروع وتقدم للأشغال بنسبة 93% في متم شتنبر 2017 حيث سيتم الشروع في استغلاله خلال صيف سنة 2018. وبالإضافة إلى بعده المتعلق بالتنقل، يعتبر هذا المشروع أداة فعالة للتهيئة المجالية حيث سيمكن من الربط بين قطبين كبيرين للمملكة؛
- البرنامج العام للاستثمار الذي بلغت قيمته 3.623 مليون درهم والذي يهم بالأساس مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع الرفع من سعة الخط السككي الرابط بين الدار البيضاء والقنيطرة وكذا استكمال أشغال تهيئة المقطع السككي الرابط بين سطات ومراكش وكذلك مواصلة إنجاز الدراسات والأشغال المتعلقة بتأمين المعابر السككية.

فيما يخص نشاط النقل السككي لسنة 2016، فقد قام المكتب بنقل:

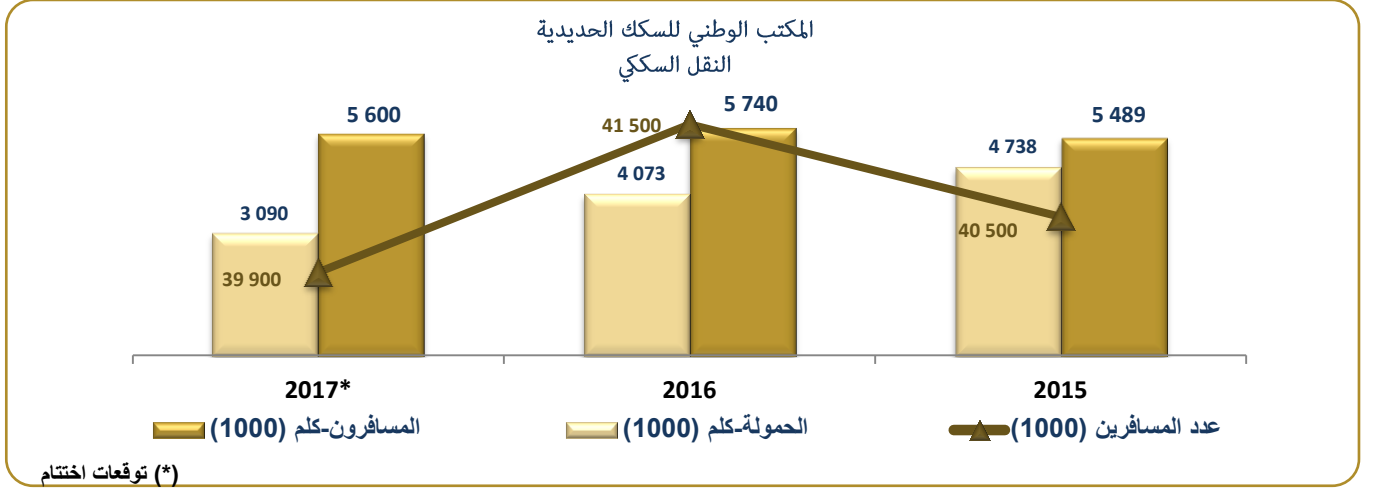
- 41,5 مليون مسافر بتراجع قدره 2,5% مقارنة بسنة 2015؛
- 9,2 مليون طن من السلع بزيادة قدرها 5,1% مقارنة بسنة 2015؛
- 19 مليون طن من الفوسفاط بانخفاض بلغ 17,3% بالنسبة لسنة 2015.

وقد بلغ رقم معاملات النقل السككي 3.682 مليون درهم خلال سنة 2016، أي بتراجع قدره 5% مقارنة بسنة 2015 وذلك علاقة بانخفاض شحن الفوسفاط على الخصوص. وتبلغ توقعات الاختتام لرقم المعاملات برسم سنة 2017، ما قيمته 3.780 مليون درهم.

ومن المرتقب أن يبلغ برنامج الاستثمار لسنة 2017 ما قيمته 7.085 مليون درهم ويهم من جهة، مواصلة أشغال مشروع الخط فائق السرعة (2.055 مليون درهم)، ومن جهة أخرى إنجاز البرنامج العام لإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية العادية (5.030 مليون درهم).

ولقد أنجز المكتب حتى متم يونيو 2017 استثمارا متراكما بلغ 3.542,5 مليون درهم.

وفيما يخص نشاط المكتب، من المنتظر أن يبلغ عدد المسافرين 39,9 مليون عند متم سنة 2017، أي بانخفاض بنسبة 3,9% مقارنة مع سنة 2016. كما سيصل حجم نقل البضائع إلى 9 مليون طن أي بارتفاع بنسبة 2,3% مقارنة مع سنة 2016. أما بالنسبة لنقل الفوسفاط، فيتوقع نقل 19 مليون طن خلال سنة 2017 أي تقريبا نفس الحجم الذي تم نقله خلال سنة 2016. وهكذا يتوقع رقم معاملات يناهز 3.780 مليون درهم بزيادة 3% مقارنة مع سنة 2016.

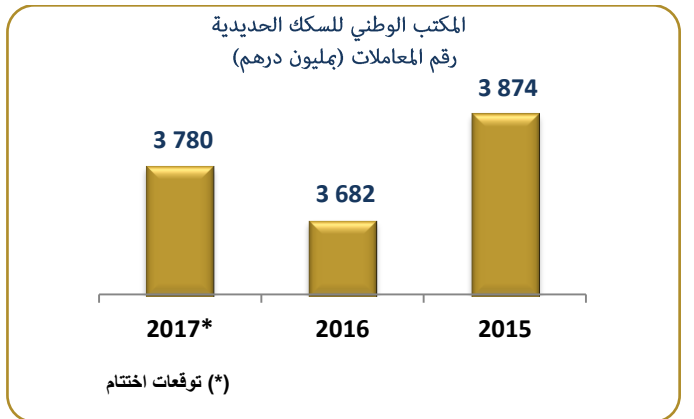
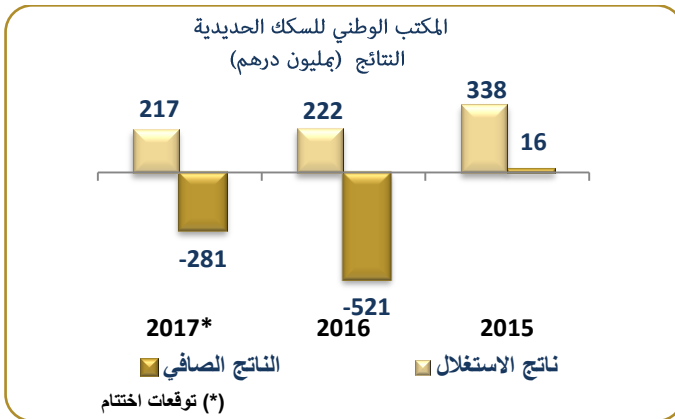


ويقوم المكتب الوطني للسكك الحديدية حاليا بإعداد برنامج استثماري جديد يهدف إلى تعزيز طاقة الشبكة السككية الحالية وإنهاء مشروع الخط فائق السرعة وتحسين الربط بين مختلف الأقطاب الاقتصادية الجهوية للبلاد وكذا تدعيم العرض اللوجستي.

وفي انتظار إعداد عقد برنامج جديد بين المكتب والدولة والذي سيحدد مخطط تنمية جديد للمكتب، يتوقع أن تبلغ الاستثمارات برسم سنة 2018، حوالي 6.828 مليون درهم ستخصص لإنجاز المشاريع التالية:

- برنامج إعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية: 3.778 مليون درهم؛
- استكمال أشغال مشروع الخط فائق السرعة من أجل الشروع في تشغيله في صيف 2018: 1.700 مليون درهم؛
- استثمارات أخرى (الآليات المتنقلة والمعدات والنظام المعلوماتي ...): 1.350 مليون درهم.

ومن المتوقع أن يعرف رقم معاملات المكتب خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 5,6% مقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 3.990 مليون درهم.



3.2.1 التنقلات الحضرية

تطمح كل من شركتي الترامواي الدار البيضاء للنقل وترامواي الرباط-سلا إلى بلوغ حركية لارتداد المسافرين قدرها 250.000 مسافر في اليوم و180.000 مسافر في اليوم، على التوالي وذاك على شبكة ثابتة طولها 31 كلم بالنسبة للدار البيضاء و20 كلم بالنسبة للرباط.

1.3.2.1 شركة الدار البيضاء للنقل

تتكلف شركة الدار البيضاء للنقل بإنجاز نظام جماعي للنقل الحضري لمدينة الدار البيضاء. وتتمثل أهم مؤشرات الاستغلال، برسم سنة 2016، المتعلقة بالخط الأول لترامواي الدار البيضاء الذي تم إنجازه والشروع في استغلاله منذ دجنبر 2012، فيما يلي:

- ارتفع عدد المسافرين ليلبغ 36 مليون مسافر خلال سنة 2016 مقابل 34,3 مليون مسافر خلال سنة 2015، أي بزيادة قدرها 5%؛
- بلغ الإنتاج الكيلومتری 2.884.524 كلم سنة 2016 مقابل 2.768.739 كلم خلال سنة 2015، أي بنسبة ارتفاع بلغت 4,1%؛
- بلغت مداخيل الشركة 200 مليون درهم خلال سنة 2016 مقابل 192 مليون درهم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 4,2%.

إلى جانب استغلال الخط الأول لترامواي الدار البيضاء، تم تكليف الشركة بتمديد هذا الخط على طول 2 كلم وكذا إنجاز الخط الثاني الذي يشكل المرحلة الثانية من إنجاز الشبكة الشاملة للنقل حيث سينتقل طول الشبكة إلى ما يقارب 110 كلم في أفق سنة 2022. ويهدف إنجاز المرحلة الأولى للخط الثاني على مسافة 17 كلم لربط شوارع أنوال والفداء والحي المحمدي وعين السبع وسيدي البرنوصي. وقد تم توقيع اتفاقية خاصة في أبريل 2016 تهم مشروع الخط الثاني. كما تم الشروع في إنجاز أشغال منصة السكة الحديدية في ماي 2016.

في هذا الإطار، تميزت سنة 2016 بإبرام صفقات الخط الثاني للترامواي وإعطاء انطلاقة الأشغال المتعلقة به. كما تميزت بإنجاز استثمارات قدرها 704 مليون درهم مع متم 2016.

وقد قامت الشركة كذلك بإطلاق طلب العروض المتعلق باستغلال الشبكة المستقبلية للدار البيضاء خلال السنوات 2017-2029. كما تم توقيع الاتفاقية المتعلقة بتعيين المستغل بتاريخ 12 شتنبر 2017.

ومن المتوقع أن يصل الاستثمار برسم سنة 2017 إلى ما قدره 2.327 مليون درهم تخصص منها نسبة 95% لإنجاز البنيات التحتية للخطوط الجديدة. وسيوجه هذا الاستثمار أساسا للمشاريع الخاصة بالخط الثالث والخط الرابع بطول يصل إلى 28 كلم (14 كلم لكل خط) وبتكلفة إجمالية قدرها 8.400 مليون درهم منها 3.000 مليون درهم للآليات المتنقلة و2.880 مليون درهم مخصصة لأشغال البنيات التحتية.

كما بلغ رقم معاملات شركة الدار البيضاء للنقل ما قدره 108 مليون درهم مع متم يونيو 2017 ويتوقع أن يصل إلى ما يقارب 217 مليون درهم عند نهاية 2017. ومن المرتقب أن تسجل نتيجة صافية سالبة تبلغ 168,7 مليون درهم عند نهاية 2017.

وسيناهز الاستثمار برسم سنة 2018 حوالي 2.336 مليون درهم سيوجه أساسا لإنهاء الخط الثاني وإعطاء انطلاقة إنجاز الخطين الثالث والرابع. كما سيبلغ رقم المعاملات لنفس السنة ما قدره 208 مليون درهم.

1.3.2.2 شركة ترامواي الرباط-سلا

تتجلى المهمة الأساسية لشركة ترامواي الرباط في تصميم وإنجاز واستغلال شبكة ترامواي على تراب جماعات الرباط وسلا.

وقد تم تأجيل انطلاق أشغال مشروع تمديد الخط الثاني على طول 7 كيلومترات إضافية والذي صادق عليه مجلس إدارة الشركة في مارس 2016، إلى سنة 2017. وقد بلغت الاستثمارات التي أنجزتها الشركة خلال سنة 2016 ما قدره 40,8 مليون درهم.

وتقدر الكلفة الإجمالية لتمديد الخط الثاني بما يناهز 1.715 مليون درهم (دون احتساب كلفة تحرير الوعاء العقاري الذي ستتقبل بها الجماعات المعنية). كما يقدر أجل إنجاز هذا الخط في ثلاث سنوات تمتد على الفترة 2017-2019. وسيتم تمويل هذا المشروع بواسطة الأموال الذاتية للشركة بمبلغ 872 مليون درهم منها 592 مليون درهم كمساهمة من صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن و180 مليون درهم من طرف مؤسسة التعاون بين الجماعات و70 مليون درهم من وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق و843 مليون درهم ستمت تعبئتها على شكل قروض. وسيمكن هذا المشروع من ربط أحياء القرية وحي مولاي إسماعيل في سلا (4,6 كلم) وحي يعقوب المنصور في الرباط (2,3 كلم) مع شبكة الترامواي.

وبعد التوقيع على اتفاقية التمويل في مارس 2017، ستعرف سنة 2017 إعطاء الانطلاقة الفعلية لأشغال التمديد وطلبات القاطرات وتوقيع اتفاقية التمويل مع مؤسسات التمويل الدولية وذلك بعد الالتزام المتوقع باستثمارات قدرها 1.500 مليون درهم.

أما فيما يخص رقم معاملات الشركة، فقد بلغ 67 مليون درهم في نهاية يونيو 2017 وسيصل إلى 134 مليون درهم في متم سنة 2017 مقابل 130 مليون درهم خلال سنة 2016. ويتوقع أن يسجل عجز في النتيجة الصافية قدره 27 مليون درهم عند نهاية سنة 2017 مقابل عجز بلغ 61 مليون درهم سنة 2016.

وتعتزم الشركة أن تختتم سنة 2017 بالالتزام بمبلغ 1.600 مليون درهم برسم الاستثمار. أما بالنسبة لسنة 2018، فتتوقع الشركة استثمارا يبلغ حوالي 760 مليون درهم.

وستواصل شركة ترامواي الرباط-سلا خلال سنة 2018 عملية إنجاز مشروع تمديد الخط الثاني كما ستقوم بالالتزام بمبلغ إضافي قدره 100 مليون درهم مع بداية تشغيل مرتقب لهذا المشروع خلال سنة 2019.

4.2.1 النقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية)

تتمثل أهم الأحداث التي عرفتها سنة 2016، التي تعد آخر سنة لتنفيذ عقد البرنامج المبرم بين الدولة وشركة الخطوط الملكية المغربية برسم الفترة 2011-2016، فيما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد بالنسبة للطائرات وذلك ابتداء من فاتح يناير 2016؛
- التوصل بطائرات بوينغ دريملاينر B787 الثالثة والرابعة والخامسة، على التوالي، في يوليو و غشت و دجنبر 2016 دون ضمانات خارجية؛
- إنجاز استثمار يبلغ 2.516 مليون درهم منها 2.230 مليون درهم تخص الأسطول الجوي.

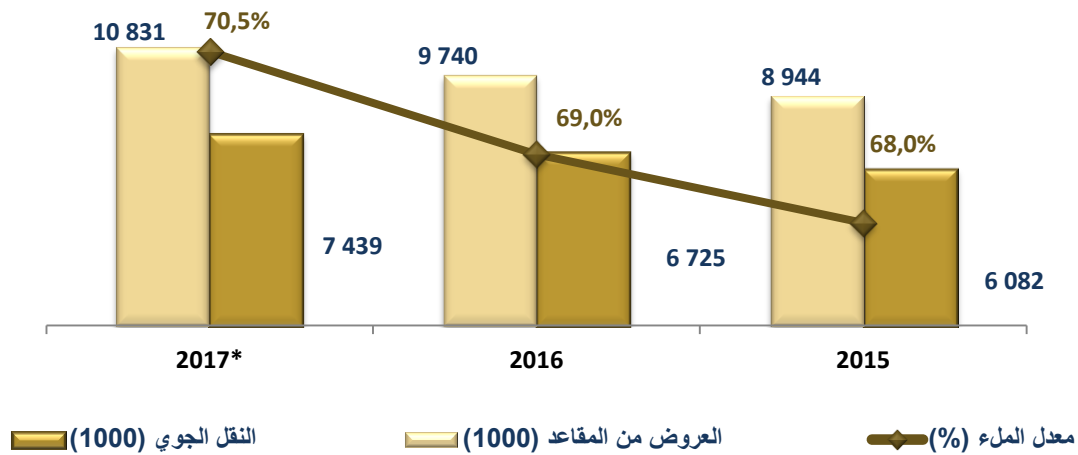
وقد بلغ رقم معاملات الشركة سنة 2016، ما قدره 14.300 مليون درهم علاقة بحركة نقل بلغت 6,7 مليون مسافر فيما بلغت نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية على التوالي، 575 مليون درهم و 231 مليون درهم.

وعموما، فقد تم احترام وتفعيل الالتزامات التعاقدية لعقد البرنامج المبرم بين الدولة وشركة الخطوط الملكية المغربية برسم الفترة 2011-2016. ويرجع التطور الإيجابي الملحوظ إلى مرونة السياسة التجارية للشركة والتحكم في تكاليفها وتوفر ظرفية إيجابية فيما يخص أسعار الوقود. ويعزى هذا التحسن كذلك إلى مواكبة الدولة خاصة من خلال رفع رأسمال الشركة بمبلغ 1.600 مليون درهم تم اكتتابه وتحريره.

وهكذا، تم تصنيف الشركة في مرتبة الفاعل الثاني في إفريقيا من حيث رقم المعاملات والفاعل الثالث من حيث عدد المسافرين مما سوف يمكنها من تعزيز طموحها في احتلال المرتبة الأولى إفريقيا.

وفي هذا الإطار، فقد قامت شركة الخطوط الملكية المغربية خلال سنة 2017 بتنزيل مخطط لتسريع إنجازاتها مكنها من تحسين أهم المؤشرات حيث سجلت كل من حركة المسافرين وكذا رقم المعاملات ارتفاعا بلغ على التوالي 14% و 10% خلال النصف الأول من سنة 2017. كما سجل معدل ملء الطائرات ارتفاعا قدره 1,8 نقطة. أما بخصوص نتيجة الاستغلال، فقد سجلت انخفاضا وذلك علاقة مع الاستثمارات المنجزة وفتح خطوط جديدة.

الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
النقل الجوي

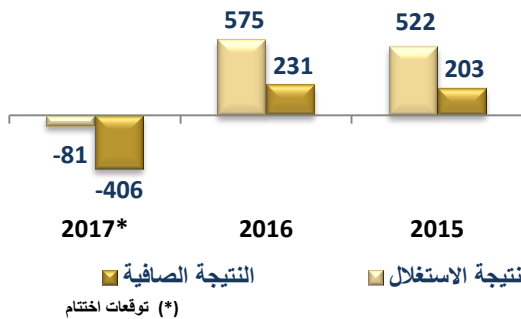


(*) توقعات اختتام

وفي متم سنة 2017، سيبلغ رقم المعاملات 15.279 مليون درهم، بينما ستعرف نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية انخفاضا بسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتزايد نشاط الشركة.

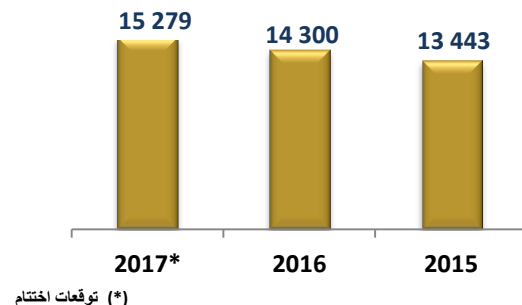
ومن أجل ترسيخ المكتسبات التي تم إنجازها في إطار عقد البرنامج برسم الفترة 2011-2016، يرتقب أن تعمل الشركة، بالتشاور مع شركائها، على صياغة التدابير التي ينبغي اتخاذها في إطار مخططها التنموي الجديد.

الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
النتائج (مليون درهم)



(*) توقعات اختتام

الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
رقم المعاملات (مليون درهم)



(*) توقعات اختتام

3.1 البنية التحتية للموانئ والمطارات

1.3.1 الوكالة الوطنية للموانئ

تحظى الوكالة الوطنية للموانئ بالسلطة المينائية على جميع موانئ المملكة (33 ميناء) باستثناء المنطقة الخاصة بميناء طنجة المتوسطي. وتعتمد الوكالة تنظيما لامركزيا يستجيب لمتطلبات القرب من مراكز صنع القرار ويضمن استقلالية الجهات مع توفير الوسائل والموارد الذاتية لكل جهة. كما تساهم الوكالة في تنمية القدرة التنافسية للبنات التحتية للموانئ من خلال تسطير أهداف لتحسين جودة الخدمات وتخفيض تكاليف العبور، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق سنة 2030.

وقد سجلت حركة النقل الوطنية الإجمالية للموانئ برسم سنة 2016 زيادة بنسبة 8,6%، ويرجع ذلك بالأساس إلى المستوى المرتفع لواردات الحبوب وتطور بنسبة ذات رقمين في حركة نقل الحاويات (+12,9%). كما سجلت الموانئ المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ حجم عبور إجمالي بلغ 77,4 مليون طن مسجلا بذلك تطورا بنسبة 8,3% مقارنة مع سنة 2015. وتتوزع

حركة النقل المذكورة بين الواردات (48,2 مليون طن، أي زيادة قدرها 11,3% مقارنة مع سنة 2015) والصادرات (25,5 مليون طن، أي زيادة قدرها 3,1% مقارنة مع سنة 2015) وكذا النقل الداخلي (3,7 مليون طن، أي زيادة قدرها 6,4% مقارنة مع سنة 2015).

كما تميزت سنة 2016 بدينامية جديدة فيما يخص منح الامتياز المتعلق بمحطات الميناء، وذلك بعد تفويض ورش صناعة السفن بميناء أكادير وكذا محطة الفوسفات بميناء آسفي والتسوية القانونية لعملية تفويض المحطات الخاصة بالفوسفات والحبوب بميناء الدار البيضاء وتكريس عملية التفويض للمحطة الشمالية بميناء أكادير وذلك موازاة مع تجميع خدمات المناولة بهذا الميناء.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2016 من طرف الوكالة ما قيمته 1.532 مليون درهم.

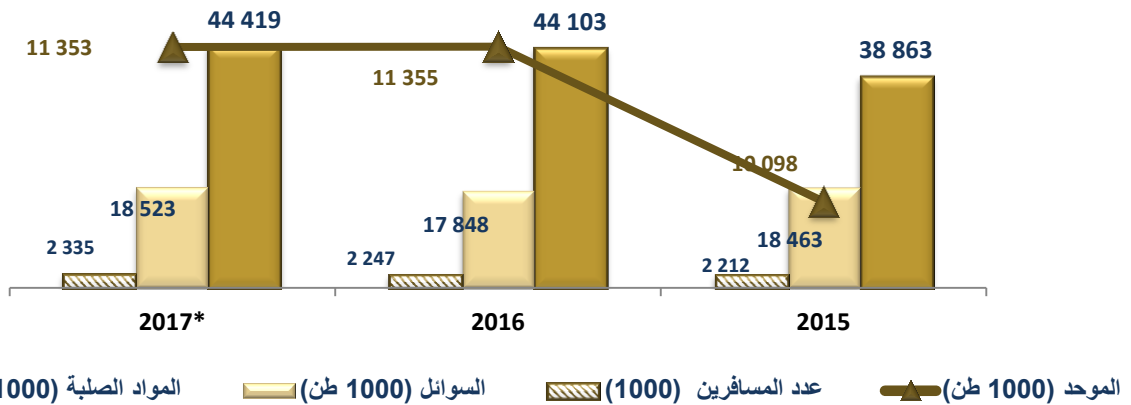
كما تطورت الإنجازات المالية للوكالة الوطنية للموانئ برسم سنة 2016 على المنوال التالي:

- بلغ رقم المعاملات 1.739,3 مليون درهم أي زيادة قدرها 27,5% مقارنة مع سنة 2015. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس، إلى المداخل الاستثنائية الناتجة عن التسويات التي تم إنجازها (منح الامتياز) برسم السنوات ما قبل 2016 والتي بلغت 165 مليون درهم. ويرجع هذا التحسن كذلك إلى تأثير مراجعة التعريفات المطبقة خلال سنة 2015 (5% من رسوم الموانئ أي زيادة قدرها 46 مليون درهم)؛
- نتيجة صافية قدرها 214,8 مليون درهم أي زيادة تبلغ 141,1% مقارنة مع سنة 2015 وقيمة مضافة بلغت 1.217 مليون درهم زيادة قدرها 49,8% مقارنة مع سنة 2015.

وفيما يتعلق بسنة 2017، تتوقع الوكالة إنجاز استثمار قدره 2.700 مليون درهم، يخص بالأساس المشاريع التالية:

- إنشاء مبنى مشترك جديد بميناء الدار البيضاء (300 مليون درهم)؛
- إنجاز محطة متعددة الاستعمالات بالميناء التجاري لأكادير (300 مليون درهم)؛
- إنجاز أشغال إزالة الأحجار وتعميق المدخل البحري الخارجي لميناء الجرف الأصفر (220 مليون درهم)؛
- إنجاز منشأة الربط للمكون البحري للمقطع الطرقي لميناء الدار البيضاء (150 مليون درهم)؛
- تهيئة المنطقة الجديدة لورش إصلاح السفن بميناء الدار البيضاء (110 مليون درهم)؛
- أشغال توسيع الطريق الشمالية لميناء الدار البيضاء (100 مليون درهم)؛
- أشغال تقوية حاجز الأمواج الأساسي لميناء المحمدية (30 مليون درهم).

أهم مؤشرات أنشطة الموانئ المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ



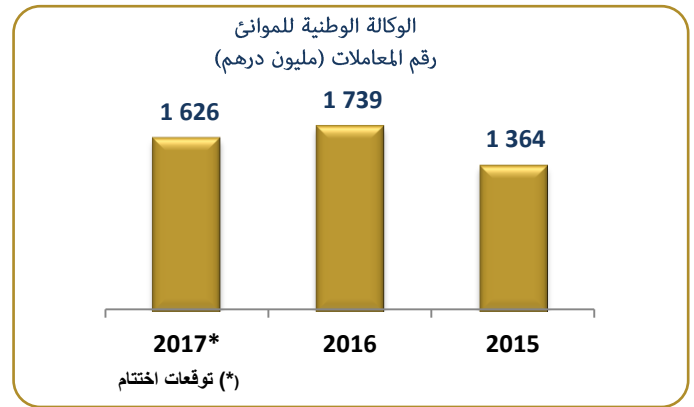
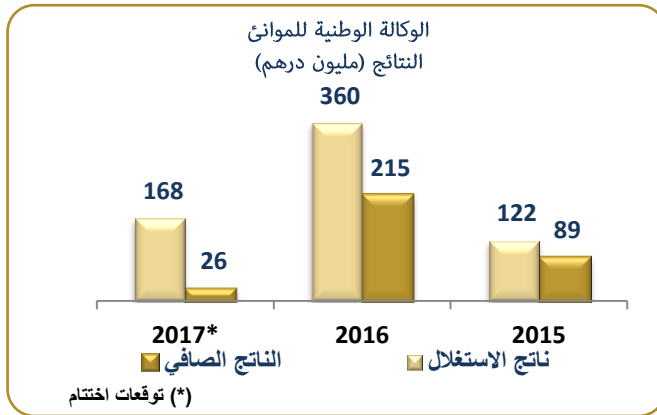
(*) توقعات اختتام

وتتمثل حصيلة النشاط المينائي في متم يونيو 2017 فيما يلي:

- بلغت حركة الشحن في الموانئ التي تسيرها الوكالة الوطنية للموانئ، 41,5 مليون طن مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 6,7% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016 التي عرفت شحن 38,9 مليون طن. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 29% بينما تراجعت الواردات بنسبة 2,1%؛
- سجلت حركة الشحن الوطنية بما فيها حركة الشحن بميناء طنجة المتوسط، 65,8 مليون طن (+10,1%) منها 17 مليون طن فيما يخص إعادة الشحن (+23%)؛
- ارتفع رقم المعاملات بنسبة 14% ليصل إلى 868 مليون درهم وذلك علاقة مع ارتفاع حركة الشحن وفوترة الإتاوات الناتجة عن منح الامتياز الخاص بالمحطة الثالثة للحاويات بميناء الدار البيضاء برسم سنة 2017.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة إلى متم شهر يونيو 2017، ما قدره 887 مليون درهم، في حين تبلغ توقعات الاختتام لسنة 2017 ما يناهز 2.679 مليون درهم.

ويتوقع أن يبلغ البرنامج الاستثماري للوكالة برسم سنة 2018 ما قدره 1.263 مليون درهم، تخص بالأساس تدعيم الرصيف الأساسي لميناء آسفي (120 مليون درهم) وتهيئة الميناء الجاف بزنانة (100 مليون درهم) وكذا تقوية منشآت الحماية لميناء أكادير (100 مليون درهم) والقيام بأشغال توسيع الأرصفة بالمحطة البحرية بميناء الناظور (80 مليون درهم) وتهيئة مرآب بالقرب من المنطقة اللوجيستكية لزنانة (80 مليون درهم) وتوسيع حاجز الأمواج عند مدخل ميناء أصيلة (70 مليون درهم).



2.3.1 الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط

تتكلف الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، وفقا لاتفاقية التي أبرمتها مع الدولة، بتنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة (المنطقة الحرة المينائية مع ميناء بحري ومناطق حرة للتصدير) ومناطق خاصة للتنمية السياحية ومناطق مخصصة للأنشطة الصناعية والتجارية أو الخدماتية.

وقد تميزت أهم أحداث سنة 2016 بما يلي:

- التوقيع على عقد امتياز جديد للسلطة المينائية لطنجة المتوسط لتشغيل محطة الحاويات الرابعة بميناء طنجة المتوسط الثاني باستثمار قدره 8.500 مليون درهم؛
- الزيادة في رأسمال كل من السلطة المينائية لطنجة المتوسط وميناء طنجة المتوسط الثاني بما قدره 550 مليون درهم و 1.100 مليون درهم على التوالي؛
- نجاح عملية "مرحبا" لسنة 2016، حيث سجل ارتفاع في حركة تدفق المسافرين بنسبة 9%؛
- إعطاء انطلاقة أشغال المرحلة الثانية لميناء طنجة المتوسط الثاني؛
- تعزيز الربط البحري للميناء بشاحنات النقل الدولي وبالحاويات؛

- توطين 68 مشروعا صناعيا جديدا في جميع مناطق أنشطة طنجة المتوسط، بما في ذلك شركات "سيمنس" (1.100 مليون درهم) و "فاليو" (660 مليون درهم) و "أكوم" (275 مليون درهم) و "فوروكاوا إلكتروك" (75 مليون درهم) و "لوسيور" (10 مليون درهم).

وتبلغ الاستثمارات المتوقعة خلال سنة 2017 لمجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، ما قدره 1.517 مليون درهم. وتتعلق أهم المشاريع المبرمجة بكل من ميناء طنجة المتوسط الأول (226 مليون درهم) وميناء طنجة المتوسط الثاني (479 مليون درهم) والمنطقة الحرة اللوجيستكية (159 مليون درهم) والمنصة الصناعية (357 مليون درهم).

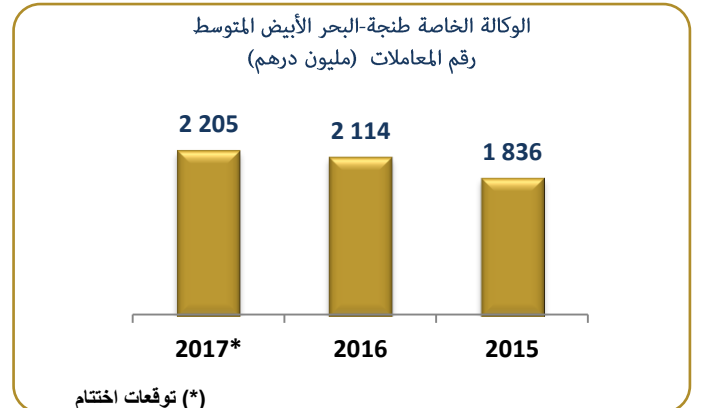
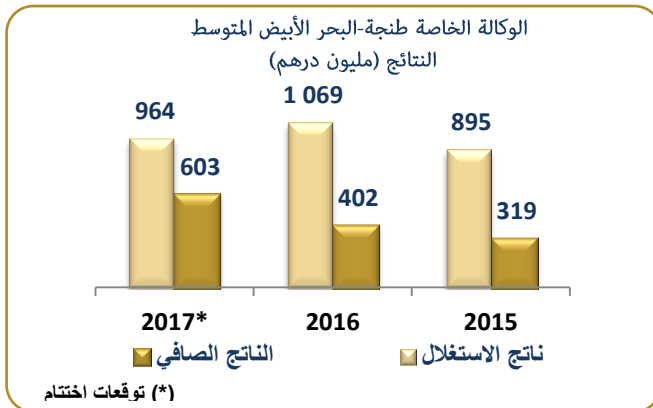
وللتذكير، فقد عمل ميناء طنجة المتوسط الثاني على تعبئة استثمار إجمالي بقيمة 14.142 مليون درهم لإنجاز البنيات التحتية للموانئ على مستوى ميناء طنجة المتوسط الثاني، والذي يتكون من 4,6 كلم من الحواجز و 2,8 كلم من الأرصفة ومحطتين للحاويات (المحطة الثالثة TC3 والمحطة الرابعة TC4).

وتعتمد التركيبة المالية لتمويل الأشغال المتبقية من المشروع، على زيادة في رأسمال شركة طنجة المتوسط الثاني وعلى قروض مضمونة من طرف الدولة:

- تمت الزيادة في رأسمال شركة طنجة المتوسط الثاني بقيمة 1.100 مليون درهم ساهمت فيها الدولة (150 مليون درهم) وصندوق الحسن الثاني (400 مليون درهم) والسلطة المينائية لطنجة المتوسط (550 مليون درهم). أما فيما يخص مساهمة السلطة المينائية لطنجة المتوسط في هذه العملية، فقد تم من خلال الزيادة في رأسمالها حسب حصص مساهميتها. وهكذا ساهمت المجموعة المالية للمساهمة والاستثمار (فيبار) بمبلغ 177 مليون درهم والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط بمبلغ 373 مليون درهم حيث تمت تعبئتها من خلال اللجوء إلى مساهمة الدولة (173 مليون درهم) وإلى تسبيقات صندوق الحسن الثاني (200 مليون درهم) في إطار الحساب الجاري؛
- تم إصدار سندات إلزامية بمبلغ 2.275 مليون درهم من طرف الوكالة الخاصة طنجة البحر المتوسط بتاريخ 2017/03/17، وتم الاكتتاب فيها 2,9 مرة بطلب إجمالي قدره 6.579 مليون درهم ساهم فيه 20 مستثمرا من فئات مختلفة.

وهكذا، تم استكمال مخطط تمويل ميناء طنجة المتوسط الثاني في مجمله وتأمين الأموال اللازمة له. وسيتم تشغيل المحطتين الجديدتين للحاويات، المحطة الرابعة TC4 (محطات أ.ب.م APM Terminals) والمحطة الثالثة TC3 (شركة استغلال الموانئ)، في يناير ونونبر 2019، على التوالي.

أما بالنسبة لسنة 2018، فيبلغ الاستثمار المرتقب للوكالة الخاصة طنجة البحر المتوسط ما يقارب 589,5 مليون درهم، موزعة على المشاريع الأساسية التالية: المنصة الصناعية (249 مليون درهم) وميناء طنجة المتوسط الأول (90 مليون درهم) وميناء طنجة المتوسط الثاني (53 مليون درهم) والمنطقة الحرة اللوجيستكية (53 مليون درهم).



3.3.1 شركة استغلال الموانئ

تعتبر شركة استغلال الموانئ شركة تابعة عامة منذ إدراجها في بورصة الدار البيضاء في يوليوز 2016 بعد تفويت 40% من رأسمالها.

وقد تميزت سنة 2016 بأهم الإنجازات التالية:

- فتح رأسمال الشركة عن طريق الإدراج في بورصة الدار البيضاء في يوليوز 2016؛
 - الشروع في فاتح شتنبر 2016، في تشغيل الرصيف الشمالي لميناء أكادير الذي تسيره شركة "أكادير مناولة" وهي شركة تابعة لشركة استغلال الموانئ؛
 - الشروع في استغلال محطة الحاويات الثالثة (TC3) بميناء الدار البيضاء منذ 24 أكتوبر 2016؛
 - منح التدبير المفوض للمحطة الثالثة للحاويات بميناء طنجة المتوسط الثاني.
- كما التزمت شركة استغلال الموانئ خلال سنة 2016، باستثمار قدره 267 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 412,5 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 52%. وتتوزع هذه الالتزامات بين التجهيزات (118,2 مليون درهم) والمساهمات المالية (71,9 مليون درهم) والبنيات التحتية (69,8 مليون درهم) والدراسات (6,9 مليون درهم). وقد بلغت إنجازات الاستثمار برسم سنة 2016 ما قيمته 284,7 مليون درهم.

وتشمل أهم التدابير المتوقعة برسم برنامج عمل الشركة لسنتي 2017 و2018، ما يلي:

- الالتزام خلال سنة 2017 بتنفيذ ورش كبير يهدف إلى الرفع من مستوى الشركة لتتماشى مع المتطلبات القانونية والتنظيمية للشركات المدرجة في البورصة (الأخلاقيات والشفافية ونشر المعلومات المالية)؛
- إتمام إنجاز مشروع محطة الحاويات طنجة المتوسط الثاني حيث من المتوقع أن يتم تشغيلها في نونبر 2019؛
- تأهيل المعدات المينائية في أفق سنة 2021.

4.3.1 الناظور غرب المتوسط

يهدف مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط، الذي يتجاوز استثماره الإجمالي 65.000 مليون درهم، إلى تطوير تدريجي لمنصة صناعية ومينائية مندمجة وذلك في إطار الاستراتيجية التنموية للصفة المتوسطية للجهة الشرقية. وسيتم إنجاز المركب المينائي بالموقع الاستراتيجي لخليج "بطوية" وذلك على مستوى الجانب الغربي من رأس المذرات الثلاث "رأس ورش" الذي يبعد عن الناظور بمسافة 30 كلم. ويتم تمويل هذا المشروع من خلال:

- مساهمات بالأموال الذاتية لشركة الناظور غرب المتوسط على شكل زيادات في رأس المال قدرها 4.590 مليون درهم سيتم اكتتابها من طرف الدولة والوكالة الوطنية للموانئ وصندوق الحسن الثاني والوكالة الخاصة طنجة المتوسط للمساهمات؛
- قروض مضمونة من طرف الدولة بقيمة 5.366 مليون درهم. ويساهم ثلاثة شركاء من القطاع المالي (الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير) في تمويل أشغال بناء المرحلة الأولى للميناء.

وقد تم إسناد أشغال المرحلة الأولى من الميناء إلى مجموعة من الشركات بمبلغ 8.888 مليون درهم كما تم إعطاء إذن البدء في الأشغال في ماي 2016. حسب الجدولة الأولى للمشروع، يتوقع أن تنتهي أشغال الشطر الثابت في 16 ماي 2021.

أما الاستثمارات التي تم إنجازها برسم سنة 2016، فقد بلغت 418 مليون درهم.

كما عرفت سنة 2017، على الخصوص، إنهاء الدراسات الخاصة بالرصيف الأساسي والثانوي ومواصلة دراسات الإنجاز الأخرى وأشغال الجرف وأشغال الحفر والتنقيب وكذا الشروع في أشغال استبدال واختبارات الضغط للرصيف الأساسي وفي تصنيع الصخور المستعملة كحاجز للمياه.

أما بالنسبة للمنطقة الحرة المخصصة للأنشطة الصناعية، فقد أنهت شركة الناظور غرب المتوسط الدراسات المتعلقة بمخطط التهيئة والتموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة وكذا الفرص والإمكانات المتعلقة بالمحروقات بالإضافة إلى تصفية العقار على مساحة 900 هكتار من الأراضي الخاضعة للمجال الغابوي وانطلاق إجراءات نزع الملكية و/ أو اقتناء الأراضي المملوكة للخواص والتي توجد داخل المنطقة الحرة.

وتناهد توقعات اختتام استثمارات شركة الناظور غرب المتوسط خلال سنة 2017 ما قدره 163,3 مليون درهم من ضمن توقعات أولية قدرها 3.200 مليون درهم.

وتتمثل أهم الإجراءات الملتزم بها من طرف شركة الناظور غرب المتوسط، برسم سنة 2018، في مواصلة أشغال بناء الميناء وتكريس النتائج الناجمة عن الدراسات المتعلقة بتهيئة مناطق الأنشطة التابعة للمشروع. وتقدر توقعات الاستثمار خلال سنة 2018 بما قيمته 2.183 مليون درهم.

5.3.1 شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة

تظهر أهم إنجازات شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة منذ البدء في مشروع التحويل وإلى متم 2016 استثمارا تراكميا بقيمة 2.520 مليون درهم من أصل توقعات قدرها 3.000 مليون درهم ورقم معاملات تراكمي قدره 445 مليون درهم.

وفيما يتعلق بسنة 2017، فإن الشركة تتوقع إنجاز استثمار قدره 204 مليون درهم، منها 103 مليون درهم مخصصة لاستكمال أشغال ميناء الصيد و62 مليون درهم للمكون الحضري والثقافي و39 مليون درهم للمكون الأفقي لتصفية الشطر الأخير للوعاء العقاري من المشروع.

وتبلغ توقعات الاختتام فيما يتعلق بالاستثمارات برسم سنة 2017 ما يعادل 530 مليون درهم وإنجاز قدره 138 مليون درهم في متم يونيو 2017. كما يمكن تلخيص إنجازات المكونات الأساسية لمشروع تحويل ميناء طنجة المدينة خلال النصف الأول من سنة 2017، في ما يلي:

- الشروع في استغلال ميناء الصيد البحري والميناء الترفيهي؛
- الانتهاء من الأشغال المتعلقة ببناء برج المراقبة؛
- إنجاز نافورة موسيقية في إطار أشغال تهيئة شارع محمد السادس؛
- وضع مظلات مع الألواح الكهروضوئية (80% من تقدم الأشغال من المرحلة الأولى)؛
- ترميم الأسوار (80% من تقدم الأشغال التي يتوقع أن تنتهي خلال سنة 2018).
- توسيع وتحديث المحطة البحرية (75% من تقدم الأشغال)؛
- إعطاء انطلاقة الشطر الثاني لمحطات الرحلات البحرية (5% من تقدم الأشغال التي يتوقع تنتهي في أكتوبر 2018).

كما أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء، خلال سنة 2018، من معظم المكونات البحرية للمشروع ليتم إعطاء الانطلاقة لأشغال مكوناته العقارية. وتبلغ الاستثمارات المتوقعة لسنة 2018 ما قدره 204 مليون درهم وتتعلق أساسا باستكمال أشغال المساحات الخضراء وأشغال التهيئة الخارجية وبناء مرآب المحطة البحرية.

6.3.1 المكتب الوطني للمطارات

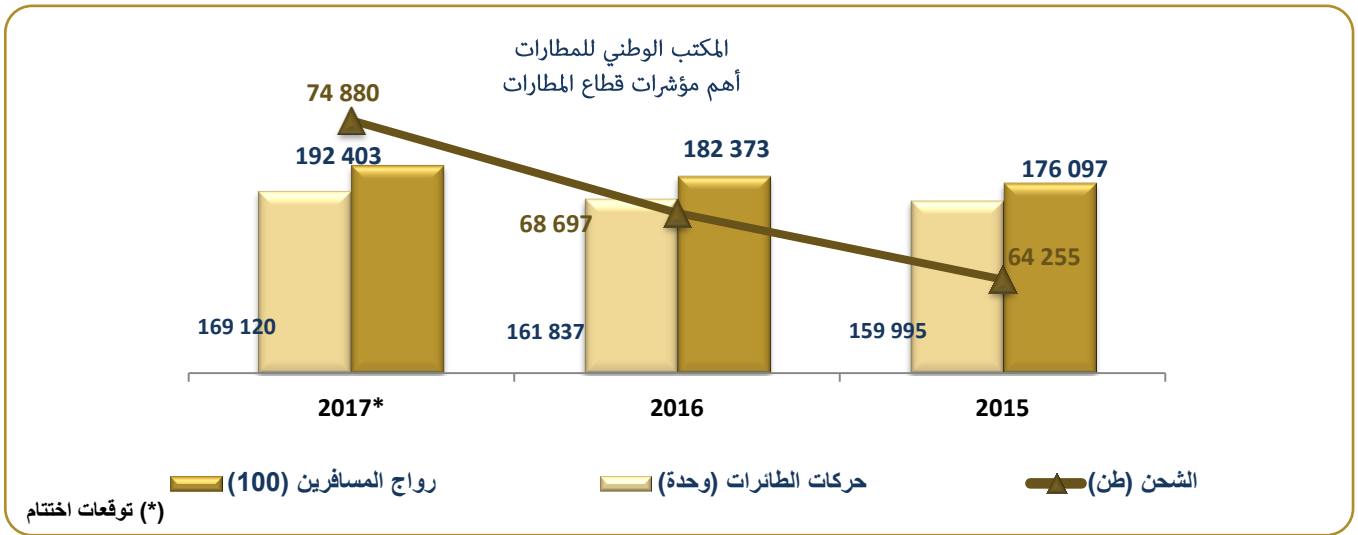
واصل المكتب الوطني للمطارات خلال سنة 2016 تنفيذ برنامجه التنموي مما مكنه من تدشين وتنفيذ مشروعين كبيرين، وهما المحطتان الجديدتان لمطار مراكش-المنازة بكلفة إجمالية بلغت 1.226 مليون درهم ومطار فاس بكلفة إجمالية وصلت 471 مليون درهم.

وهكذا استفادت المدينتان المعنيتان من بنيات تحتية حديثة للمطارات مطابقة للمعايير الدولية وقادرة على الاستجابة لنمو حركة المسافرين ومواكبة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياحي للجهتين.

وخلال سنة 2016، وقع المكتب الوطني للمطارات اتفاقا جديدا وشاملا مع المنظمة الأوروبية للمراقبة "Eurocontrol"، مما سمح بإدماج المغرب في هذه المنظمة الأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك، سجل نشاط المطارات تطورا جد إيجابي خلال سنة 2016:

- ارتفاع عدد المسافرين إلى 18,2 مليون مسافر أي بزيادة 3,5% مقارنة مع سنة 2015، وكذا زيادة ملحوظة في حركة النقل الداخلي (+8,7%) وهو حركة النقل الدولي بنسبة 3%. وتجدر الإشارة إلى أن 47% من حركة نقل المسافرين تمت معالجتها على مستوى مطار محمد الخامس، علما أن السوق الأوروبية تمثل 77% من حركة النقل الدولي للمسافرين؛
- تسجيل 161.837 حركة للطائرات أي بزيادة 1,2% مقارنة مع سنة 2015؛
- ارتفاع حركة الشحن إلى 68.697 طن من البضائع أي بزيادة 6,9% مقارنة مع سنة 2015.



وقد بلغ رقم معاملات المكتب برسم سنة 2016 ما قدره 3.401 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 5,5% مقارنة مع السنة 2015.

كما سجل الفائض الخام للاستغلال برسم سنة 2016 مبلغا قدره 1.865 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 9,7% مقارنة بسنة 2015. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى تطور رقم المعاملات وضبط تكاليف الاستغلال (باستثناء مبلغ المخصصات) التي سجلت زيادة طفيفة تقدر بنسبة 0,7%، نتيجة لعملية المغادرة الطوعية المنظمة برسم سنة 2015 مما مكن من خفض تكاليف المستخدمين بنسبة 2%.

وقد بلغت النتيجة الصافية ما قدره 485 مليون درهم متأثرة بعملية المغادرة الطوعية الثانية التي تم تنظيمها سنة 2016 بمبلغ 58 مليون درهم.

أما الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب في سنة 2016، فقد بلغت ما يناهز 1.351,4 مليون درهم وتهم أساسا ما يلي:

- توسيع قدرات المطارات (358 مليون درهم)؛
- السلامة والأمن (286 مليون درهم)؛
- برنامج التصديق الدولي للمطارات (194 مليون درهم)؛
- الملاحاة الجوية (162 مليون درهم)؛

- برامج تحسين جودة الخدمات والتنمية التجارية وأنشطة الدعم (66 مليون درهم).

وخلال النصف الأول من سنة 2017، سجل نشاط المطارات نموا مهما في جل مطارات المملكة، حيث ارتفعت كل من حركة المسافرين بنسبة 11,5% وحمولة الشحن الجوي بنسبة 15,2%.

ومن جهة أخرى، ستعرف سنة 2017 نهاية إنجاز المشاريع الاستثمارية المبرمجة وتفعيل استغلال المشاريع الكبرى الإنمائية، بما في ذلك:

- إنهاء المحطة الأولى من مطار محمد الخامس؛
- تهيئة منطقة مدنية في مطار كلميم؛
- إنشاء محطة الركاب بمطار الرشيدية؛
- إنشاء مركز المراقبة الجوية للمنطقة الجنوبية؛
- تطوير أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني (الداخلية والمدرجات والأقسام الدراسية والمختبرات...).

أما فيما يخص سنة 2018، فيقدر البرنامج الاستثماري المتوقع للمكتب بما يناهز 1.700 مليون درهم. ويهدف هذا البرنامج إلى مواصلة إنجاز أهم العمليات المبرمجة التي تهم بالأساس اعتماد التصديق الدولي لمدرجات المطارات وتوسعة وتهيئة مطار الناظور وتفعيل برنامج تنمية محطات الشحن الجوي ومعدات الملاحة الجوية وبرنامج تحديث أبراج المراقبة.

ومن جهة أخرى، سيتم إطلاق مشروع جديد لتوسعة مطار الرباط-سلا سنة 2018. وقد سجل هذا المطار تقدما ملحوظا في حركة المسافرين بمعدل سنوي قدره 18,6% خلال الفترة 2011-2016. كما يتوقع أن تعرف حركة المسافرين بهذا المطار ارتفاعا بمعدل سنوي يناهز 6,6% في أفق سنة 2030 وفقا للسيناريو الأساسي للمخطط الإداري للمطارات بحيث سيسجل الاستعمال التام لسعته الحالية في أفق 2024.

2 إنجاز الاستراتيجيات القطاعية

1.2 التنمية الفلاحية

تساهم العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية (وكالة التنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والشركة الوطنية لتسويق البذور والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان...) في تنفيذ مخطط المغرب الأخضر وفي الرفع من دينامية القطاع الفلاحي ودوره كمحرك لنمو الاقتصاد الوطني وتنمية العالم القروي وذلك من أجل مضاعفة القيمة المضافة لبلوغ 140.000 مليون درهم في أفق سنة 2020.

1.1.2 وكالة التنمية الفلاحية

تتمثل المهام المنوطة بوكالة التنمية الفلاحية أساسا في مواكبة الحكومة في تنفيذ مشاريع المخطط المغرب الأخضر برسم الدعامة الأولى التي تهم المشاريع الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية والدعامة الثانية التي تتعلق بالفلاحة التضامنية وكذا تدبير عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية.

وفيما يخص استثمارات وكالة التنمية الفلاحية برسم سنة 2016، فقد بلغت نسبة الأداءات 82% أي 60 مليون درهم مقارنة مع اعتمادات متوقعة بقيمة 72,8 مليون درهم.

وقد تميزت سنة 2016 بالمصادقة على مشروعين في إطار الدعامة الأولى باستثمارات متوقعة تبلغ 654 مليون درهم وتهم مساحة إجمالية قدرها 4.871 هكتار لفائدة 298 مستفيد. كما تم إعطاء انطلاقة 85 مشروعا في إطار الدعامة الثانية، والتي من المنتظر أن تستقطب استثمارة قدره 1.680 مليون درهم على مساحة إجمالية تصل إلى 32.327 هكتار لفائدة 32.135 مستفيد.

وفيما يتعلق بالعمليات المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية، فقد اتسمت سنة 2016 بإعطاء انطلاقة طلبات العروض التالية:

- 4 طلبات عروض تهم الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة تمتد على مساحة 8.702 هكتار تهم 183 مشروعا باستثمار متوقع قيمته 1.220 مليون درهم وإحداث 5.454 منصب شغل وطلب عروض خاص بالأراضي الجماعية على مساحة إجمالية تصل إلى 5.424 هكتار موزعة على 22 مشروعا؛
- طلب عروض واحد حول الأراضي التابعة للأحباس تهم 13 مشروعا على مساحة تصل إلى 360 هكتار.

وقد مكنت عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من إبرام 73 اتفاقية خلال سنة 2016 مع مختلف الشركاء المعنيين من المنتظر أن تستقطب استثمارا إجماليا بقيمة 795 مليون درهم وتحديث 2.758 منصب شغل دائم. وهكذا سيرتفع العدد الإجمالي المتراكم من الاتفاقيات المبرمة منذ انطلاق هذه العمليات إلى 711 اتفاقية باستثمار إجمالي بقيمة 20.000 مليون درهم مع إحداث 54.107 منصب شغل دائم.

وفيما يتعلق بإنجازات النصف الأول من سنة 2017، فقد تم إعطاء انطلاقة مشروعين في إطار الدعامة الأولى، حيث يتوقع إنجاز استثمارات بقيمة 654 مليون درهم على مساحة تصل إلى 4.871 هكتار لفائدة 298 مستفيد من عملية التجميع في حين بلغ عدد المشاريع الإجمالية التي تم إطلاقها في إطار الدعامة الثانية 84 مشروعا باستثمار متوقع بقيمة 1.530 مليون درهم على مساحة إجمالية تصل إلى 50.953 هكتار لفائدة 31.212 مستفيد.

وبالنسبة للأهداف الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر المتوقعة في أفق سنة 2020، يمكن تلخيص أبرز الإنجازات المتركمة إلى غاية 30 يونيو 2017 بالنسبة لمشاريع الدعامتين الأولى والثانية كالتالي:

- ◀ المصادقة على 166 مشروعا في إطار الدعامة الأولى باستثمار إجمالي يصل إلى 36.430 مليون درهم يهم مساحة قدرها 439.767 هكتار لفائدة 269.309 مستفيد، أي بنسبة إنجاز للأهداف المحددة في أفق 2020 مبينة كالتالي:

- 17% من عدد المشاريع المحددة؛
- 48% من الاستثمار المتوقع؛
- 68% من المساحة الإجمالية؛
- 48% من عدد المستفيدين المستهدفين.

- ◀ إعطاء انطلاقة 700 مشروع في إطار الدعامة الثانية والتي من المتوقع أن تستقطب استثمارا إجماليا يصل إلى 16.390 مليون درهم على مساحة إجمالية تناهز 803.830 هكتار لفائدة 764.749 مستفيد أي بنسبة إنجاز للأهداف المحددة في أفق 2020 مدرجة كالتالي:

- 128% من مجموع المشاريع المحددة؛
- 82% من الاستثمار المتوقع؛
- 48% فيما يتعلق بالمساحة المتوقعة؛
- 89% من عدد المستفيدين المستهدفين.

وقد همت العمليات المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية، حتى نهاية يونيو 2017، ما يلي:

- طلبي عروض حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة، تهم 63 مشروعا على مساحة 2.170,63 هكتار، من المرتقب أن تجلب استثمارا إجماليا قدره 515,23 مليون درهم وتحديث 1.694 منصب شغل؛
- طلب عروض واحد يتعلق بالأراضي الفلاحية الجماعية يهم 18 مشروعا على مساحة 1.972,22 هكتار.

وقد مكنت هذه العمليات خلال النصف الأول من سنة 2017، من إبرام 18 اتفاقية شراكة باستثمار إجمالي قيمته 90 مليون درهم مع إحداث 304 منصب شغل دائم. وهكذا ارتفع العدد الإجمالي المتراكم من الاتفاقيات المبرمة إلى 729 اتفاقية من شأنها أن تحقق استثمارا إجماليا بقيمة 20.500 مليون درهم مع إحداث 54.411 منصب شغل.

ومن جهة أخرى، تتوقع ميزانية استثمار الوكالة برسم 2017 ما قدره 118,8 مليون درهم.

وقد بلغت إنجازات هذه الميزانية حتى نهاية يونيو 2017، ما قدره 38,1 مليون درهم ويتوقع أن تبلغ عند متم 2017 ما قدره 100,8 مليون درهم.

وتبلغ الاستثمارات المتوقعة خلال 2018 ما قدره 57 مليون درهم منها اعتمادات مبرمجة من أجل عمليات ترويج المنتوجات المحلية ودعم المجموعات ذات النفع الاقتصادي والتعاونيات.

وفي إطار التعاون جنوب/جنوب، واصلت وكالة التنمية الفلاحية خلال سنة 2017 التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة خلال سنة 2016 مع الوكالة الوطنية لدعم التنمية القروية بالكوت ديفوار، خصوصا في مجال التكوين المتعلق بهندسة المشاريع والتجميع. ومن جهة أخرى، قامت الوكالة، كهيئة معتمدة من طرف صندوق التكيف مع التغيرات المناخية والصندوق الأخضر للمناخ، باتخاذ إجراءات في مجال التكيف مع التغيرات المناخية من خلال التدابير المواكبة لفائدة هيئتين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار الدعم المقدم من طرف الصندوق الأخضر للمناخ. كما أن الوكالة مدعوة للمساهمة في دعم ومواكبة دولة تشاد في عملية اعتماد هذا البلد من طرف صندوق التكيف مع التغيرات المناخية.

2.1.2 المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

لضمان خدمة التزويد بالماء، أنجزت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي سنة 2016 استثمارات تبلغ 2.198 مليون درهم مقابل 2.269 مليون درهم سنة 2015.

فيما يتعلق باستغلال التجهيزات العمومية الخاصة بالري، قامت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بسقي مساحة 523.550 هكتار خلال سنة 2016 مع ضمان توزيع 3.389 مليون متر مكعب من الماء حيث تمت فوطة 1.935 مليون متر مكعب للفلاحين، أي بنسبة نجاعة متوسطة تقارب 56% على مستوى استغلال شبكة الري مقابل 70% سنة 2015 وبنسبة استخلاص وصلت إلى 88% بالنسبة لإصدارات السنة التي بلغت 398 مليون درهم.

ويبلغ البرنامج الاستثماري قيد الإنجاز برسم سنة 2017 ما قدره 2.382 مليون درهم تم إنجاز ما يعادل 828 مليون درهم منها حتى نهاية يونيو 2017. ويهم هذا البرنامج المشاريع المتعلقة أساسا بأشغال التجهيزات الهيدرولوجية الكبرى (1.040 مليون درهم) وخدمة الماء (437 مليون درهم) وعمليات الدعم (166 مليون درهم) ومشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر (180 مليون درهم) وكذا أنشطة التنمية الفلاحية (43 مليون درهم).

وتقدر توقعات الاختتام برسم سنة 2017 بما يناهز 2.047 مليون درهم وهو ما يمثل 83% من توقعات السنة. كما يقدر البرنامج الاستثماري للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي برسم سنة 2018 بمبلغ 2.200 مليون درهم.

وفي إطار الشطر الأول من البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري المسمى "مشروع تحديث السقي بحوض أم الربيع" والذي يوجد حاليا في طور الإنجاز في الدوائر السقوية التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لدكالة والحوز وتادلة، تم استكمال شبكة التوزيع على مساحة 20.067 هكتار، أي ما يمثل 95% من الهدف النهائي كما تم توفير تجهيزات الري بالتنقيط على مساحة 5.482 هكتار، أي ما يمثل 26% من الهدف النهائي.

ويهم الشطر الثاني للبرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري المسمى برنامج "تحديث السقي الكبير" ما يناهز 30.000 هكتار لفائدة 9.300 مستفيد في الدوائر السقوية التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لدكالة والغرب والحوز وتادلة بكلفة قدرها 187,5 مليون دولار أمريكي. وقد بلغت الالتزامات برسم المشروع ما قدره 479 مليون درهم عند نهاية دجنبر 2016.

أما استثمارات المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المنجزة لسنة 2016 في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري فقد بلغت ما قيمته 416 مليون درهم. وتهتم التوقعات لسنة 2017 مبلغ 410 مليون درهم.

كما بلغت العمليات الملتزم بها حتى نهاية يونيو 2017 برسم مشروع تمديد ري قطاع "دار خروفة" بالدائرة السقوية اللوكوس ما قدره 1.781 مليون درهم في حين بلغت الأداءات المتراكمة في هذا الإطار 1.249 مليون درهم أي ما يمثل 70%.

3.1.2 الشركة الوطنية لتسويق البذور

عرف نشاط الشركة الوطنية لتسويق البذور برسم سنة 2016/2017 أهم الإنجازات التالية:

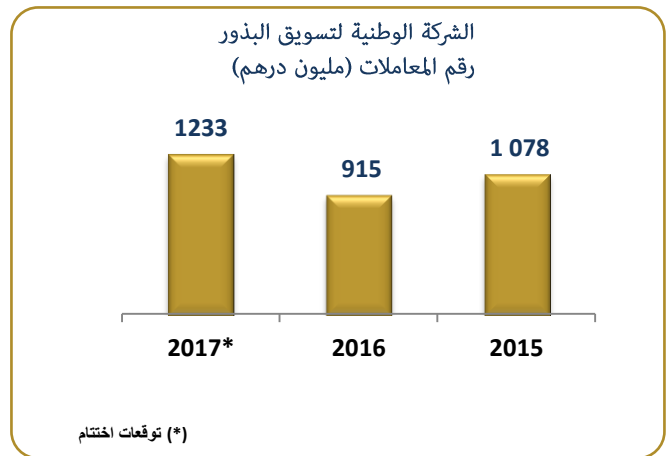
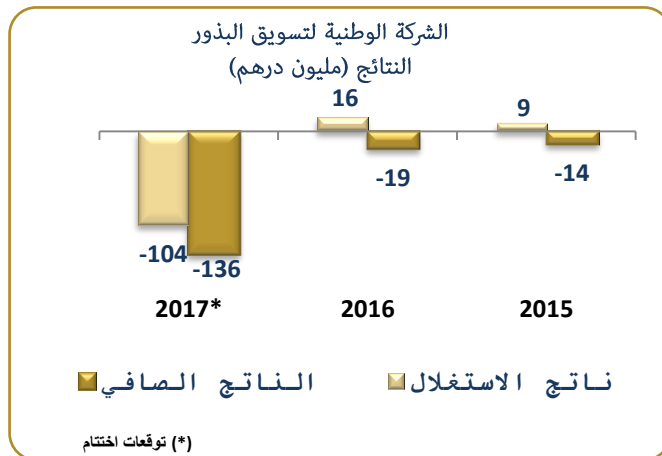
- ارتفاع المساحة المخصصة لمضاعفة إنتاج البذور من 41.400 هكتار خلال 2010/2009 إلى 64.700 هكتار؛
- إنتاج ما يقارب 780.000 قنطار من البذور المعتمدة بالنسبة للحبوب مقابل متوسط إنتاج قدره 1.185.000 قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة. ويعزى هذا الانخفاض إلى المستوى المرتفع لمخزون البذور المسجل سنة 2016/2015؛
- تسويق ما يناهز 1.550.000 قنطار من البذور المعتمدة بالنسبة للحبوب مقابل متوسط تسويق قدره 1.127.000 قنطار خلال الخمسة مواسم الأخيرة؛
- تسويق 670.000 قنطار من الأسمدة مقابل 367.336 قنطار خلال سنة 2010/2009.

وقد تميزت الإنجازات المالية للشركة الوطنية لتسويق البذور برسم الموسم الفلاحي 2017/2016 بما يلي:

- رقم معاملات قدره 1.233 مليون درهم مقابل 915 مليون درهم سنة 2016/2015؛
- قيمة مضافة سلبية قدرها 9,4 مليون درهم سنة 2017/2016 مقابل 125,6 مليون درهم سنة 2016/2015.

ويتوقع أن تبلغ ميزانية الاستثمار للشركة الوطنية لتسويق البذور برسم سنة 2018/2017، ما قيمته 52,3 مليون درهم مخصصة أساسا لاقتناء قطعتين أرضيتين لبناء مراكز جهوية بكل من الدار البيضاء وفاس بمبلغ 15,4 مليون درهم وبناء مركز جهوي بالدار البيضاء بمبلغ 31,7 مليون درهم.

وتعتزم الشركة الوطنية لتسويق البذور خلال موسم 2018/2017 إنتاج 1.615.000 قنطار من البذور المعتمدة من خلال عمليات المضاعفة في إطار تعاقدية. كما تهدف الشركة أيضا إلى تسويق 1.700.000 قنطار من البذور المعتمدة بالنسبة للحبوب و1.091.000 قنطار من الأسمدة وتحقيق رقم معاملات قدره 1.617 مليون درهم، ونتيجة استغلال تناهز 60,5 مليون درهم ونتيجة صافية قدرها 12 مليون درهم.



4.1.2 الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان

في إطار المبادئ الأساسية لاستراتيجية تدخلها، شرعت الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان خلال سنة 2016 في مراجعة توجهاتها الاستراتيجية في مجالات تدخلها وذلك قصد أخذ التغيرات المناخية بعين الاعتبار.

ومن هذا المنطلق، ومع ضمان التتبع المنتظم لكافة البرامج المزمع إنجازها، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الثلاثة لتدخلها الاستراتيجي، والمتمثلة في تحسين الاستقطاب المجالي وتعزيز القدرة التنافسية والحفاظ على البيئة، تطمح الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان لبذل جهد أكبر في محورين جديدين يتعلقان بالتنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين القدرة التنافسية لمنطقة تدخلها، بالإضافة للمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

هكذا، يتم تقييم مدى تقدم تنفيذ مشاريع التنمية من خلال ثلاثة مكونات تتعلق بمشاريع الشراكة الممولة بمساهمة من الوكالة والمشاريع التنموية الممولة من طرف "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" ومشاريع الشراكة الممولة في إطار التعاون الدولي.

وبخصوص المشاريع الممولة من طرف ميزانية الوكالة الوطنية ومساهمة الفاعلين المحليين، فقد شكلت موضوع 105 اتفاقية شراكة خلال سنة 2016، بمبلغ إجمالي للاستثمار يبلغ 150,4 مليون درهم، منها 64 مليون درهم تتحملها ميزانية الوكالة.

وتبلغ الاعتمادات المخصصة لإنجاز برنامج التدخل برسم سنة 2016، ما قدره 344,4 مليون درهم، أي 31% من المساهمة الكلية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (914 مليون درهم) المخصصة لبرنامج تأهيل وتنمية 126 جماعة قروية تنتمي إلى 16 إقليمًا تشكل مجال تدخل الوكالة. وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها حوالي 87,3 مليون درهم، أي بنسبة التزام تناهز 20% من الاعتمادات المعبأة. أما بشأن الاعتمادات التي صدر الأمر بصرفها، فقد بلغت 16,1 مليون درهم، أي بنسبة أمر بالصرف بلغت 18% مقارنة مع المبلغ موضوع الالتزام.

أما فيما يخص مشاريع الشراكة الممولة في إطار التعاون الدولي، فقد شملت إنجازات سنة 2016 عدة مشاريع للتكيف مع التغيرات المناخية ودعم المجموعات ذات النفع الاقتصادي في مناطق الواحات، فضلا عن مشاريع تنمية زراعة الأركان.

وبالنسبة لبرنامج تدخل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية برسم سنة 2017، فقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها خلال النصف الأول من سنة 2017، حوالي 161,9 مليون درهم، أي بنسبة التزام بلغت 38% من الاعتمادات المعبأة (مقابل 20% تم تسجيلها مع متم 2016). أما الاعتمادات التي صدر الأمر بصرفها، فقد بلغت 16,5 مليون درهم، بنسبة أمر بالصرف بلغت 10% مقارنة مع المبلغ موضوع الالتزام.

وفي إطار مخطط عملها لسنة 2018، تعتزم الوكالة تعبئة ميزانية قدرها 90 مليون درهم لإنجاز أهم العمليات التالية:

- إنجاز وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية ومشاريع التنمية الاجتماعية؛
- وضع إجراءات تطوير البنية التحتية الأساسية من خلال دعم مشاريع ولوج الخدمات الأساسية؛
- إنجاز وتنفيذ مشاريع دعم الشباب والرياضة والمشاريع السوسيو-اقتصادية والسوسيو-ثقافية؛
- دعم السلاسل الفلاحية والأنشطة الاقتصادية عبر تقوية وحدات التثمين وكهربية 42 ضيعة فلاحية (الشرط الثاني) تتواجد على محور بوذنيب-الراشيدية؛
- الحفاظ على البيئة من خلال مكافحة زحف الرمال والتصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية في الواحات؛
- إنجاز وتنفيذ مشاريع وعمليات حماية البيئة وتدبير النفايات الصلبة والسائلة وإنجاز مشاريع الصرف الصحي في المناطق القروية.

2.2 قطاع الصيد البحري

يشكل كل من المكتب الوطني للصيد والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري فاعلين أساسيين في تنفيذ استراتيجية تطوير قطاع الصيد البحري "أليوتيس" والتي تهدف إلى تطوير مختلف الفاعلين في القطاع ووضع أسس نظام حكامه قطاعية تمكن من النقل التدريجي للسلطة إلى الجهات وإلى القطاع الخاص بالإضافة إلى إجراء حوار فعال مع مهنيي القطاع.

وتهدف استراتيجية تطوير قطاع الصيد البحري "أليوتيس" إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام ثلاث مرات في أفق سنة 2020 ليصل إلى ما يقارب 22.000 مليون درهم وتعزيز الثروة السمكية وذلك عن طريق إنشاء أربعة أقطاب تنافسية بكل من طنجة وأكادير والعيون والداخلية ستمكن من تعبئة استثمارات بقيمة 9.300 مليون درهم.

1.2.2 المكتب الوطني للصيد

خلال سنة 2016، بلغت كمية منتوجات الصيد الساحلي والتقليدي التي تم تسويقها ما قدره 1.383.215 طن بقيمة 6.800 مليون درهم، بزيادة قدرها 7% في الحجم و 4% في القيمة مقارنة بسنة 2015. وبالموازاة مع ذلك، بلغ حجم المنتوجات التي تم تسويقها في أسواق الجملة للسمك المسيرة من طرف المكتب الوطني للصيد 153.000 طن، بزيادة قدرها 12% مقارنة بسنة 2015، وذلك بقيمة 665 مليون درهم.

وحتى متم يونيو 2017، بلغ حجم تسويق الصيد الساحلي والتقليدي حوالي 597.000 طن، أي بانخفاض بلغ 10% من حيث الحجم وارتفاع قدره 1% من حيث القيمة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

وبهدف تعزيز البنية التحتية لتسويق منتوجات الصيد، أنشأ المكتب الوطني للصيد سوقين جديدين للسمك بالداخلية والعرائش بلغت تكلفة كل واحد منهما 25 مليون درهم. وقد تم الشروع في استغلالهما على التوالي في فبراير وماي سنة 2016. هذا إضافة إلى سبعة أسواق الجملة للسمك من الجيل الجديد تم إنجازها خلال العشر سنوات الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية الفوقية للميناء الجديد للصيد بطنجة (سوق وبنائات إدارية وتجهيزات ومحلات مخصصة لمهنيي الصيد) توجد في المرحلة الأخيرة من إنجازها بكلفة بلغت 180 مليون درهم.

كما توجد أشغال بناء محلات الصيادين بوجدور في المراحل الأخيرة من إنجازها بكلفة قدرها 24,5 مليون درهم. بالإضافة إلى ذلك، ستنتقل الأشغال المتعلقة بإنجاز البنية الفوقية للميناء الجديد للصيد بالدار البيضاء (130 مليون درهم) بشراكة مع الوكالة الوطنية للموانئ قبل نهاية سنة 2017.

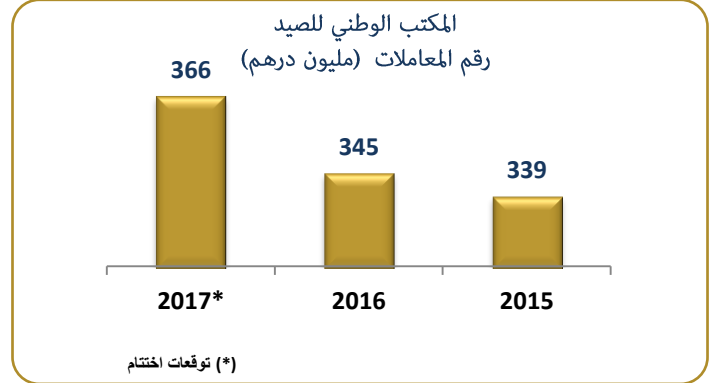
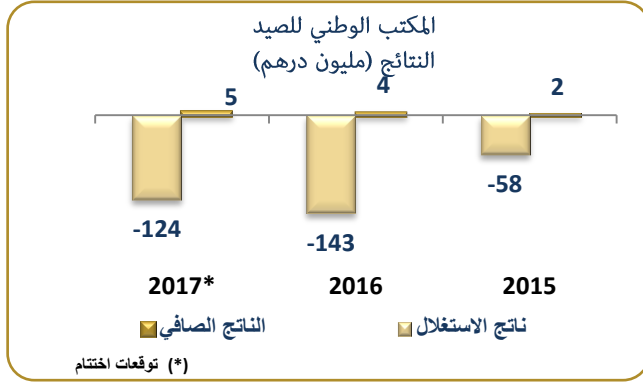
فيما يتعلق بالشبكة الوطنية لأسواق السمك بالجملة التي يديرها المكتب الوطني للصيد، ودون الأخذ بعين الاعتبار أسواق الدار البيضاء ووجدة، فقد تم بناء خمسة أسواق خلال الفترة 2011-2017، في إطار التعاون المغربي - الأمريكي برسم برنامج تحدي الألفية (الميثاق الأول)، وهي أسواق الجملة للسمك بمكناس (55 مليون درهم) وتازة (53,9 مليون درهم) وبنو ملال (56,8 مليون درهم) ومراكش (86 مليون درهم) والرباط (70,5 مليون درهم).

علاوة على ذلك، سيتم تعزيز هذه الشبكة من خلال الشروع في استغلال سوق الجملة بإنزكان بغلاف مالي قدره 53 مليون درهم. ويوجد هذا المشروع حاليا في المرحلة النهائية من إنجازها. أما بالنسبة لسوق الجملة بتطوان، فقد انطلقت أشغال بنائه في فبراير 2017، بكلفة متوقعة قدرها 40 مليون درهم. كما تم الشروع في إنجاز أشغال بناء سوق الجملة بطنجة بكلفة 30 مليون درهم، ومن المنتظر أن تنطلق أشغاله في النصف الثاني من سنة 2017.

ومن أجل مواكبة دينامية سوق السمك بالجملة بالدار البيضاء، أعطى المكتب انطلاق أشغال توسعة هذا السوق بمبلغ 16 مليون درهم، وكذلك إنجاز منصة مخصصة لبيع الأسماك بميزانية تبلغ 6 مليون درهم. كما يتم وضع اللمسات الأخيرة لإنجاز منصة مخصصة لبيع السمك بسوق الجملة بمراكش وذلك بكلفة مليوني درهم.

وفي إطار تعزيز شبكة قرى الصيد ونقاط التفريغ المهيأة، التي ستبلغ 41 موقعا للصيد التقليدي، تم الشروع، في يناير 2017، في بناء نقطة تفريغ بإيموران (30 مليون درهم).

كما قام المكتب، خلال الفترة 2011-2017 ببناء منصات لتصنيف الأسماك الصناعية في كل من العيون والداخلية بمبلغ 3,6 مليون درهم.



ويواصل المكتب الوطني للصيد وضع شبكة لوحات تسيير الحاويات المنظمة من خلال إنجاز برنامج توسيع هذه الوحدات على مستوى الأقاليم الجنوبية باستثمار قدره 16 مليون درهم.

كما يواصل المكتب خلال سنة 2017 التدبير المالي والمحاسبي للصناديق المسيرة لفائدة القطاع الوزاري للصيد البحري، وهي:

- برنامج "إبحار" الذي يهدف إلى تأهيل وتحديث أسطولي الصيد الساحلي والتقليدي لتحسين القدرة التنافسية لقطاع الصيد من خلال المساهمة المالية للدولة في الجهود المتعلقة بتحديث وتأهيل هذين الأسطولين؛
- برنامج "حذف الشباك العائمة" في إطار مخطط العمل الوطني للقضاء على هذه الشباك، وذلك بمنح تعويضات للمهنيين لتشجيعهم على التخلص منها.

2.2.2 الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية

تميز نشاط الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية خلال سنة 2016 بالشروع في وضع مخطط تربية الأحياء البحرية يخص منطقة الداخلة-سينترا والمصادقة على مخططات لإنشاء مركبات تربية الأحياء البحرية لكل من منطقة إمسوان-سيدي إفني والمنطقة المتوسطة واد لاو-السعيدية حيث توجد هذه المخططات حاليا قيد الدراسة لقياس مدى تأثير المركبات المزمع إنجازها على الوسط البيئي في المناطق المعنية. أما فيما يخص منطقتي الجديدة-إمسوان وكلميم-بوجدور اللتين تم الشروع في صياغة مخططاتهما خلال سنة 2014، فقد عرفتا تقييما مجاليا معمقا.

وتتمثل أهم المشاريع الرائدة للوكالة فيما يلي:

- إنشاء مزرعة الأعشاب البحرية بمارشيك، منذ تفعيل المرحلة الأولى للمشروع سنة 2015، حيث بلغ إنتاج الأعشاب البحرية الذي تم تجفيفه وتسويقه ما قدره 6 أطنان من الطحالب. ويبلغ الإنتاج المتوقع لسنة 2017 حوالي 76 طن؛
- إنشاء مزرعة للمحار برأس الماء حيث تم جني 17 طن من يرقات المحار وفقا لمسطرة استيراد وإدخال ونقل الأحياء البحرية؛
- تتبع المشاريع التجريبية لمزارع تربية الأحياء البحرية حيث أن الوكالة تقود حاليا مشروعا تجريبيا مبتكرا في مجال زراعة الطحالب في إطار مبادرة "الحزام الأزرق" الذي قدمه المغرب في إطار فعاليات الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بمراكش. كما تقوم الوكالة بمواكبة إنجاز مشروع تعاونية النهضة لزراعة الطحالب الكبيرة في سيدي رحال.

أما فيما يخص التدابير المواكبة لتطوير قطاع زراعة الطحالب، فقد تم إنشاء مزارع جديدة وذلك بالإضافة إلى تجديد الاتفاقيات المنتهية مدة صلاحيتها والخاصة باستغلال هذه المزارع. ويتعلق الأمر بكل من:

- مزرعة الطحالب لتعاونية "مارشيك" الخاصة بالصيد التقليدي الممتدة على مساحة 28 هكتار وذلك بغية بلوغ إنتاج سنوي قدره 1.320 طن من الطحالب الرطبة؛
- مزرعة المحار لتعاونية الصيادين "الأمل" في إقليم الناظور الممتدة على مساحة قدرها 15 هكتار؛
- وحدة التفريخ للشركة المغربية الكتالانية لزراعة الأحياء البحرية الممتدة على مساحة تبلغ هكتارين وذلك بهدف تحقيق إنتاج سنوي قدره 80 مليون يرقة للمحار الملزمي و25 مليون من يرقات المحار.

ومن جهة أخرى، اتخذت الوكالة إجراءات مواكبة همت على الخصوص، وضع دليل شامل للمستثمر والبحث عن مستثمرين مهتمين بزراعة الأحياء البحرية وكذا القيام بتتبع عمل 21 مزرعة نشيطة للأحياء البحرية ومواكبة 8 مشاريع مزارع جديدة للأحياء المائية.

وقد أنجزت الوكالة استثمارات تناهز 4 مليون درهم خلال سنة 2016 وتتوقع إنجاز استثمارات تناهز 15 مليون درهم خلال سنة 2017. وقد بلغت الإنجازات ما قدره 3 ملايين درهم حتى متم يونيو 2017 ومن المنتظر أن تصل إلى 15 مليون درهم كتقديرات اختتام للسنة. كما ستشهد السنة المالية 2018 زيادة في الاستثمارات التي من المتوقع أن تبلغ 15 مليون درهم.

3.2.2 المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري

يعتمد تنفيذ برامج البحث التي تم وضعها في إطار تنفيذ استراتيجية مخطط "أليوتيس"، بالأساس، على حملات التنقيب في الوسط البحري. وتندرج عملية اقتناء سفينة أبحاث بحرية لفائدة المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري في إطار تعزيز قدرات البحث العلمي بالمغرب في هذا المجال.

وقد تم تمويل هذا المشروع الذي تناهز كلفته الإجمالية 6,88 مليار ين ياباني أي ما يعادل 613,93 مليون درهم، في إطار قرض مشروط تم منحه من طرف الحكومة اليابانية بالين حيث سيتم استرداد هذا القرض على مدى 40 سنة مع اعتماد نسب تفضيلية والاستفادة من سداد مؤجل لمدة عشر سنوات. وقد تم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 16 يناير 2017 بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري. كما تم تعيين مكتب خبرة ياباني لتتبع أشغال بناء السفينة المذكورة خلال سنة 2017.

وفيما يتعلق بالإنجازات المالية برسم سنة 2016، فقد بلغت 41,2 مليون درهم بالنسبة لميزانية التجهيز و95,3 مليون درهم لميزانية التسيير.

أما بالنسبة لسنة 2017، فقد بلغت ميزانية استثمار المعهد ما قدره 45 مليون درهم موجهة أساسا للتنقيب على الموارد البحرية والدراسات والأبحاث العلمية واقتناء سفينة ساحلية وتجهيزات علمية وأجهزة معلوماتية وكذا إنجاز محطة للتفريخ البحري بالداخل.

وتناهز استثمارات المعهد برسم سنة 2018 ما قدره 50 مليون درهم.

3.2. المعادن والطاقة والماء

1.3.2. المجمع الشريف للفوسفات

يقوم المجمع الشريف للفوسفات بتنزيل استراتيجية متكاملة لتعزيز مكانته كرائد في إنتاج الفوسفات والحفاظ على موقع مرن في سلسلة الإنتاج (الفوسفات الخام والحامض الفسفوري والأسمدة). وترتكز هذه الاستراتيجية المتكاملة على عدة دعائم تتمثل في تقليص نفقات الإنتاج والرفع من القدرات الإنتاجية المعدنية والكيميائية ونهج سياسة تجارية فعالة تستهدف كسب أسواق

جديدة وتطوير الشراكات وترشيد تمويل البرنامج الاستثماري من خلال استخدام وتعبئة أدوات التمويل التي تعتمد على الموارد شبه الرأسمالية.

ويرتكز تفعيل استراتيجية المُجمّع الشريف للفوسفات على إنجاز برنامج استثماري صناعي يتوخى مضاعفة قدرات استخراج وإنتاج الفوسفات والصناعات التحويلية الكيميائية (الحامض الفسفوري والأسمدة) ثلاث مرات، كخطة استباقية لمواجهة إمكانية ولوج السوق من طرف المنافسين الذين يتوفرون على قدرات إنتاجية جديدة وكذلك من أجل الاستفادة من النمو الذي تعرفه السوق.

وتهم المرحلة الأولى من هذا البرنامج الاستثماري، التي توجد في طور الإنهاء والمخصصة أساسا لمحور خريكة-الجرف الأصفر، عدة مشاريع مدمجة ومتراطة تطلبت غلafa ماليا قدره 70.000 مليون درهم إلى متم سنة 2016، حيث أن جزء من هذه المشاريع تم الشروع في تشغيله مثل الأنبوب المائي الذي يربط خريكة بالجرف الأصفر وكذا الوحدة الأولى لتثمين الفوسفات بهذا الموقع.

وفي نفس السياق، نهج المجمع الشريف للفوسفات استراتيجية جديدة لتطوير منتجات تستجيب للاحتياجات الخاصة بالسوق الأفريقية لتحفيز على تزايد الطلب بهذه السوق. وترتكز هذه المقاربة على عدة دعائم تتجلى خاصة في طبيعة ونمط الطلب وتطوير منتجات خاصة تتلاءم مع نوع الزراعات التي تتميز بها البلدان الإفريقية المعنية، كما تركز على التنظيم اللوجستيكي والوحدات الإنتاجية للأسمدة وذلك بغية الاستجابة لطلبات هذه السوق بفضل مرونة تجارية وولوج سلس حتى يتمكن المجمع الشريف للفوسفات من التموقع في السوق الإفريقية بصفة لا رجعة فيها.

وفي هذا الإطار، وقع المُجمّع الشريف للفوسفات عدة شراكات مع البلدان الأفريقية، كما بادر إلى إحداث 14 شركة تابعة بالدول الإفريقية المعنية (نيجريا وأنغولا وإثيوبيا وكينيا والكويت ديفوار وغانا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي والكاميرون والسنغال والبنين والموزمبيق).

وفيما يتعلق بالأهداف المتعلقة بتقليل التكاليف العملياتية وعلاوة على الآثار المرتبطة بالبرنامج الصناعي والمتمثلة في التحسين التقني للإنتاج وتقليل التكاليف (مشروع الأنبوب المائي...)، ينجز المُجمّع الشريف للفوسفات عدة عمليات في مجال التكوين والتحسيس والتحفيز بغية الرفع من مردودية المستخدمين (عملية إقلاع...).

وبالإضافة إلى ذلك، وبهدف التحكم في نفقات المواد الوسيطة (الفسفور والأمونياك والبوتاس...) والتي تؤثر بشكل كبير على تنافسية المجموعة، يعتزم المجمع الشريف للفوسفات عقد عدة شراكات تهدف، خاصة، الولوج إلى تصنيع هذه المواد الوسيطة من أجل تحسين تنافسية كلفة الإنتاج.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية التجارية للمُجمّع، فإنها تعتمد على تطوير شبكة للتمثيل التجاري على المستوى الدولي واليقظة والقرب فيما يتعلق بالأسواق الواعدة وكذا على عقد شراكات لإنجاز وحدات لإنتاج الأسمدة وإنعاش الأسواق النامية خاصة بإفريقيا وتعزيز الشراكات مع الفاعلين الدوليين الذين يمارسون بالأسواق الواعدة وذلك بغية الاستفادة من شبكاتهم المختصة في التوزيع.

أما فيما يخص تمويل برنامج الترميم، فقد شرع المُجمّع الشريف للفوسفات، بعد النتائج المرضية خلال سنتي 2015 و2016 في سوق السندات الدولية، بإصدار سند دائم سنة 2016 بلغ 5.000 مليون درهم، مما مكنه من تنويع مصادر تمويل برنامج الاستثمار الطموح.

وقد ارتفعت المديونية العامة للمُجمّع من 61.540 مليون درهم سنة 2015 إلى 68.580 مليون درهم سنة 2016 والتي تشمل الالتزامات الاجتماعية (المخاطر المتعلقة بمرض المتقاعدين) البالغة 3.760 مليون درهم وديون التمويل البالغة 61.940 مليون درهم مقابل 55.330 مليون درهم في سنة 2015، أي بزيادة 12%.

كما بلغت الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2016 حوالي 10.872 مليون درهم مقابل 12.800 مليون درهم سنة 2015.

ومن جهة أخرى، عرف سوق الفوسفات خلال سنة 2016 تطورا غير ملائم خصوصا مع استمرار الظرفية السلبية المتميزة بارتفاع العرض العالمي وذلك تحت تأثير نمو صادرات الصين (بفضل تقليص الضرائب على صادرات الأسمدة) والمملكة العربية السعودية والأردن (لتلبية حاجيات وحدتيها الصناعية المنتجة للأسمدة بكل من الهند وأندونيسيا).

وفي هذه الظرفية، انخفضت أسعار كل من الفوسفات الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة بشكل حاد خلال سنة 2016 بنسبة 20% و 22% و 27% على التوالي مقارنة بسنة 2015 كما أن هذا المنحى التنازلي يستمر خلال سنة 2017.

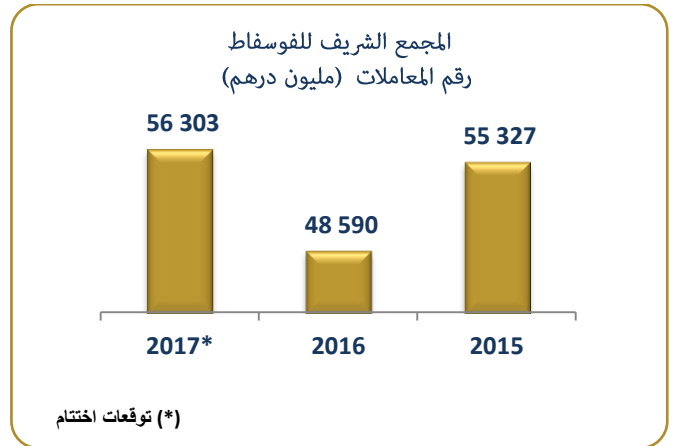
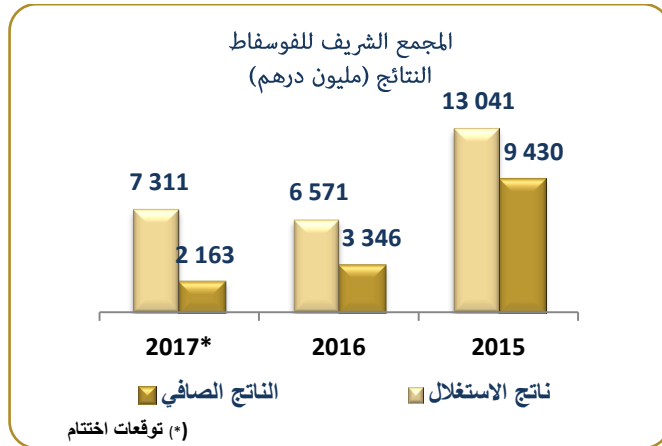
تبعا لذلك، سجل رقم معاملات المجموعة الذي بلغ 48.590 مليون درهم سنة 2016، انخفاضا بنسبة 12% مقارنة بسنة 2015، وذلك نتيجة تراجع أسعار البيع في القطاعات الثلاث وانخفاض حجم صادرات الفوسفات الخام والحامض الفوسفوري، مسجلا رغم ذلك صمود المجموعة في سوق تعرف منحى تنازليا.

كما انخفضت النتيجة الصافية للمجموعة بنسبة 65% بحيث انتقلت من 9.430 مليون درهم سنة 2015 إلى 3.346 مليون درهم سنة 2016.

أما رقم المعاملات فقد بلغ 25.903 مليون درهم عند متم شهر يونيو 2017، كما أن توقعات الاختتام لسنة 2017 تناهز 56.303 مليون درهم، بزيادة قدرها 16% مقارنة بسنة 2016.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار لسنة 2017، فيتوقع الالتزام بمبلغ 14.141 مليون درهم، وتهم مواصلة إنجاز البرنامج الصناعي خاصة في مجال تعزيز وتقوية القدرات الإنتاجية المنجمية والكيميائية. كما بلغت الأداءات حتى متم يونيو 2017، ما قيمته 7.064,4 مليون درهم.

وبالنسبة لسنة 2018، يتوقع أن تبلغ الاستثمارات إلى 15.000 مليون درهم.



2.3.2 المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

يوصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن تفعيل الاستراتيجية المعدنية التي تم اعتمادها سنة 2013 والتي تهدف إلى الرفع من الإنتاج المعدني وتنمية التشغيل وذلك من خلال الاعتماد على مقتضيات القانون رقم 13-33 المتعلق بالمناجم والصادر سنة 2015، والذي يهدف إلى تبسيط المساطر ووضع تدابير تحفيزية لتطوير البحث المعدني.

وفي هذا الإطار، اعتمد المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن سنة 2016، نموذجا جديدا للتنمية يعيد تحديد موقعه وتوجهاته الاستراتيجية.

وفي إطار سوق الطاقة العالمية الذي يتسم بظرفية صعبة يتأثر فيها التنقيب وإنتاج الهيدروكربورات من عواقب تراجع أسعار البترول، ضاعف المكتب الوطني للهيدروكربورات مجهوداته من أجل تحفيز شركائه على احترام التزاماتهم ومحاولة استقطاب شركاء آخرين من أجل تكثيف البحث واستكشاف الأحواض الرسوبية المغربية.

وخلال سنة 2016، شملت أنشطة المكتب المتعلقة بالبحث والتنقيب على الهيدروكربورات مساحة إجمالية تبلغ 284.220,59 كلم مربع وتهم 29 رخصة برية و64 رخصة بحرية و4 رخص برية للاستطلاع و9 عقود لمنح امتياز الاستغلال (منها واحدة لفائدة المكتب) ومذكرتي تفاهم متعلقتين بالصخور النفطية.

وقد بلغت استثمارات الشركاء ما قدره 1.120 مليون درهم سنة 2016 في حين ناهزت الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب 160 مليون درهم منها 66,2 مليون درهم لاقتناء المعدات الضرورية لمعالجة البيانات الزلزالية.

ويتوقع المكتب أن ينجز استثمارات تصل إلى 332 مليون درهم خلال سنة 2017، أي بزيادة قدرها 110% مقارنة بإنجازات سنة 2016. ومن المرتقب أن تصل استثمارات المكتب برسم 2018 ما قدره 695,4 مليون درهم.

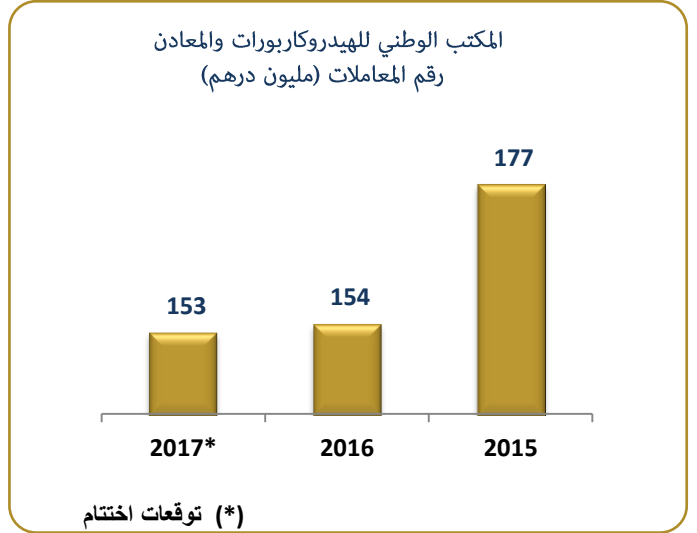
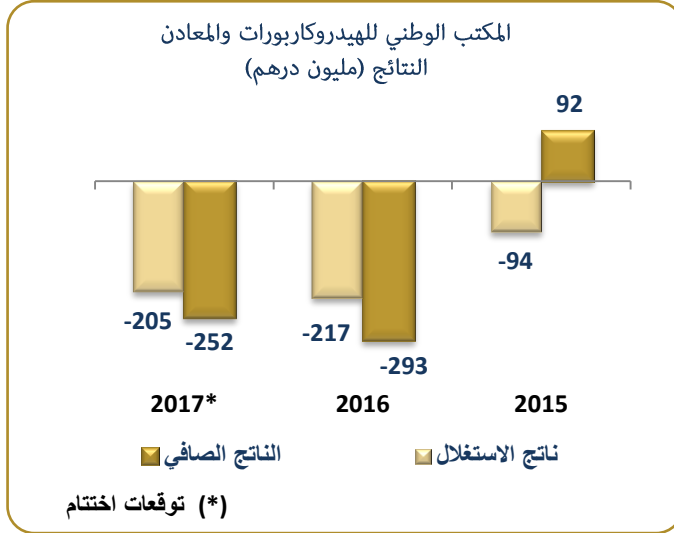
وقد سجل رقم المعاملات لمبيعات الهيدروكربورات (الغاز الطبيعي والثقيل) في متم دجنبر 2016 حوالي 100,4 مليون درهم مقابل 124,4 مليون درهم سنة 2015، أي بمنح تنازلي متواصل (تراجع بلغت نسبته 19,1% مقارنة مع سنة 2015 و46,9% مقارنة مع سنة 2014). ويعزى هذا التراجع إلى تدني مستويات أسعار الفيوول رقم 2 وبرميل البترول اللذان ترتبط بهما أسعار الغاز الطبيعي والثقيل على التوالي وكذا بسبب توقف أنشطة شركة تكرير البترول في المغرب "سامير"، منذ أبريل سنة 2016 والتي تعتبر الزبون الأساسي لمبيعات الغاز الثقيل.

وفيما يتعلق بنشاط التنقيب المعدني خلال سنة 2016، فقد همت الأشغال 40 مشروعاً منها 29 مشروعاً خاصاً بالمكتب و11 مشروعاً مع الشركاء. وتشمل المشاريع الخاصة بالمكتب 11 مشروعاً متعلقاً بالمعادن النفيسة و8 بالمعادن الأساسية والأورانيوم و2 بالصخور والمعادن الصناعية و7 بالاستطلاع المعدني ومشروع واحد خاص بالجيولوجيا. أما عمليات الشراكة فقد شملت 11 مشروعاً منها 4 للمعادن الأساسية و4 للمعادن النفيسة و3 متعلقة بالصخور والمعادن الصناعية.

وقد أبرزت الإنجازات المالية لسنة 2016 نتيجة صافية سالبة مسجلة تراجعاً ملحوظاً (ناقص 293,2 مليون درهم مقابل ربح صاف بلغ 92 مليون درهم خلال سنة 2015) وذلك نتيجة لتدني مستوى نتيجة الاستغلال (ناقص 216,5 مليون درهم مقابل ناقص 94,3 مليون درهم خلال سنة 2015) نظراً لارتفاع تكاليف الاستغلال التي بلغت 308,4 مليون درهم.

وتُبرز توقعات الاختتام لسنة 2017 بأن رقم المعاملات سيبلغ 152,8 مليون درهم، أي بانخفاض طفيف مقارنة مع سنة 2016 (154,4 مليون درهم).

ومن المحتمل أن يصل رقم المعاملات لسنة 2018 إلى ما قدره 164 مليون درهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 7% مقارنة مع توقعات الاختتام لسنة 2017 وبنسبة 6% مقارنة مع سنة 2016.



يندرج برنامج البحث لسنة 2018 في إطار مخطط تطوير المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن للفترة 2017-2021 الذي يهدف إلى تموقع المكتب في مقدمة سلسلة القيمة من خلال إجراء الدراسات وأشغال الاستطلاع وتنفيذ المخططات الديناميكية للترويج من أجل وضع المواقع المحتملة رهن إشارة الفاعلين المتخصصين بهدف تطوير الاستثمارات المعدنية والهيدروكاربورات في المغرب.

وبالنسبة للبحث المعدني، يعتزم المكتب مواصلة برامج الأبحاث المتعلقة بالتنقيب عن المعادن النفيسة والأساسية وكذلك المعادن الصناعية في المناطق الواعدة، بالإضافة إلى إنجاز برامج نوعية.

وفي مجال التنقيب عن النفط، سيواصل المكتب أشغال البحث في المناطق والمواقع الواعدة، بالإضافة إلى أشغال الحفر الاستكشافية من قبل الشركاء الخواص في العديد من المواقع المرخصة ذات علامات إيجابية (مولاي بوشتي وحاحا وتندارا الكبير...).

وسوف يشمل نشاط تطوير وإنتاج الهيدروكاربورات، خاصة، أحواض الصويرة (مسكالة) والغرب والموقع المرخص تندارا فضلا عن ربط مصنع "بوجو سيتروين" للسيارات بالقيطرة بشبكة أنابيب الغاز الطبيعي في الغرب.

وهكذا، سيستمر المكتب في إعطاء أهمية خاصة للمشروعين الأفقيين التاليين في إطار التوجهات الوطنية:

- العمل على اندماج وتتبع المشاريع في إطار النموذج الجديد لتنمية أقاليم الجنوب؛
- تعزيز وتطوير الشراكة جنوب-جنوب مع البلدان الأفريقية (الغابون وغينيا كوناكري ومدغشقر ومالي وموريتانيا ونيجيريا وزامبيا...).

3.3.2 مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك

يهدف القانون الجديد رقم 15-74 الصادر سنة 2016 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك، من جهة، إلى تجاوز الإشكاليات التي يطرحها النظام المنجمي التقليدي، المرتبطة أساسا بوجود المعادن على عمق كبير حيث يتطلب استخراجها وتقييمها، أساليب جد متقدمة تفوق قدرات الصناع التقليديين المنجميين، ومن جهة أخرى، إلى فتح هذا القطاع في وجه الصناعة المنجمية المتعارف عليها وذلك مع الحفاظ على حقوق الصناع المنجميين التقليديين.

وتتمحور أهم الأهداف المتوخاة من هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2017 حول:

- انفتاح القطاع على الاستثمار الخاص بهدف استخراج وتثمين المعادن الموجودة في أعماق كبيرة؛

- الحفاظ على نفس الحدود الجغرافية للمناطق التي يعمل بها الصناعات حاليا مع تمديد النظام المنجمي التقليدي لمدة 15 سنة غير قابلة للتجديد؛
 - الإبقاء على "مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتأفيلات وفكيك" مع توسيع صلاحياتها لمهام إنعاش المؤهلات المعدنية للجهة وتدبير العقود المبرمة بين الإدارة والمستثمرين والصناعات المنجمية التقليدية؛
 - توسيع القاعدة الإنتاجية إلى معادن أخرى، وهي النحاس والفضة والنيكل والحديد والمنغنيز والفليورين، علما أن الاستغلال التقليدي يهتم بثلاثة معادن فقط وهي الباريين والزنك والرصاص.
- ويهدف هذا الإصلاح إلى المساهمة في النمو المحلي والوطني من خلال الاستغلال الأمثل لهذه المنطقة المعدنية الواعدة التي تمتد على مساحة 60.000 كلم مربع والتي لا تُستغل إمكاناتها إلا في حدود 10% فقط، علما أن الهدف هو تجميع جميع نواحي هذه الجهة المعدنية بغية إدماجها في المسار التنموي الجهوي وفي الحركة التي يعرفها القطاع المعدني الوطني. وتهم الدعايم الواعدة لهذه الاستراتيجية الجديدة ما يلي:
- إنجاز استثمارات سنوية قدرها 100 مليون درهم في مجالي البحث والتنقيب على المعادن. ويمثل هذا المبلغ ربع الميزانية السنوية المخصصة للبحث المعدني على الصعيد الوطني؛
 - رفع مستوى الإنتاج المعدني بهدف الوصول إلى رقم معاملات قدره 1.000 مليون درهم مقابل 520 مليون درهم سنة 2015؛
 - إحداث مناصب شغل جديدة تقدر بحوالي 3.000 منصب أي ثلاثة أضعاف المناصب المحدثة حاليا.
- وللإشارة، فقد بلغ رقم معاملات المركزية 6,2 مليون درهم خلال سنة 2016، بينما بلغت الإنجازات حتى متم يونيو 2017 ما قدره 3,3 مليون درهم.

4.3.2 الاستراتيجية الطاقة

- تميزت سنتا 2016 و2017 بوضع الهيكل المؤسساتي والتنظيمي الجديد لقطاع الطاقات المتجددة، وذلك في إطار التوجيهات الملكية السامية التي تهدف إلى تعزيز موقع المغرب كرائد عالمي في هذا المجال.
- ويتماشى هذا الإصلاح مع الاستراتيجية الطاقة التي تهدف إلى تأمين تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية وتقليل التبعية الطاقة من 97% سنة 2008 إلى 82% في أفق 2030، وكذا تعزيز تنافسية الاقتصاد عن طريق خفض تكاليف إنتاج الطاقة وتنمية مصادر الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة.
- وهكذا، يتمثل الهدف الاستراتيجي المحدد للطاقات المتجددة في بلوغ نسبة 52% من القدرة المثبتة لإنتاج الطاقة الكهربائية في أفق 2030 وذلك من خلال تركيب قدرة مثبتة إضافية لإنتاج الكهرباء، باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، ستصل إلى 10.000 ميغاواط موزعة بين 4.500 ميغاواط للطاقة الشمسية و4.200 ميغاواط للطاقة الريحية و1.300 ميغاواط للطاقة الهيدروكهربائية.
- وفي هذا الإطار، تمت المصادقة في شتنبر 2016، على تعديل الإطار المؤسساتي للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تعمل في قطاع الطاقة (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقة وشركة الاستثمارات الطاقة). ويهدف هذا التعديل إلى إعادة تحديد مهام هذه المؤسسات من خلال إسناد مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة للوكالة المغربية للطاقة المستدامة، من جهة ومهام تنمية قطاع النجاعة الطاقة للوكالة المغربية للنجاعة الطاقة من جهة أخرى.
- كما يتم التفكير في إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطاقة التي كانت مهامها تتعلق بتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة بهدف تعديل العلاقات المؤسساتية ما بين هذه الشركة والفاعلين الآخرين، خاصة الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقة.

1.4.3.2 برنامج الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة)

تم إسناد المشروع المندمج لإنتاج الطاقة الكهربائية الشمسية (برنامج الطاقة الشمسية) إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بهدف تطوير محطات إنتاج الكهرباء بقدرة إجمالية تبلغ 2.000 ميغاواط في أفق 2020. وتقدر كلفة هذا البرنامج الذي مازال قيد التطوير في عدة مواقع، بما قيمته 70.000 مليون درهم.

وفي إطار استراتيجيتها الجديدة، فإن الوكالة المغربية للطاقة المستدامة مطالبة بإنجاز قدرة إضافية لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة تناهز 10.000 ميغاواط في أفق 2030.

وقد تميزت سنة 2016 بدخول القانون رقم 16-37 حيز التنفيذ، وهو القانون المغير والمتمم للقانون رقم 09-57 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بهدف توسيع مجال تدخل هذه الشركة إلى كافة الطاقات المتجددة (شمسية وريحية وهيدروكهربائية...). وتجدر الإشارة إلى أنه تمت برمجة تحويل الأصول والمشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة التي يملكها المكتب الوطني للماء والكهرباء أو التي لا زالت قيد التطوير داخل أجل لا يتعدى 5 سنوات، إلى الوكالة.

وبالإضافة إلى تدشين الشطر الأول لمحطة ورزازات نور I (160 ميغاواط)، تميزت سنة 2016 بإعطاء انطلاقة أشغال تشييد الشطرين الآخرين لمحطة ورزازات نور II وIII بقدرات تبلغ 200 ميغاواط و150 ميغاواط على التوالي. ومن المتوقع الشروع في التشغيل التجاري لهذا المشروع خلال سنة 2017. وقد بلغت كلفة الاستثمار للوحدتين ما قدره 16.500 مليون درهم.

وفي هذا الصدد، قامت الوكالة بإسناد طلب العروض المتعلق ببرنامج نور 1 الكهروضوئية ذي القدرة الإجمالية 170 ميغاواط والذي يضم ثلاثة محطات كهروضوئية سيتم تطويرها في ثلاثة مواقع للطاقة (80 ميغاواط بالعيون و70 ميغاواط بورزازات و20 ميغاواط ببوجدور). ويصل المبلغ الإجمالي للاستثمار ما قيمته 2.028 مليون درهم منها 756 مليون درهم لورزازات و970 مليون درهم للعيون و302 مليون درهم لبوجدور.

موازة مع ذلك، شرعت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة في أشغال تأهيل عدة مواقع منها موقع ميدلت بقدرة إجمالية متوقعة تصل إلى 800 ميغاواط في المرحلة الأولى. وقد تم الشروع في عملية التأهيل القبلي بالنسبة لمشروع نور ميدلت بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لتعبئة التمويلات المتعلقة بهذا المشروع.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة ما قدره 505 مليون درهم برسم سنة 2016. كما بلغت إنجازات البرنامج الاستثماري ما يناهز 289,7 مليون درهم حتى متم يونيو 2017 مع توقعات اختتام للسنة بمبلغ قدره 761,6 مليون درهم.

وتبلغ ميزانية الاستثمارات المتوقعة للوكالة خلال سنة 2018 ما يناهز 764,7 مليون درهم وذلك دون احتساب الاستثمارات المتعلقة بتطوير المشاريع الشمسية الممولة من طرف الشركاء الخواص مع مساهمة الوكالة بنسبة 20% من رأسمال شركات المشاريع (حيث تمثل هذه المساهمة 15% من حجم استثمار المشروع).

2.4.3.2 الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية سابقا)

تبعاً للإصلاح المؤسسي لسنة 2016، يشمل تدخل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية جميع مجالات النجاعة الطاقية في حين ستكلف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بمشاريع تطوير الطاقات المتجددة.

وفي هذا السياق ووفقاً للتوجيهات الحكومية، يتم إعداد مشروع عقد برنامج بين الدولة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية يهدف إلى إنجاز برنامج النجاعة الطاقية في قطاعات النقل والبناء والصناعة والإنارة العمومية والفلاحة. وفي إطار مهامها وبالتشاور والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والجهات، سيتمكن هذا المشروع الوكالة من بلوغ الأهداف المتوخاة ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما سيتمكن تنفيذ هذا البرنامج من تحسين الاقتصاد في استهلاك الطاقة في أفق 2021.

ويشمل مخطط العمل المقترح تنفيذ الوكالة 38 إجراء تهم القطاعات السالفة الذكر (12 إجراء يهم النقل و7 في البناء و4 في الصناعة و2 في الإنارة العمومية و2 في الفلاحة و11 إجراء يخص التدابير الموازية).

ومن جهة أخرى، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة خلال سنة 2016 ما قيمته 9,6 مليون درهم فيما تصل هذه الاستثمارات بمبلغ 87 مليون درهم برسم سنة 2017. وحتى متم يونيو 2017، بلغت قيمة الإنجازات 8 مليون درهم مع توقعات اختتام لسنة 2017 قدرها 24 مليون درهم. كما ستبلغ الاستثمارات المتوقعة للوكالة خلال سنة 2018 حوالي 87 مليون درهم.

5.3.2 إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب

1.5.3.2 المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

تندرج تدخلات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار عقد البرنامج الموقع مع الدولة. وفي ما يلي تحليل خاص لأهم الإنجازات في إطار هذا العقد. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتم تقديم أنشطة ومشاريع المكتب حسب كل قطاع على حدة.

1.1.5.3.2 عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017)

تمت بلورة عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب المبرم برسم الفترة 2014-2017 والذي تم توقيعه في 26 ماي 2014، حسب مقارنة مدمجة تهدف إلى تقويم تدريجي للوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل إنجاز مخطط النمو والبرنامج الاستثماري اللازم لديمومة خدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل بالاعتماد على ثلاث دعائم تهم تحسين أداء وإنجازات المكتب ودعم الدولة وإعادة هيكلة التعريفة.

ويتم الإشراف على تنفيذ عقد البرنامج من طرف لجنة التقييم والتتبع (عقدت 10 اجتماعات منها اجتماعين في سنة 2017)، بمساعدة مكتب دراسات متخصص ولجنة قيادة تحت رئاسة رئيس الحكومة (عقدت 3 اجتماعات منها اجتماعين في سنة 2017).

وعلى بعد أقل من سنة واحدة من تاريخ اختتام هذا العقد، أظهرت أشغال التقييم أن تنفيذه قد سجل على العموم حتى نهاية دجنبر 2016، تقدما مرضيا فيما يخص الالتزامات المنجزة لكل من المكتب والدولة.

وهكذا تبين حصيلة سنة 2016 تحسن الوضعية المالية للمكتب وانخفاضا مهما لمستويات العجز المالي وذلك بفضل تظافر عدة عوامل خارجية (انخفاض الطلب وأسعار المحروقات) وكذا بفضل الإجراءات المتخذة في إطار عقد البرنامج خاصة المداخيل الإضافية الناتجة عن مراجعة التعريفة (6.550 مليون درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2016) والدعم المالي للدولة (7.600 مليون درهم برسم سنة 2016) علاوة على الآثار المتعلقة بتدابير تحسين أداء المكتب وتحكمه في نفقات الاستغلال.

وفيما يخص البنية المالية، يلجأ المكتب بشكل مضطرد إلى المديونية لإنجاز برنامجه الاستثماري، مما ساهم في ارتفاع ديون التمويل بنسبة 31% ليستقر حجمها في مبلغ 57.534 مليون درهم في متم 2016 مقابل توقعات عقد البرنامج قدرها 66.220 مليون درهم.

كما سجل الطلب على الكهرباء ارتفاعا بنسبة 2,9% مقابل 5,3% متوقعة في عقد البرنامج وذلك تحت التأثير المشترك لعوامل تتعلق بالحرارة المعتدلة طيلة النصف الأول من سنة 2016 وتوقف عدد كبير من مضخات السقي الفلاحية وكذا انخفاض استهلاك الكهرباء من طرف الزبناء ذوي الاستهلاك المرتفع.

وفي مجال التحكم في الطلب على الكهرباء وباستثناء التأخر الملحوظ على مستوى اقتناء المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض (LED) للإنارة العمومية، فقد سجلت جميع الإجراءات المتخذة تقدما مرضيا وذلك من خلال توزيع قرابة 2,7 مليون مصباح ذو استهلاك منخفض (LBC) للإنارة السكنية أي بزيادة قدرها 12,7% مقارنة مع أهداف عقد البرنامج واستلام العدادات المزدوجة منخفضة التوتر وتوزيعها في شهر ماي 2017 وكذا تطبيق زيادة ساعة إلى توقيت غرينتش لسنة 2016 التي ساهمت في توفير القدرة المثبتة في ذروة الاستهلاك التي تناهز 84 ميغاواط، مما مكن من ربح قدره 119 مليون درهم.

وقد بلغت حصة الفيول في باقة الإنتاج الكهربائي 7,8% مقابل 12% متوقعة في عقد البرنامج مع متم دجنبر سنة 2016 و 6,1% محققة في نهاية دجنبر سنة 2015 (وصل الاستهلاك الإجمالي للفيول مع متم دجنبر سنة 2016 ما قدره 771 كيلوطن مقابل

1.225 كيلوطن متوقع في عقد البرنامج). ويعزى انخفاض استهلاك الفيول أساسا إلى الإيجابيات المرتبطة بالتوجه الجديد المتمثل في التركيز على مصادر الإنتاج الأقل كلفة وانخفاض الطلب.

وفي إطار مخطط التنمية للفترة ما بين 2014 و2017، بلغت القدرة الإضافية لقطاع الكهرباء نحو 1.366 ميغاواط في نهاية دجنبر 2016 مقابل 3.692 ميغاواط كتوقع إجمالي لعقد البرنامج منها 1.890 ميغاواط من مصادر الطاقات المتجددة. ونظرا لتباطؤ الطلب على الكهرباء، فقد تم التخفيف من التأخير الملحوظ في إنجاز مشاريع الكهرباء حيث يتوقع تجاوز هذا التأخير خلال الأسدس الثاني من سنة 2017.

فيما يخص الماء الصالح للشرب، تم تجهيز صبيب إضافي خلال الفترة ما بين 2014 و 2016 بما يناهز 8,3 متر مكعب في الثانية (منها 1,85 متر مكعب في الثانية سنة 2016) مقابل الهدف الإجمالي لعقد البرنامج في نفس الفترة الذي يناهز 12,5 متر مكعب في الثانية.

وفي مجال التطهير السائل، بلغ الصبيب الإضافي 101.590 متر مكعب في اليوم الواحد خلال الفترة 2014-2016 ومنها 12.996 متر مكعب في اليوم الواحد لسنة 2016 مقابل 131.000 متر مكعب في اليوم كصبيب متوقع في إطار عقد البرنامج.

وقد بلغت إنجازات البرنامج الاستثماري للمكتب 10.213 مليون درهم مقابل 12.723 مليون درهم كهدف لعقد البرنامج أي بنسبة إنجاز قدرها 80,3%.

كما سجل الأداء التقني تحسنا يتماشى مع أهداف عقد البرنامج لا سيما معدل مردودية شبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب .

وفي إطار برامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب وكذا الكهرباء لفائدة ساكنة العالم القروي، فإن نسب التزويد تتطابق مع أهداف عقد البرنامج. وبهذا الصدد، بلغت نسبة الكهرباء القروية 99,43% مع متم دجنبر 2016 بتراجع طفيف مقارنة مع هدف عقد البرنامج الذي تبلغ نسبته 99,63% مما مكن من تغطية قرابة 1.241 قرية (30.983 منزل). وبلغت هذه النسبة 99,47% في نهاية يونيو 2017 في تطابق تام مع أهداف عقد البرنامج. أما نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب في العالم القروي، فيتوقع أن تصل إلى 96,5% تماشيا مع أهداف عقد البرنامج.

ومكنت التدابير المتخذة لترشيد النفقات من توفير 3.920 مليون درهم خلال الفترة 2014-2016، أي بنسبة إنجاز تقارب 47,6% في نهاية 2016 مقارنة مع الهدف الإجمالي لعقد البرنامج (8.236 مليون درهم).

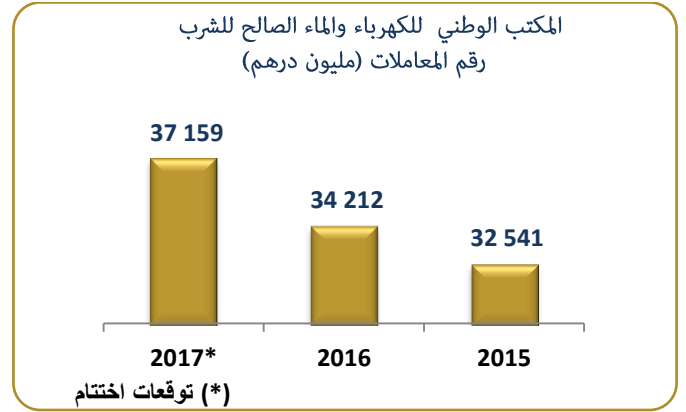
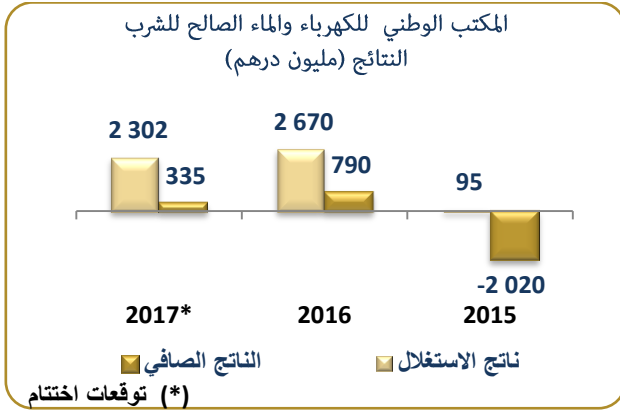
إلا أن الإجراءات المتخذة فيما يخص الدمج والتفاعل الإيجابي بين قطاعي الماء والكهرباء، تبقى محدودة مقارنة مع ما كان مرتقبا. وفيما يتعلق بالتفويت الخارجي للصندوق الداخلي للتقاعد، فقد تم الانتهاء من الدراسة المتعلقة بتحويله إلى صندوق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والتي تمت بمساعدة مكتب استشارة متخصص، حيث تم تقديم خلاصات هذه الدراسة من أجل المصادقة على سيناريوهات تحويل الصندوق وتمويله.

وفيما يخص الالتزامات المتعلقة بتحصيل الديون، تعرف وتيرة التحصيل تباطؤا خاصة فيما يتعلق بالديون على الجماعات. ومن جهة أخرى، تبقى الالتزامات المتعلقة بتصفية ديون المكتب على وكالات التوزيع السابقة في الدار البيضاء وتطوان معلقة (1.140 مليون درهم).

وفيما يخص حصيلة أهم التزامات الدولة، يُستخلص ما يلي:

- احترام كلي للالتزام المتعلق بالدعم المالي للدولة عن طريق تعزيز الأموال الذاتية للمكتب في حدود 2.000 مليون درهم؛
 - تنفيذ الالتزامات في مجال استرداد ديون الضريبة على القيمة المضافة وتصفية المصدم الضريبي لقطاع الماء بما يناهز 2.245 مليون درهم وتحديد التدابير اللازمة المتوقعة لتصفية الباقي الذي يصل قدره إلى 256 مليون درهم. إلا أنه لم يتم تنفيذ التدابير الهادفة إلى الرفع من نسبة الضريبة على القيمة المضافة على مبيعات الماء والتطهير السائل من 7% إلى 10%.
- كما لم يتم التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للفحم الحجري من 20% إلى 10%؛

- انطلاق مشروع إنتاج الطاقة بواسطة الغاز واتخاذ عدة إجراءات في حين يبقى هذا المشروع رهينا بإنجاز البنية التحتية للموائن المخصصة لهذا الفرع؛
 - تطبيق جميع الزيادات المتوقعة في تعرفه الكهرباء مع عدم تطبيق الزيادة في تعرفه الماء الصالح للشرب في سنة 2016 وكذا تجميدها لسنة 2017.
- ونظرا للنتائج الإيجابية لهذا العقد الأول، تعمل السلطات العمومية بتشاور مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على إعداد عقد برنامج جديد.



2.1.5.3.2 المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء)

تميزت سنة 2016 بما يلي:

- تدشين الشطر الأول من مشروع نور 1 للطاقة الشمسية بورزازات بتاريخ 4 فبراير 2016؛
- إسناد طلب العروض المتعلق بمشروع الطاقة الريحية المندمج (850 ميغاواط) بتاريخ 4 مارس 2016؛
- إعطاء انطلاقة طلب العروض الخاص بمشروع نور تافيلالت بتاريخ 15 نونبر 2016 من أجل بناء واستغلال وصيانة ثلاث محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إجمالية تصل إلى 120 ميغاواط؛
- إعطاء الانطلاقة لمشروع "إنتاج الطاقة بواسطة الغاز" من خلال البدء في مرحلة انتقاء مكاتب الاستشارة.

وتبلغ القدرة الإجمالية لإنتاج الكهرباء ما مجموعه 8.258 ميغاواط حيث سجلت ارتفاعا قدره 1,2% مقارنة بإنجازات نفس الفترة من سنة 2015 مع هيمنة موارد الطاقة الحرارية التي تبلغ 2.805 ميغاواط. ويعزى هذا النمو أساسا إلى البدء في تشغيل حظيرة الطاقة الريحية بطرفاية التي تبلغ قدرتها 300 ميغاواط.

كما سجل الطلب على الكهرباء ارتفاعا محدودا بنسبة 2,9% مقابل 2,6% سنة 2015. وانتقل حجم الطلب على الطاقة إلى 35,4 تيراواط في الساعة مع متم 2016 مقابل 34,4 تيراواط في الساعة في نهاية 2015، أي بنمو قدره 2,9%.

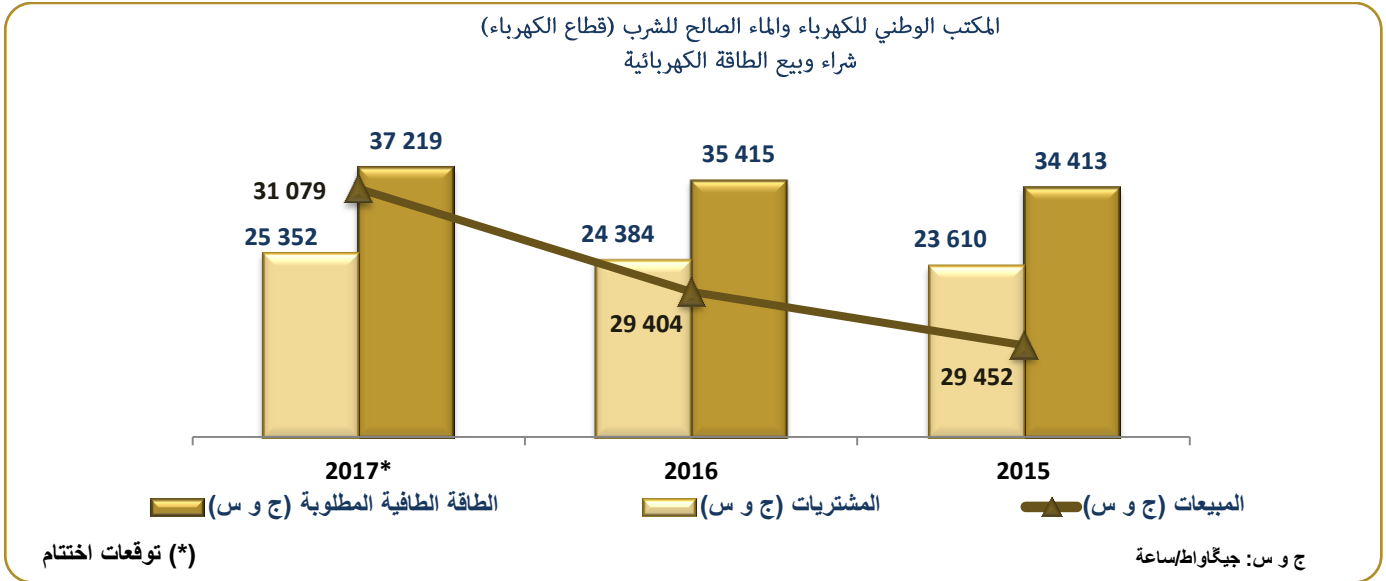
وللاستجابة للطلب على الطاقة، فقد تمت تعبئة الكهرباء من المصادر التالية:

- شراء الكهرباء من المنتجين الخواص واستيراد الطاقة الذي يمثل 70% من حجم الطلب بحوالي 24,4 تيراواط في الساعة (طاقة-مغرب بنسبة 42% والمحطة الكهربائية لتهدارت بنسبة 7% والحظيرة الريحية لطرفاية بنسبة 3% ومنتجين خواص آخرين بنسبة 3% والاستيراد من إسبانيا بنسبة 14%)؛
- الإنتاج الذاتي للمكتب بنسبة 30% أي حوالي 10,59 تيراواط في الساعة موزعة بين محطة عين بني مطهر (أكثر من 9%) ومحطات الفيول (8,1%) ومحطات الفحم (5,9%) والطاقة الهيدرومائية ومحطات تحويل الطاقة عبر الضخ - "STEP" (4,7%) والحظيرة الريحية (1,8%).

ويستنتج مما سبق ارتفاع حصة الفيول في باقة الإنتاج الطاقوي الإجمالي للمكتب التي انتقلت من 6,1% سنة 2015 إلى 7,8% سنة 2016 مع تسجيل انخفاض مقارنة مع سنة 2014 ومع توقعات عقد البرنامج.

وقد ارتفع عدد زبناء المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء، بنسبة 4,05% خلال سنة 2016 حيث انتقل من 5.392.479 زبونا سنة 2015 إلى 5.611.201 زبونا عند نهاية 2016.

كما بلغ حجم مبيعات الطاقة الكهربائية 30.006 جيغاواط في الساعة سنة 2016 بنسبة نمو بلغت 2% مقارنة مع سنة 2015. ومن جهة أخرى، بلغت قيمة مبيعات الطاقة 29.651 مليون درهم سنة 2016 أي بنسبة ارتفاع قدرها 17% مقارنة مع سنة 2015 وذلك نتيجة تأثير مراجعات التعريفة.



ومن المتوقع أن تستقر مبيعات الكهرباء برسم سنتي 2017 و2018 في حدود 28.979 مليون درهم و29.830 مليون درهم على التوالي.

وبغية الاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، عمل المكتب - قطاع الكهرباء على وضع مخطط للتجهيز بوسائل الإنتاج يهدف إلى توفير قدرة إنتاجية إضافية قدرها 5.770 ميغاواط خلال الفترة 2016-2020 بكلفة إجمالية تناهز 115.600 مليون درهم سوف تتحمل ميزانية المكتب منها مبلغ 30.600 مليون درهم والباقي أي 85.000 مليون درهم سيتم تمويله من طرف فاعلين خواص وذلك في إطار الإنتاج المستقل للطاقة.

وتتمثل أهم مشاريع مخطط التجهيز لقطاع الكهرباء في ما يلي:

نوع المشروع	المشروع	القوة الإنتاجية ميغاواط	سنة بداية الاستغلال
مشاريع في طور الإنجاز			
مشاريع في إطار الإنتاج المستقل للطاقة (IPP)	آسفي 1 و 2 نور 2 و 3 (منجزة من طرف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة) تازة	1.386 340 150	مارس 2018 نهاية 2017 2018
	توسيع محطة جرادة	320	نهاية 2017
	محطة ديازال بالداخلية	16,5	2017
مشاريع قيد التطوير			
مشاريع في إطار الإنتاج المستقل للطاقة (IPP)	المحطة الحرارية للناظور مشاريع الطاقة الريحية المندمجة (ميدلت وتيسكراد 1 و 2 وطنجة 2 وجبل الحديد وبوجدور) إعادة تشغيل المحطة الريحية الكدية البيضاء نور العيون وبوجدور نور 4 (منجزة من طرف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة) نور ميدلت	1.320 850 100 100 50 150	2020 بين 2018 و 2020 نهاية 2019 2018 2018 2018
	محطة تحويل الطاقة عبر الضخ عبد المومن نور أركانة نور أطلس نور تافيلالت	350 200 200 100	نهاية 2020 نهاية 2019 2018 نهاية 2018
مشاريع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب			

ويشمل مخطط التجهيز أيضا مشاريع أخفير وجبل الخلادي (120 ميغاواط و 100 ميغاواط على التوالي) واللذين يتكلف الفاعلون الخواص بإنجازهما في إطار القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة. وقد تم البدء في تشغيل المشروع الأول سنة 2016 بينما يتوقع الشروع في تشغيل المشروع الثاني نهاية 2017.

وتبرز الوضعية المالية للمكتب - قطاع الكهرباء برسم سنة 2016، نتيجة استغلال بلغت 2.122 مليون درهم وهو ما يمثل تحسنا مقارنة مع سنة 2015 (95 مليون درهم) ونتيجة صافية إيجابية بلغت 123 مليون درهم مقابل نتيجة سالبة بلغت 2.020 مليون درهم سنة 2015.

بالنسبة للمنجزات المتعلقة بمخطط الاستثمار لقطاع الكهرباء بالمكتب، فقد بلغت 6.002 مليون درهم خلال سنة 2016، مقابل توقعات الميزانية التي تبلغ 6.160 مليون درهم.

وللتذكير، فقد بلغت الاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2017 ما قدره 1.090 مليون درهم فيما تبلغ توقعات الاختتام لسنة 2017 ما قدره 5.840 مليون درهم.

وتبلغ ميزانية الاستثمار المتوقعة لسنة 2018 حوالي 7.925 مليون درهم.

3.1.5.3.2 المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء)

يقوم المكتب-قطاع الماء بإنجاز برنامج استثماري بغلاف مالي يفوق 25.700 مليون درهم خلال الفترة 2016-2020.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة ما قدره 4.211 مليون درهم برسم سنة 2016 مقابل ميزانية مبرمجة قدرها 4.974 مليون درهم. وتتوزع الاستثمارات المنجزة حسب طبيعة النشاط على النحو التالي:

- استدامة وتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب في المجال الحضري حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 2.220 مليون درهم مكنت من تجهيز صبيب إضافي قدره 1,85 متر مكعب في الثانية. ومن بين أهم المشاريع التي تم تشغيلها تعزيز تزويد

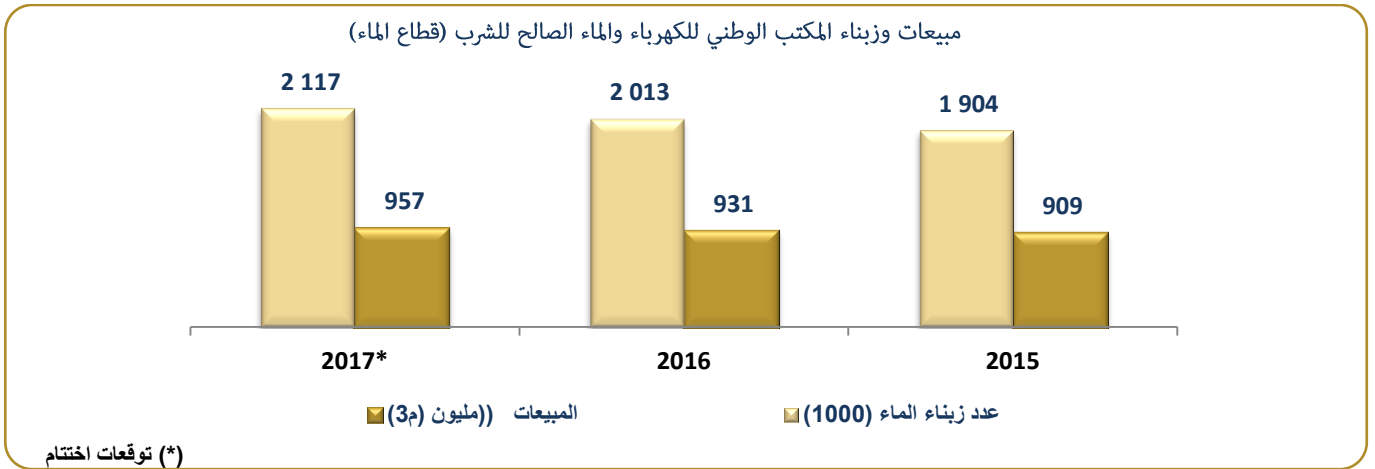
مدينة بوجدور بالماء الصالح للشرب بصبيب قدره 0,81 متر مكعب في الثانية وكذا تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بقرية با محمد بصبيب قدره 0,36 متر مكعب في الثانية وتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بميناء طنجة بصبيب قدره 0,3 متر مكعب في الثانية؛

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي عبر استثمار 1.117 مليون درهم، الشيء الذي مكن من رفع نسبة الربط إلى حوالي 96% سنة 2016 وكذا تزويد 15 مركزا قرويا جديدا بالماء الشروب؛
- التطهير السائل حيث بلغت الاستثمارات المنجزة حوالي 876 مليون درهم، مكنت من إنجاز 10 محطات جديدة لمعالجة المياه العادمة بقدرة إضافية للمعالجة بلغت حوالي 12.996 متر مكعب في اليوم.

ولقد عرف حجم إنتاج الماء الصالح للشرب زيادة قدرها 1,5% حيث انتقل من 1.093 مليون متر مكعب سنة 2015 إلى 1.109 مليون متر مكعب سنة 2016. أما خلال سنة 2017، فمن المتوقع أن يبلغ إنتاج الماء الصالح للشرب حجما قدره 1.168 مليون متر مكعب.

وفيما يخص مبيعات الماء الصالح للشرب، فقد بلغت 931 مليون متر مكعب سنة 2016 مقابل 909 مليون متر مكعب سنة 2015. ومن المرتقب أن يصل حجم المبيعات إلى 957 مليون متر مكعب سنة 2017 منها 441,1 مليون متر مكعب منجزة حتى متم يونيو 2017.

ولقد سجل عدد الزبناء زيادة بنسبة 4,9% حيث انتقل من 1,904 مليون مشترك سنة 2015 إلى 2,013 مليون مشترك في نهاية 2016. ومن المتوقع أن يبلغ عدد زبناء قطاع الماء 2,117 مليون مشترك نهاية 2017 منهم 1,997 مليون مشترك مع متم يونيو 2017.



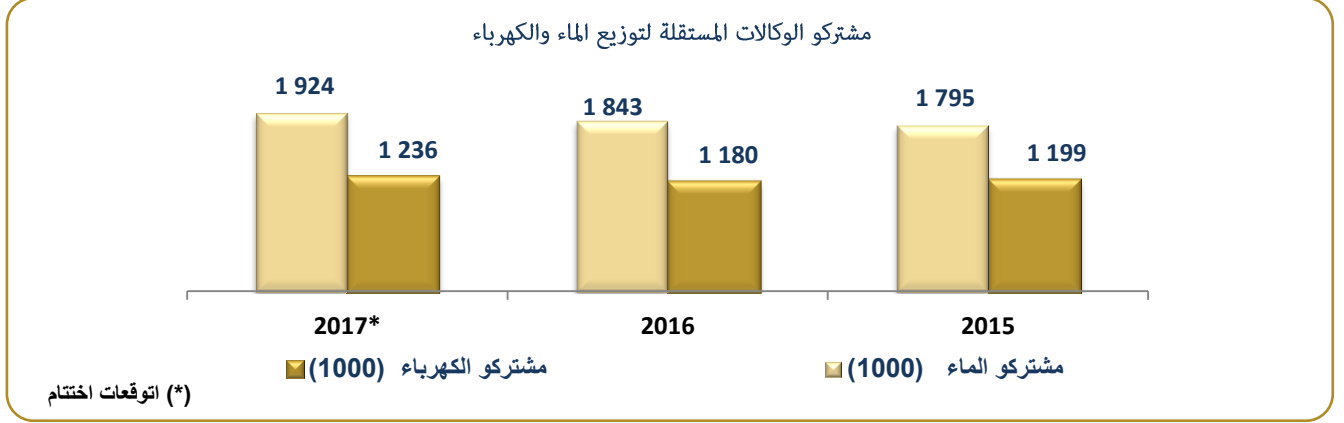
يقوم قطاع الماء بتنفيذ مخطط التجهيز برسم الفترة 2016-2020 بكلفة إجمالية قدرها 25.700 مليون درهم بغية الاستجابة للطلب المتزايد على الماء الصالح للشرب بالمجال الحضري (15.700 مليون درهم) وفي العالم القروي (4.600 مليون درهم) وذلك من أجل رفع نسبة الربط بالوسط القروي إلى حوالي 96,5% نهاية 2017 وكذا إنجاز أشغال التطهير السائل (5.400 مليون درهم).

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2017 ما قدره 1.420 مليون درهم، فيما تبلغ توقعات الاختتام عند نهاية 2017 ما قدره 4.907 مليون درهم.

وفيما يخص سنة 2018، يتوقع أن تصل ميزانية الاستثمار إلى 5.150 مليون درهم.

2.5.3.2 وكالات التوزيع

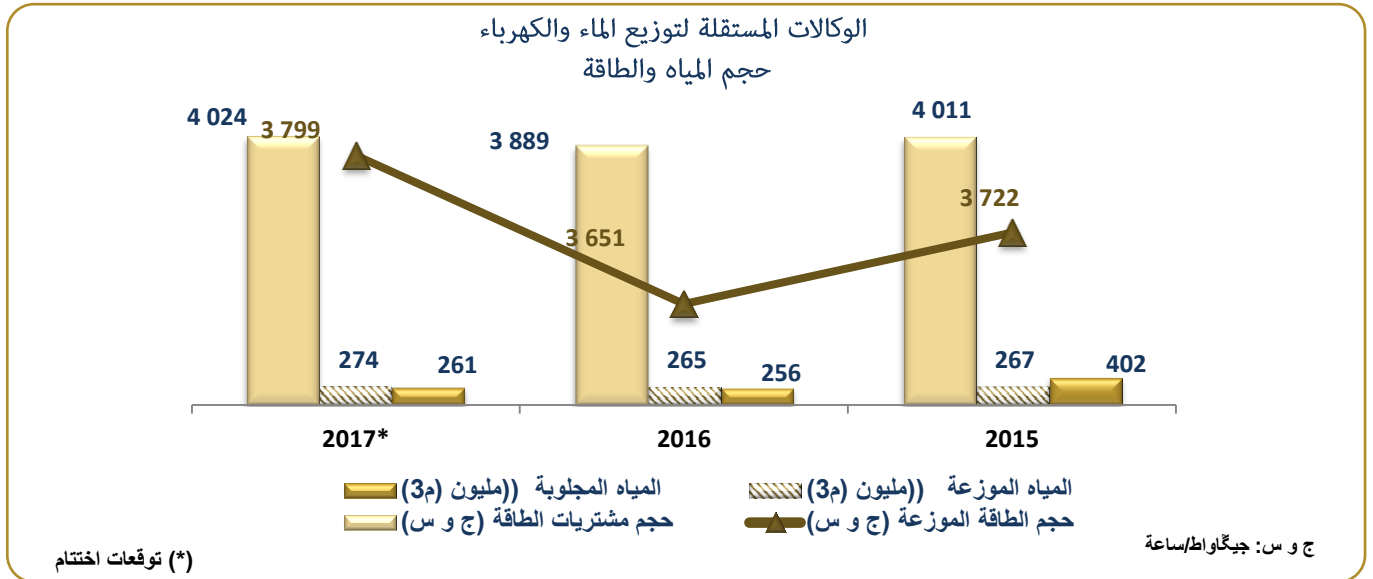
تهدف تدخلات وكالات التوزيع المستقلة إلى تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية الثلاث (الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل). ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المشتركين بشكل ملحوظ حيث انتقل من 3,7 مليون مشترك سنة 2010 إلى 4,9 مليون مشترك سنة 2016 مما فيه زبناء التطهير السائل، أي بارتفاع بلغ 32%. ويقدر عدد المشتركين لسنة 2017 بنحو 5,09 مليون مشترك و5,35 مليون مشترك مع نهاية سنة 2018.



كما تعمل الوكالات على تحسين معدلات مردودية شبكات الماء والكهرباء للوصول إلى المعدلات المستهدفة للقطاع (96% للكهرباء و80% للماء الصالح للشرب). وبالفعل، استقرت المردودية المتوسطة لسنة 2016 في 94% بالنسبة لشبكة الكهرباء و67% بالنسبة لشبكة الماء الصالح للشرب. وفي سنة 2017 بلغت المردودية المتوسطة للكهرباء 94% و72% بالنسبة للماء الصالح للشرب.

متوسط المردودية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017 (*)
شبكة الماء	69%	72%	69%	69%	66%	66%	67%	72%
شبكة الكهرباء	94%	94%	94%	94%	93%	93%	94%	94%

(*) توقعات الاختتام لسنة 2017



وقد بلغت الاستثمارات المنجزة للوكالات خلال سنة 2016 ما قدره 1.465,3 مليون درهم، بزيادة قدرها 9% مقارنة بسنة 2015 ونسبة إنجاز بلغت 58%. وتعزى أسباب هذه النسبة المنخفضة إلى تأجيل بعض المشاريع المهيكلية ومنها:

- بناء محطة معالجة المياه العادمة في العرائش بمبلغ 200 مليون درهم في انتظار الانتهاء من الدراسات المتعلقة بهذه المحطة؛
 - إنشاء محطة معالجة المياه العادمة في تازة بمبلغ 100 مليون درهم بسبب عدم تجسيد عمليات اقتناء الأراضي اللازمة للمشروع؛
 - إنشاء محطة معالجة المياه العادمة في سطات بمبلغ 100 مليون درهم، نتيجة التأخير في إبرام اتفاق مع الأطراف المعنية، لتغطية التكاليف الإضافية الناتجة عن محطة معالجة المياه العادمة بالطين النشط.
- ويبلغ البرنامج الاستثماري للوكالات برسم سنة 2017، ما قيمته 2.671,2 مليون درهم موزعة على المشاريع الأساسية التالية لوكالات توزيع الماء والكهرباء:
- القنيطرة: مواصلة بناء محطة معالجة المياه العادمة في المهديّة-القنيطرة والمصببات البحرية وكذا محطة تفريغ وإعادة تأهيل شبكة التطهير السائل (470 مليون درهم)؛
 - تازة: إنجاز محطة معالجة المياه العادمة لمدينة تازة (100 مليون درهم)؛
 - تادلة: إنجاز محطة معالجة المياه العادمة لمدينة تادلة (110 مليون درهم)؛
 - سطات: إنجاز محطة معالجة المياه العادمة للخيطة بإقليم سطات (100 مليون درهم)؛
 - العرائش: إنجاز محطة معالجة المياه العادمة وأنابيب لتجميعها (315 مليون درهم بما في ذلك 200 مليون درهم للمحطة)؛
 - فاس: بناء محطة لتوزيع الكهرباء (170 مليون درهم)؛
 - مراكش: الرفع من القدرة الاستيعابية لمحطة معالجة المياه العادمة وتثمين الأحوال المستخرجة منها وإنشاء خزان مائي (396 مليون درهم).
- وسيتتم تمويل البرنامج الاستثماري برسم سنة 2017 من خلال تعبئة الإعانات في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المقدر بمبلغ 540 مليون درهم ومن الأموال الذاتية للوكالات مع العلم بأن رصيد الخزينة في بداية السنة المالية 2017 هو 3.884 مليون درهم ليصل مع نهاية السنة المالية إلى 3.512 مليون درهم.
- كما أن الوضع المالي لوكالات توزيع الماء والكهرباء يبقى متأثراً بارتفاع كلفة برامجها الاستثمارية وبضعف مردودية قطاع الماء الصالح للشرب وقطاع التطهير السائل الذي يعزى إلى ضعف تعرفه هذه الأنشطة وتدني مستويات مردودية الشبكات بالنسبة لبعض الوكالات.
- ولا يزال الأداء المالي لبعض الوكالات متأثراً بزيادة عبء الديون التي خصصت لتمويل برامج الاستثمار وكذلك عملية تحويل الصندوق الجماعي للتقاعد.

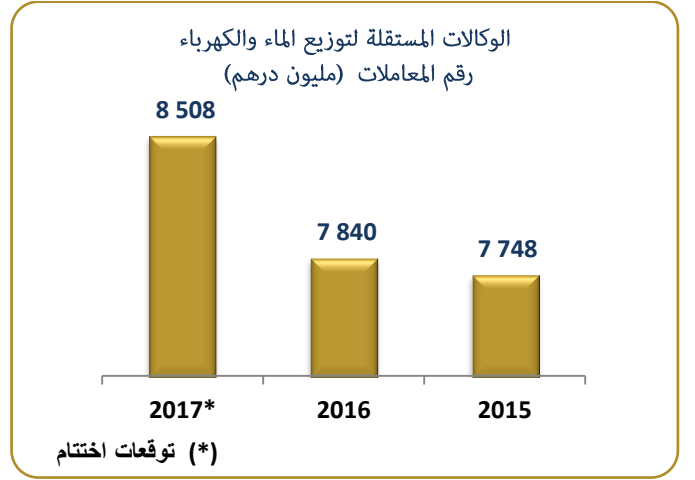
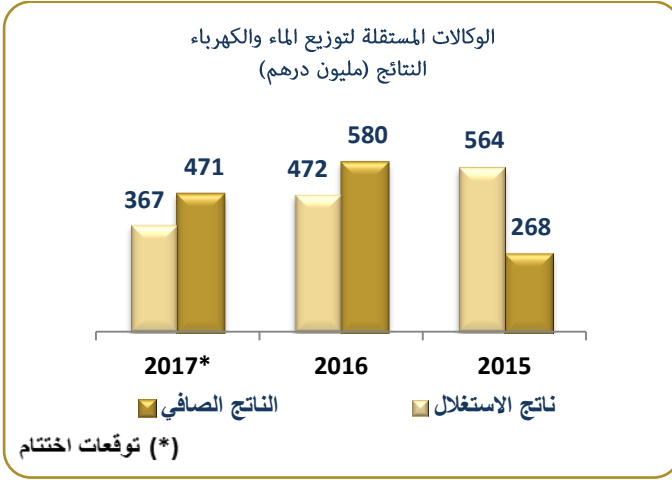
وبيين الجدول التالي تطور المؤشرات المالية للوكالات للفترة 2010-2018:

2018 (**)	2017 (*)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	مليون درهم
2 506	1 413	1 465	1 285	1 314	2 039	2 490	1 722	1 376	الاستثمارات (أداءات)
8 756	8 508	7 840	7 748	7 199	6 865	6 698	6 553	6 415	رقم المعاملات
7 240	6 781	6 140	6 765	7 370	6 306	6 590	6 024	5 869	تكاليف الاستغلال
311	367	472	564	462	311	333	862	946	نتائج الاستغلال
458	471	580	268	215	419	604	973	570	الناتج الصافي
3 138	3 124	3 115	3 115	2 943	2 842	2 808	2 843	2 809	القيمة المضافة
1 563	1 568	1 555	1 437	-103	1 654	1 563	1 482	1 650	قدرة التمويل الذاتي

(**) التوقعات برسم سنة 2018

(*) توقعات الاختتام لسنة 2017

وقد تم الترخيص للوكالات الإثني عشر بإحداث 272 منصب شغل برسم سنة 2017، حيث سيصل إجمالي عدد العاملين فيها إلى 5.878 عاملا، بزيادة قدرها 5% مقارنة بسنة 2016. وقد عرفت التوظيفات بالوكالات زيادة هامة وذلك من أجل استيعاب عملية إدماج الأنشطة الأساسية للوكالات ابتداء من سنة 2015.



3.5.3.2 وكالات الأحواض المائية

يهدف المخطط الوطني للماء إلى تحديد الأولويات وتفعيل برنامج التدخل في قطاع الماء في أفق 2030 ويرتكز على ثلاث دعائم:

- تدبير الطلب على الماء وتثمين الماء؛
- تطوير العرض خصوصا من خلال مواصلة تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود واللجوء إلى الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر وإعادة استعمال مياه التطهير السائل وكذلك إمكانية نقل المياه من فائض أحواض الشمال الغربي إلى الأحواض الجافة بالوسط الغربي؛
- الحفاظ على الموارد المائية بالوسط الطبيعي والتكيف مع التغيرات المناخية وذلك عبر الحفاظ على جودة الموارد المائية ومحاربة التلوث والحماية والتدبير المستدام للموارد المائية الجوفية وتهيئة وحماية الأحواض المائية بالإضافة إلى حماية المناطق الحساسة بما في ذلك المناطق الرطبة والواحات.

وتقدر كلفة المخطط الوطني للماء بما يناهز 260.000 مليون درهم خلال الفترة ما بين 2015 و2030. وسيتم تمويل هذا المخطط من خلال رفع الأسعار المتعلقة بمساهمة الزبناء المستفيدين وعبر اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى إمدادات الدولة السنوية لفائدة قطاع الماء.

وفي هذا الإطار، تم البدء في إجراء دراسات ولقاءات تهدف إلى تحديد المشاريع التي يمكن إنجازها عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بهدف تخفيف العبء عن ميزانية الدولة وتشجيع تطور ونضج هذا القطاع.

ويهم البرنامج الاستثماري للوكالات المحافظة على الموارد المائية والحماية من الفيضانات وصيانة الملك العام المائي.

بلغت ميزانية الاستثمار التي أنجزتها الوكالات برسم سنة 2016 ما يناهز 395 مليون درهم، بينما ناهزت ميزانية الاستثمار المتوقعة برسم سنة 2017 ما قيمته 387 مليون درهم منها 106 مليون درهم تم إنجازها حتى نهاية يونيو 2017، في حين تبلغ توقعات الاختتام في نهاية سنة 2017 ما قدره 165 مليون درهم. وتقدر ميزانية الاستثمار لسنة 2018 بمبلغ 400 مليون درهم.

4.2 الاستراتيجية السياحية

1.4.2 الشركة المغربية للهندسة السياحية

خلال سنة 2016 واصلت الشركة المغربية للهندسة السياحية تحقيق أهداف رؤية 2020 خصوصا فيما يتعلق بتعزيز الطاقة الإيوائية حيث بلغ العدد المتراكم لأسرة 268.000 سريرا مقابل عدد أسرة متوقع في نهاية سنة 2016 يبلغ 294.000، أي بنسبة إنجاز قدرها 91%.

وقد بلغت إنجازات الشركة برسم الاستثمارات ما قيمته 251 مليون درهم مع نهاية سنة 2016 مقابل توقعات قدرها 324 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 77% مقابل 273,4 مليون درهم مع نهاية سنة 2015، أي بانخفاض قدره 8%.

كما بلغ رقم المعاملات 62,7 مليون درهم مقابل 361,5 مليون درهم سنة 2015 علما أن هذا الأخير أخذ بعين الاعتبار مبلغ 100 مليون درهم المتعلق بالمساهمة في رأسمال شركة تهيئة ضفة واد مرتيل.

ويعزى تراجع رقم معاملات الشركة مقارنة مع سنة 2015 إلى تأخير تحصيل المبالغ المتعلقة بعمليات بيع مناطق الربط بتغازوت وبيع قطعة أرضية بطنجة "للتعمير للإسكان".

واستنادا إلى مخطط العمل لسنة 2017، تتوقع الشركة أن يبلغ إجمالي مواردها حوالي 270 مليون درهم مقابل 324 مليون درهم سنة 2016، أي بانخفاض قدره حوالي 16%. وتتطلب المشاريع المخطط لها في إطار تطوير المنتج السياحي خلال سنة 2017 غلafa ماليا قدره 140,8 مليون درهم.

وتبلغ نفقات التسيير المبرمجة لسنة 2017 ما قدره 52,4 مليون درهم أي بنسبة زيادة تبلغ 4% مقارنة مع إنجازات سنة 2016. وتتعلق نفقات تشجيع الاستثمار بشكل أساسي بتحقيق الأهداف الواردة في مخطط العمل الذي وضعته الشركة المغربية للهندسة السياحية والتي تأخذ بعين الاعتبار أولويات المشاريع المنجزة في إطار استراتيجيات التنمية الترابية وتحديد مسلسل تنفيذ كل المشاريع المخطط لها في إطار رؤية 2020. ولتحقيق هذه الغاية، تتطلب عمليات تشجيع الاستثمار رصد مبلغ مالي قدره 32,5 مليون درهم مقابل 19 مليون درهم لسنة 2016، وهو ما يمثل نموا بنسبة 71%. وسوف تمكن هذه الميزانية من المشاركة في المعارض المتخصصة في الاستثمار السياحي وتنظيم التظاهرات الوطنية وتنظيم القوافل الترويجية وتلقي الزيارات والبث الدولي للإعلانات التجارية المروجة للاستثمار السياحي.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء، مكنت الإجراءات المباشرة والمؤثرة التي تم تنفيذها سابقا إلى إحداث طاقة إيوائية إضافية خلال سنة 2016 بلغت 12 ألف سرير باستثمار إجمالي قدره 7.000 مليون درهم.

أما النفقات المبرمجة برسم سنة 2017 من أجل تطوير المنتج السياحي، فتبلغ 140,8 مليون درهم وتهم:

- تطوير المنتج الساحلي بمبلغ 50,8 مليون درهم منها 43,5 مليون درهم متعلقة بمخزون الأراضي وعلى وجه الخصوص إيداع التعويضات عن نزع الملكية بأغروود لدى صندوق الإيداع والتدبير (30 مليون درهم) وتسديد المبلغ المتبقي لأشغال تهيئة الطريق المداري لتغازوت (11,9 مليون درهم) وتصميم مخطط تهيئة المنطقة السياحية في أغروود (1 مليون درهم) وتمويل تعديل رسم المدخل الجنوبي للمنتجع الساحلي ليكسوس (7,3 مليون درهم)؛
- تطوير منتوجي الثقافة والطبيعة حيث تقدر النفقات المتوقعة لإقامة مراكز مخصصة للتراث وأكشاك إرشادات السياح بحوالي 40 مليون درهم؛

مشاركة الشركة المغربية للهندسة السياحية في بناء مركز المعارض بطنجة بمبلغ 50 مليون درهم.

وتقدر توقعات الاستثمار لسنة 2018 بنحو 226 مليون درهم.

2.4.4.2 إثمار الموارد (الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا)

بعد تعديل الغرض الاجتماعي للصندوق المغربي للتنمية السياحية خلال سنة 2016، تم توسيع نطاق عمل الصندوق ليشمل مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى قطاع السياحة كما تم تغيير اسمه إلى "إثمار الموارد" وتبني الاسم التجاري "إثمار كابيتال". وتتمثل مهام الشركة في ما يلي:

- تأسيس أو المساهمة في رأسمال أي شركة تقوم بتنفيذ مشروع واحد أو أكثر لإنشاء أو توسيع أو حيازة أصول ذات أهمية اقتصادية وطنية وتطوير هذه المشاريع؛
- المساهمة في رأسمال الشركات المغربية العاملة في تطوير قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحليلات والدراسات الاستراتيجية المتعلقة بتطوير قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني ودراسات للمشاريع المختارة في هذا الإطار.

بناء على توقعات بقيمة 1.404 مليون درهم، بلغت إنجازات الميزانية العامة لإثمار الموارد، في السنة المالية 2016، ما قيمته 382,8 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 27,3% (94% بالنسبة لميزانية التسيير (27,4 مليون درهم) و80% بالنسبة لميزانية التجهيز (15,6 مليون درهم) و 25% بالنسبة لميزانية الاستثمار (339,8 مليون درهم).

وقد خصصت الاستثمارات التي أنجزها الصندوق أساسا لتحرير الرأسمال المكتتب في شركات المشاريع ذات الصلة بمخطط المغرب الأزرق: المنتجع السياحي للسعيدية والمنتجع السياحي لتغازوت.

ومن أجل تمويل استثماراتها وتحقيق مخطط عملها لسنة 2016، طلبت شركة إثمار الموارد من مساهميها (الدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) رفع رأسمالها الأولي البالغ 1.500 مليون درهم إلى 3.000 مليون درهم وفقا لقرار مجلسها الإداري المنعقد في 8 يوليوز 2015. وقد تم تحرير دفعة أولى من هذه الزيادة خلال سنة 2016 تمثل 25% (375 مليون درهم) حيث وصل رأس مال الشركة المحرر 1.875 مليون درهم.

ومن أهم الأحداث التي طبعت سنة 2016، نشر المرسوم رقم 172-161-2 بتاريخ 17 مارس 2016 والذي يسمح لإثمار الموارد بالمساهمة بحصة 50% في رأسمال شركة الدراسات السياحية "أوريكس كابيتال".

وقد تم تخصيص سنة 2017 لمتابعة المشاريع السياحية ذات الأهمية ولا سيما وصال بورقراق ومحطة السعيدية ومحطة تغازوت التي تم إعطاء انطلاقها في السنوات السابقة. كما تم إطلاق الدراسات الأولية المتعلقة بمشاريع في قطاعات أخرى غير قطاع السياحة، وذلك قصد إعداد مشاريع جديدة متعددة القطاعات.

وتتعلق خطة العمل لسنة 2017 أيضا بالمشاريع الجديدة الخاصة بمنتجع موغادور السياحي.

كما تشمل استثمارات الشركة المتوقعة للسنة المالية 2017 والبالغة 2.581 مليون درهم بشكل أساسي ما يلي:

- المشاريع الحالية (488,5 مليون درهم): ستخصص هذه الميزانية لتلبية دعوات دفع المساهمات المبرمجة من طرف شركات برامج المشاريع السياحية لمحطة السعيدية (344,7 مليون درهم) ومحطة تغازوت (18,9 مليون درهم) وتحرير حصة شركة إثمار الموارد في رأسمال الشركة المغربية القطرية أوريكس كابيتال (12,5 مليون درهم) وتلبية دعوة دفع مساهمة إثمار الموارد لانطلاق برنامجها للهيئة (100 مليون درهم)؛
- المشاريع الجديدة (665 مليون درهم): ستخصص هذه الميزانية لاقتناء حصص في شركتين منفذتين لمشروع موغادور في إطار مخطط المغرب الأزرق (70 مليون درهم) ومشاريع منتجعات سياحية (200 مليون درهم) ومركز طنجة للمؤتمرات (55 مليون درهم) والمشاريع متعددة القطاعات (340 مليون درهم).

أما بالنسبة للاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2017، فقد بلغت ما قيمته 12,5 مليون درهم. ومن حيث توقعات الاختتام لسنة 2017، تتوقع الشركة أن تبلغ استثماراتها 1.283 مليون درهم، مع توقع خسارة صافية قدرها 41 مليون درهم مقابل عجز قدره 40 مليون درهم مع نهاية سنة 2016.

خلال سنة 2018 تعتزم شركة إثمار الموارد دفع ما تبقى من مساهمتها في رأس مال شركة "أوريكس كابيتال" (12,5 مليون درهم)، بالإضافة إلى دفع حصتها في إنجاز أشغال مشروع أوريكس (100 مليون درهم).

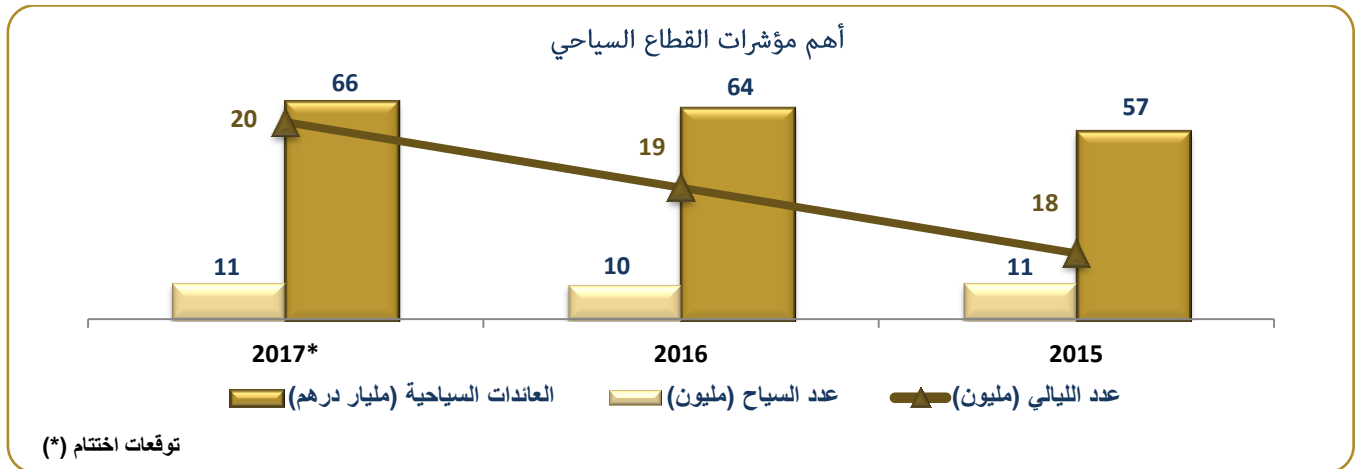
3.4.2 المكتب الوطني المغربي للسياحة

على الرغم من الظروف الدولية الصعبة التي تتسم باستمرار الأزمة وبسياق جيوسياسي دولي يؤثران على معدل سفر السواح الدوليين، تمكن المغرب من تحقيق الاستقرار في تدفقاته السياحية، بل بالعكس تم تسجيل ارتفاع طفيف في مؤشرات القطاع.

وقد همت هذه الارتفاعات أساسا السوق الصينية (+307%) بعد إلغاء التأشيرة لمواطني هذا البلد والسوق الروسية (+102%) بعد إضافة شركة الخطوط الملكية المغربية لخطوط ربط جوية جديدة وإبرام عقود شراكة جديدة وكذا السوق اليابانية (+30%).

ويمكن تلخيص إنجازات قطاع السياحة خلال سنة 2016 من خلال أهم المؤشرات التالية:

- انخفاض عدد السواح الوافدين بنسبة 5,5% مقارنة مع سنة 2015، والذي بلغ 10,3 مليون سائح: 5,1 مليون سائح أجنبي و5,2 مليون من مغاربة العالم؛
- بلوغ عدد ليالي المبيت في المنشآت السياحية المصنفة حوالي 19,3 مليون ليلة أي بزيادة 5,6% مقارنة مع 2015: 6,5 مليون سائح محلي (34%) و12,7 مليون سائح دولي (66%)؛
- بلوغ عائدات السياحة حوالي 64.000 مليون درهم أي بزيادة قدرها 12,3% مقارنة بسنة 2015 (57.000 مليون درهم).



وبالنسبة للاستثمارات المبرمجة بالنسبة للسنة المالية 2016 والبالغة 500 مليون درهم، فقد تمكن المكتب من إنجاز 159,3 مليون درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 31,9%.

وتتعلق أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2016 بعقود شراكة مع شركات الطيران ومنظمي الرحلات السياحية ووكالات الأسفار عبر الأنترنت (320 مليون درهم) والحملات الدعائية والإعلانات والمطبوعات (80,3 مليون درهم) والعلاقات العامة في الخارج (56 مليون درهم) والتظاهرات السياحية في المغرب والخارج (43,6 مليون درهم).

ويبلغ حجم برنامج الاستثمار الجاري خلال سنة 2017 ما قيمته 650 مليون درهم حيث تم إنجاز ما قدره 363,7 مليون درهم من حيث الالتزام و80,3 مليون درهم من حيث الأداء حتى يونيو 2017. وتقدر التوقعات الختامية لسنة 2017 بنحو 650 مليون درهم من حيث الالتزام و370 مليون درهم من حيث الأداء.

وتتميز التوجهات الاستراتيجية للمكتب خلال الفترة 2017-2021 بالأولويات الأساسية التالية:

- تحديد المكتب لثلاثة محاور استراتيجية هامة تتعلق بالنقل الجوي والرقمنة وإضفاء الطابع الإقليمي على عمليات التواصل؛
- على مستوى عدد السياح الوافدين إلى الحدود المغربية، من المتوقع استقبال 11 مليون وافد سنة 2017 مع استهداف نسبة نمو طموحة وواقعية تبلغ 6%، على أساس تنويع الأسواق المستهدفة وتدعيم حصص المغرب في الأسواق التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع استقبال 11,7 مليون سائح خلال سنة 2018 و12,5 مليون سنة 2019 و13,4 مليون سنة 2020 و14,2 مليون سنة 2021.

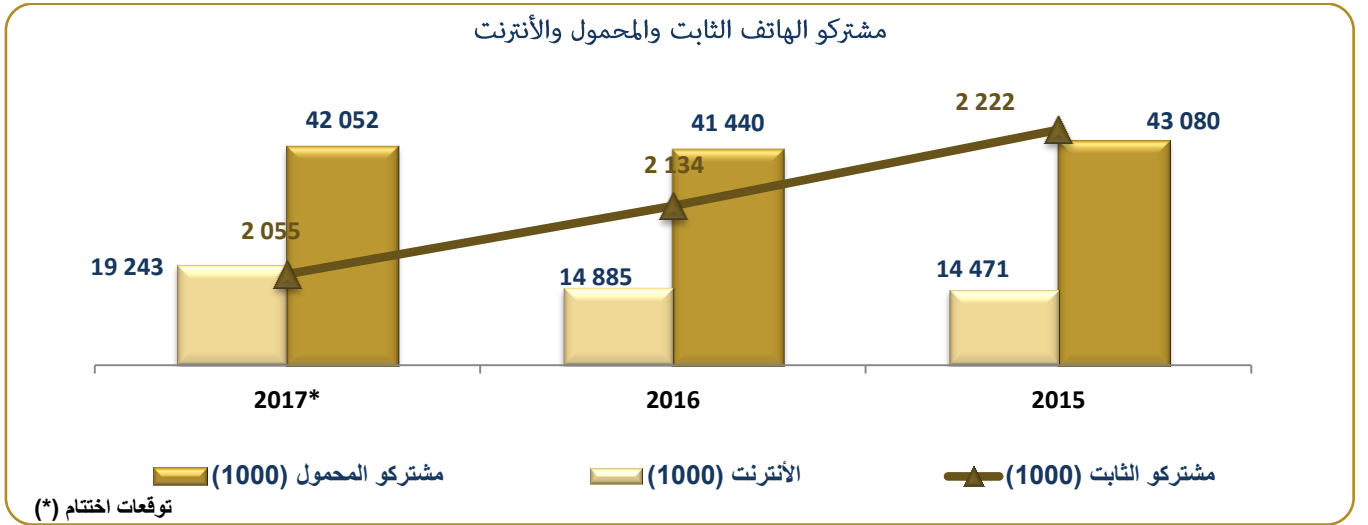
وتبلغ الاستثمارات المتوقعة من لدن المكتب لسنة 2018 ما مجموعه 600 مليون درهم.

وسيتتم تمويل هذه الميزانية بواسطة إيرادات الضريبة المفروضة على النقل الجوي من أجل التضامن وتشجيع السياحة (357 مليون درهم) وكذا دعم الميزانية العامة للدولة.

5.2 الاتصالات والخدمات البريدية والسمعية-البصرية

1.5.2 الاتصالات

تهدف مذكرة التوجهات العامة لقطاع الاتصالات في أفق سنة 2018، على الخصوص إلى إنجاز رقم معاملات القطاع قدره 34.000 مليون درهم وبلوغ عدد المشتركين في شبكة المحمول والهاتف الثابت وشبكة الأنترنت، على التوالي، 50 مليون ومليونين و22 مليون مشترك. في هذا الإطار، وبالإضافة إلى رقم معاملات القطاع الذي تجاوز 40.000 مليون درهم يمكن تقديم أهم إنجازات القطاع حتى نهاية 2016 كما يلي:



كما عرفت سنة 2016، الأحداث البارزة التالية:

- منح 3 رخص من الجيل الرابع للاتصالات (4G) بقيمة 2.600 مليون درهم و3 رخص للاتصالات عبر الأقمار الصناعية (VSAT) بقيمة 57 مليون درهم؛
- تعديل القرار الوزاري المتعلق بإتاوات الترددات الراديوكهربائية.

فيما يخص التوقعات المستقبلية لما بعد سنة 2019، تكمن أهم الأهداف المتوخاة في ما يلي:

- تحضير ونشر مذكرة التوجهات العامة ابتداء من سنة 2019 والتي ستهم فترة تمتد من 3 إلى 4 سنوات؛
- مواكبة تنزيل البرنامج الوطني للصبيب العالي والعالي جدا؛

- تنفيذ مقتضيات مشروع تعديل القانون رقم 24-96 المتعلق بقطاع الاتصالات وخاصة على مستوى الشق المتعلق بالعقوبات؛
- تشجيع تشارك البنيات التحتية لقطاع الاتصالات ودعم المنافسة؛
- إطلاق رخص جديدة خصوصا رخصة الجيل الخامس للاتصالات (5G).

فيما يخص اتصالات المغرب، بلغت حظيرة الهاتف المحمول للمجموعة ما يناهز 54 مليون زبون حتى متم سنة 2016، منها 18 مليون زبون بالمغرب (47,5% من حصة السوق) والباقي، أي 36 مليون زبون، يهم الشركات التابعة المتواجدة بإفريقيا. فيما يهم حظيرة الهاتف الثابت، فقد تم تسجيل 1,8 مليون مشترك بالمغرب (91% من حصة السوق) و7,5 مليون مشترك في حظيرة الأنترنت (47,5% من حصة السوق).

وتهم التوقعات مواصلة الاستثمارات المتعلقة بتحديث شبكة الصبيب العالي والعالي جدا، وتنزيل الجيل الرابع زائد للاتصالات (4G+) وتطوير وعرض منتوجات مبتكرة ذات جودة عالية المعطيات/ الإعلام، مما يتماشى مع التطور الملحوظ على الصعيد العالمي.

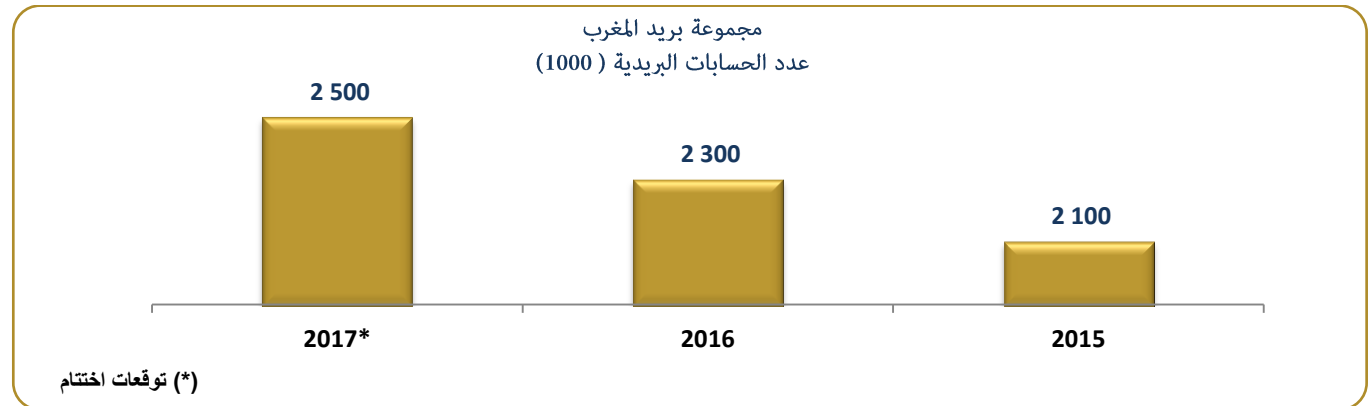
2.5.2 البريد

سوف يتم تقديم أنشطة وأداء مجموعة بريد المغرب أولا على أن يتم التركيز بعد ذلك على أهم مؤشرات أداء شركتها البنكية التابعة "البريد بنك".

ترتبط مجموعة بريد المغرب للمرة الرابعة بعقد برنامج مع الدولة يخص الفترة 2013-2017. ويشكل هذا العقد الإطار الذي تقوم المجموعة من خلاله بتنزيل مخططها للتنمية برسم هذه الفترة وذلك على شكل التزامات من أجل إنجاز مختلف مهامها علاقة بالسياسة الحكومية في القطاع وخصوصا:

- توطيد أنشطة البريد والإرساليات والبريد السريع؛
- تعبئة الادخار وتطوير الخدمات البنكية؛
- تطوير البريد الرقمي وأنشطة الشهادة الإلكترونية.

ويبلغ الاستثمار المتوقع لمجموعة بريد المغرب خلال الفترة 2013-2017 ما قدره 2.900 مليون درهم.



وقد واصلت مجموعة بريد المغرب خلال سنة 2016، إنجاز مهام الخدمة العمومية خصوصا فيما يتعلق بالقرب والإدماج المالي والبريدي وتضييق الفجوة الرقمية وتحسين جودة خدمات البريد والإرساليات واللوجستيك والبريد الرقمي.

وتتمثل أهم النتائج برسم سنة 2016 في ما يلي:

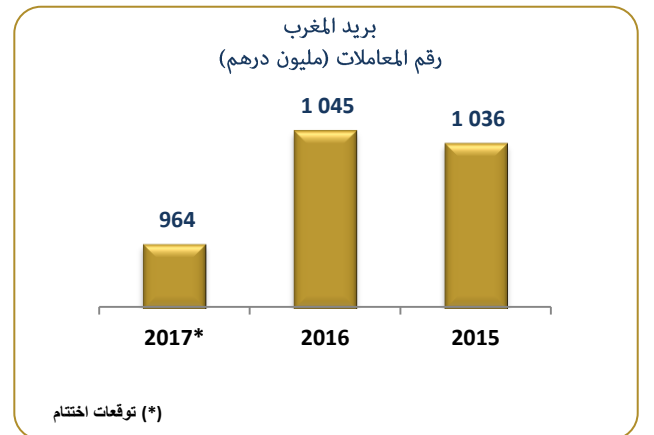
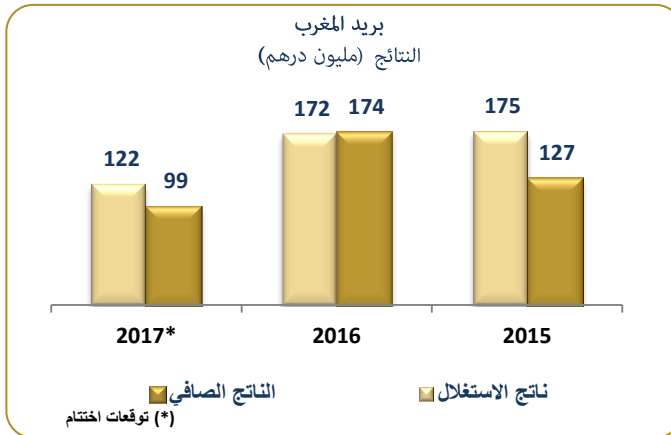
- بلغ رقم معاملات المجموعة 3.354 مليون درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 8% مقارنة مع سنة 2015. ويساهم النشاط البريدي (البريد والإرساليات واللوجستيك والبريد الرقمي) بنسبة 38% في رقم المعاملات، بينما يمثل النشاط البنكي 55% من العائدات. ويناhez رقم معاملات شركة بريد المغرب 1.045 مليون درهم أي بزيادة قدرها 1% مقارنة مع سنة 2015؛
- بلغت النتيجة الصافية لشركة بريد المغرب ما قدره 174 مليون درهم بارتفاع نسبته 37% مقارنة مع سنة 2015؛
- بلغت استثمارات شركة بريد المغرب 83,8 مليون درهم من أصل توقعات تبلغ 222 مليون درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 38%.

وتصادف سنة 2017 السنة الأخيرة من تنفيذ عقد البرنامج بين الدولة ومجموعة بريد المغرب. وستتميز هذه السنة بإنجاز عدد من المشاريع يتمثل أهمها في ما يلي:

- تعزيز الشبكة بما مجموعه 50 وكالة جديدة و20 وكالة متنقلة؛
 - نشر 200 شبك أوتوماتيكي؛
 - تفعيل مخطط التشغيل الآلي للعمليات المتعلقة بالإرساليات؛
 - وضع اللمسات الأخيرة على المشروع الجديد لتنمية المجموعة برسم الفترة 2018-2022 والذي ينبثق من "المخطط المندمج لتنمية البريد؛
 - تأهيل الإطار التنظيمي والتشريعي من أجل إنجاز أهداف "الخدمة الشاملة للبريد" وإجراءاتها العملية.
- ويقدر المبلغ المتوقع للاستثمارات حتى متم سنة 2017 ما قدره 190 مليون درهم. وقد بلغ الإنجاز في متم يونيو 2017 ما قدره 34 مليون درهم.

بالنسبة لسنة 2018، تناهز توقعات الاستثمار 88 مليون درهم وتتمثل أهم الأهداف المتوقعة في ما يلي:

- الرفع من نسبة التوزيع بمقرات الإقامة إلى 78% سنة 2017 وإلى 100% سنة 2022؛
- فتح 3 ملايين حساب بنكي متنقل "mobile banking" في أفق سنة 2022؛
- استقبال 50% من خدمات الحكومة الإلكترونية (e-Gov).



فيما يتعلق بشركة البريد بنك التابعة لمجموعة بريد المغرب، فقد تطورت أهم مؤشراتها حتى نهاية 2016 على النحو التالي:

تطور (%)	2016	2015	2014	مليون درهم
8%	1 849	1 717	1 539	الدخل البنكي الصافي
2%	1 235	1 211	1 142	تكاليف عامة للاستغلال
6%	572	542	523	تكاليف المستخدمين
-1%	663	670	619	نفقات عامة

وتتجلى أهم إنجازات شركة البريد بنك حتى متم يونيو 2017 في ما يلي:

- بلغ الدخل البنكي الصافي ما قدره 733 مليون درهم أي بنسبة تراجع بلغت 19% مقارنة مع متم يونيو سنة 2016؛
- بلغت النتيجة الصافية ما قدره 57 مليون درهم (-60%);
- ارتفعت تكاليف الاستغلال بنسبة 6% حيث بلغت 637 مليون درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البريد بنك حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على مخططة الاستراتيجية للفترة 2017-2022 حيث يطمح من خلال هذا المخطط إلى أن يصبح رابع أكبر بنك للخواص وأول بنك للأشخاص ذوي الدخل المنخفض كما يطمح إلى جذب 5% من سوق المقاولات الصغيرة وجذب 5% من سوق مغاربة العالم.

3.5.2 المجال السمعي البصري

1.3.5.2 الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

في إطار مهام الخدمة العمومية التي تضطلع بها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في المجال السمعي البصري، تميز نشاط الشركة خلال سنة 2016، على الخصوص، بالتغطية الإعلامية لتنظيم المغرب لحدثين هامين هما:

- الانتخابات التشريعية لشهر أكتوبر 2016؛
- الدورة الثانية والعشرون من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ التي عقدت بمراكش بين 7 و18 نونبر 2016.

على المستوى العملي، بلغت مدة تتبع القنوات التلفزية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة للمغاربة معدل 3 ساعات و11 دقيقة في اليوم، متجاوزة بذلك المدة الملاحظة على المستوى الدولي (3 ساعات و 3 دقائق).

ومن جهة أخرى، عملت الشركة على تعزيز التغطية الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بالتلفزة الرقمية الأرضية حيث بلغت نسبة التغطية 87%.

وقد بلغ الاستثمار المنجز خلال سنة 2016 ما قدره 149 مليون درهم.

أما برسم سنة 2017، فإن الإجراءات المتخذة من طرف الشركة تركز حول المحاور التالية:

- إرساء مفاهيم جديدة تتمحور حول القرب سواء على مستوى المعلومة أو على مستوى البرامج التي تتناول قضايا اجتماعية وكذا البرامج الثقافية والترفيهية؛
- مواصلة تنفيذ استراتيجية دعم الإنتاج الوطني وذلك ملائمة مع دفتر تحملات الشركة.

ومن أهم التدابير التي تم اتخاذها خلال سنة 2017، ما يلي:

- الشروع في تجديد ديكور القناة الأولى؛
- وضع استوديو جديد للنشرة الإخبارية المتلفزة؛
- ترحيل قناة الرياضية إلى عين الشق؛

- تعميم نظام الدقة العالية "HD" على مختلف مصالح التلفزة؛
- وتحديث الموقع الإلكتروني للشركة ووضع استراتيجية رقمية؛
- تعزيز خدمة الفيديو حسب الطلب.

وفيما يتعلق بالاستثمار، فإن توقعات سنة 2017 تبلغ 350 مليون درهم وتشمل على الخصوص تجهيزات البث التلفزي (85 مليون درهم) والتجهيزات السمعية البصرية (80 مليون درهم) وتجهيزات أخرى (10 مليون درهم). وقد أنجزت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة حجم استثمار بلغ 45 مليون درهم حتى متم يونيو 2017. كما تقدر توقعات الاختتام بما قدره 150 مليون درهم.

بالنسبة لسنة 2018، فإن مخطط العمل المتوقع سيتمحور حول أهم الإجراءات التالية:

- تفعيل استراتيجية رقمية كفيلة للاستجابة لانتظارات الجمهور بالنظر إلى الطفرات الرقمية وكذا الضغط الذي يمثل استهلاك وسائل الإعلام الرقمي؛
- تعزيز التغطية الوطنية.

وتبلغ توقعات الاستثمار لسنة 2018 ما يناهز 350 مليون درهم، أي نفس حجم توقعات السنة الماضية. وتهم هذه الاستثمارات، أساساً، تجهيزات شبكة الإرسال والبث عبر الأقمار الاصطناعية وعبر التلفاز والراديو (بث وترميز واستقبال وبث متعدد وتجهيزات بث إرسال التلفزة الرقمية الأرضية والتجهيزات من أجل البث على موجات الإرسال العادي AM والتردد المحوري FM ومراكز التحويل...).

2.3.5.2 شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)

يتجلى تنفيذ استراتيجية الشركة خلال سنة 2016، في الإنتاج وبث نشرات الأخبار وبرامج الحوار والنقاش والبرامج الموجهة للمرأة وكذا البرامج التربوية والفنية والرياضية.

وفي نفس السياق، ساهمت الشركة في تعزيز ودعم الإنتاج السمعي البصري والسينمائي الوطني من خلال بثه في الشبكة المرجعية لمدة 7 ساعات و14 دقيقة في اليوم.

ومن جهة أخرى، واصلت القناة الثانية إغناء وتنويع عرضها من برامج القرب ذات توجه اجتماعي وثقافي.

وقد شمل الإستثمار المنجز برسم سنة 2016، خاصة، تعويض بعض التجهيزات وصيانة شبكة البث التلفزي بمبلغ إجمالي قدره 21 مليون درهم.

ويندرج مخطط عمل الشركة برسم سنة 2017، في إطار الاستراتيجية ويرتكز حول أهم المحاور التالية:

- مواصلة التطبيق التدريجي لدفتر تحميلات الشركة؛
- الإغناء المستمر لشبكة البرامج لا سيما من أجل تحسين نسبة المشاهدة أو على الأقل المحافظة عليها.

وتبلغ توقعات الاستثمار لسنة 2017 ما قدره 50 مليون درهم. ويبلغ الاستثمار الذي تم إنجازه حتى متم يونيو 2017 حوالي 8 مليون درهم كما تهدف الشركة تحقيق توقعات اختتام تناهز 23 مليون درهم.

أما برسم سنة 2018، فيقدر استثمار الشركة بما قيمته 50 مليون درهم. ويظل مخطط عمل الشركة وميزانية استثمارها برسم نفس السنة مرتبطان إلى حد كبير بالقرارات التي سيتم اتخاذها بشأن تصحيح الوضعية المالية للشركة.

4.5.2 وكالة المغرب العربي للأنباء

يهدف مشروع إصلاح القانون المتعلق بوكالة المغرب العربي للأنباء إلى وضع إطار قانوني يمكن الوكالة من تحسين أدائها وتنويع أنشطتها وإنتاجها وكذا رفع مستواها التكنولوجي وتعزيز وجودها على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تمت المصادقة على مشروع القانون السالف الذكر من طرف الغرفة الأولى للبرلمان خلال شهر يوليوز 2017.

فيما يخص الأنشطة، وبالإضافة إلى تنظيمها لسلسلة من المنتديات الموضوعاتية، قامت الوكالة خلال سنة 2016 بإنتاج 1.900 رسم بياني إخباري و 202.500 قصاصة أخبار بخمس لغات (العربية والأمازيغية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية) و 7.200 تسجيل صوتي و 10.000 صورة.

ومن جهة أخرى، ومن أجل ترشيد تموقعها الجغرافي، قامت الوكالة بدمج مكاتبها وإرساء 12 قطبا جهويا و 13 قطبا دوليا و 8 مكاتب دولية.

فيما يخص الانجازات المالية للوكالة، تميزت سنة 2016 بما يلي:

- إنجاز رقم معاملات (دون احتساب إمدادات الدولة) قدره 35,6 مليون درهم ونتيجة صافية قدرها ناقص 0,6 مليون درهم؛
- الالتزام بمبلغ 270,2 مليون درهم برسم الاستغلال منها 74% تمثل تكاليف المستخدمين وكذا بمبلغ 15,7 مليون درهم برسم الاستثمار.

وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للوكالة خلال سنة 2017 ما قدره 64 مليون درهم. أما الإنجازات حتى متم يونيو 2017 فبلغت 9,3 مليون درهم. كما تناهز توقعات الاختتام ما قيمته 27,9 مليون درهم.

أما تقديرات الاستثمارات المتوقعة لسنة 2018، فتبلغ 64 مليون درهم وتتعلق أساسا بإنهاء تهيئة مقر الوكالة وكذا شراء المعدات.

3 الخدمات الأساسية وتقوية التضامن والتماسك الاجتماعي

1.3 التربية والصحة

1.1.3 الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

شكلت سنة 2016 السنة الثانية لتنفيذ مخطط التدابير ذات الأولوية المتعلقة بالفترة 2015-2018 وذلك في إطار الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية في أفق سنة 2030.

وتبرز الحصيلة الأولى لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن الرؤية المشار إليها أعلاه خلال الموسمين الدراسي 2015-2016 و 2016-2017، فيما يتعلق بالمشروع الرائد "الإنصاف وتكافؤ الفرص"، بحيث تم افتتاح ما يقارب 200 مؤسسة تعليمية 54% منها في الوسط القروي.

وفيما يتعلق بالتربية غير النظامية للأطفال، فقد تم تسجيل 67.000 مستفيد ومستفيدة خلال الموسمين الدراسي 2015-2016 و 2016-2017. أما بخصوص جودة العرض فقد تم إطلاق مشروع "النموذج البيداغوجي" وعدة مشاريع رائدة أخرى تهم، على الخصوص، التشجيع على القراءة والبرنامج الجديد للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إيلاء اهتمام خاص للغات الأجنبية من أجل استدراك التأخر الملحوظ لدى غالبية التلاميذ، وخاصة من خلال مواكبة دعم تلاميذ المواد العلمية في التعليم الثانوي بهدف التخفيف من أثر إشكالية اللغات. وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى الارتفاع المهم في عدد الثانويات التأهيلية التي تسلم شهادة البكالوريا الدولية حيث بلغ 448 مؤسسة.

كما تمت مواكبة جهود إعادة هيكلة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من خلال تقليصها من 16 أكاديمية إلى 12 وفقا للتقسيم الإداري الجديد للمملكة وإعادة تنظيم هيكلها الإدارية في اتجاه تعزيز التدبير اللامركزي لهذه الوحدات وذلك بتعبئة جميع الشركاء ولا سيما مراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء لدى هذه المؤسسات، مما مكن من إنجاز الانتقال مع ضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات من حيث الاستثمارات وتأمين التزويدات وتنظيم الامتحانات...

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة من قبل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين خلال سنة 2016 ما يناهز 1.740 مليون درهم مقابل 2.323 مليون درهم سنة 2015.

وتمت مواصلة الجهود المبذولة لتصفية مستحقات ديون الموردين للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين خلال سنة 2016، وذلك من خلال دفع 98,4% من إمدادات الدولة للأكاديميات، أي ما قيمته 4.320 مليون درهم. وبالتالي بلغ مجموع التسديدات المتراكمة لهذه الإمدادات خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما قدره 12.430 مليون درهم، أي مجموع الدعم الذي التزمت به الدولة.

وحتى نهاية يونيو 2017، بلغ مجموع إمدادات الدولة المؤداة للأكاديميات ما قيمته 2.260 مليون درهم، أي بنسبة 68% من الدعم الممنوح بهذا التاريخ (3.320 مليون درهم). أما فيما يخص الأداءات في نهاية سنة 2017، فستناهمز 5.350 مليون درهم منها 2.700 مليون درهم للاستثمار.

ومن أجل ضمان نجاح الدخول المدرسي للموسم 2017-2018، رخص رئيس الحكومة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بإبرام اتفاقيات شراكة مع المديريات الجهوية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لاقتناء الأثاث المدرسي وذلك بهدف تمكين مجموع المؤسسات المدرسية من الوسائل والمعدات الضرورية لسير عملها. وقد استلزمت هذه العملية تعبئة 383 مليون درهم.

وهكذا، تبلغ توقعات الاستثمار لسنة 2017 ما قدره 2.702 مليون درهم. وتشمل أهم التدابير المبرمجة المجال المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص (توسيع العرض المدرسي وإنعاش التعليم الأولي وتجديد وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات...) والمجال المتعلق بدعم جودة التعليم والتكوين (تحسين مستوى التلاميذ فيما يخص اللغات الأجنبية، إصلاح نظام البكالوريا، التكوين المستمر للأساتذة...) وبالحكامة (النهوض بتدبير الموارد البشرية وإرساء منظومة التوجيه وتتبع تنفيذ المشاريع...).

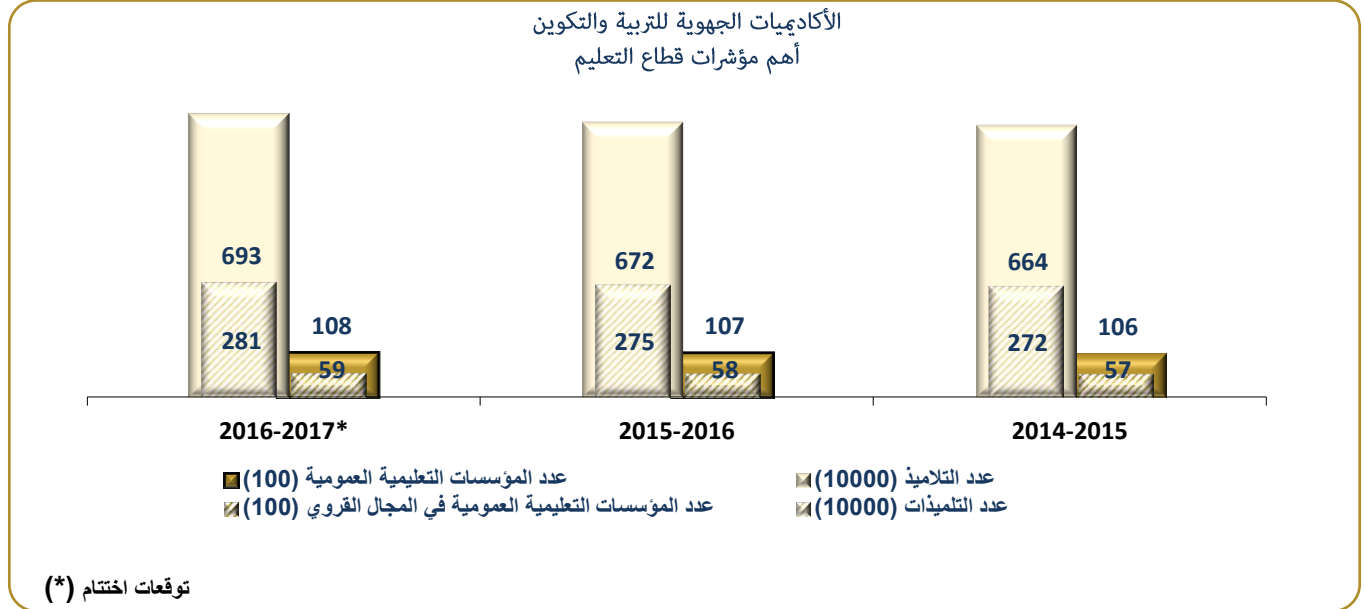
وفي إطار تعزيز مؤسسات التعليم العمومي بالموارد البشرية اللازمة للقيام بمهامها، شرعت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منذ نهاية سنة 2016 في عملية توظيف الأساتذة عن طريق التعاقد. وقد شملت عمليات التوظيفات خلال الربع الأول من سنة 2017 ما مجموعه 10.723 أستاذ. ويقدر المبلغ الإجمالي لإمدادات الدولة المتوقعة برسم سنة 2017 من أجل أداء رواتب المتعاقدين ما يناهز 979,9 مليون درهم منها 600 مليون درهم تم تحويلها حتى متم يونيو 2017، أي بنسبة 61% من مجموع الإمدادات.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية توظيف مماثلة توجد في مرحلتها النهائية وتخص توظيف 23.951 أستاذ برسم الموسم الدراسي 2017-2018. وقد تم تنظيم مباراة لتوظيف الأساتذة بموجب عقود، وذلك يومي 29 و30 يونيو 2017. كما التحق جميع المترشحين المقبولين بمناصبهم بتزامن مع الدخول المدرسي 2017-2018. وقد خصصت ميزانيات إضافية لخلق مناصب مالية (تعاقدية) والاعتمادات اللازمة لدفع الأجور.

وستتميز سنة 2018 بمواصلة الدعم المالي للدولة الموجه إلى قطاع التربية، خصوصا من حيث الاستثمار بما يقارب 3.000 مليون درهم وتعزيز هيئة التدريس بغلاف مالي يناهز 3.700 مليون درهم.

ويندرج مخطط العمل لسنة 2018 في البرنامج الحكومي القطاعي الذي يتمحور حول التعزيز الاستراتيجي والتنظيمي للقطاع وتطوير المؤسسة المدرسية. ويستند المحور الأول على أربعة نقاط تهم النموذج البيداغوجي والشق التنظيمي والمخطط المدرسي والحكامة. أما المحور الثاني فيتركز على المكونات الخمس للمؤسسة المدرسية والتي تهم المساحات والتجهيزات والتلميذ والمدرس والإدارة المدرسية وأولياء التلاميذ.

وستشهد سنة 2018، بالإضافة إلى تسريع وتيرة توسعة المؤسسات التعليمية بهدف إنشاء 1.948 قاعة و28 داخلية و8 مطاعم و93 مقر إداري، إنشاء 55 مؤسسة تعليمية جديدة منها 26 مؤسسة بالعالم القروي وكذا توسيع العرض المدرسي في ما يخص البكالوريا الدولية والمسارات المهنية. كما ستعرف سنة 2018 انطلاق برنامج شامل يخص المدارس الجماعية الذي يهدف في أفقه إلى إعادة تشكيل الشبكة المدرسية في العالم القروي.



2.1.3 الجامعات

يرتكز مخطط عمل القطاع الجامعي على التوجيهات الملكية والرؤية الاستراتيجية للإصلاح للفترة 2015-2030 وكذلك على البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021. ويمكن تلخيص أهم المؤشرات للقطاع على النحو التالي:

- التعليم العالي العمومي: يشمل هذا القطاع 13 جامعة منها جامعة واحدة تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (جامعة القرويين) ويضم 124 مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي؛
 - التعليم العالي الخاص: تم إحداث هذا القطاع في إطار الشراكة وتكمن ديناميته في فتح 5 جامعات تضم 28 مؤسسة جامعية و4 مدارس للمهندسين، وهي المدرسة المركزية للدار البيضاء والمدرسة العليا للهندسة اللوجستية والمعهد المتوسطي للوجستيك والنقل بتطوان والمدرسة العليا للهندسة المعمارية بالدار البيضاء.
- وقد بلغ العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي 838.446 طالب (باستثناء الطلاب في التكوين المهني والأقسام التحضيرية والمرشحين للحصول على الدبلومات التقنية المتخصصة)، موزعين كما يلي:

2017 (*)	2016	2015	2014	
766.446	750.130	677.391	607.145	التعليم العالي الجامعي
32.000	31.801	31.299	29.918	تكوين الأطر
40.000	38.528	37.153	35.509	التعليم العالي الخاص
838.446	820.459	745.843	820.459	المجموع

(*) توقعات اختتام 2017

وبلغت القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية لسنتي 2016 و2017، على التوالي 446.067 و484.167 مقعد بيداغوجي، أي بزيادة قدرها 38.100 مقعد (+8,5%).

كما بلغ عدد الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية برسم سنة 2017 ما يناهز 340.000 طالب في حين بلغ عدد الطلاب المستفيدين من السكن في الحي الجامعي التابع للمكتب الوطني للخدمات الجامعية والاجتماعية والثقافية 62.147 طالبا. وسجل عدد الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية والميزانية المخصصة لهذه المنح تطورا يمكن تلخيصه على المنوال التالي:

2017-2016	تغيير(%)	2016-2015	تغيير(%)	2015-2014	
340.000	%6+	322.280	%12+	286.780	عدد الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية
1.800	%10+	1.728	%17+	1.478	ميزانية المنح الدراسية (مليون درهم)

وبلغت الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي 169,7 مليون درهم مع العلم أن الصندوق الوطني للبحث العلمي عبأ غلفاً مالياً قدره 300 مليون درهم خلال الفترة 2018-2015. أما فيما يخص الإنتاج العلمي، فقد تميز بنشر 2.300 أطروحة معتمدة و 5.200 منشور و 155 براءة اختراع.

أما تمويل القطاع الجامعي العمومي (بما في ذلك الاعتمادات المخصصة لقطاع الإشراف التقني)، فتتمثل أهم معطياته في ما يلي:

تطور (مليون درهم)	تطور (%)	2017	2016	الاعتمادات (مليون درهم)
137,2	%1,5	9.133,7	8.996,5	استغلال
20,0-	%2,2-	876,0	896,0	استثمار
117,2	%1,2	10.009,7	9.892,5	إجمالي الميزانية

وفيما يتعلق بسنة 2016، تجدر الإشارة إلى أن الأداءات المنجزة برسم ميزانية الاستثمار تناهز 600 مليون درهم من أصل ميزانية متوقعة قدرها 2.205 مليون درهم (بما في ذلك الاعتمادات المرحلة من السنوات السابقة).

كما بلغت الأداءات برسم ميزانية الاستثمار حتى متم يونيو 2017 ما قدره 170 مليون درهم. وفيما يخص توقعات الاختتام برسم أداءات ميزانية الاستثمار لسنة 2017، فإنها تقدر بما يناهز 747 مليون درهم من أصل توقعات قدرها 2.440 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالمشاريع الرائدة المبرمجة أو التي تم إطلاقها على مستوى القطاع الجامعي فإنها تهتم على الخصوص ببناء 11 مؤسسة جامعية و 10 مدرجات تضم 400 مقعد بيداغوجي وتجهيز مدارس المهندسين بمعدات علمية وتدرسية.

وتقدر الاستثمارات المبرمجة من قبل الجامعات العمومية لسنة 2018 بمبلغ 2.495 مليون درهم.

كما أن أهم المشاريع التي هي في طور الانطلاق أو الإنجاز فتهم 3 كليات طب في كل من طنجة وأكادير والعيون و 4 مدارس عليا للتكنولوجيا والمجمع الجامعي لتامنصورت في مراكش والمجمعات التكنولوجية لتامسنا ووجدة.

ويناهز الغلاف المالي المعبأ لتنفيذ هذه المشاريع 308 مليون درهم لاعتمادات الأداء و 240 مليون درهم لاعتمادات الالتزامات.

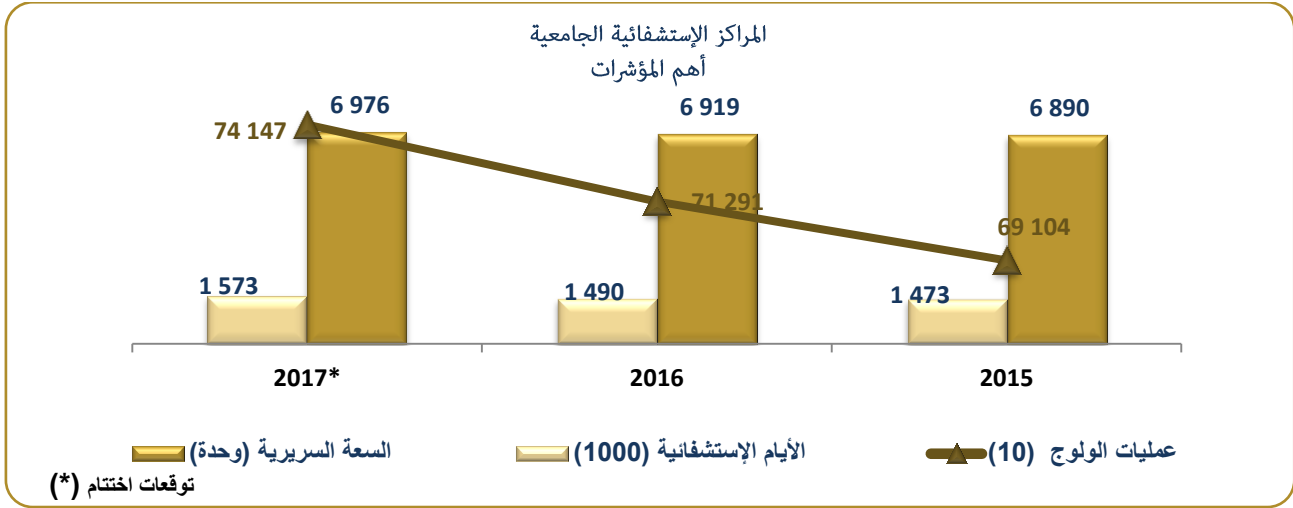
3.13 المراكز الاستشفائية الجامعية

تجلى أهم الإنجازات المسجلة خلال سنة 2016 التي تشكل آخر سنة لتنفيذ مخطط عمل المراكز الاستشفائية الجامعية برسم الفترة 2016-2012، في ما يلي:

دخول مقتضيات القانون رقم 13-70 المتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية والذي ينص على أن يحدث بكل جهة مقر كلية عمومية للطب والصيدلة ومركز استشفائي جامعي وعند الاقتضاء، كلية عمومية لطب الأسنان؛

- إحداث أول بنك للعظام في المغرب على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بمراكش؛

- تدشين موقع لمعالجة نفايات أنشطة العلاج التي تحمل خطر العدوى على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس؛
- إحداث قطب مندمج لمحاربة السرطان ومعهد البحث في السرطان بالإضافة إلى بيت الحياة المخصص للأطفال المصابين بالسرطان بالمركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس؛
- تدشين مصلحة جديدة للولادة بمستشفى الأطفال ومصلحة جديدة للمستعجلات بمستشفى 20 غشت على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد وانطلاق أشغال بناء مصلحة المستعجلات ومركز الأمراض العقلية؛
- إنشاء صيدلية آلية على مستوى المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط؛
- افتتاح مصلحة مستعجلات الأطفال في المنطقة الشرقية بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة.



خلال سنة 2016، بلغت ميزانية الاستثمار التي تم إنجازها من قبل المراكز الاستشفائية الجامعية ما قدره 206 مليون درهم. وتقدر الاستثمارات المنجزة حتى نهاية يونيو 2017، ما يناهز 85 مليون درهم مع توقعات اختتام لمتى سنة 2017 تناهز 208 مليون درهم. وفي هذا الإطار، تعد سنة 2017 أول سنة تعرف تنفيذ الاستراتيجية الصحية الجديدة 2017-2021، والتي تركز على تعزيز المكتسبات وتحسين إمكانية الولوج للعلاج على أساس الإنصاف وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي وإدخال التغطية الصحية الشاملة.

وبالنسبة لسنة 2018، تبلغ التوقعات المالية 3.640 مليون درهم فيما يتعلق بالاستغلال و 207 مليون درهم فيما يخص الاستثمار. وستشمل أهم المشاريع الانتهاء من أشغال بناء المقرات الإدارية والاستشفائية وتركيب المعدات الطبية والتقنية والأفرشة والأثاث الطبي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتوفر كل من مدينة أكادير وطنجة على مركز استشفائي جامعي خاص بكل منهما، ومن المتوقع أن يشرع المركزان في الخدمة خلال سنتي 2018 و 2019 على التوالي.

2.3 الشغل والتكوين المهني والتماسك الاجتماعي

1.2.3 مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

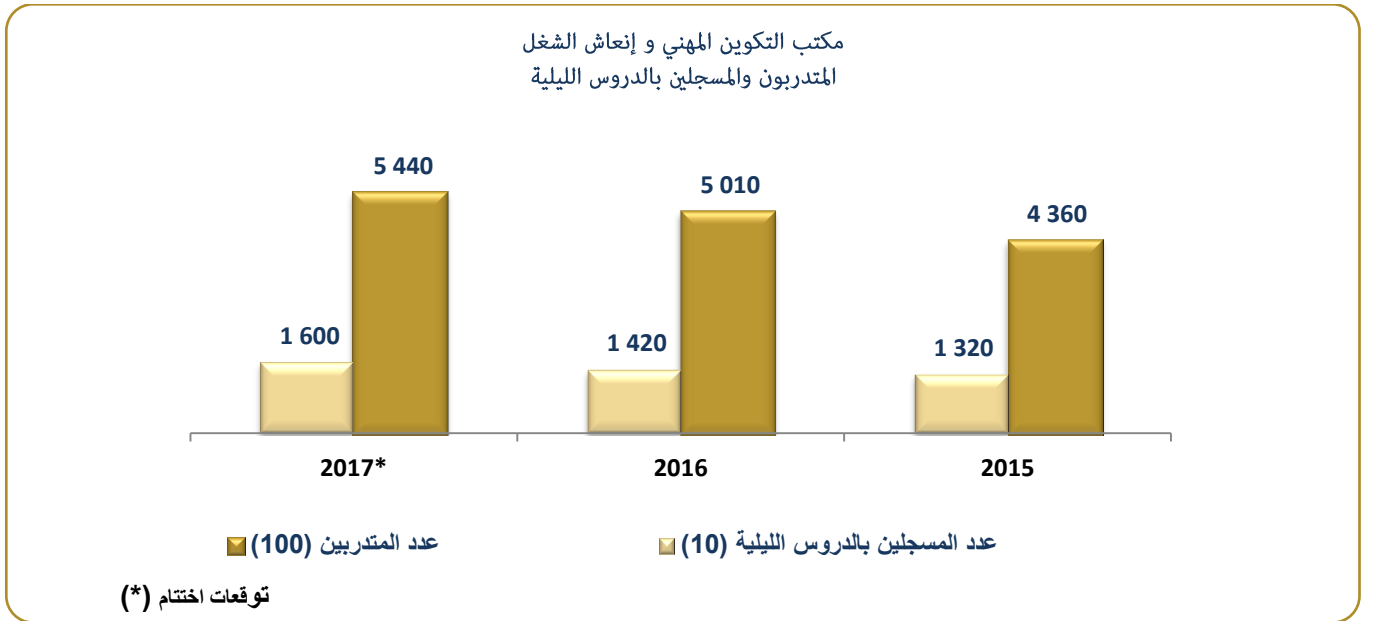
يندرج عمل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2021 الذي يهدف إلى تطوير منظومة التكوين ودعم وتحسين جودته وكذا تحسين جاهزية الخريجين للتشغيل ومواكبة تنمية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات والصناعات المتوسطة والصغيرة.

ويواصل المكتب مجهوداته لمواكبة المشاريع الهيكلية الكبرى والبرامج الحكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة منها المخطط الوطني للتسريع الصناعي ورؤية 2020 للسياسة ومخطط المغرب الأخضر وكذا عقود البرامج لقطاعات النقل والبناء

والأشغال العمومية... وذلك بالإضافة إلى المساهمة في الجهود الرامية للاستجابة للمتطلبات الاجتماعية. وذلك تبعا للوتيرة الموضحة في الجدول التالي:

التوقعات					الإنجازات		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	مليون درهم
365.500	355.000	337.000	311.000	270.000	261.000	192.000	عدد المتكويين سنويا
2.091.500	1.726.000	1.371.000	1.034.000	723.000	453.000	192.000	المجموع المتراكم

بالنسبة للسنة 2017-2016، بلغ عدد المقاعد التي وفرها المكتب ما قدره 501.000 مقعد مقابل 436.036 مقعد بالنسبة للسنة التكوينية الماضية.



كما عرفت السنة 2016-2017 بداية تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة على مستوى المكتب وذلك عبر نقل عدد كبير من الاختصاصات للمديرية الجهوية للمكتب لتمكينها من العمل خلال سنة 2018 كمؤسسات تتوفر على التوكيل والتفويض اللامين من الإدارة المركزية لتنفيذ التزاماتها. وفي هذا الصدد، قامت عدة جهات من المملكة بتوقيع اتفاقيات شراكة مع المكتب الذي يطمح بدوره إلى توسيع هذه الشراكة إلى جميع الجهات علما أن تنمية التكوين المهني تدخل في نطاق مهام الجهات وذلك حسب مجال تدخل كل واحدة منها.

وبغية تعزيز حضور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على الصعيد المحلي وتوفير عروض متنوعة وهادفة للتكوين، يعتزم المكتب خلال سنة 2017، إحداث 24 مؤسسة جديدة للتكوين المهني لرفع الطاقة الاستيعابية إلى 544.000 متدرب خلال السنة الدراسية 2017-2018 وبالتالي وضع 723.000 متدرب رهن إشارة سوق الشغل حيث يمثل هذا العدد المجموع المتراكم لعدد المتدربين الذين تم تكوينهم خلال الفترة 2015-2017.

وعلى ضوء هذه المعطيات سيرتفع عدد المؤسسات من 356 مؤسسة حاليا إلى 380 مؤسسة خلال الموسم 2017-2018 والتي سوف تغطي احتياجات القطاعات الاستراتيجية كالبيئة والطاقة والصناعة الغذائية والنقل واللوجستيك والفندقة والسياحة والقطاع السمعي البصري وصناعة السيارات.

ومن جهة أخرى، وفي إطار متابعة سياسة المواكبة الرامية إلى تأهيل المقاولات المغربية وكذا الرفع من كفاءات مستخدميها، سيوفر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل خلال الموسم 2017-2018، تكوينا مستمرا يشمل ميادين متنوعة لفائدة 230.000 مستفيد بمختلف القطاعات الاقتصادية، مما سيرفع عدد المستفيدين بنسبة 15% مقارنة بالسنة الدراسية 2016-2017.

ويبلغ مجموع الميزانية المخصصة برسم سنة 2017، لتمويل مخطط عمل المكتب والعقود الخاصة المتعلقة بالتكوين وكذا تمويل المشاريع المبرمجة في إطار اتفاقيات، ما قدره 3.638,7 مليون درهم.

أما فيما يخص الاستثمارات، فقد بلغت الإنجازات حتى متم 2016 ما قدره 176,8 مليون درهم بينما بلغت 59 مليون درهم مع نهاية يونيو 2017. أما توقعات الاختتام لهذه السنة برسم الاستثمار فستبلغ 270 مليون درهم.

بالنسبة لسنة 2018، فإن مشروع عقد البرنامج بين الدولة والمكتب يتوقع غلafa ماليا قدره 705 مليون درهم لتمويل البرنامج الاستثماري الخاص بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل حيث يتوقع بناء 24 مؤسسة تكوين مهني بغية توفير طاقة استيعابية قدرها 592.000 مقعد.

موازية مع ذلك، وبهدف الحفاظ على الجودة المتوخاة، التزم المكتب بتحسين جودة خدماته فيما يخص التكوين والتعاون وذلك من خلال:

- تبني المرجعية الوطنية للجودة التي أنجزها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والتي تصف عملية ومسااطر تدبير التكوين المهني وكذا تقييم أنظمة التسيير المتبعة وتصنيف مؤسسات التكوين؛
- توسيع نطاق شبكة مراكز تنمية الكفاءات لتشمل القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة مكونة والتي توفر مناصب شغل وخاصة منها قطاعي النقل واللوجستيك والصناعة الغذائية؛
- إحداث مراكز تنمية الكفاءات متعددة القطاعات على المستوى الجهوي بحيث تكون أكثر قربا وتفاعلا مع متطلبات المحيط السوسيو-اقتصادي للجهة المعنية؛
- دعم الشراكات على المستوى الدولي سواء مع بلدان الشمال أو بلدان الجنوب: البحث عن ممولين يساهمون في تمويل المشاريع التي قدمها المكتب (المساعدة التقنية والتجهيزات...) والرفع من نسبة المقاعد البيداغوجية التي يخصصها المكتب للمتدربين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في أفق الوصول إلى 1.000 مستفيد سنويا.

2.2.3 الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

تهدف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات إلى تكوين أزيد من نصف مليون من الباحثين عن الشغل في أفق سنة 2020، وذلك من أجل تحسين جاهزيتهم للتشغيل وإدماج 445.000 من الباحثين عن الشغل وكذا مواكبة 20.000 مستفيد من برنامج التشغيل الذاتي لإحداث 10.000 مقالة صغيرة جدا وتعاونية وأنشطة أخرى مذرة للدخل، مما سيمكن من إحداث 30.000 منصب شغل.

وقد تميزت سنة 2016 بمواصلة صياغة مشروع عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الذي صادق عليه المجلس الإداري للمكتب المنعقد في نونبر 2015 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة والذي يهدف إلى تنفيذ توجهات مخطط تنمية هذه الوكالة في أفق 2020.

كما اتسمت سنة 2016 بالبداية الفعلية لتفعيل الإجراءات الجديدة للتأهيل للحث على تشغيل المأجورين:

- الصيغة الجديدة لعقد الإدماج الذي يمثل تحسنا ملحوظا في التدريب قصد التكوين والإدماج. ويعد هذا العقد، الذي تم إطلاقه منذ 1993، بمثابة الإجراء الأساسي لدعم إدماج الشباب حاملي الشواهد (التصريح المنتظم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة المتدربين والاستفادة من التأمين الصحي الإجباري عن المرض والتزام المشغل بالتوظيف بموجب عقد عمل لما لا يقل عن 60% من المستخدمين عن طريق عقود الإدماج).
- برنامج "تحفيز" الذي يرمي إلى دعم التشغيل لفائدة المقاولات والجمعيات حديثة الإنشاء عن طريق الإعفاء من الضريبة على الدخل والتكفل بحصة المشغل للتغطية الاجتماعية وذلك في حدود خمسة مأجورين برواتب تصل إلى 10.000 درهم.

ومن جهة أخرى، عرفت سنة 2016 تحسنا في جاهزية تشغيل 16.542 من الباحثين عن الشغل خارج برنامج "تأطير" وكذا دعم إدماج 75.613 شخص بموجب عقود إدماج أو عقود خاضعة للقانون المشترك ومواكبة 1.904 من حاملي مشاريع التشغيل الذاتي

بالإحداث الفعلي لما مجموعه 749 مقالة صغيرة جدا وأنشطة مزرعة للدخل.

وقد بلغ عدد المسجلين الجدد في قاعدة معطيات الوكالة 193.622، كما أن 58.089 شخص استفادوا من لقاءات من أجل التأهيل للشغل واستفاد 48.730 شخص من أوراش للبحث عن الشغل.

وتميزت الفترة 2012-2016 في مجملها بتحسين جاهزية التشغيل لفائدة 70.000 من الباحثين عن الشغل فضلا عن برنامج "تأطير" وكذا دعم إدماج 320.000 شخص بموجب عقود إدماج أو عقود خاضعة للقانون المشترك ومواكبة إحداث 4.000 مقالة صغيرة جدا وأنشطة مدرة للدخل.

فيما يخص الإنجازات المالية لسنة 2016، فقد تجاوزت التزامات الوكالة 432 مليون درهم منها 3,5 مليون درهم برسم ميزانية الاستثمار. وتبلغ توقعات الاختتام لسنة 2017 ما يناهز 440 مليون درهم منها 5 مليون درهم تم رصدها للاستثمار. ويهم المجهود الاستثماري تأهيل فضاءات الاستقبال وهياكل المعالجة بكل الفروع التابعة للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات.

وستعرف سنة 2018، الانتشار التدريجي والفعلي للمنظومات الجهوية للتشغيل، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات مع الجهات والتي ستضمن إجراءات جهوية خاصة تستهدف معالجة نواقص سوق الشغل على المستوى المحلي.

3.2.3 التعاون الوطني

يهدف مخطط التنمية للتعاون الوطني للفترة 2015-2020 إلى التغطية الشاملة للأشخاص في حالة هشاشة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وقد بلغت الإنجازات برسم ميزانية الاستغلال ما قدره 495 مليون درهم خلال سنة 2016 مقابل 515 مليون درهم سنة 2015.

كما بلغ عدد الوحدات التابعة للتعاون الوطني والمستفيدين من خدماته سنة 2016، على التوالي 4.086 وحدة و 567.981 شخص مقابل 3.988 وحدة و 493.970 شخص في السنة الماضية.

بالنسبة لسنة 2017، فقد تابع التعاون الوطني أنشطته الاجتماعية لفائدة النساء والأطفال في وضعية صعبة وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين الذين لا يتوفرون على أي دعم أو دخل مادي قار. ويتعلق الأمر خاصة ببناء مراكز الاستقبال وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والتدريس وإعادة التأهيل الوظيفي للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جهة أخرى، بلغت إنجازات ميزانية الاستغلال لسنة 2016 ما قدره 495 مليون درهم بينما وصلت إنجازات ميزانية الاستثمار إلى 9 ملايين درهم.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة مع نهاية يونيو 2017 ما قيمته 3 ملايين درهم مع توقعات اختتام تقارب 9,8 مليون درهم.

بهدف إعادة تموقع التعاون الوطني وتعزيز دوره في المجال الاجتماعي، تم تبني رؤية استراتيجية ومخطط عمل يشملان إجراءات تركز على المحاور الاستراتيجية الأربعة التالية:

- تطوير الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية: إعادة بلورة شبكة تدخل التعاون الوطني (خلق وحدات جديدة وإعادة تهيئة الوحدات الحالية...) وإعادة تمركز أنشطة التعاون الوطني حول الدعم الاجتماعي...
- إعادة الدينامية لأنشطة التعاون الوطني من أجل خدمة سياسة اجتماعية محكمة: تأهيل الموارد البشرية والهيكل التنظيمي للمؤسسة مع الحاجيات (التشغيل والكفاءات والتنقل والتكوين وإدارة النجاعة...);
- إضفاء المهنية على نموذج الشراكة الجموعية: تقييم وهيكل نموذج الشراكة ومواكبة الجمعيات الشريكة قصد الإرساء والدعم التدريجين لاستقلاليتها...
- إرساء سياسة تعاقدية من أجل تحديد مسؤوليات كل الفعاليات المعنية بالمجال الاجتماعي.

ويعتزم التعاون الوطني خلال سنة 2018 تقوية قدراته العملية، بالإضافة إلى إنجاز برنامجه الاستثماري الهادف، خصوصا، إلى

خلق 150 مركز للمساعدة الاجتماعية في 150 جماعة قروية و30 فضاء متعدد الخدمات للنساء و30 مركز لتوجيه ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و30 وحدة لحماية الطفولة وكذا اقتناء المعدات وتقديم الدعم التقني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبهذا الصدد، سوف يرصد التعاون الوطني ميزانية استثمار برسم سنة 2018 تبلغ 21 مليون درهم.

4.2.3 وكالة التنمية الاجتماعية

تقدم وكالة التنمية الاجتماعية الدعم المالي والتقني بطريقة مباشرة أو بواسطة الفاعلين المحليين في مجال التنمية سواء منهم الخواص أو الهيئات العمومية وذلك في إطار مهمتها المتجلية في إطلاق ودعم الأنشطة والبرامج الهادفة لتحسين المستدام لظروف عيش الساكنة الفقيرة والمهمشة.

خلال سنة 2016، ساهمت الوكالة بمبلغ 18,5 مليون درهم لتمويل 21 برنامجا بكلفة إجمالية قدرها 54,4 مليون درهم موزعة كالتالي:

- 13 برنامجا لتعزيز قدرات الفاعلين؛
- 6 برامج للإدماج الاجتماعي عبر المبادرات الاقتصادية؛
- برنامجين للمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

ومن جهة أخرى، تميزت سنة 2016 بتتبع إنجاز المشاريع التي تم إعطاء انطلاقها سنة 2015، وذلك في إطار برنامج الشراكة مع النسيج الجمعي، والذي تم إنجازه بشراكة مع الوزارة الوصية. كما تميزت هذه السنة بإعطاء انطلاقا طلبات مشاريع برسم سنة 2016.

وقد تمت كذلك، خلال سنة 2016 متابعة تنفيذ برنامج دعم الإنصاف والمساواة بين النساء والرجال في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي للمساواة، وكذا منح الهبات الخاصة لفائدة الفاعلين غير الحكوميين. وفي هذا الصدد أنجزت الوكالة الأنشطة التالية:

- تنظيم الورش الثاني للعمل مع الجمعيات الشريكة حول محاربة الصور النمطية المرتكزة على النوع؛
- أداء مبلغ 5,8 مليون درهم كأقساط أولى للتمويل لفائدة 11 جمعية شريكة؛
- إنشاء موقع إلكتروني تعاوني لفائدة الجمعيات الشريكة؛
- دعم الجمعيات الشريكة لإنهاء صياغة الإطار المرجعي الخاص ببرمجة مشاريعها.

ويهم مخطط عمل الوكالة برسم سنة 2017، تتبع تنفيذ المشاريع والبرامج التي توجد في طور الإنجاز وكذا إعطاء انطلاقا مشاريع وبرامج جديدة. وتبلغ الكلفة الإجمالية للبرامج برسم سنة 2017 ما قدره 43,4 مليون درهم منها مساهمة للوكالة تبلغ 16,6 مليون.

ويمكن تلخيص الحصيلة المؤقتة لإنجازات الوكالة، حتى نهاية يونيو 2017، كالتالي:

- تم اختيار 5 برامج بكلفة إجمالية تناهز 8,1 مليون درهم منها 3 مليون درهم كمساهمة للوكالة؛
- تم دعم 73 مشروع بكلفة إجمالية قدرها 4,4 مليون درهم بما فيها مساهمة الوكالة بمبلغ 2,7 مليون درهم. وقد استفاد 3.770 شخص من هذه المشاريع أكثر من 70% منهم نساء.

وتقدر توقعات الاختتام لسنة 2017 برسم الاستثمارات، بما يناهز 5 مليون درهم.

أما برسم سنة 2018، فيقدر برنامج الوكالة بما يساوي 122,6 مليون درهم منها مساهمة للوكالة في حدود 48,9 مليون درهم. ويتوزع هذا الغلاف كالتالي:

- 37,6 مليون درهم مخصصة لبرامج تعزيز قدرات الفاعلين؛
- 65,9 مليون درهم موجهة للإدماج الاجتماعي عبر المبادرات الاقتصادية؛

- 19 مليون درهم للمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

3.3 صناديق الاحتياط الاجتماعي

1.3.3 الصندوق المغربي للتقاعد

تبين المؤشرات الأساسية للصندوق حتى نهاية سنة 2016 المعطيات التالية:

- بلغ مجموع الأصول ما قدره 86.856 مليون درهم مقابل 88.187 مليون درهم في 31 دجنبر 2015، أي بانخفاض بلغ 1.331 مليون درهم يعزى أساسا إلى النتائج التقنية السلبية التي حققتها الأنظمة المدنية والعسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن المنحى التنازلي لمجموع الأصول بدأ منذ سنة 2015 بعد اللجوء إلى احتياطي نظام المعاش المدني من أجل تغطية مصاريف هذا الأخير، حيث لم تمكن اقتطاعات ومساهمات المنخرطين خلال السنة من التغطية الكلية للمصاريف المذكورة؛
- سجل نظام المعاشات المدنية ارتفاعا في نسبة عجزه بنسبة 69% حيث ارتفع من 2.835 مليون درهم سنة 2015 إلى 4.784 مليون درهم سنة 2016 مقابل توقعات أولية لهذا العجز قدرت بمبلغ 5.440 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 12% (656 مليون درهم) يعزى جزئيا لتأثير الإصلاح المقياسي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2016؛
- سجل نظام المعاشات العسكرية عجزا تقنيا قيمته 1.426 مليون درهم أي بزيادة 45% مقارنة بسنة 2015 (986 مليون درهم). وجاءت هذه النتيجة بعد زيادة التكاليف بنسبة 7%، والتي بلغت 7.660 مليون درهم مقابل 7.160 مليون درهم في السنة السابقة وذلك بالرغم من الزيادة في اقتطاعات ومساهمات المنخرطين في النظام بنسبة 0,65% حيث انتقلت من 6.170 مليون درهم سنة 2015 إلى 6.210 مليون درهم سنة 2016.

ويبين الجدول التالي تطور النتائج التقنية لأنظمة معاشات التقاعد التي يديرها الصندوق خلال الفترة 2014-2016 (مليون درهم):

2016			2015	2014	الرصيد التقني
نسبة الإنجاز	إنجازات	توقعات	إنجازات	إنجازات	
88%	-4.784	-5.437	-2.835	-831	نظام المعاشات المدنية
95%	-1.426	-1.494	-986	-658	نظام المعاشات العسكرية

ويندرج مخطط عمل الصندوق المغربي للتقاعد للسنة المالية 2017 في إطار تفعيل أهداف المخطط الاستراتيجي للفترة 2017-2019 والذي من المقرر أن يتم إدراج أهم توجهاته ضمن عقد البرنامج المنتظر توقيعه مع الدولة. وفي ما يلي أهم الإجراءات التي تضمنها هذا المخطط:

- تحسين نظام حكامه الصندوق المغربي للتقاعد من خلال تنفيذ توصيات الدراسة حول تقييم حكامته، خاصة إصلاح موثاق اللجان المختصة وتكوين أعضاء المجلس؛
- تحسين توظيف احتياطي الصندوق من خلال تعديل القواعد التنظيمية والإجرائية المعمول بها حاليا والتي تنظم توظيفات الصندوق؛
- تحيين خرائطية المخاطر وتفعيل خطة استمرارية الأنشطة؛
- وضع نظام معلوماتي جديد خاص بمهن الصندوق.

وفيما يتعلق بسنة 2017، فإن أهم الفرضيات التي تم الاعتماد عليها في مخطط عمل الصندوق تتمثل في ما يلي:

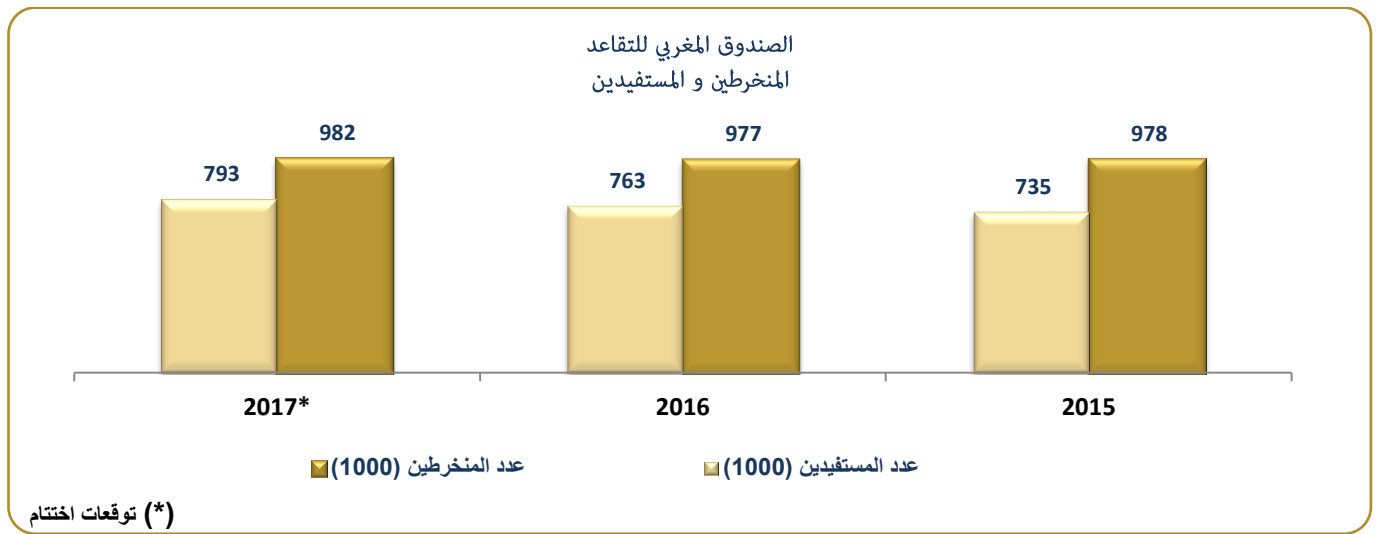
- الاستمرار في تفعيل الإصلاح المقياسي موضوع القوانين رقم 14-71 و 17-72 و 15-95 التي صدرت بتاريخ 20 غشت 2016، لا سيما عبر الرفع التدريجي لسن التقاعد ومعدل المساهمة إلى 28% والحد الأدنى للمعاش إلى 1.500 درهم؛
- إحالة 25.179 موظفا على التقاعد في حين تبلغ توقعات عدد المستفيدين من التقاعد المبكر وعدد المتوفين أثناء الخدمة

13.380 موظفا؛

- إحداث 33.468 منصب شغل جديد (الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية)؛
- مردودية عائدات المحفظة ستناهز 3,35%.

وبالنظر إلى الفرضيات السالفة الذكر، سيعرف نظام المعاشات المدنية للسنة الثالثة على التوالي عجزا تقنيا يناهز 4.859 مليون درهم مقابل 4.784 مليون درهم سنة 2016. كما سيعرف نظام المعاشات العسكرية عجزا تقنيا قدره 1.941 مليون درهم مقابل 1.426 مليون درهم في السنة الماضية تم تمويله من الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يخص سنة 2018، فيتوقع أن يصل عجز نظام المعاشات المدنية إلى 6.147 مليون درهم، بينما سيصل عجز نظام المعاشات العسكرية إلى 2.500 مليون درهم. وتهم مشاريع الاستثمار المبرمجة خلال هذه السنة، إنهاء إنجاز مشروع البرنامج المعلوماتي الجديد المتعلق بمهن الصندوق وكذا الانتهاء من بناء مندوبيات جهوية بكل من تطوان وبني ملال ميزانية قدرها 35,5 مليون درهم.



2.3.3 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يشارك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية. ويقوم في هذا الإطار بتدبير النظام الإجباري للتغطية الاجتماعية وكذا التأمين الصحي الإجباري لأجراء القطاع الخاص بالإضافة إلى مختلف الخدمات الاجتماعية المنصوص عليها في إطار الاتفاقيات الدولية. كما يوفر الصندوق مجموعة من الخدمات الصحية عبر 13 عيادة متعددة الاختصاصات تتوزع على الصعيد الوطني.

وفي هذا السياق، يواصل الصندوق جهوده الرامية إلى توسيع نطاق التغطية الاجتماعية وكذا تحسين جودة الخدمات والعلاقات مع أرباب العمل والمستخدمين كذا تحسين الحكامة والقيادة.

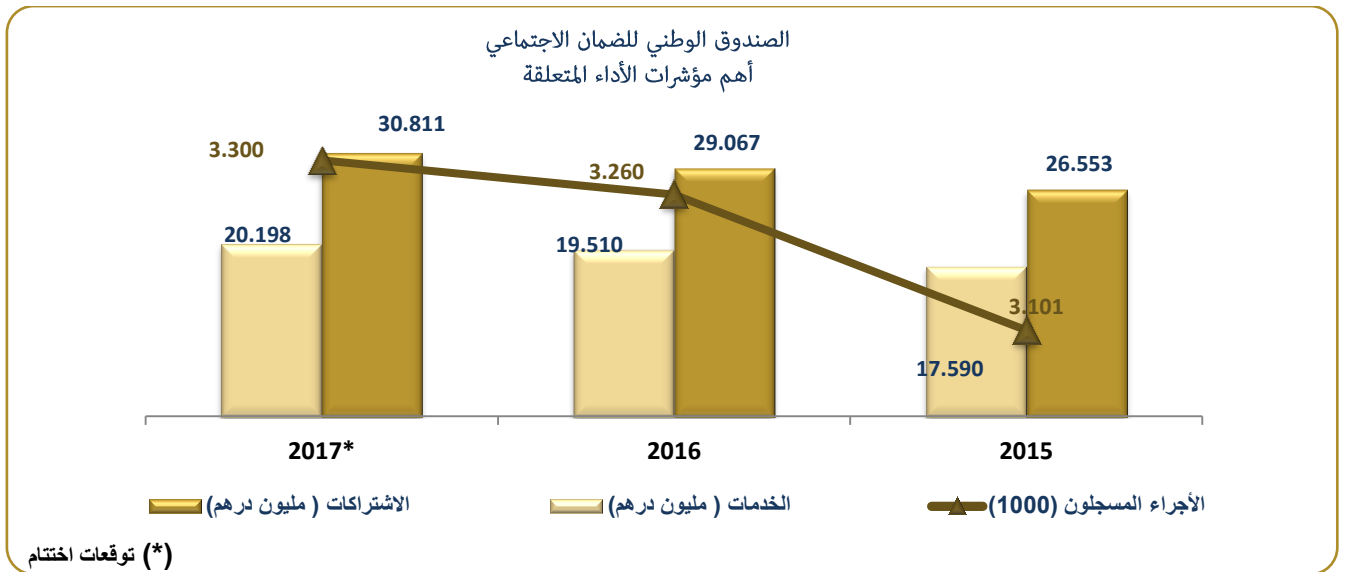
ويمكن تلخيص أهم المعطيات المتعلقة بالصندوق والأنظمة التي يديرها كما يلي:

- ارتفع عدد الأجراء المصرح بهم من قبل القطاع الخاص من 1,58 مليون سنة 2005 إلى 3,26 مليون سنة 2016، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 3,30 مليون مع نهاية سنة 2017؛
- شهدت الخدمات المقدمة من طرف الصندوق العديد من التحسينات، وذلك من خلال التنفيذ الفعال للتأمين الإجباري عن المرض ابتداء من سنة 2005، وتوسيع نطاق الاستفادة من التعويضات العائلية للمستخدمين في المجال الفلاحي خلال سنة 2008 وإضافة خدمات أخرى للتأمين الإجباري عن المرض ليشمل خدمة تقديم العلاجات المتنقلة خلال سنة 2010 والتعويض عن فقدان العمل واسترجاع اشتراكات الأجراء في سنة 2014 بالنسبة للأجراء الذين وصلوا لسن التقاعد دون أن

- يستوفوا شروط الحصول على معاش وكذا علاجات الأسنان سنة 2015؛
- تم تعميم التأمين الإجباري عن المرض ليشمل عددا كبيرا من أجراء القطاع الخاص وتمت زيادة عدد المؤهلين للاستفادة من خدمات التغطية الصحية من 3,3 مليون شخص خلال سنة 2007 إلى 5,7 مليون سنة 2016، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 7%، مع الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز هذا العدد 6 ملايين مع نهاية سنة 2017؛
 - توسيع شبكة الوكالات المحلية حيث انتقلت من 61 وكالة سنة 2005 إلى 102 وكالة خلال سنة 2016 وكذا إنشاء 10 وكالات متنقلة وكشكين للقرب لتحسين الوصول إلى المواقع النائية؛
 - تم تجريد بعض الإجراءات الأساسية للصندوق من طابعها المادي من خلال إنشاء بوابة "ضمانكم" التي توفر خدمات التصريح والأداء عن بعد. وهكذا فإن أكثر من 90% من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم تسجيلهم من خلال هذه البوابة، وهو ما يمثل أكثر من 95% من كتلة الأجور المصرح بها. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة اعتماد الأجراء على البنوك لاستخلاص مستحقاتهم 97%؛
 - تنعقد اجتماعات مجلس إدارة الصندوق بصفة منتظمة وكذا اجتماعات كل من "لجنة التسيير والدراسات" و"لجنة التدقيق والمخاطر" و"لجنة الاستراتيجيات والتطوير" التي شرعت في القيام بمهامها.
- ولتعزيز هذه الإنجازات والمساهمة في تحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة فيما يخص تطوير الحماية الاجتماعية، تركز استراتيجية الصندوق على أهم الأهداف التالية:

- تطوير الحماية الاجتماعية؛
- التحسين المستمر لجودة الخدمات؛
- تفعيل التغطية الاجتماعية الصحية والطبية لفائدة المستخدمين غير الأجراء؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمنخرطين.

وهكذا، وبتاريخ 13 يوليوز 2017، تم نشر القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، حيث وسع هذا القانون التغطية الصحية لتشمل العمال المستقلين والأشخاص المزاولين لنشاط حر. وينص هذا القانون على مبدأ الانخراط الإجباري في هذا النظام الذي سيتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بطريقة مستقلة عن باقي الأنظمة الأخرى التي يديرها.



وفي ما يلي أهم الإنجازات التي حققها الصندوق خلال الفترة 2014-2016:

نسبة التطور (1)/(2)	2016 (2)	2015 (1)	2014	
5,2%	3,26	3,10	2,99	عدد الأجراء المصرح بهم (مليون)
8%	131.000	122.000	115.000	كتلة الأجور المصرح بها (مليون درهم)
4%	201	193	183	عدد المقاولات المنخرطة المصرحة بأجرائها (ألف)
7,6%	18.300	17.000	16.100	الاشتراكات المستحقة (مليون درهم)
10,8%	19.500	17.600	13.500	التعويضات (مليون درهم)
4%	1.739	1.672	1.613	عدد المستفيدين من الخدمات (ألف)

ويبين الجدول التالي مؤشرات التأمين الإجباري عن المرض خلال نفس الفترة:

نسبة التغير (1)/(2)	2016 (2)	2015 (1)	2014	
6%	5,5	5,2	4,9	الفئة من ذوي الحقوق المفتوحة (مليون)
5%	6,0	5,7	5,4	الفئة المؤهلة (مليون)
38%	6.100	4.400	4.100	الاشتراكات المستحقة (مليون درهم)
35%	3.100	2.300	2.300	التعويضات (مليون درهم)
-	30	30	-	المدة المتوسطة للسداد (أيام)

وقد بلغت استثمارات الصندوق خلال سنة 2016 ما قدره 53,6 مليون درهم. كما تقدر الاستثمارات المتوقعة برسم سنة 2017 بما يناهز 105 مليون درهم، بينما بلغت الإنجازات حتى متم يونيو 2017 ما قيمته 18,3 مليون درهم. أما توقعات الاختتام فتصل إلى 55 مليون درهم عند نهاية السنة.

وتبلغ توقعات سنة 2018 برسم الاستثمار حوالي 105 مليون درهم.

3.3.3 الوكالة الوطنية للتأمين الصحي

تناط بالوكالة الوطنية للتأمين الصحي مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري عن المرض والسهر على إعداد الوسائل الكفيلة بتقنين منظومته في إطار التقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة به، بالإضافة إلى تدبير الموارد المتعلقة بنظام المساعدة الطبية في إطار الشروط المحددة في القانون المؤسس للوكالة ونصوصه التطبيقية.

فيما يتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض، تتمحور أهم إنجازات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بالنسبة لسنتي 2016 و2017 في ما يلي:

- مواكبة سياسة الدواء والمنتجات الصيدلانية (توسيع لائحة الأدوية المقبولة إرجاع مصاريفها عبر إضافة 156 دواء جنيسا)؛
- قيادة إبرام الاتفاقية الوطنية بين الصيدلانيين والمؤسسات المسيرة للتغطية الصحية والتي تهدف إلى تناسق الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي. وتمكن هذه الاتفاقية المؤمنين من طرف الصندوقين الاستفادة من طريقة الدفع المؤدى عنه من طرف ثالث بالنسبة لقائمة مكونة من 86 دواء مبتكرا خاصة بالنسبة للأمراض المكلفة والأمراض المزمنة والتزود بها مباشرة من مختلف الصيدليات المعنية بالاتفاقية؛
- المساهمة في إرساء التغطية الصحية للطلبة ومراقبة التسجيل المزدوج للمؤمنين؛
- إطلاق مشروع النظام الوطني المندمج لتدبير المعلومات المتعلقة بالتغطية الصحية الأساسية.

وللإشارة، فقد بلغ عدد المنخرطين في نظام التأمين الإجباري عن المرض 9,1 مليون مستفيد منهم 6,1 مليون منتمون للقطاع الخاص و3 ملايين للقطاع العام.

وقد بلغت موارد هذا النظام ما قيمته 11.050 مليون درهم مقابل تكاليف قيمتها 7.800 مليون درهم منها 30% مخصصة للدواء و 48% للأمراض المزمنة.

وتسعى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي خلال سنة 2018 لتنفيذ الأنشطة التالية:

- تسريع توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل فئات أخرى (العمال المستقلون والأعمال الحرة والأصول)؛
- إصلاح الإطار التنظيمي للفاعلين في التغطية الصحية الأساسية (إعادة صياغة الإطار التشريعي والتنظيمي لتوضيح مقتضيات النصوص المنظمة للتغطية الإجبارية عن المرض).

وفيما يخص النشاط المتعلق بنظام المساعدة الطبية "الراميد"، سجلت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي خلال الفترة 2016-2017 الإنجازات التالية:

- تسجيل 1.155.300 مستفيد وإصدار أكثر من 600.000 بطاقة؛
- مراقبة التسجيل المزدوج لأكثر من 1,2 مليون ملف، مما مكن من تفادي تسجيل ما يقارب من 122.000 شخص ومن إصدار 48.000 بطاقة؛
- المصادقة على نتائج الدفعة الأولى من دراسة تصميم وإنجاز نظام وطني شامل للتسيير والمعلومات خاص بالراميد وإعطاء انطلاقا الدفعة الثانية المتعلقة بإنجاز هذا النظام؛
- إرساء تطبيق متصل بالإنترنت يمكن المستفيدين من تتبع مراحل تسجيلهم وإصدار بطاقتهم.

وللإشارة، فقد بلغ عدد المنخرطين في نظام المساعدة الطبية "الراميد" والمتوفرين على بطاقة مفعلة ما قدره 6.416.663 مستفيد مع نهاية دجنبر 2016.

ومن المتوقع اتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية خلال سنة 2018:

- إنجاز نظام وطني مندمج للتسيير والمعلومات خاص بالراميد؛
- استيفاء الشروط المسبقة والتدابير المواكبة لإنشاء هيئة مسيرة لنظام الراميد، بالإضافة إلى توفير الأدوات اللازمة لتقنين هذا النظام؛
- إجراء الدراسة التقييمية للراميد، بعد ثلاث سنوات من تعميمه.

وقد بلغت قيمة استثمارات الوكالة خلال سنة 2016 بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض وبنظام المساعدة الطبية الراميد ما قيمته 34 مليون درهم. كما بلغت الإنجازات مع نهاية يونيو 2017 ما قيمته 13 مليون درهم مقابل توقعات للاختتام قدرها 35 مليون درهم. ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات المبرمجة برسم سنة 2018 ما قدره 30 مليون درهم.

4.3 العالم القروي

تدخل تنمية العالم القروي في صلب الاهتمامات الثابتة والأفقية لعدد كبير من المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار البرامج الوطنية المخصصة له: برنامج الكهرباء القروية الشاملة وبرنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي والبرنامج الوطني للطرق القروية...

1.4.3 برنامج الكهرباء القروية الشاملة

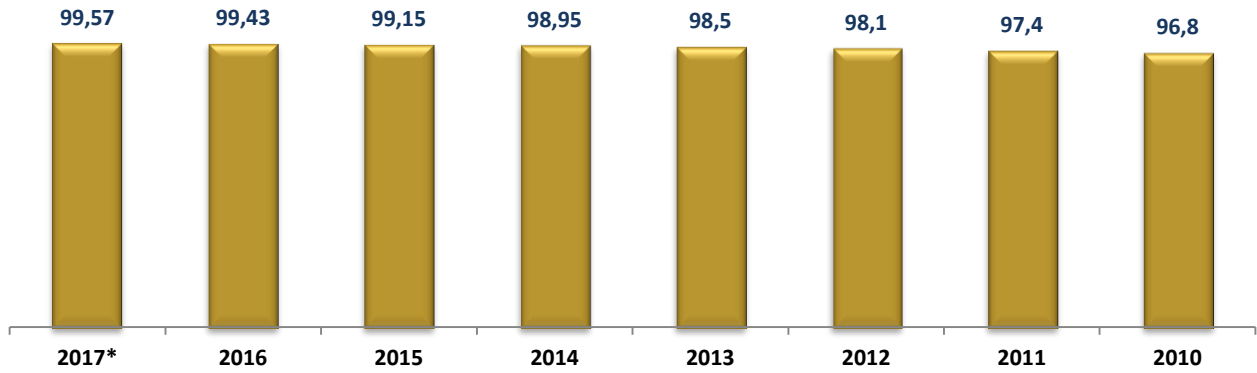
تستمر جهود الكهرباء القروية من خلال برنامج الكهرباء القروية الشاملة خلال سنة 2016. وقد أسفرت العمليات المنجزة في هذا الإطار عن ربط 39.445 قرية بشبكة الكهرباء خلال الفترة 1995-2016، مما مكن من ولوج 2.099.675 أسرة قروية إلى الكهرباء

وتجهيز 51.559 أسرة بمعدات كهروضوئية فردية. وهكذا، ارتفع معدل الكهرباء القروية من 18% سنة 1995 إلى 99,43% حتى متم سنة 2016. كما بلغت قيمة الاستثمارات المتراكمة حتى متم سنة 2016 ما قدره 23.100 مليون درهم.

كما تم تخصيص ميزانية قدرها 607 مليون درهم سنة 2016 لكهربة 349 قرية، مما أتاح الولوج للكهرباء لفائدة 11.883 أسرة قروية جديدة، بالإضافة إلى كهربة 232 مدرسة و303 مسجدا و28 مستوصفا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز 19.100 منزل في 892 قرية بمعدات كهروضوئية فردية.

وخلال سنة 2017، وبميزانية قدرها 826 مليون درهم، سيتم تزويد 570 قرية بالكهرباء في إطار البرنامج لتوفير الكهرباء لفائدة 14.770 أسرة قروية. كما سيتم تزويد 1.500 مدرسة و650 مسجدا و60 مستوصفا بالكهرباء سنة 2017. وقد وصل معدل الكهرباء القروية إلى 99,47% في نهاية يونيو 2017 ومن المتوقع أن يصل إلى 99,57% بحلول نهاية سنة 2017.

برنامج الكهرباء القروية الشاملة
النسبة المتراكمة لكهربة العالم القروي (%)

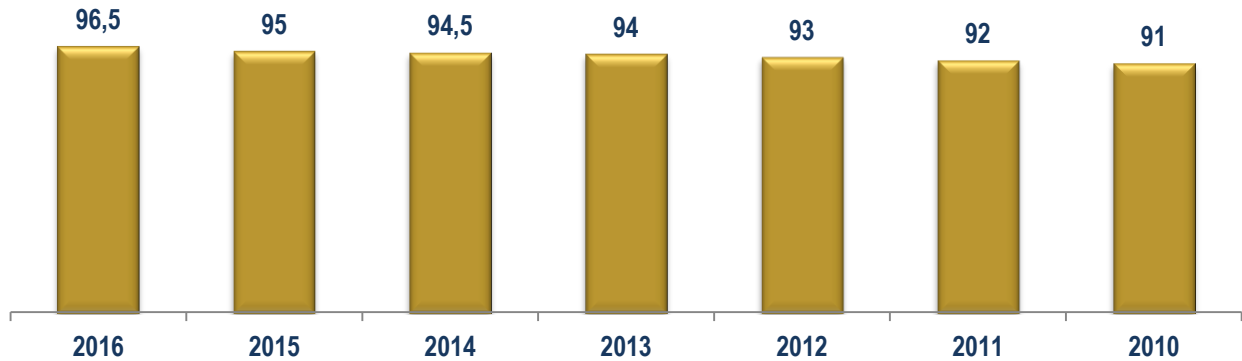


2.4.3. برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي

مكن برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب من تزويد ساكنة إضافية تبلغ 67.000 فردا خلال سنة 2016، مما أدى إلى الرفع من معدل الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 96% مقابل 93% سنة 2012. وقد بلغ مجموع الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2014-2016 ما قدره 3.630 مليون درهم.

3.4.3. البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية

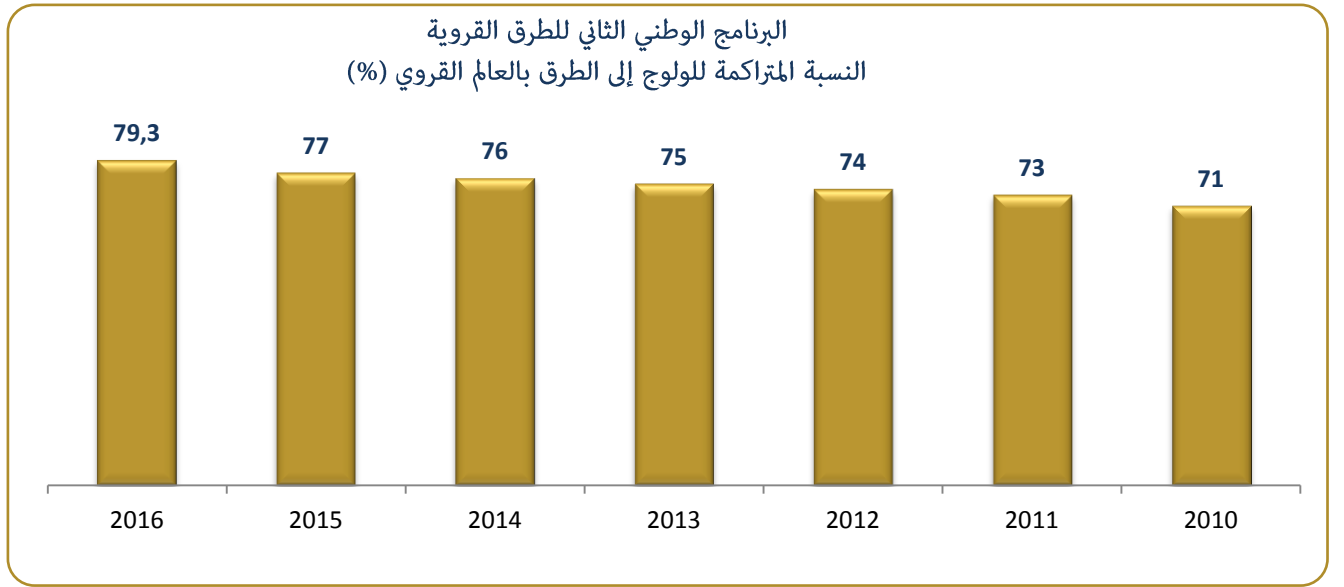
برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي
النسبة المتراكمة للتزويد بالماء الصالح للشرب (%)



يهدف البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية إلى بناء وتطوير طرق قروية بطول يبلغ 15.560 كلم وبكلفة إجمالية قدرها 15.523 مليون درهم. ومع نهاية سنة 2016، تم إطلاق طرق قروية بطول إجمالي يبلغ 15.028 كلم في إطار هذا البرنامج وبكلفة متراكمة قدرها 14.840 مليون درهم.

ويبلغ طول الطرق قيد الاستغلال ما مجموعه 13.400 كلم. كما تبلغ المسافة المتبقي إطلاقها 545 كلم بكلفة قدرها 482 مليون درهم.

وقد وصل معدل الولوج للقرى إلى 79,3% في نهاية سنة 2016، مقارنة بهدف أولي نسبته 80% لإتمام البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية.



5.3 الإسكان والتعمير وسياسة المدينة

1.5.3 مجموعة التهيئة العمران

يتمحور برنامج عمل مجموعة العمران حول إنتاج السكن الاجتماعي والقضاء على السكن غير اللائق وإنتاج المساكن للطبقات الوسطى وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص من أجل تعزيز عروض السكن ومواكبة تنمية المدن الجديدة.

وفي هذا السياق، تعمل المجموعة من خلال شركاتها التابعة، على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجالات الترابية وتطوير علاقاتها المؤسسية مع الجهات وذلك من خلال توقيع اتفاقيات شراكة مع عشر جهات.

خلال سنة 2016، ارتفع حجم استثمارات المجموعة بنسبة 7% مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ 5.875 مليون درهم.

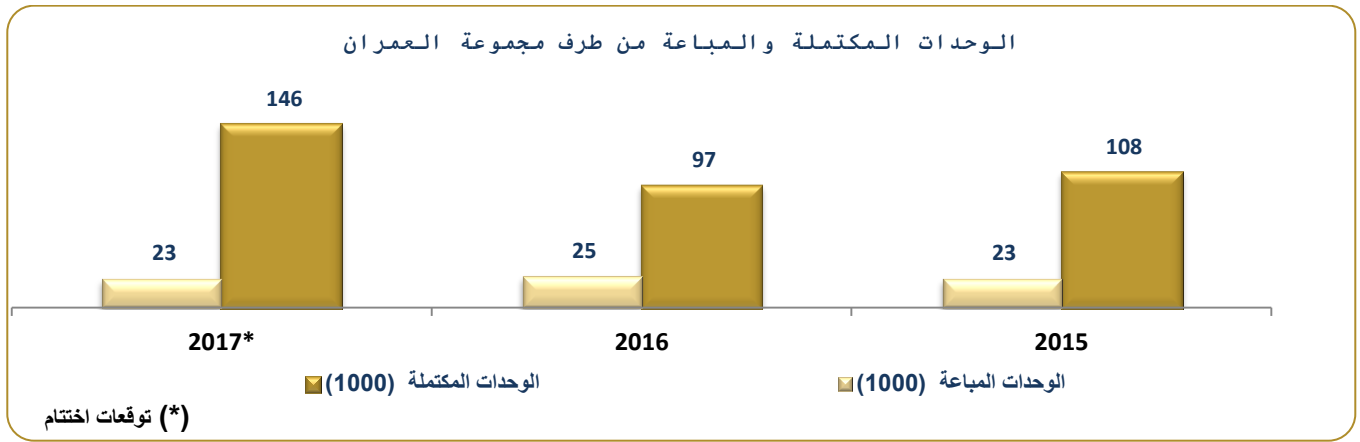
وتتمثل الإنجازات التقنية للمجموعة برسم سنة 2016 في الشروع في بناء 17.938 وحدة جديدة بانخفاض قدره 36% مقارنة مع سنة 2015 و 119.831 وحدة للتأهيل الحضري بزيادة نسبتها 51% مقارنة مع نفس السنة. وفيما يتعلق بالقضاء على السكن غير اللائق، فإن عدد دور الصفيح التي تم هدمها في إطار برنامج مدن بدون صفيح، بلغ 8.804 وحدة سنة 2016 مقابل 8.200 وحدة سنة 2015. كما قامت المجموعة بتسليم 24.675 وحدة سكنية وخلق 18.775 عقد بيع، أي بمعدل إنجاز بلغ على التوالي 106% و 90%.

وقد بلغ رقم معاملات المجموعة 5.327 مليون درهم خلال سنة 2016، أي بزيادة قدرها 15% مقارنة بسنة 2015، في حين ارتفعت النتيجة الصافية بنسبة 37% لتصل إلى 582 مليون درهم سنة 2016.

وفيما يخص سنة 2017، تتوقع المجموعة الإنجازات التقنية التالية:

- الشروع في بناء 22.000 وحدة سكنية جديدة، منها 6.700 وحدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص؛
- إنهاء 146.000 وحدة بما في ذلك 6.000 في إطار الشراكة مع القطاع الخاص؛
- إطلاق مشاريع للتأهيل الحضري تشمل 120.000 أسرة؛
- توقيع 20.000 عقد بيع؛
- تسليم 23.000 وحدة سكنية؛
- هدم 9.147 دار صفحية؛
- خلق 38.308 رسم عقاري.

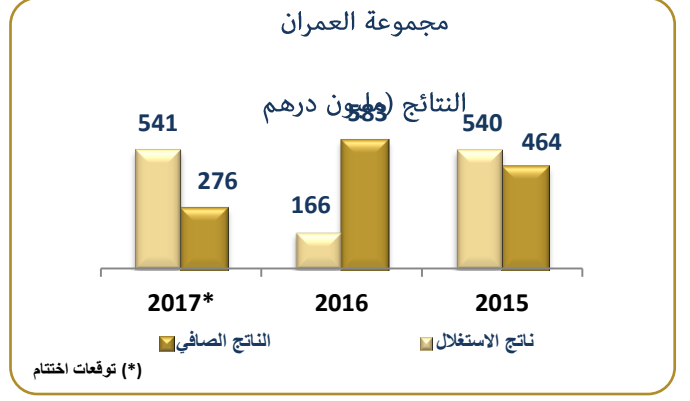
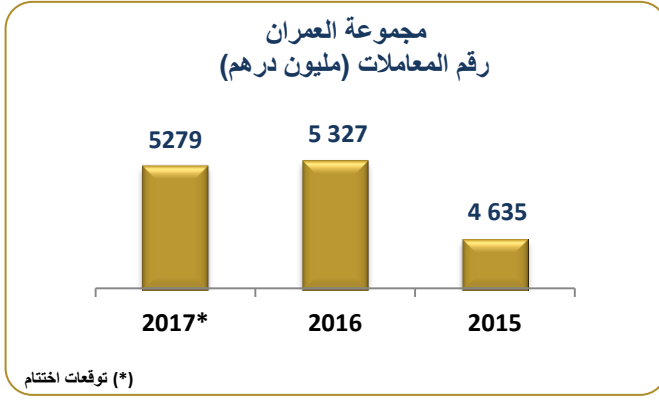
أما فيما يتعلق بالإنجازات برسم استثمارات المجموعة فقد بلغت إلى حدود 30 يونيو 2017 ما قدره 1.980 مليون درهم مع توقعات اختتام تتعلق بسنة 2017 تبلغ 5.700 مليون درهم.



ومن المتوقع أن يبلغ البرنامج الاستثماري للمجموعة برسم سنة 2018 ما قدره 6.191 مليون درهم وأن يبلغ رقم معاملاتها 5.500 مليون درهم. وتتمثل أهداف البرنامج الاستثماري لمجموعة العمران في ما يلي:

- إطلاق أورش بناء 36.587 وحدة جديدة و94.038 وحدة للتأهيل الحضري؛
- إنهاء 41.879 وحدة سكنية جديدة و105.612 وحدة للتأهيل الحضري.

وفيما يخص الآفاق المستقبلية، فإن المجموعة تعتزم، وفقا لقرار مجلس الرقابة المنعقد بتاريخ 29 يونيو 2017، إبرام عقد البرنامج مع الدولة وإبرام اتفاقيات للشراكة مع الجهتين المتبقيتين وإحداث شركة تابعة جديدة للمجموعة في جهة درعة - تافيلالت وفقا لقرار مجلس الرقابة المنعقد بتاريخ 29 يونيو 2017.



2.5.3 وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية

تواصل وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية وشركاؤها إنجاز 20.000 وحدة سكنية وظيفية للإيجار وحوالي 84.000 وحدة سكنية موجهة للولوج إلى الملكية منها 60.000 تتعلق بمشاريع جديدة للولوج إلى الملكية و24.000 وحدة تتعلق بمشاريع معالجة الأحياء القديمة خلال الفترة 2009-2017.

وتم تكليف شركة "باتريلوك" الشركة التابعة التي تملك الوكالة 50% من رأسمالها، بإنجاز 10.000 وحدة سكنية للإيجار خلال الفترة المذكورة حيث تم إنجاز أكثر من 5.700 وحدة حتى نهاية سنة 2016 باستثمار بلغ 1.430 مليون درهم. وقد تم استعمال هذا المخزون السكني الإيجاري بتنسيق مع إدارة الدفاع الوطني. وتسهر الوكالة على إنجاز حصتها المتبقية التي تتكون من 10.000 وحدة بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 3.250 مليون درهم تم إنجاز 92% منها حتى متم 2016 أي 8.654 وحدة.

فيما يتعلق بالولوج إلى الملكية، أنجزت الوكالة 5.700 وحدة موجهة أساسا لإعادة إسكان قاطني مدن الصفيح بمبلغ 1.730 مليون درهم علما أن 9.848 وحدة توجد قيد الإنجاز، بينما توجد 2.763 في مرحلة الدراسة. ويتعلق الباقي ببيع مساكن قديمة معدة للإيجار لقاطنيها، وقد تم إنجاز هذا المكون بنسبة 33% فيما سيتم إنجاز البقية مع نهاية سنة 2017.

بالنسبة لسنة 2016، تبلغ الاستثمارات المنجزة من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية 1.130 مليون درهم وتتعلق بتجهيزات عسكرية (685 مليون درهم) ومشاريع للولوج إلى الملكية (287 مليون درهم) والسكن المعد للإيجار (67 مليون درهم) وكذا برنامج القضاء على مدن الصفيح (11 مليون درهم).

وبرسم الاستثمارات المتراكمة لوكالة المساكن والتجهيزات العسكرية حتى متم سنة 2016، فقد بلغت المشاريع الجديدة للولوج إلى الملكية 58.074 وحدة بكلفة إجمالية تبلغ 5.520 مليون درهم.

وتقدر الميزانية المتوقعة للاستثمار لسنة 2017 بحوالي 1.590 مليون درهم، ستخصص 335 مليون درهم منها للمنشآت العسكرية و714 مليون درهم من أجل الولوج إلى الملكية و188 مليون درهم للسكن المعد للإيجار وكذا 222 مليون درهم للقضاء على مدن الصفيح. وتبلغ الاستثمارات المنجزة حتى نهاية يونيو 2017، ما قدره 230 مليون درهم مع توقعات اختتام للسنة تقدر بحوالي 850 مليون درهم.

بالنسبة لسنتي 2018 و2019، تتوقع وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية مواصلة إنجاز المشاريع المتعلقة بالمساكن الوظيفية الموجهة للإيجار بما قدره 152 مليون درهم المتبقية. كما التزمت الوكالة بإنهاء المشروع المتعلق بالولوج إلى الملكية فيما يخص المبلغ المتبقي الذي يناهز 4.500 مليون درهم منها 4.350 مليون درهم مخصصة للمشاريع الجديدة للسكن الموجهة للولوج إلى الملكية والتي سيتم إنجازها بتعاون مع الشركة "العقارية إسكان" التابعة للوكالة، فيما ستخصص 139 مليون درهم لمشاريع تهيئة الأحياء العتيقة.

3.5.3 شركة "إدماج سكن"

تتدخل شركة إدماج سكن على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات في مجال القضاء على مدن الصفيح والبناء المهدد بالانهيار، وبصفة عامة، في محاربة السكن غير اللائق وإنجاز العمليات الاجتماعية والمواكبة والتسهيل والقرب.

في هذا الإطار، أنجزت الشركة برسم سنة 2016 استثمارا بلغ 421 مليون درهم كما نفذت أهم العمليات التالية:

- إنهاء ثلاث عمليات لإعادة الإسكان لفائدة 7.182 أسرة؛
- بدء ورش تجهيز عمومي بكلفة تبلغ 7 مليون درهم وإنهاء تجهيزين عموميين بكلفة تبلغ 16 مليون درهم وإطلاق الدراسات التي تهم 27 تجهيزا عموميا بكلفة بناء تبلغ 211 مليون درهم؛
- معالجة وتهيئة السكن غير اللائق لفائدة 3.446 أسرة؛
- إنهاء إعداد البرنامج الأول للتأهيل الاجتماعي في مجالات "الصحة والهشاشة" مع مختلف الشركاء وإطلاق الدراسات ذات الصلة؛
- إبرام 22 اتفاقية شراكة مع ملاك الأراضي من أجل تحرير الوعاء العقاري.

ويتوقع مخطط عمل الشركة إدماج سكن برسم سنة 2017 القيام بأهم العمليات التالية:

- بدء ورش ثلاثة عمليات تتعلق اثنتان منها بإعادة الإسكان والثالثة بإعادة إيواء 3.196 أسرة بكلفة تبلغ 327 مليون درهم؛
- إطلاق الدراسات المتعلقة بعمليتي إعادة الإسكان تبلغ كلفة إنجازها 168 مليون درهم؛
- إنهاء أربع عمليات لإعادة الإسكان لفائدة 3.760 أسرة وهدم 5.114 سكن غير لائق؛
- تحديد أراضي الدولة القابلة للدخول في المجال الحضري؛
- بدء ورش 27 تجهيز عمومي بكلفة تبلغ 211 مليون درهم وكذا دراسة 18 تجهيزا عموميا بكلفة تبلغ 63 مليون درهم وإنهاء إنجاز تجهيزين عموميين بكلفة 6 مليون درهم.

عند نهاية شهر يونيو من سنة 2017، استثمرت الشركة 94 مليون درهم وتتوقع إنهاء السنة المالية بإنجازات تبلغ 450 مليون درهم.

وسيبليغ حجم استثمار الشركة برسم سنة 2018 ما يعادل 628 مليون درهم.

4.5.3 الوكالات الحضرية

ترتبط المهام الموكلة للوكالات الحضرية البالغ عددها 30 وكالة بالدينامية المجالية وترتكز أساسا على أربعة محاور هي التخطيط الحضري والتدبير الحضري ومراقبة الدينامية المجالية (اليقظة المجالية) وكذا التدخل بصفة المسؤول عن التهيئة العقارية.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالات الحضرية برسم سنة 2016 ما قيمته 105 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تبلغ 48% فيما تبلغ الإنجازات المتعلقة بالتسيير ما قدره 528 مليون درهم مقابل توقعات قدرها 595 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تبلغ 88%.

كما سجلت الوكالات خلال سنة 2016 أهم الإنجازات التالية:

- ارتفاع عدد الوثائق الحضرية المصادق عليها إلى 108 وثيقة؛
- دراسة 110.383 ملف منها 85.339 ملفا حظي بالموافقة أي بارتفاع بلغ 23%؛
- تحسين خدمات القرب من خلال إحداث 33 مكتبا إقليميا و103 شبكا موحدا.

حتى نهاية يونيو 2017، بلغت الاستثمارات المنجزة من قبل الوكالات الحضرية 26,2 مليون درهم. كما تبلغ توقعات الاختتام برسم سنة 2017 ما قدره 192 مليون درهم.

أما برسم سنة 2018، فسيبلغ البرنامج الاستثماري للوكالات الحضرية 271 مليون درهم تتعلق أساسا بمواصلة تعميم تغطية المجالات الترابية بالوثائق الحضرية وتحديد المناطق المجالية الناشئة وكذا مواكبة التنمية الحضرية.

وقماشيا مع التوجهات الحكومية، سيتم إعطاء انطلاقة دراسات لتحديد النموذج المؤسسي الذي سيمكن الوكالات الحضرية من تغطية شاملة لجميع مهامها وتغطية مهام جديدة كالهندسة المجالية والتقنين العقاري.

6.3 تنمية الاستثمارات وإنعاش العرض المغربي

1.6.3 الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات

تم إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات بموجب القانون رقم 60.16 الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 شتنبر 2017 ليدخل حيز التنفيذ بتاريخ 14 دجنبر 2017، وذلك بدمج كل من الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والمركز المغربي لإنعاش الصادرات (المغرب تصدير) ومكتب معارض الدار البيضاء. وستكلف الوكالة بالإشراف على استراتيجيات تنمية وإنعاش الاستثمارات، واقتراح استراتيجية للتواصل حول فرص الاستثمار ومن أجل التعريف بعروض التصدير المغربية وكذا إبرام عقود وشركات مع الفاعلين في القطاعين العام والخاص قصد تنمية الاستثمار وإنعاش التصدير في إطار التفاعل المتناسق على صعيد القطاعات الإنتاجية وتطوير مناطق مخصصة لقطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة.

وفي هذا الإطار، فإن الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات ستحل محل المؤسسات العمومية التي تم دمجها، في التزاماتها وعقودها المبرمة. كما ستعمل الوكالة على استكمال التدابير التي سبق الشروع فيها من طرف الهيئات التي سيتم حلها.

ففيما يخص إنعاش الاستثمارات وهي المهمة التي كانت موكلة سابقا للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، فقد همت إنجازات سنة 2016 تنظيم 64 حدثا للترويج مقابل 35 حدثا سنة 2015 والبحث والتنقيب التجاري عبر إنجاز 13 مشروعا والتقدم في 33 عملية بحث وكذا دراسة 45 مشروع اتفاقية تم تقديمها للجنة الوطنية للاستثمار قصد المصادقة.

ويظهر التوزيع حسب قطاعات الاستثمار أن قطاع الطاقات المتجددة يحتل المقام الأول بنسبة 39% من الاستثمارات التي فحصتها اللجنة التقنية للتحضير والتتبع بما مجموعه 7.000 مليون درهم متبوعا بقطاع النقل والبنى التحتية بنسبة 26% من المشاريع الاستثمارية التي تم فحصها بمبلغ 4.700 مليون درهم.

وتتصدر الاستثمارات الوطنية اللائحة إذ تمثل 64% من الاستثمارات التي تمت دراستها من طرف اللجنة التقنية للتحضير والتتبع.

كما يبين التوزيع الجهوي للاستثمارات أن 43% من المشاريع تهم بجهة الدار البيضاء-سطات بما قيمته 7.700 مليون درهم متبوعة بجهة العيون-الساقية الحمراء بما يعادل 22% من مجموع الاستثمارات أي ما قيمته 4.000 مليون درهم.

وقد بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب مع متم سنة 2016، ما قدره 33.000 مليون درهم مقابل 38.700 مليون درهم مع نهاية سنة 2015، أي بانخفاض قدره 15% بفعل السحب الملاحظ لبعض الاستثمارات.

خلال النصف الأول من سنة 2017، همت أنشطة الوكالة 32 نشاطا ترويجيا بغلاف مالي قدره 36 مليون درهم، في حين بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب وكذا تدفقاتها الصافية على التوالي 17.460 مليون درهم و 14.790 مليون درهم.

أما في مجال إنعاش الصادرات، فقد همت إنجازات "المغرب تصدير" 142 إجراء ترويجيا مع متم 2016 مقابل 130 في 2015، بغلاف مالي قدره 154,9 مليون درهم مقابل 211 مليون درهم لسنة 2015، أي بانخفاض في القيمة بنسبة 27% مقابل زيادة بنسبة 9% في عدد العمليات المنجزة.

وقد أثرت العمليات الترويجية المذكورة على مؤشرات أنشطة المغرب تصدير على النحو التالي:

- عدد القطاعات التي تمت مواكبتها: 20؛
- عدد الاسواق المستهدفة: 40؛

- عدد الشركات المشاركة بالتظاهرات المرتبطة بالإنعاش: 3.891 شركة؛
- عدد المقاولات المستفيدة لأول مرة: 181؛
- عدد علاقات الأعمال التي تم ربطها: 20.107؛
- المساحة المعبأة خلال المعارض: 8.052 متر مربع.

ويبين التقسيم الجغرافي لأنشطة الإنعاش التي تم إنجازها سنة 2016 هيمنة العمليات على مستوى الاتحاد الأوروبي بنسبة 31% من الجهود الترويجية تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 26% من الجهد المبذول. وقد شهد النصف الأول من سنة 2017 تنظيم 68 عملية ترويجية مقابل 59 عملية لنفس الفترة من سنة 2016 (+15%) وتشمل ما يلي:

- مشاركة 1.338 شركة منها 644 مشاركة دولية؛
- مشاركة 76 شركة لأول مرة؛
- مواكبة 417 شركة و 17 قطاعا اقتصاديا؛
- إنجاز 151 زيارة ميدانية؛
- ربط 8.140 علاقة أعمال.

2.6.3 المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات

تم تكليف المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات منذ سنة 2013 بترويج المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية على الصعيد المحلي والعالمي وذلك بعد إصدار القانون رقم 61-12 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86-31 المتعلق بإحداث المؤسسة. وفي هذا الإطار، عملت المؤسسة في فبراير 2016 على ملاءمة هيكلها التنظيمي ليتماشى مع المهام الجديدة للمؤسسة. كما أعد القطاع الوزاري المسؤول عن الفلاحة مشروع مرسوم لتوزيع عائدات الرسم شبه الضريبي للاستيراد حيث تم تعديل هذا التوزيع وفقا لتكاليف الأنشطة التي تتحملها الهيئات المتدخلة في مجال إنعاش الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسفرت الأنشطة التقنية المنجزة حتى 31 دجنبر 2016 عن النتائج التالية:

- إحصاء 959 وحدة تصدير منها 270 محطة في قطاع المنتجات الطرية و689 في قطاع المنتجات المحولة؛
- إنجاز 122.000 عملية مراقبة تقنية، أي بزيادة قدرها 7% مقارنة مع سنة 2015.

وقد تميزت سنة 2016 بتنظيم وإنجاز ومشاركة المؤسسة في عدة تظاهرات وأنشطة تهدف إلى إنعاش صادرات المواد الغذائية وتسويق علامة المغرب على المستويين المحلي والدولي، منها المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة والمتعددة المجالات ومهمات لقاء مباشر بين رجال الأعمال "B to B" ومنصات العرض.

وقد بلغت ميزانية الإنعاش لسنة 2016 ما يناهز 131 مليون درهم تم الالتزام بما قدره 87 مليون درهم منها. وفيما يتعلق بسنة 2017، تقدر توقعات الاختتام بما يناهز 100 مليون درهم من أصل اعتمادات تبلغ 162 مليون درهم. أما بالنسبة لسنة 2018، فتعتزم المؤسسة رصد مبلغ 160 مليون درهم لفائدة أنشطة الإنعاش.

3.6.3 الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة

تندرج أنشطة الوكالة في الإطار التعاقدى الذي يربطها مع الدولة برسم الفترة 2015-2020 وتهدف إلى المساهمة في إنجاز مخطط تسريع التنمية الصناعية.

وتتمثل أهم المنجزات برسم الفترة 2010-2016، في إطار صندوق دعم تنافسية الشركات الذي تسيره الوكالة، في استفادة 1.946 شركة بميزانية تبلغ 1.929,7 مليون درهم.

وفيما يخص آثار برنامج دعم الاستثمار التنموي للفترة 2014-2016، سوف تتمكن 255 شركة مستفيدة من هذا البرنامج من تحقيق النتائج التالية على مدى خمس سنوات:

- رقم معاملات إضافي يقدر بمبلغ 16.051 مليون درهم؛
- رقم معاملات إضافي للتصدير قدره 5.691 مليون درهم؛
- إحداث 40.873 منصب شغل؛
- مساهمة 171 مشروع في تدعيم الصادرات وتنويع الأسواق خاصة نحو الدول الأفريقية؛
- خلق استثمارات بمبلغ 6 مليون درهم عن كل مليون درهم يساهم به برنامج إمتياز.

ويهدف نشاط الوكالة خلال سنة 2017، إلى المساهمة في تطوير ريادة الأعمال وتحفيز نمو وتنافسية المنظومات الاقتصادية والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وكذا تدعيم الشراكات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وتسهيل ظهور نماذج جديدة للأعمال. وتتمثل أهم أهداف هذا البرنامج في ما يلي:

المؤشرات حسب البرنامج	الإنجازات/الميزانية (مليون درهم)
برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة	
عدد مشاريع التنمية	150 مقالة / 375 مليون درهم
عدد المستفيدين /الخبرات والمساعدات التقنية	400 مقالة / 100 مليون درهم
برامج دعم المقاولات الصغيرة جدا	
عدد مشاريع التنمية	150 مقالة / 150 مليون درهم
عدد المستفيدين /الخبرات والمساعدات التقنية	400 مقالة / 50 مليون درهم
التمويل المشترك	25 مليون درهم
المجموع	700 مليون درهم

خلال سنة 2017، تم تفعيل شبائيك تسجيل المقاولين الذاتيين عبر شبكة المؤسسات البنكية، حيث بلغ عدد هذه الشبائيك 3.873 كما بلغ عدد التسجيلات في السجل الوطني للمقاولين الذاتيين 47.850 تسجيلًا.

4 التنمية الجهوية والتنافسية المجالية

تهدف برامج عمل وكالات تنمية أقاليم الشمال والجنوب وكذا الأقاليم الشرقية إلى المساهمة في التنمية الجهوية وتحسين جاذبية المجالات الترابية في سياق اقتصادي يتسم بالعمولة والتنافسية. ومن المتوقع أن تتم مراجعة دور وعمل هذه الوكالات للأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة لتفعيل الجهوية المتقدمة على مهامها الأساسية وتحديد تدخلاتها بالنظر لتدخلات الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التي تم إحداثها طبقا للقانون التنظيمي للجهات.

ومن جهة أخرى، تنجز بعض الوكالات العمومية المتخصصة مشاريع خاصة (وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق ووكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا...) إلى جانب الشركات التي تعمل بالمدن الكبرى كشركات مارشيكا ميد والرباط للتهيئة والدار البيضاء للتهيئة...).

1.4 وكالات التنمية الجهوية

1.1.4 وكالة تنمية أقاليم الشمال

تميزت السنة المالية 2016 بتسريع تنفيذ مخطط العمل المنبثق عن الأرضية الاستراتيجية للوكالة بخصوص الفترة 2013-2017. ولقد تم تمديد هذه الأرضية إلى غاية 2019 وذلك بهدف ضمان الانسجام بين توقعات الميزانية ومستوى إنجاز مخطط عمل الوكالة.

وقد بلغت الإنجازات برسم سنة 2016 ما قدره 636 مليون درهم مع مساهمة للوكالة تبلغ 328 مليون درهم.

وتتوقع الوكالة، عند نهاية سنة 2017، إنجاز المرحلة الأولى من مخطط التنمية (2013-2019) على صعيد كافة الأقاليم لا سيما تاونات وتازة ووزان وتطوان وشفشاون وفحص أنجرة والعرائش مع توقع نسبة التزام خاصة باعتمادات الميزانية تبلغ 80%.

بالنسبة للعمليات والأقاليم الأخرى التي تدخل في المجال التراي لعمل الوكالة، لا سيما المضيق-الفنيدق والحسيمة وطنجة-أصيلة، تتوقع نسبة إنجاز تبلغ 65% نظرا لاندماجها في برامج إقليمية ومحلية أخرى. ويتعلق الأمر أساسا بالمخططات التالية:

- مخطط التنمية الإقليمية المضيق-الفنيدق الذي تم دمج في مخطط التنمية الحضرية للمنطقة بميزانية تناهز 600 مليون درهم، أي بأثر رافعة يبلغ حوالي 10 أضعاف مساهمة الوكالة؛
- المخططات الإقليمية لطنجة-أصيلة وتطوان التي تم إدماجها في البرنامج الجهوي للتنمية القروية بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 700 مليون درهم؛
- مخطط إقليم الحسيمة الذي تم دمج في المخطط الشامل للتنمية "الحسيمة منارة المتوسط".

ويتوقع في المرحلة الثانية لمخططات التنمية الإقليمية رصد ميزانية تبلغ 1.300 مليون درهم كمساهمة للوكالة لتمكينها من تحقيق أهداف أرضيتها الاستراتيجية لفترة 2013-2019.

وستغطي الاعتمادات السنوية لميزانية الاستثمار برسم سنة 2016 (340 مليون درهم) والمبرمجة برسم سنوات 2017 (420 مليون درهم) و 2018 (420 مليون درهم) و 2019 (447 مليون درهم)، تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية والمراحل اللاحقة، دون أن تعرف الكلفة الإجمالية للأرضية الاستراتيجية تغييرا مهما حيث ستبقى في حدود 1.845 مليون درهم.

ومع نهاية يونيو 2017، بلغت الإنجازات 515 مليون درهم مع مساهمة للوكالة تبلغ 151 مليون درهم في حين يتوقع إنجازات برسم سنة 2017 تصل إلى 1.200 مليون درهم منها 350 مليون درهم كمساهمة للوكالة.

بالنسبة لسنة 2018 وأخذا بعين الاعتبار مختلف البرامج قيد الإنجاز حاليا أو التي سوف تعطى انطلاقها مع نهاية 2017 وبداية 2018، تتوقع الوكالة منجزات قدرها 1.600 مليون درهم مع مساهمة للوكالة تبلغ 400 مليون درهم.

وقد بلغت الاعتمادات المرصدة في إطار الاتفاقات الموقعة و/أو التي هي قيد التوقيع على مستوى الوكالة أكثر من 18.000 مليون درهم برسم الفترة 2013-2017 منها 17.000 مليون درهم تقوم الوكالة بتدبيرها مباشرة. وينتظر أن تعرف الفترة 2018-2019 تنفيذ مخططات التنمية المعنية مع إشراك الوكالة في نطاق الإشراف المنتدب.

ومن بين التجارب الرائدة في مجال التقليل من الهشاشة، هناك برنامجان مخصصان للسياحة البيئية، يستهدفان مجال الإيواء وإحداث دينامية محلية تقوم خصوصا على تثمين المنتجات المحلية وتطوير الخدمات الاجتماعية وتطوير البنيات التحتية الأساسية.

2.1.4 وكالة تنمية الأقاليم الشرقية

من أجل مواكبة التطور الاقتصادي والحضري والديمقراطي لعاصمة المنطقة الشرقية، وقعت الوكالة اتفاقيتي إطار لتنفيذ البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة وجدة 2013-2016 وبرنامج تطوير وجدة الكبرى برسم الفترة 2015-2020، بمبلغ إجمالي يصل 826 مليون درهم و3.871 مليون درهم على التوالي. وتبلغ مساهمة الوكالة في هذه البرامج 135 مليون درهم.

هكذا، وبهدف تثمين تراث المنطقة، تدعم وكالة تنمية الأقاليم الشرقية تنفيذ المشاريع ذات التأثير الهام في مدن وجدة (المكتبة الجهوية) وبركان (دار الثقافة) ودبدو (بيت الثقافة) وفكثك (وحدة تثمين اللحوم الحمراء) وبنو كليل (مجزرة إقليمية حديثة).

كما ستساهم وكالة تنمية الأقاليم الشرقية في مختلف مراحل إنجاز عدد من المشاريع الكبرى ومن بينها:

- إعادة تأهيل النسيج الحضري العتيق في دبو (42 مليون درهم)؛
- تطوير حديقة ترفيهية في وجدة بعمالة وجدة-أنكاد وأشغال ترصيف وتركيب سياج (26 مليون درهم)؛

- تأهيل الأحياء غير المجهزة وتهيئة المساحات الخضراء في الواد الناشف / واد إيسلي (341 مليون درهم بما في ذلك 25 مليون درهم كمساهمة من الوكالة).

برسم سنة 2016 وفي إطار الاتفاقيات المبرمة، بلغت الانجازات الإجمالية للاستثمار ما قدره 91,5 مليون درهم تهم أساسا:

- التنمية المجالية (65 مليون درهم)؛
- التنمية البشرية (23 مليون درهم)؛
- الرافعات الأفقية - الترويج المجالي وتعبئة وتنسيق الشراكات (3,5 مليون درهم).

ويكمن الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لهاته المنجزات في تنمية وتطوير التنافسية الاقتصادية وتحسين جاذبية المجالات وتحسين إطار عيش الساكنة وتعزيز إجراءات التنمية المستدامة للجهة والمساهمة في القضاء على الفقر والهشاشة وتطوير الولوج الى الخدمات الاجتماعية وتعزيز العمل الاجتماعي.

وستواصل الوكالة خلال سنة 2017 تنفيذ مخططها الاستراتيجي للتنمية والذي يهدف أساسا إلى:

- فك العزلة عن العالم القروي عبر إطلاق مشاريع بناء طرق بمبلغ 40 مليون درهم؛
 - تعزيز قدرات حاملي المشاريع في مجال تموقع منتجاتهم وخدماتهم على مستوى السلاسل القيمة المجالية.
- ومن شأن ذلك أن يتيح رؤية ديناميكية طويلة الأمد، مستوحاة من المبادرة الملكية الطامحة لجعل المنطقة الشرقية "قطبا متوسطيا" عن طريق تجديد قاعدتها الاقتصادية وتحسين جودة عيش السكان.
- كما ستوجه هذه الرؤية عمل الوكالة في مجالي التنمية المجالية والتنمية البشرية على مستوى الجهة اللذان يشكلان الركيزة الأساسية لاستراتيجيتها.
- وبرسم سنة 2018، من المتوقع مواصلة البرامج التي تم إعطاء انطلاقتها من طرف الوكالة في إطار الاتفاقات الموقعة خلال سنة 2017 والسنوات السابقة بمساهمة للوكالة تبلغ 340 مليون درهم.

3.1.4 وكالة تنمية أقاليم الجنوب

أخذا بعين الاعتبار التغيرات المؤسسية الجارية (الجهوية الموسعة والنموذج الجديد للتنمية بالأقاليم الجنوبية)، تهدف وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب إلى استكمال البرامج الموجودة في طور الإنجاز وتنفيذ البرامج الموكلة إليها في إطار النموذج الجديد للتنمية بالأقاليم الجنوبية والمتمثلة أساسا في الإشراف المنتدب والمساهمة في :

- البرنامج المتعلق بتفعيل برنامج القرى الثمانية للصيد؛
- تمويل برامج التنمية الحضرية لمدينة السمارة وأسا-الزك.

وقد تم التوقيع على اتفاقيتين فيما يخص البرنامج المتعلق بتفعيل برنامج القرى الثمانية للصيد:

- تتعلق الاتفاقية الأولى بتمويل وتنفيذ برنامج إنهاء وتشغيل قرى الصيد بجهة العيون-الساقية الحمراء بمبلغ يناهز 416 مليون درهم. وبهذا الصدد تقوم الوكالة بعملية تحصيل مساهمات الشركاء وكذلك الإشراف المنتدب على مكونات مشروع "تهيئة وتجهيز مناطق الصيد" و "طريق الولوج". وسيصل مجموع المساهمات المستخلصة المتوقعة حتى متم سنة 2017 ما يناهز 88 مليون درهم وسيتمدد التنفيذ على مدى الفترة 2016-2021.
- تتعلق الاتفاقية الثانية بتمويل وتنفيذ برنامج إنهاء وتشغيل قرى الصيد بجهة الداخلة-وادي الذهب بمبلغ يناهز 343 مليون درهم. وتقوم وكالة تنمية أقاليم الجنوب بتحصيل المساهمات كما تقوم بالإشراف المنتدب على مكونات المشروع المتعلقة بكل من "التجهيز ووضع شبكة مياه الشرب والتطهير السائل داخل الموقع وتهيئة المساكن والتجهيزات السوسيو-جماعية" و "تهيئة وتجهيز مناطق الصيد" و "طرق الولوج". ويمتد تنفيذ هذه الاتفاقية على مدى الفترة 2016-2021. وقد

همت إنجازات سنة 2016 تنفيذ الدراسات الطبوغرافية والجيوتقنية وإطلاق طلبات العروض المتعلقة بالأشغال بالتزامات تناهز 11 مليون درهم. وتقدر توقعات الاختتام لسنة 2017 بما يناهز 63 مليون درهم.

وفيما يتعلق بمشروع الإشراف المنتدب والمساهمة في تمويل برامج التنمية الحضرية لمدينة السمارة، فإن تنفيذ المشروع يتم في إطار اتفاقية شراكة لتمويل وتنفيذ الشطر الرابع من المخطط الإقليمي لتأهيل وتنمية هذه المدينة برسم الفترة 2014-2018. وهكذا تم رصد مبلغ 755 مليون درهم موزع على ثلاثة مشاريع متمثلة في القضاء على السكن غير اللائق بمبلغ يناهز 400 مليون درهم وإعادة إعمار المناطق المهمشة بمبلغ 125 مليون درهم (ممول بنسبة 100% من طرف الوزارة المكلفة بالإسكان) وتأهيل وبناء وتجهيز المعدات بمبلغ يناهز 180 مليون درهم وأخيرا المشاريع المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي بمبلغ يناهز 50 مليون درهم.

وسيتم خلال سنة 2018 الانتهاء من تنفيذ هذه العملية التي تم الشروع فيها سنة 2015. وقد بلغت الإنجازات برسم 2016 ما مجموعه 235 مليون درهم في حين بلغت المساهمة الإجمالية لوكالة تنمية أقاليم الجنوب ما يناهز 140 مليون درهم أي بمعدل 35 مليون درهم في السنة على مدى 4 سنوات. وتقدر توقعات الاختتام بالنسبة لسنة 2017 بما يناهز 500 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تبلغ 62%.

فيما يخص مشروع الشراكة لتمويل وتنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية والمعدات بإقليم أسا-الزك (2014-2017) الذي تبلغ كلفته 306 مليون درهم فيهم ثلاثة مشاريع صغرى هي التأهيل والتجهيز بمبلغ 216 مليون درهم ومشاريع الاقتصاد الاجتماعي بمبلغ 70 مليون درهم والتطهير السائل لجماعة الزك بمبلغ 20 مليون درهم. وتبلغ المساهمة المالية للوكالة في هذا المشروع 83 مليون درهم منها 25 مليون درهم تم أدائها. وحتى نهاية سنة 2016، بلغت الإنجازات ما قدره 177 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 58%. وتعزى هذه النسبة المنخفضة إلى التأخر في دفع مساهمات الشركاء.

وستواصل الوكالة خلال سنة 2018 البرامج التي أطلقتها بمبلغ إجمالي يصل إلى 700 مليون درهم منها مساهمة للوكالة تبلغ 400 مليون درهم ستخصص لإنجاز المشاريع وإنهاء البرامج التي تم إطلاقها في إطار الاتفاقيات الموقعة سنة 2017 وقبلها.

4.1.4 الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع

تم إحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع بموجب القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات بهدف تمكين مجالس الجهات من تسيير شؤونها من خلال مدها بكل أشكال المساعدة القانونية والهندسة التقنية-المالية عند دراسة وإعداد وتنفيذ المشاريع وبرامج التنمية.

تُسير هذه الوكالات، الخاضعة لوصاية مجلس الجهة، من طرف لجنة الإشراف والمراقبة المكلفة، على الخصوص، بإعداد برنامج عمل الوكالة، وحصر ميزانيتها السنوية والبيانات المتعددة السنوات، والمصادقة على البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بمالية الوكالة وتحديد النظام الأساسي لمستخدميها والمصادقة على مخططها التنظيمي.

تتميز سنة 2017 بالانطلاقة الفعلية للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع بتعيين المديرين وعقد الاجتماعات الأولى لأجهزتها التداولية. وقد اجتمعت ثمان لجان للإشراف والمراقبة للمصادقة على الميزانيات وأدوات التسيير (المخططات متعددة السنوات والنظام الأساسي للمستخدمين والمخطط التنظيمي).

في إطار إرساء هياكل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وتفعيل المراقبة المالية على مستوى هذه الوكالات طبقا للمادة 129 من القانون المتعلق بالجهات، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بتوقيع القرارات المتعلقة بتعيين الأعوان المكلفين بالمراقبة لدى الوكالات والقرارات المتعلقة بالتنظيم المحاسبي والمالي للوكالات وكذا القرار المتعلق بسقف التأشيرات وإرسالها إلى الوكالات.

وفيما يتعلق بأدوات تسيير الوكالات (الميزانية والمخططات متعددة السنوات والنظام الأساسي للمستخدمين والمخطط التنظيمي) فإنها في طريق التنزيل التدريجي لتشمل كل الوكالات.

2.4 التهيئة والتنمية الجهوية

1.2.4 وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق

يهدف مشروع تهيئة ضفتي أبي رقرق، أساسا إلى تجهيز مساحة 5.000 هكتار بالبنيات التحتية وتهيئة الفضاءات الثقافية والترفيهية وكذلك مناطق سكنية وتجارية وسياحية بكلفة قدرها 10.000 مليون درهم.

ويندرج مخطط عمل الوكالة لإنجاز المشروع المذكور في إطار عقد البرنامج الثاني المبرم بين الدولة ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق برسم الفترة 2013-2017 والذي يهيم مشاريع تبلغ كلفتها الإجمالية 3.011,5 مليون درهم والتي تتعلق أساسا بتصفية الوعاء العقاري بالنسبة للشطرين الثالث والرابع (1.016,8 مليون درهم) والتنقل (865 مليون درهم).

وقد تميز نشاط الوكالة خلال سنة 2016 بإنجازات برسم الاستثمارات قدرها 794 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 40% من التوقعات. وتهم هذه الإنجازات على الخصوص:

- الانتهاء من أشغال التجهيز وتهيئة الشطر الأول من خلال إنجاز الطرق على مستوى الأحياء 6 و 7 وتهيئة الفضاءات العمومية على مستوى الشطر الأول "باب البحر"؛
- مواصلة أشغال البنيات التحتية للتنقل فيما يتعلق بإنجاز الطريق المدارية الحضرية رقم 2 والطريق المنتزه والطريق الالتفافي؛
- إعادة تأهيل المآثر التاريخية بالرباط وسلا من خلال إعطاء انطلاقة الأشغال التمهيدية لساحة سيدي ابن عاشر بسلا؛
- مواصلة أشغال تهيئة الفضاءات العمومية بضاف سلا والفضاءات العمومية في تناسق مع أرصفة الضفة اليسرى (القاعدة البحرية بالرباط)؛
- إعطاء الانطلاقة أو مواصلة الدراسات في مجال التخطيط الحضري المتعلقة بإعادة هيكلة الأحياء التاريخية للرباط وسلا والبرمجة وإعداد موقع القطعة الحضرية وإعادة هيكلة مدينة الخزف (الشطر الثالث) ومخطط التهيئة النوعية لمنطقة مشروع ZP-7 "المنزه الكبير" (الشطر الخامس)؛
- منح 30 شهادة إدارية في إطار مهمة التدبير الحضري.

كما بلغ رقم المعاملات المنجز خلال 2016 ما قدره 23,4 مليون درهم مع قيمة مضافة بلغت 13,3 مليون درهم.

أما بالنسبة لمخطط عمل الوكالة برسم سنة 2017، فقد تم رصد مبلغ 1.142 مليون درهم موزع بالأساس على أهم المحاور التالية:

المبلغ (مليون درهم)	
1071,10	اعتمادات الأداء 2017 في إطار عقد البرنامج رقم 2
363,74	تثمين الشطرين الثالث والرابع
326,18	التنقل
155,26	الانتهاء من الشطرين الأول والثاني
89,95	البيئة والحماية من أخطار التمدن الغير المنظم
64,85	تكاليف متنوعة
57,69	تدبير الموقع وصيانتته

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المنجزة بلغت حتى نهاية يونيو 2017، ما قدره 255,6 مليون درهم وتبلغ التوقعات الختامية للسنة 1.300 مليون درهم.

كما أن الاستثمارات المبرمجة من طرف الوكالة برسم سنة 2018 تبلغ 1.000 مليون درهم سوف تخصص أساسا لمواصلة إنجاز مختلف مكونات مشروع التهيئة المذكورة أعلاه.

ومن بين المكونات الأساسية التي توجد في المراحل الأخيرة من إنجازها، مشروع المسرح الكبير بالرباط الذي تسهر على إنجازه شركة "أبو رقرق الثقافات"، التابعة بنسبة 100% لوكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق. وقد تم إطلاق هذا المشروع مع نهاية سنة 2014 لمدة إنجاز تصل 36 شهرا. وتبلغ الالتزامات فيما يخص الأشغال ما قدره 1.417 مليون درهم و321 مليون درهم فيما يتعلق بالدراسات.

وبالموازاة مع ذلك، فقد شُرع في تحديد نموذج الأعمال المتعلق بالمسرح الكبير للرباط استنادا إلى دراسة منجزة من طرف الشركة.

2.2.4 وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس

تهم أنشطة وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس برسم سنة 2016، على الخصوص:

- إنهاء الأشغال المتعلقة بترميم 27 معلمة تاريخية مبرمجة في إطار الاتفاقية المبرمة في مارس 2013، أي بالتزامات قدرها 350 مليون درهم؛
- إنهاء 1.586 عملية دعم مباشر مدرجة في إطار برنامج معالجة المباني المهتدة بالانهيار (اتفاقية مارس 2013) وانطلاق عمليات تدخل إضافية وذلك بناء على توصيات اللجنة المحلية للتبعية والمراقبة من أجل الاستجابة لطلبات المواطنين وشكاياتهم، بتكلفة إجمالية قدرها 330 مليون درهم وإنجازات من حيث الأداء تناهز 159 مليون درهم؛
- إطلاق 89 عملية تدخل في إطار الدعم المباشر و 12 عملية تخص أشغال الهدم و 27 عملية تدخل استعجالي في إطار برنامج معالجة المباني المهتدة بالانهيار بالمدينة العتيقة لصفرو (اتفاقية موقعة في يناير 2015) بتكلفة إجمالية تناهز 33,5 مليون درهم؛
- التسليم المؤقت لأربعة فنادق تم إنهاء الأشغال بها ومواصلة أشغال المركب الحضري ساحة "للإيدونة" المنجزة في إطار "برنامج تحدي الألفية" (الميثاق الأول) بتكلفة إجمالية تبلغ 192 مليون درهم.

ويرتكز مخطط عمل الوكالة برسم 2017 على أهم المحاور التالية:

- إنهاء أشغال "قيسارية الكفاح" وتحسين المدارات التي تربط بين 27 معلمة تاريخية تم ترميمها؛
- مواصلة برنامج معالجة المباني المهتدة بالانهيار بالمدينتين العتيقتين لفاس وصفرو؛
- إنهاء أشغال ترميم ساحة للإيدونة في إطار "برنامج تحدي الألفية" (الميثاق الأول)؛
- استغلال الفنادق المرممة في إطار "برنامج تحدي الألفية" (الميثاق الأول)؛
- تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سنة 2017 مع الشركاء المحليين والمتعلقة بتهيئة مواقف السيارات والأماكن العامة وإحداث نظام للمعلومات على مستوى المدينة العتيقة لفاس.

وبالموازاة مع ذلك وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المباني المهتدة بالانهيار، سيتم إطلاق دراسة حول التموذج الاستراتيجي للوكالة وذلك قصد تمكين جهة فاس-مكناس من الحصول على أداة عملية تخص ترميم النسيج التاريخي، أخذا بعين الاعتبار إحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ الجهوية المتقدمة ومن أجل إفادة مجمل جهة فاس-مكناس من خبرة الوكالة فيما يخص إعادة تأهيل المدن العتيقة والأنسجة القديمة، فقد تم مؤخرا تعديل النظام الأساسي للوكالة ليشمل مجال تدخلها مدينتي مكناس وصفرو.

ويرتكز مخطط عمل الوكالة لسنة 2018 على أهم العمليات التالية التي سوف تنجز في إطار اتفاقيات:

- برنامج تهيئة مواقف السيارات وتأهيل الأماكن العامة وإحداث نظام للمعلومات على مستوى المدينة العتيقة لفاس بكلفة إجمالية تبلغ 400 مليون درهم؛
- مشروع تهيئة وتأهيل قصر المؤتمرات وأوراش الصناعات التقليدية بكلفة إجمالية تبلغ 20 مليون درهم؛
- مشروع تهيئة وتأهيل المآثر التاريخية لمدينة مكناس (صهريج السواني وقنطرة أسراك) بكلفة إجمالية تبلغ 12 مليون درهم.

3.2.4 شركة "الرباط للتهيئة"

تشكل الاستراتيجية المندمجة لتنمية مدينة الرباط للفترة 2014-2018 تحت شعار "الرباط مدينة الأنوار - عاصمة المغرب الثقافية"، خارطة طريق لشركة تهيئة الرباط تم تجسيدها في إطار الاتفاقية الإطار بتنفيذ البرنامج المندمج متعدد القطاعات لتنمية مدينة الرباط والتي تم توقيعها في ماي 2014.

وفي هذا الإطار، أنجزت شركة تهيئة الرباط إلى غاية نهاية 2016 استثمارات إجمالية تناهز 1.766 مليون درهم بالنسبة للالتزامات و1.614 مليون درهم بالنسبة للأداءات. وفي ما يلي أهم الإنجازات المعنية:

- تهيئة شوارع النخيل والحسن الثاني والكفاح والجيش الملكي والشرط الأول من الطريق الساحلية؛
- دفن الخطوط الكهربائية التوتربشارع عبد الرحيم بوعبيد؛
- تهيئة شوارع وأزقة القرب (انطلاق الأشغال بمقاطعات كل من أحياء اليوسفية ويعقوب المنصور وحي الرياض)؛
- توسيع وتزيين قنطرة الفداء (تقدم الأشغال بنسبة 60%) والأشغال سارية لبناء موقف تحت أرضي للسيارات بجوار المسرح الوطني محمد الخامس؛
- إعادة تأهيل المدارس: 10 مدارس مؤهلة و 14 مدرسة في طور التأهيل و 32 قيد الدراسة؛
- إنجاز العديد من ملاعب القرب ومشروع مركز التكوين متعدد التخصصات للا خديجة ومركب " ابن رشد " السوسيو-رياضي اللذان يوجدان قيد الإنجاز؛
- بناء سوقين نموذجين للباة المتجولين وسوقين للقرب؛
- ترميم موقع شالة التاريخي وقصبة الأودية والمسرح الوطني محمد الخامس وتزيين الواجهات (زنقة لڭزا والواجهة المطلة على وادي أبي رقرق وديور الجامع) وإنجاز العديد من المساحات الخضراء.

وقد بلغت الاستثمارات الملتزم بها إلى نهاية يونيو 2017، ما يناهز 612 مليون درهم مع توقعات الاختتام في نهاية سنة 2017 تبلغ 1.700 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تبلغ 76% واستثمار تراكمي إجمالي للفترة 2015-2017 يناهز 4.733 مليون درهم، يخص 51% من مشاريع الاتفاقية الإطار "الرباط مدينة الأنوار". أما الأداءات المتراكمة، فستبلغ 2.010 مليون درهم.

فيما يتعلق بمخطط العمل لسنة 2018، سيرتكز على استثمار يبلغ 2.000 مليون درهم سيهم أساسا استكمال المشاريع في إطار الاستراتيجية المندمجة للفترة 2014-2018.

ومن جهة أخرى، ساهمت شركة تهيئة الرباط في رأسمال الشركة المسماة "الرباط تنشيط وتنمية" والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في تدبير وتطوير التجهيزات الثقافية والسوسيو-رياضية لمدينة الرباط.

4.2.4 تهيئة موقع بحيرة مارشيك

تتكلف وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك وشركتها التابعة مارشيك ميد بتنفيذ مشروع تهيئة وتأهيل موقع بحيرة مارشيك بكلفة إجمالية تبلغ حوالي 8.000 مليون درهم.

وتواصل وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك تنفيذ مكونات المرحلة الأولى من برنامج تهيئة وتأهيل الموقع المذكور والممتدة على مدى الفترة 2014-2020، باستثمارات تناهز 3.000 مليون درهم.

أما إنجازات ميزانية الاستثمار برسم سنة 2016، فقد بلغت 307,3 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 94%.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الترويج السياحي للبحيرة، فقد تم الشروع خلال سنة 2014، في أشغال بناء فندق الميناء من طرف شركة البحيرة العقارية، التي تملكها بنسبة 50% كل من وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك والمكتب الوطني للسكك الحديدية. ومن المتوقع إنهاء المشروع سنة 2018.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف شركة مارشيك ميد برسم سنة 2016 ما يعادل 197 مليون درهم مقابل 52,95 مليون درهم سنة 2015. وتهم هذه الإنجازات بالأساس مواصلة أشغال الشق العقاري (إقامات أكاديمية الغولف والشاطر الأول من إقامات الهضبة 1 وبناء صالة عروض ومبنى مارينا) وذلك بمبلغ 30,9 مليون درهم، بالإضافة إلى الخدمات العامة لتهيئة موقع مارينا (11,1 مليون درهم).

وقد تم تحيين مخطط العمل متعدد السنوات للفترة 2012-2020 للمشاريع المتعلقة بموقع أطلعيون مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الفعلية للشركة برسم سنة 2016 والفارق الزمني لبعض المشاريع التي كان من المتوقع انطلاق أشغالها خلال سنتي 2016 و 2017، خاصة الشطر الثاني من إقامات الهضبة والشاطر الأول من فيلات الخليج التي تم تأجيلها إلى سنة 2017 وكذلك شرفات الخليج إلى جانب الشطر الثاني من فيلات الصنوبر التي تم تأجيلها كذلك إلى سنة 2018. وقد بلغت الاستثمارات المنجزة لسنة 2016 ما يناهز 197 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تبلغ 55%.

وبخصوص مخطط عمل الشركة برسم سنة 2017 فقد تم رصد غلاف استثماري يناهز 328 مليون درهم يتعلق أساسا بما يلي:

- إنهاء أشغال الشطر الأول من إقامات الهضبة؛
- إعطاء الانطلاقة للأشغال المتعلقة بتطوير الشطر الأول من فيلات الخليج والشاطر الثاني من إقامات الهضبة والمنازل المجاورة جنوب-شرق وأشغال بناء إقامات الهضبة؛
- إعطاء انطلاقة المكون السياحي للمشروع: تجهيز وحدات إقامات أكاديمية الغولف وفيلات الصنوبر؛
- بدء تطوير الشطر الثاني من فيلات الخليج؛
- إنجاز المنطقة الرياضية ونادي المدرسة الأكاديمية للغولف والنادي البحري.

وتواصل الشركة برنامجها الاستثماري برسم 2018 البالغ 969 مليون درهم الذي يهم على الخصوص الموقع الأول "مدينة أطلعيون" الذي يوجد قيد التطوير. وتتمثل أهم المشاريع المندرجة في إطار هذا البرنامج في إنهاء أشغال مدينة الرياض (182 مليون درهم) وقرية شبه الجزيرة (108 مليون درهم) والشاطر الثاني لفيلات الخليج (92 مليون درهم) وإقامات مارينا (51 مليون درهم) والشاطر الثاني لفيلات الصنوبر (34 مليون درهم).

من جهة أخرى، وفي إطار التعاون بين المغرب والدول الإفريقية وفقا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الصدد، تواصل شركة تنمية بحيرة مارشيك ميد مواكبة مشاريع التهيئة والتأهيل والتطوير والتثمين بما في ذلك على الخصوص، خليج كوكودي بالكوت ديفوار وقناة بانغالانس في مدغشقر.

وفيما يتعلق بمشروع الحفاظ وتثمين خليج كوكودي، فإن تنفيذ المرحلة الأولى من الشطر الأول يهم التهيئة الفعلية للخليج المذكور وذلك بإنجاز منتزه حضري ونزهة وإنشاء المنصات وحماية الضفاف بالصخور بمبلغ يناهز 76 مليون أورو. وتبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج الذي يتم إنجازه بالكوت ديفوار بمساعدة مارشيك ميد 369 مليون أورو. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المرحلة الأولى من الشطر الأول للمشروع قد تم إسناده إلى مجموعة المقاولات المغربية-الإيفوارية (الشركة العامة للأشغال بالمغرب والشركة الوطنية للبناء والأشغال العمومية) في إطار طلب عروض خاص. وقد تمت انطلاقة الأشغال في 18 يناير 2016 ومن المنتظر إنهاؤها في متم سنة 2017.

ويلعب هذا المشروع دورا مهما في الترويج لبلادنا، خاصة على مستوى إفريقيا، ويجري حاليا التفكير في مآل فرع مارشيك ميد في كوت ديفوار سيما وأن المشروع الاستراتيجي لخليج كوكودي يحظى بأهمية كبرى ويساهم في تعزيز العلاقات المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية كوت ديفوار.

وبرسم سنة 2017، تبلغ ميزانية الاستثمار لفرع مارشيك ميد في كوت ديفوار الذي تم إحداثه في مارس سنة 2016 من أجل مساعدة الحكومة الإيفوارية في قيادة وتتبع هذا المشروع ما يناهز 7 مليون درهم بما فيها 3 مليون درهم موجهة لتمويل الدراسات التقنية الأولية والمؤسسية في إطار مشروع تثمين خليج كوكودي. وتهم ميزانية الاستغلال 9,3 مليون درهم.

وفيما يتعلق بمشروع تثمين وصيانة قناة بانغالانس في مدغشقر، وقعت شركة تنمية بحيرة مارشيكاميد بتاريخ 21 نونبر 2016، مذكرة تفاهم مع الوزارتين المعنيتين لهذا البلد. وتقوم الشركة حاليا بإنجاز دراسات الجدوى التقنية والمالية والقانونية لإعداد المشروع.

5.2.4 شركة الدار البيضاء للتهيئة

تتدخل شركة الدار البيضاء للتهيئة حاليا في محفظة إجمالية تتكون من 15 مشروعا منها 13 مشروعا يتم إنجازها بصيغة الإشراف المنتدب بغلاف مالي إجمالي يبلغ 7.520 مليون درهم على امتداد الفترة 2014-2018 إلى جانب تدبير مشروعات بمبلغ 17 مليون درهم بالإضافة إلى الدراسات والأشغال بمبلغ 5 مليون درهم لفائدة الجماعات الترابية ومدينة الدار البيضاء.

يعرف إنجاز المشاريع مستويات متفاوتة مع معدل إنجاز قدره 54%. وقد بلغت الالتزامات المتراكمة حتى نهاية سنة 2016 ما مجموعه 4.110 مليون درهم من أصل ميزانية إجمالية تناهز 7.520 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تبلغ 55%. وتشمل المشاريع التي تعرف نسب إنجاز مهمة مشروع القناة الكبرى الغربية (97%) والمسرح الكبير للدار البيضاء (77%) وحديقة الحيوانات لعين السبع (65%) والمركب الرياضي محمد الخامس (65%) ومرآب ساحة الراشدي (95%). أما فيما يخص مجموع الأداءات المتراكمة حتى نهاية دجنبر 2016 فتناهز 1.640 مليون درهم أي بمعدل أداء يبلغ 40%.

وقد تم إنهاء أشغال المنتزه الأركيولوجي سيدي عبد الرحمان (سندباد سابقا) خلال شهر دجنبر 2016. ومع ذلك، فإن فتح أبوابه للعموم يبقى رهينا بوضع موظفي وزارة الثقافة المكلفة بتسيير المنتزه والمسؤولة عن الحفريات الأثرية، رهن إشارة المنتزه وكذلك تصفية العقار وإعادة تأهيل مدن الصفيح المطلة على المنحدر الكبير.

ويتمحور مخطط عمل الشركة خلال سنة 2017 حول مواصلة إنجاز مختلف المشاريع تحت إشراف الشركة وفق مخططات التمويل التي تم التوافق عليها مع الشركاء المعنيين. وتبلغ الاستثمارات المتوقعة برسم الالتزامات ما قدره 1.530 مليون درهم سنة 2017.

ومن المتوقع أن تعرف سنة 2017 تعبئة من طرف شركة الدار البيضاء للتهيئة من أجل احترام الآجال التعاقدية التي تم الالتزام بها حيث ستقوم الشركة بتسليم معظم المشاريع من بينها القناة الكبرى الغربية والمسرح الكبير بالدار البيضاء والمركب الرياضي محمد الخامس ومرآب ساحة الراشدي ومنتزه الجامعة العربية.

كما ستعمل الشركة على تنفيذ برنامج تهيئة الطرق داخل مدينة الدار البيضاء بمبلغ 500 مليون درهم سنويا، علما أنه من المتوقع إنهاء البرنامج في أفق 2020.

أما فيما يتعلق بتوقعات سنة 2018، فإن الشركة تعتزم إنهاء مشاريع أخرى منها خاصة المنتزه البحري لمسجد الحسن الثاني (مارس 2018) وغابة بوسكورة - مرشيش (مارس 2018) وكورنيش عين الذئاب (شتنبر 2018) وحديقة الحيوانات لعين السبع (شتنبر 2018) وكورنيش المحمدية (دجنبر 2018).

5 المؤسسات المالية العمومية

تواصل المؤسسات المالية العمومية تدخلاتها في خدمة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوقع الاقتصادي لمشاريعها والتمويلات المعبأة لصالح الفاعلين الاقتصاديين وكذا مساهماتها في تعزيز الإدماج المالي.

وفي هذا الإطار، يندرج أداء كل من مجموعة صندوق الإيداع والتدبير والقرض الفلاحي للمغرب وصندوق الضمان المركزي وصندوق التجهيز الجماعي ومكتب الصرف.

1.5 مجموعة صندوق الإيداع والتدبير

لقد حقق صندوق الإيداع والتدبير خلال سنة 2016، أهم النتائج التالية (الحسابات الاجتماعية):

- الناتج البنكي الصافي: 1.682 مليون درهم مقابل 2.243 مليون درهم خلال سنة 2015 (-25%)؛
- النتيجة الصافية: 265 مليون درهم مقابل 244 مليون درهم خلال سنة 2015 (+8,4%)؛
- الموارد الذاتية: 12.800 مليون درهم مقابل 12.550 مليون درهم في سنة 2015 (+2%)؛
- مجموع الأصول: 122.600 مليون درهم مقابل 112.650 مليون درهم في سنة 2015 (+8,8%).

أما بالنسبة للحسابات المجمعة، فقد حققت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير برسم سنة 2016 أهم الإنجازات التالية:

- الناتج البنكي الصافي المجمع: 5.294 مليون درهم مقابل 5.206 مليون درهم في سنة 2015 (+2%)؛
- النتيجة الصافية (حصة المجموعة): 672 مليون درهم مقابل 755 مليون درهم في سنة 2015 (-11%)؛
- الموارد الذاتية (حصة المجموعة): 22.354,8 مليون درهم مقابل 19.482 مليون درهم في سنة 2015 (+15%).

وفي متم يونيو 2017، تبين حسابات مجموعة صندوق الإيداع والتدبير المجمعة أهم الانجازات التالية:

- ناتج بنكي صافي بمبلغ 2.819 مليون درهم (+12,5%).
- نتيجة صافية (حصة المجموعة) بمبلغ 844 مليون درهم (+83%).
- موارد ذاتية (حصة المجموعة) بمبلغ 20.563 مليون درهم (+5,53%).

ويرتكز المخطط الاستراتيجي الجديد لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير في أفق سنة 2022، والذي تم الإعلان عنه في يونيو 2017، على تطوير أساليب تدخل المجموعة حيث سوف تعطي الأولوية من الآن فصاعدا لتدخلها كخبير وكممول-شريك وكمستثمر وذلك مقارنة مع أسلوب الفاعل الذي اعتمدته المجموعة لحد الآن والذي يتمثل في تكفلها بجميع أجزاء سلسلة القيمة للمشروع (تصميم واقتناء الأراضي وتهيئة وتطوير وتسويق وتسيير...).

ومع هذا التطور في أسلوب تدخلها، تطمح مجموعة صندوق الإيداع والتدبير إلى تعزيز نموذجها الاقتصادي وزيادة قدرات تدخلها بشكل ملموس من أجل الاستجابة بشكل أفضل لتحديات المملكة، خاصة تلك المرتبطة بتطوير نموذجها التنموي والجهوية المتقدمة والتحول في مجال الطاقة والتنمية المستدامة.

وبالتالي، ستعتمد الاستراتيجية الجديدة 2022 لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير على خمس ركائز وهي: الازدخار/الاحتياط والسياحة والتنمية الترابية وممول-شريك ومستثمر.

وسيعتمد إنجاز الركائز الخمس للمخطط الاستراتيجي 2022 للمجموعة على إعادة هيكلتها التنظيمية ومحورتها حول أربع مجموعات مهنية وهي: (1) تدبير الازدخار/الاحتياط (2) التنمية الترابية (3) السياحة (4) البنك والمالية والاستثمار. ويهدف هذا التنظيم إلى تبسيط وتوضيح عمليات القيادة والتحديد الأمثل لعدد الهيئات المجمعة.

ومن جهة أخرى وبعد وضع الخطة الاستراتيجية 2022، اعتمدت المجموعة هوية بصرية جديدة تعكس التحول العام والاستراتيجي للصندوق وتبرز الهويات السابقة لصندوق الإيداع والتدبير مذكورة بذلك بثوابت المجموعة. كما أن الهوية الجديدة تدمج ضمنها مكانة مجموعة صندوق الإيداع والتدبير كمسؤول بيئي بالإضافة إلى التزامها تجاه المواطن والتزاماتها لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

ويشكل إصلاح "الإطار الاحترازي" لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير مشروعا مهيكلًا بالنسبة للمجموعة، حيث أضحي تنفيذه مرحلة ضرورية، سواء بالنسبة لبنك المغرب في ممارسة وظيفته المتعلقة بالمراقبة والإشراف على القطاع البنكي أو بالنسبة للطاقم المسير لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير الذي صار بدوره يعتمد على آلية تدبير المخاطر كأداة للقيادة.

ويتمحور الإطار الاحترازي الذي سيتم إنهاء إعدادة في سنة 2017 حول أربعة أهداف:

- تحديد إطار احترازي يستجيب لخصوصيات مجموعة صندوق الإيداع والتدبير ويعكس واقعها من حيث المخاطر؛
- تزويد هيئات الحكامة بمجموعة صندوق الإيداع والتدبير بألية للقيادة والمساعدة في اتخاذ القرار بشكل يشمل كل الوثائق الملزمة؛
- إعداد الأرضية اللازمة لوضع منظومة للتخصيص الديناميكي للأموال الذاتية للمجموعة.

2.5 القرض الفلاحي للمغرب

تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي للمغرب في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي.

عند نهاية سنة 2016، بلغت شبكة مجموعة القرض الفلاحي أكثر من 528 نقطة بيع مشغلة مع موارد بشرية تناهز 3.783 مستخدم. وقد عرفت المؤشرات المالية الأساسية لمجموعة القرض الفلاحي على العموم تحسنا خلال سنة 2016:

- بلغ الحجم الصافي للقروض الممنوحة ما قدره 65.600 مليون درهم (+5% مقارنة مع سنة 2015)؛
- ناهز حجم الديون الإجمالية ما قدره 69.500 مليون درهم خصصت 55% منها للفلاحة والعالم القروي؛
- بلغ مجموع ودائع الزبناء ما قدره 66.400 مليون درهم (+3,5%)؛
- بلغ الناتج البنكي الصافي 3.449,7 مليون درهم (+12,5%)؛
- سجلت النتيجة الصافية ما قيمته 308 مليون درهم (-8%)؛
- استمرت الموارد الذاتية في التحسن مما مكن من تعزيز البنية المالية للقرض الفلاحي للمغرب وتأمين احترام القواعد الاحترازية ومواكبة تطوير نشاطه. وهكذا، بلغت الموارد الذاتية 6.345 مليون درهم (+4%)؛
- بلغ حجم الديون الصعبة التحصيل ما قدره 6.000 مليون درهم (+4%) من الديون الإجمالية. كما عرفت نسبة الديون الصعبة التحصيل ونسبة المخصصات لمواجهة مشاكل التحصيل ركودا حيث بلغت على التوالي 8,6% و 66,7%.

تغيرات 2015/2016	2016	2015	2014	2013	مليون درهم
2,0%	88.855	87.131	83.010	78.179	مجموع الأصول
4,7%	69.531	66.383	63.942	60.831	الديون الإجمالية المستحقة على الزبناء
12,5%	3.450	3.066	2.960	2.845	الناتج الصافي البنكي
8,3- %	308	336	430	405	النتيجة الصافية

كما أظهرت حسابات القرض الفلاحي للمغرب حتى متم يونيو 2017 تحسنا ملحوظا في وضعيتها المالية مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي على الخصوص:

- ارتفاع بنسبة 6% في مجموع الأصول التي تبلغ 88.855 مليون درهم؛
- ارتفاع الديون الإجمالية المستحقة على الزبناء (بما في ذلك المؤسسات الائتمانية أو المعادلة لها) لتنتقل من 61.090 مليون درهم في متم يونيو 2016 إلى 64.489 مليون درهم عند متم يونيو 2017. وتعزى هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع اعتمادات الخزينة وكذلك اعتمادات التجهيز التي بلغت على التوالي 1.484 مليون درهم و 606 مليون درهم؛
- زيادة طفيفة في التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 3%، حيث بلغت 855 مليون درهم. ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة في تكاليف المستخدمين بما قدره 8 مليون درهم والتكاليف الخارجية بما قدره 16 مليون درهم (اللوازم المكتتية والاستمارات المطبوعة وواجبات الإيجار نظرا لتوسيع الشبكة). كما بلغ معدل الاستغلال 49,9%؛
- ارتفاع النتيجة الصافية بنسبة 8% لتصل إلى 196 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، يندرج المخطط الاستراتيجي آفاق 2020 الذي تم وضعه من طرف مجموعة القرض الفلاحي للمغرب في إطار تعزيز مكاسب مخطط أفق 2016 ويسعى إلى تدعيم تنمية المجموعة وتعزيز مواكبة مخطط المغرب الأخضر والفلاحة المغربية وذلك من خلال رقمنة قوية للعمليات وعلاقة الزبائن وتنويع مصادر النمو وتحسين أداء المجموعة.

3.5 صندوق الضمان المركزي

استكمل صندوق الضمان المركزي تفعيل مخطط تنميته للفترة 2013-2016 والذي يهدف أساسا إلى تسهيل حصول المقاولات على التمويل.

خلال هذه الفترة، تطورت الالتزامات برسم الموارد التي يديرها صندوق الضمان المركزي بشكل ملحوظ. وقد استفاد إنتاج ضمانات الصندوق على الخصوص من الإقلاع الذي عرفه نشاط التمويل المشترك ومن إطلاق عدة منتوجات جديدة، مما مكن من تسجيل نسبة نمو متوسطة سنوية قدرها 21% خلال فترة مخطط التنمية المذكور.

وقد بلغ حجم النشاط المتعلق بضمان قروض الشركات والخواص خلال سنة 2016، ما مجموعه 21.000 مليون درهم من القروض الممنوحة، حيث سجل ارتفاعا نسبته 23% بالنسبة لسنة 2015. كما استفادت أكثر من 7.000 مقالة صغيرة جدا وما يقارب 23.000 من الخواص من القروض الممنوحة.

ومن جهة أخرى، واصل ضمان قروض الشركات تطوره بطريقة ملحوظة حيث سجل زيادة سنوية بلغت نسبتها 41% خلال سنة 2016، مع حجم قروض مضمونة بلغ 14.400 مليون درهم، مقابل حجم ضمانات ممنوحة قيمتها 7.700 مليون درهم.

وقد تم تسجيل هذه النتائج بفعل أداء المنتوجات الموجهة لقروض الاستغلال (10.000 مليون درهم، بارتفاع بلغت نسبته 49% مقارنة بسنة 2015) وقروض الاستثمار (3.000 مليون درهم، بارتفاع قدره 36% بالنسبة لسنة 2015).

كما عرف نشاط التمويل المشترك مع البنوك لفائدة المقاولات تقدما مهما خلال سنة 2016، مع حجم قروض ممنوحة بلغ 2.000 مليون درهم. وقد بلغت قروض الاستثمار التي تم تمويلها بالتشارك مع البنوك 930 مليون درهم، مما سجل ارتفاعا بلغ 118% فيما يخص حصة صندوق الضمان المركزي (387 مليون درهم) و71% فيما يخص حصة البنوك (543 مليون درهم). وقد مكنت القروض المشتركة من استقطاب استثمارات بلغ حجمها 1.600 مليون درهم.

كما أن نشاط التمويل المشترك مع البنوك عرف إطلاق صندوق دعم للمقاولات الصغيرة جدا بمبادرة من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والذي ستم إدارته من طرف صندوق الضمان المركزي. ويخصص هذا الصندوق لدعم حاجيات هيكلية المقاولات الصغيرة جدا والتي تعرف صعوبات ظرفية حادة. وقد بلغت قروض الهيكلية التي منحها الصندوق ما مجموعه 1.159 مليون درهم منها 671 مليون درهم تم تمويلها من موارده الذاتية والباقي تم تمويله من طرف البنوك.

وفيما يتعلق بنشاط الصندوق لفائدة الخواص، يواصل صندوق "ضمان السكن" ديناميته عبر منتوجات "فوكاريم" و"فوكالوج". وهكذا تم منح أكثر من 175.000 قرض خلال سنة 2016 والتي بلغ حجمها الإجمالي حوالي 31.000 مليون درهم. وعلى العكس من ذلك عرف إنتاج فوكاريم تراجعا بنسبة 10% خلال سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015.

وقد عرفت سنة 2016 أيضا إحداث:

- "صندوق الضمان المخصص للمشاريع السياحية" بغلاف مالي قدره 400 مليون درهم من أجل مواكبة إنجاز الاستراتيجية السياحية الوطنية. ويهدف هذا الصندوق إلى تعزيز التمويلات البنكية لمشاريع إنشاء الإقامات السياحية ومشاريع الترفيه السياحية ذات الحجم الكبير والمتوسط؛
- الصندوق المخصص لرأس المال الاستثمار "إيتكار استثمار" (Innov Invest) موجه لإنشاء المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وقد تمت المصادقة على اتفاقية تدبير هذا الصندوق بين وزارة الاقتصاد والمالية وصندوق الضمان المركزي في يونيو 2016. ويهدف هذا الصندوق الذي رصد له غلاف مالي يقارب 500 مليون درهم، إلى الرفع من

مستوى تمويل المقاولات الناشئة وتنويعه مع تحفيز مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة موضوع تدخله وكذا تشجيع ظهور وتطوير فاعلين جدد لتمويل المقاولات الناشئة.

فيما يخص الوضع المالي لصندوق الضمان المركزي، فقد سجل الناتج الصافي البنكي خلال سنة 2016، ارتفاعا يناهز 30 مليون درهم حيث انتقل من 150 مليون درهم سنة 2015 إلى 180 مليون درهم سنة 2016 غير أن النتيجة الصافية لسنة 2016 سجلت تراجعاً خلال سنة 2016 حيث بلغت 87 مليون درهم مقابل 95 مليون درهم خلال سنة 2015.

4.5 صندوق التجهيز الجماعي

يقوم صندوق التجهيز الجماعي بتمويل الجماعات الترابية ويسهر على تحسين استثماراتها المحلية الداعمة للنمو.

وقد عرفت مؤشرات نشاط الاستغلال ومؤشرات البنية المالية لصندوق التجهيز الجماعي خلال سنة 2016، تقدماً إيجابياً مقارنة مع سنة 2015:

- بلغ حجم القروض الممنوحة 3.144 مليون درهم مقابل 1.823 مليون درهم سنة 2015، أي بارتفاع بلغ 72%. وقد هم نشاط الصندوق تمويل 65 مشروعاً. كما استفادت المجالس الجهوية من 85% من الالتزامات فيما تم تخصيص الباقي للجماعات؛
- بلغ مجموع أداءات القروض 2.031 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 10% مقارنة مع سنة 2015؛
- بلغ مجموع موارد الاستغلال البنكي 961 مليون درهم، أي بارتفاع بلغ 4% مقارنة مع سنة 2015 حيث تم تسجيل 923 مليون درهم؛
- سجلت نفقات الاستغلال البنكي انخفاضاً بنسبة 3% (494 مليون درهم مقابل 507 مليون درهم سنة 2015)؛
- سجل الناتج البنكي الصافي ارتفاعاً بنسبة 12% عند نهاية 2016 (467 مليون درهم مقارنة مع 416 مليون درهم سنة 2015)؛
- بلغت النتيجة الصافية في نهاية 2016 ما قدره 258 مليون درهم بزيادة 14% مقارنة بسنة 2015؛
- بلغت النسبة المئوية لقدرة صندوق التجهيز الجماعي على سداد ديونه 58,3% (مقارنة مع الحد الأدنى المحدد من طرف بنك المغرب الذي يساوي 12%) فيما بلغ معدل توزيع المخاطر نسبة 13,8% (مقارنة مع المعدل الأقصى المحدد من طرف بنك المغرب الذي يساوي 20%).

تغييرات 2016/2015	2016	2015	2014	2013	مليون درهم
7%	16.400	15.406	14.296	13.411	مجموع الأصول
9%	16.261	14.922	14.010	13.179	الديون الإجمالية المستحقة على الزبناء
12%	467	415	360	337	الناتج الصافي البنكي
14%	258	226	195	177	النتيجة الصافية

وسوف تعرف سنة 2018 إعادة صياغة القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، وذلك في إطار مواكبة ورش اللامركزية وتقوية دور صندوق التجهيز الجماعي فيما يخص التمويل المحلي من أجل تمكينه من القيام بدوره كاملاً كمسرّع للتنمية المجالية ومواكب للجماعات المعنية باعتباره بنكاً حقيقياً للتنمية المحلية.

5.5 مكتب الصرف

يعتبر مكتب الصرف مؤسسة عمومية تتكلف بالمهام الآتية:

- تحديد التدابير المتعلقة بتقنين عمليات الصرف وذلك بالترخيص بشكل عام أو خاص، لعمليات التحويل للخارج والسهر على إرجاع الموجودات المنشأة بالخارج والواجب تفويتها، إلى أرض الوطن وذلك بهدف إعادة تشكيل احتياطي العملة الأجنبية؛

- المراقبة والضبط وفرض العقوبات في حالة القيام بمخالفات تهم نظام الصرف؛
- إنجاز الإحصائيات المتعلقة بالتبادل الخارجي وميزان الأداءات والوضعية الخارجية العامة وذلك بالامتثال للمعايير الوطنية والدولية في هذا الشأن وكذا مقتضيات القانون رقم 06-19 المتعلق بالتصريحات الإحصائية.

خلال سنة 2017، يعتزم مكتب الصرف العمل على:

- تحديث القرار العام لعمليات الصرف لسنة 2013 بهدف إعداد الإجراءات التنظيمية المبسطة للعمليات الاقتصادية بالإضافة إلى تيسير معالجة عمليات الصرف على مستوى البنوك؛
- إعداد الاتفاقيات التي تهم تبادل المعطيات والمحاور الأخرى للتنسيق.

ويتوقع المكتب خلال سنة 2018، تعميم نظام التصريح الإلكتروني والخدمات الرقمية لتمكين مختلف الفاعلين من إيداع طلباتهم المتعلقة بالتراخيص عبر شبكة الأنترنت.

ويرتكز مخطط التنمية لمكتب الصرف للفترة 2017-2021 على خمسة محاور:

- جعل خدمة المستخدم الأولوية الأساسية لمكتب الصرف؛
- تحسين نجاعة وفعالية مراقبة الصرف؛
- تعزيز رقمنة العمليات؛
- تعزيز التطوير المؤسسي؛
- تحسين التواصل الخارجي.

في هذا السياق، تمكن مكتب الصرف من تحقيق 256,8 مليون درهم كرقم معاملات خلال سنة 2016، بالإضافة إلى توقعات اختتام تبلغ 251 مليون درهم برسم سنة 2017 وتقديرات برسم سنة 2018 بنفس المستوى.

كما ستنقل النتيجة الصافية للمكتب من عجز قدره 77,6 مليون درهم برسم سنة 2016 إلى نتيجة صافية إيجابية قدرها 22,8 مليون درهم مع نهاية 2017، وذلك بعد تسجيل نتيجة صافية بلغت 29,8 مليون درهم في نهاية يونيو 2017. وتظهر التوقعات لسنة 2018 نتيجة صافية إيجابية قدرها 57,2 مليون درهم.

فيما يخص استثمارات مكتب الصرف، فقد حقق هذا الأخير 6,6 مليون درهم خلال سنة 2016. ويتوقع اختتام سنة 2017 بما قيمته 27 مليون درهم (0,2 مليون درهم عند نهاية يونيو 2017). كما يرتقب استثمار 28 مليون درهم خلال سنة 2018.

الجزء الثالث: تدعيم الحكامة وتعزيز نجاعة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية

تماشيا مع التوجهات الحكومية، تتم بلورة وإنجاز إصلاحات بارزة تهدف إلى تعزيز دور المؤسسات والمقاولات العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تسريع إنجاز برامجها الاستثمارية وتحسين أدائها وأسلوب حكامتها وكذا جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. ويتعلق الأمر أساسا بمشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية ودعم الشفافية ونزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية وتعزيز العلاقات التعاقدية بين الدولة وهذه الهيئات وإرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

وفي هذا الإطار، تم تدعيم الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية بفضل برمجة أفضل وارتفاع وتيرة اجتماعات هيئات حكامتها وتدعيم دينامية اللجان المتخصصة. كما يتواصل تعزيز منهجية العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لجعلها آلية لترسيخ دور هذه الهيئات في السياسات العمومية.

وبالموازاة مع هذه الإصلاحات وفي سياق المجهودات المبذولة لتحسين مناخ الأعمال، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز جودة وشفافية تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يتوخى تحسين الشفافية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال ملاءمة المرجع المحاسبي الوطني مع المعايير المحاسبية الدولية خصوصا عبر المراجعة المرتقبة للمدونة العامة للتنظيم المحاسبي ووضع إطار موحد لتجميع الحسابات مما سيمكن من تحقيق تناسق الممارسات المحاسبية على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم تفعيل القانون رقم 127-12 المنظم لمهنة المحاسب المعتمد والمحدث للهيئة المهنية للمحاسبين المعتمدين، خلال الفترة 2016-2017، في عصنة كيفية اشتغال وحكامة مهنة المحاسب.

وفيما يخص التدبير النشط للمحفظة العمومية، فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأطير أفضل لدور الدولة المساهمة من خلال تحديد استراتيجية مساهماتية عمومية وإرساء إطار قانوني جديد متعلق بالتدبير الجديد للمحفظة العمومية.

وتبقى الغاية من جميع الإصلاحات والتدابير المتخذة أو المعتمدة هي المساهمة في تعزيز الأداء العملي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

1 تعزيز حكمة وشفافية المحفظة العمومية

يهدف تعزيز الترسنة المؤسسية والقانونية للمنظمة للمؤسسات والمقاولات العمومية وتدعيم حكامتها إلى تنزيل أفضل للسياسات والاستراتيجيات العمومية وذلك تماشيا وانسجاما مع الممارسات الدولية الجيدة فيما يخص الشفافية والحكمة.

ويتوخى تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية ونجاعة المراقبة المالية من خلال مواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة هذه الهيئات الذي تم الإعلان عنه رسميا في 2012 والتحديث الجاري لهذا الميثاق وكذا من خلال إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على الهيئات المذكورة وتطوير أدوات تسييرها وتعزيز المنظومة المتعلقة بالطلبات العمومية وتعزيز العلاقات التعاقدية بين الدولة والهيئات السالفة الذكر.

1.1 الأوراش الهادفة لتحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية ودعم نجاعة المراقبة المالية

في انتظار مصادقة البرلمان على مشروع القانون المتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، يتم إعداد النصوص التطبيقية لمشروع القانون وتفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وتكوين أعضاء الأجهزة التداولية وكذا إعداد آلية لتعيين أعضاء الأجهزة التداولية .

وقد مكنت هذه الأشغال من تحديد سبل تحسين مقتضيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية في أفق تحيينه.

1.1.1 تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية

بعد أكثر من خمس سنوات من دخول مقتضيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية حيز التنفيذ، تم تسجيل تطورات ملموسة فيما يخص تدعيم انتظام وتيرة عقد اجتماعات الأجهزة التداولية، وإحداث اللجان المتخصصة المنبثقة عن هذه الأجهزة وكذا المصادقة على وثائق الحكامة (ميثاق الأخلاقيات والنظام الداخلي للمجلس...) وكذا آليات تقييم أداء الأجهزة التداولية (تقييم ذاتي وخارجي).

ومن جهة أخرى، يتواصل مسلسل إعداد وتبني مخططات تحسين الحكامة والمواثيق والآليات الأخرى لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية. كما تعرف هذه الهيئات كذلك تحسنا ملموسا في ممارسات الحكامة من حيث نشر المعلومات المالية وغير المالية عبر مواقعها الإلكترونية و/أو عبر تقارير أنشطتها وكذا إرساء آليات تدبير المخاطر وتعزيز نزع الطابع المادي عن مساطرها. وكذلك الشأن بالنسبة لإدراج الانشغالات البيئية والاجتماعية ضمن أنشطة العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا إجراءات تحسين العلاقات مع الأطراف المعنية خصوصا من حيث الولوج إلى المعلومة وتقليص آجال الأداء للمؤمنين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الجوانب التي تتطلب إعادة النظر خصوصا فيما يتعلق بالعدد المرتفع لأعضاء الأجهزة التداولية لبعض المؤسسات العمومية مما يؤثر على مهنية ونجاعة أشغال هذه الأجهزة، بالإضافة إلى غياب آلية واضحة تحدد شروط تعيين ممثلي الدولة وكذا الأعضاء المستقلين داخل الأجهزة التداولية ومحدودية نهج مقارنة النوع في تعيين ممثلي الدولة، هذا بالإضافة إلى ضعف تقييم هذه الأجهزة وجهود تكوين أعضائها.

وهكذا، سيتمكن مسلسل تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات من إدراج إجراءات جديدة من أجل ملاءمتها مع المقتضيات ذات الصلة المنصوص عليها في مشروع القانون المتعلق بالحكمة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا إدراج المستجدات التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعد نشرها سنة 2015 للمبادئ التوجيهية الجديدة حول حكمة الهيئات المذكورة، والتي تشكل مرجعا معترفا به على الصعيد الدولي لمساعدة الدول على تقييم وتحسين أسلوب ممارستها لوظيفة الدولة المساهمة في المحافظة العمومية.

وفي هذا الصدد، سيتم خلال الفترة 2017-2018 إعطاء انطلاقة أشغال تحيين وإغناء مقتضيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار لهذه المتغيرات.

2.1.1 إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

يندرج إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية ضمن الأوراش البارزة للبرنامج الحكومي 2016-2021.

وقد تم إعداد مشروع القانون المذكور أعلاه بالتشاور مع مختلف المتدخلين وتمت صياغته النهائية بالتشاور مع مصالح الأمانة العامة للحكومة خلال 2016-2017، وذلك بعد نشره على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في 2015 بغية استقبال تعاليق الجمهور كما تمت إحالة الصيغة النهائية لهذا المشروع بتاريخ 11 شتنبر 2017 على الأمانة العامة للحكومة من أجل برمجته في أشغال المجلس الحكومي. ويرتكز مشروع الإصلاح على الدعائم الثلاث التالية:

- تفاعل أكبر بين الحكامة والمراقبة؛
- إرساء تدبير المخاطر في مجمل مراحل المراقبة؛
- وحدة مسلسل المراقبة من أجل نجاعة أكبر.

ويطمح مشروع الإصلاح على الخصوص إلى ما يلي:

- توضيح أهداف المراقبة (الجدوى، صحة ودقة العمليات وتقييم الأداء) ومسؤوليات الفاعلين المعنيين وإدراج تصنيف جديد للمراقبة (قبليّة ومواكبة وبعديّة إلى جانب المراقبة التعاقدية)؛
- وضع تصنيف جديد ديناميكي يمكن من تحديد صنف المراقبة المطبق على كل فئة من المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بالاعتماد على معايير وجيهة وملائمة (جودة التسيير والحكامة ومستوى دعم الدولة لمالية هذه الهيئات والمخاطر المالية وكذا مستوى المساهمة في رأسمال الهيئات العمومية)؛
- تعزيز وتوثيق دور الدولة كموجه استراتيجي؛
- إضفاء الفعالية والمسؤولية على الأجهزة التداولية عن طريق تحديد عدد أعضائها في مستوى ملائم ومأسسة إجراءات تعيينهم وكذا إدماج الأعضاء المستقلين وإحداث اللجان المتخصصة لمعالجة القضايا المتعلقة على الخصوص بالتوجهات الاستراتيجية وبالتدقيق.

ومن أجل تفعيل هذا الإصلاح، تم وضع خارطة طريق مفصلة لتنزيله عبر مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز الموارد البشرية والرفع من كفاءتها العملية عبر التكوين وتحسين نظام المعلومات وتأهيل الهياكل التنظيمية لمديرية المنشآت العامة والخصوصية وكذا إعداد وإنجاز مخطط للتواصل حول المشروع.

3.1.1 تعزيز المنهجية التعاقدية

من أجل ضمان تموقع أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مساهماتها في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تتواصل الجهود لتعزيز المنهجية التعاقدية عبر تحديد مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية المستهدفة وتقييم أفضل للالتزامات المتبادلة موضوع عقود البرامج. ويتمثل الهدف الأساسي من المنهجية التعاقدية في التأثير إيجاباً على الأداء العمليّ والتدبير للمحفظة العمومية نظراً لما يتيح من عصريّة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية وترشيد نفقاتها وديمومة نموذجها الاقتصادي والمالي وتحسين أسلوب حكامتها وضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحديد أساليب مواكبة الدولة (مالية ومؤسسية...).

وتهم محفظة عقود البرامج قيد التنفيذ المؤسسات والمقاولات العمومية التالية: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (2014-2018) ومجموعة بريد المغرب (2013-2017) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2017-2019). وتخص العقود المنتهية آجالها كلا من الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2008-2015) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2010-2015) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (2011-2016) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2013-2016). وتخضع هذه العقود لتقييم وتتبع دوري طبقاً للمقتضيات التعاقدية الخاصة بكل عقد³.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي تحمل رهانات مالية واقتصادية واجتماعية هامة وعليه فالعقود التي تربطها بالدولة تكتسي أهمية خاصة. ويتعلق الأمر بعقود البرامج المبرمة بين الدولة وكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية حيث أن عقودها تعرف تتبعا دوري كل ثلاثة أشهر بمساعدة مكاتب خبرة خارجية.

³ لتفاصيل أكثر يرجى مراجعة الجزء الثاني من هذا التقرير

وبالتوازي مع أشغال التقييم والتتبع، توجد عدد من مشاريع عقود البرامج في طور الإعداد و/أو في المراحل النهائية لبلورتها وتهتم على الخصوص: الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والوكالة الوطنية للموائى والصندوق المغربي للتقاعد والمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومجموعة التهيئة العمران ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للصيد والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك والشركة الوطنية لتسويق البذور وشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية).

2.1 تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

من أجل المساهمة في تحسين مناخ الأعمال في بلادنا سوف يتم خلال سنة 2018 متابعة تطبيق الاجراءات الرامية إلى الرفع من جودة التسيير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز شفافيتها.

وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز الفعالية العملية للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية وتحسين جودة تسييرها سوف تتم مواصلة الجهود من أجل التطوير المستمر والتحديث الدائم لأدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية (التنظيمات الهيكلية أو الأنظمة الأساسية للمستخدمين وكذا على مستوى التنظيم المحاسبي والمالي...).

وفي إطار مواصلة ملاءمة أنظمة إبرام صفقات المؤسسات العمومية مع مقتضيات المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، صادقت وزارة الاقتصاد والمالية خلال الفترة 2012-2016 على 113 نظام صفقات مع العلم أن المؤسسات العمومية الأخرى تطبق المرسوم السالف الذكر.

ومن جهة أخرى، وبهدف تسريع أداء ديون الممولين وتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وتبعا لتعزيز الترسنة القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال والمتمثلة في المرسوم رقم 2-16-344 بتاريخ 22 يوليوز 2016 المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبات العمومية والقانون رقم 15-49 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة فسوف يتم الشروع قبل متم 2017 في استعمال البوابة الإلكترونية (<https://delai-paiement-eeep.finances.gov.ma>) المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات مموني المؤسسات والمقاولات العمومية المتعلقة باحترام آجال الأداء.

وستساهم هذه البوابة في تسهيل التبادل والتواصل بين الممولين والمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا في تعزيز شفافية علاقاتهم بهدف ضمان احترام الالتزامات التعاقدية بين الأطراف خاصة منها آجال الأداء.

كما ستمكن من نزع الصفة المادية عن شكايات الممولين المتعلقة بتأخير الأداء وتتبع معالجة الشكايات وكذا تحديد مسؤولية المتدخلين وضبط آجال الأجوبة على شكايات الممولين من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتمثل هذه البوابة الجديدة آلية تكميلية لن تحل محل الأنظمة المعلوماتية للمؤسسات والمقاولات العمومية المخصصة لمعالجة عمليات الأداء والعلاقة مع الممولين. كما لا تحل محل الالتزامات التعاقدية بين الطرفين. وستمكن هذه البوابة وزارة الاقتصاد والمالية من ضمان تتبع منتظم للشكايات الموضوعة على البوابة مع إمكانية تدخلها من أجل اقتراح حلول لبعض الإشكاليات المطروحة.

من جهة أخرى، وفي إطار تبسيط وتوحيد المساطر المتعلقة بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية قائمتين للوثائق المثبتة لمساطر الأداء وعمليات الالتزام بنفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية للدولة. وتشكل القائمتان المذكورتان أداتين تم وضعهما رهن إشارة مراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين لتمكينهم من التوفر، على غرار أمري الصرف بالمؤسسات والمقاولات العمومية، على مرجع موحد للمراقبة غايته تبسيط مساطر المراقبة وتقليص آجال معالجة الملفات وضمان فعالية أكبر في إنجاز النفقات العمومية والمساهمة بالتالي في تحسين تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز أداءها.

وقد تم إصدار هاتين القامتين في يونيو 2012 ومارس 2013 وتم تحيينهما سنة 2014. كما أن مشروعين لتحيين هاتين القامتين يوجدان قيد الاعداد وذلك للأخذ بعين الاعتبار لتطور القوانين والأنظمة المؤطرة للمؤسسات والمقاولات العمومية والتغيرات التي طبعها محيطها حيث سيتم إصدار الصيغة المحينة للقامتين قبل نهاية 2017.

3.1 تدعيم التدقيق الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية

قامت مديرية المنشآت العامة والخصوصية بعد موافقة السيد رئيس الحكومة بإنجاز 71 عملية تدقيق تهم 79 مؤسسة ومقولة عمومية غطت جميع القطاعات الحيوية خلال الفترة 2000-2016.

وقد تم إنجاز أربع عمليات تدقيق خلال سنة 2016 تتمثل في ما يلي:

- تدقيق الأداء الاقتصادي والمالي والعملياتي وديمومة نموذج الأعمال للشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية؛
 - تدقيق الوظيفة التجارية (الفوترة والتحصيل) للوكالتين الحضريتين للرباط-سلا ومراكش؛
 - تدقيق العمليات والتدبير والأداء لمعهد باستور المغرب؛
 - التدقيق المؤسسي والعملياتي والتدبري للمكتب الوطني للخدمات الجامعية والاجتماعية والثقافية.
- وتتمثل أهم ملاحظات وخلصات هذه العمليات في ما يلي:

- تحسين الأداءات: خاصة من خلال الرفع من مستوى المردودية عوائد الرساميل المعبأة وتصفية المستحقات والديون؛
- وضع مساطر داخلية خاصة منها التجارية وكذا مؤشرات تتبع الأداء؛
- إرساء نظام معلوماتي مندمج يمكن من إنتاج منتظم لأهم مؤشرات التسيير؛
- تحسين عمل أجهزة الحكامة خاصة عبر وضع نظام داخلي وميثاق مجلس الإدارة وكذا ميثاق اللجان المختصة؛
- وضع أدوات إدارة الموارد البشرية (مرجع الوظائف والكفاءات والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات...).

برنامج التدقيقات الخارجية لسنة 2017

بالنسبة لسنة 2017، ارتكز اختيار المؤسسات والمقاولات العمومية التي ستخضع لعمليات التدقيق الخارجي على تحليل معمق أخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- المخاطر التي تعرفها المؤسسات والمقاولات العمومية والتي تم تصنيفها حسب درجة شدتها؛
 - توفر المؤسسات والمقاولات العمومية من عدمه على آليات وأدوات التسيير (التنظيم الهيكلي والنظام الأساسي للمستخدمين ونظام الصفقات العمومية ودليل المساطر والمصادقة على الحسابات والمخطط متعدد السنوات وتقرير التسيير)؛
 - التدقيقات التي تهم المؤسسات والمقاولات العمومية والمنجزة من طرف المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية ومديرية المنشآت العامة والخصوصية.
- وهكذا، يهم برنامج عمليات التدقيق الخارجي لسنة 2017، كما وافق عليه السيد رئيس الحكومة المؤسسات والمقاولات العمومية التالية:

- تدقيق العمليات والتدبير والأداء لكل من المكتب الوطني للصيد والمركزين الاستشفائيين الجامعيين محمد السادس لمراكش والحسن الثاني لفاس وكذا جامعة الحسن الأول بسطات؛
- التدقيق التدبري لصندوق الضمان المركزي؛
- التدقيق المؤسسي والعملياتي والتدبري لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمال والأقاليم الشرقية؛
- تدقيق الوظيفة التجارية للمخزون والمنتجات النهائية لشركتي العمران مراكش-تامنصورت وأكادير.

مهام تتبع وتقييم توصيات التدقيقات الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية

يتمثل الهدف الأساسي لمهام تتبع وتقييم عملية التدقيق المنجزة في التأكد من التنفيذ الفعلي للتوصيات المنصوص عليها في تقارير المدققين. ويتم إنجازها من طرف لجنة مكونة، بالإضافة إلى ممثلي مديرية المنشآت العامة والخصوصية، من ممثلي المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية والقطاعات الوصية وكذا مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للمؤسسات العمومية المستفيدة من إمدادات الدولة.

وقد همت عمليات التتبع والتقييم لتنفيذ توصيات عمليات التدقيق الخارجي بالنسبة لسنة 2016 والأسدس الأول من سنة 2017 محفظة متنوعة من المؤسسات والمقاولات العمومية تنشط في قطاعات مختلفة : المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش تانسيفت-الحوز والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة-تطوان والوكالة الوطنية للموائى والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وجامعة محمد الخامس الرباط والمركز المغربي لإنعاش الصادرات والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمراكش والقنيطرة ووجدة ومكناس.

وتظهر حصيلة التتبع فيما يتعلق بتنفيذ توصيات التدقيقات الخارجية، نسبة إنجاز إجمالية قدرها 68% في متم يونيو 2017 مقابل 64% عند نهاية 2016، أي بتحسن بلغ أربع نقاط.

وقد كان لتنفيذ توصيات مهام التتبع والتقييم أثر إيجابي على تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية وعلى جودة الخدمات المقدمة وذلك بالنظر إلى أنه مكن من جهة، من تحسين الحكامة من خلال إضفاء دينامية جديدة على الأجهزة التداولية وإرساء اللجان المتخصصة ووضع آليات القيادة والمراقبة والتدقيق. كما مكن من جهة أخرى، من تحديث أدوات التسيير خصوصا أنظمة المعلومات ولوحة المراقبة والإخبار والمحاسبة التحليلية وكذا المخططات المديرية للموارد البشرية.

4.1 تسريع أورش التنميط المحاسباتي ومهنة المحاسبة

فيما يتعلق بالتنميط المحاسباتي، تميزت سنة 2016 بنشر قرارات وزير الاقتصاد والمالية ذات الأرقام 95-16 و 96-16 و 97-16 في تاريخ 7 أبريل 2016. وتتعلق هذه القرارات على التوالي بالقواعد المحاسبية المطبقة على هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والقواعد المحاسبية المطبقة على هيئات التوظيف الجماعي في الرأسمال والقواعد المحاسبية المطبقة على عمليات تسديد الأصول لدى المؤسسة التي أنشأتها.

كما تم نشر الآراء الثلاثة التالية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة:

- الرأي رقم 7 المتعلق بالمخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي؛
- الرأي رقم 8 المتعلق بالمعالجة المحاسبية الخاصة بالحيوانات المتوحشة من طرف شركة "الحديقة الوطنية للحيوانات"؛
- الرأي رقم 9 المتعلق بنفقات الموظفين التابعين لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمعينين لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

ولقد عرفت سنة 2017 انعقاد الجمع العام الرابع عشر للمجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 11 يوليوز 2017 والذي تمحور حول:

- المصادقة على مشروع المخطط المحاسبي المتعلق بأندية كرة القدم، المنظمة على شكل جمعية رياضية وكذا مشروع الرأي رقم 11 للمجلس الوطني للمحاسبة، حول نفس الموضوع؛
- المصادقة على مشروع تعديل المخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان والهيئات المشابهة، المتعلق بالعمليات المالية التشاركية وكذا مشروع الرأي رقم 12 للمجلس حول نفس الموضوع؛
- المصادقة على مشروع الرأي رقم 10 للمجلس المتعلق بتطبيق المخطط المحاسبي لصناديق التقاعد على الشركات التعااضدية للتقاعد التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 64-12 المحدث لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- المصادقة على سيناريو إنجاز مشروع الإصلاح المؤسسي والعملي للمجلس الوطني للمحاسبة من أجل تحسين فعاليته وحكامته.

كما ستعرف سنة 2017 وضع الصيغة النهائية لمشروع المعايير المحاسبية المتعلقة بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.

وفيما يخص إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة، فقد تمكن هذا المجلس منذ إحداثه سنة 1989، كهيئة وطنية رسمية لإعداد وبلورة الأنماط المحاسبية، من تحقيق نقاط القوة التالية:

- تركيبة واسعة ومتنوعة تجمع، على مستوى الجمع العام، أعضاء ينتمون إلى عدة اختصاصات؛
- بلورة عدد مهم من الأنماط المحاسبية المتنوعة وذات قيمة عالية تهم تقريبا كل فروع الأنشطة الاقتصادية؛
- خبرة معترف بها في مجال التنميط المحاسباتي، والتي سمحت للمجلس الوطني للمحاسبة بالمشاركة عدة مرات في أورش عمل المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال.

ولكن، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، يعرف المجلس الوطني للمحاسبة، في السنوات الأخيرة، صعوبات متتالية. وفي هذا السياق، ومن أجل تعزيز فعالية هذا المجلس، فقد تم الإعلان عن مشروع إصلاحه بمناسبة جمعه العام الثالث عشر الذي انعقد بتاريخ 22 دجنبر لسنة 2015.

ولهذه الغاية، تم تشكيل فريق عمل لإعداد مشروع إصلاح هذا المجلس. وقد اعتمد هذا الفريق في أشغاله خلال سنة 2016 على تشخيص الوضع الحالي للمجلس ومقارنته مع تجارب بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك فرنسا. وقد أفضت هذه الأشغال إلى اقتراح سيناريو لإصلاح المجلس.

وفي هذا الصدد، فقد تم إدراج إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة، في جدول أعمال الجمع العام الرابع عشر للمجلس، المنعقد بتاريخ 11 يوليوز 2017، والذي ركز على ضرورة تنفيذ هذا الإصلاح لتعزيز عمله ولإعطائه زخما جديدا. وهكذا، تم الاتفاق، في مرحلة أولية، على تنفيذ الإصلاح المذكور بطريقة عملية ومتدرجة واتخاذ إجراءات ملموسة تخول تنفيذه بصورة فعالة وذلك بإدخال تعديلات مؤسسية وعملية لتحسين فعاليته وحكامته.

خلال سنة 2018، سوف يتم وضع الصيغة النهائية أو الشروع في تنفيذ المشاريع الأساسية التالية:

- مشروع إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة المذكور أعلاه؛
- مشروع ملاءمة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي مع المعايير المحاسبية الدولية الذي يشكل ضرورة لا بد منها من أجل مواكبة النظام المحاسباتي الوطني لمسلسل تطور المعايير الدولية، مساهما بذلك في التحسين النوعي لترسانة التنميط الوطنية ومناخ الأعمال ببلادنا والاستجابة لحاجيات الفاعلين والمستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- مشروع القانون المتعلق بالحسابات المجمعة الذي سيسمح بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة والهيئات المختصة، بإعداد منهجية تجميع الحسابات التي ستحل مكان المنهجية المعتمدة حاليا؛
- مشروع دراسة متعلق بإرساء منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية. وسيتم إعطاء انطلاقة طلب العروض وكذا إسناد الصفقة المتعلقة بهذه الدراسة في أجل أقصاه بداية سنة 2018؛
- معالجة الإشكالية المتعلقة بكيفية احتساب رقم المبيعات وتقييم المخزون من طرف شركات الإنعاش العقاري وبالتالي تحيين المخطط المحاسبي للقطاع العقاري.

أما بالنسبة لمهنة المحاسبة، وتطبيقا لمقتضيات القانون رقم 12-12 المنظم لمهنة المحاسب المعتمد والمحدث للمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وكذا نصوصه التطبيقية، عملت اللجنة المكلفة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية طبقا للمادة 101 من القانون السالف الذكر على حصر القائمة الأولى من المحاسبين المعتمدين الذين يستوفون الشروط المحددة في المادة 102 من القانون السالف ذكره. وقد تم نشر هذه اللائحة التي تتكون من 1.581 محاسبا معتمدا بالموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 27 يونيو 2016.

كما عملت هذه اللجنة على:

- تنظيم الانتخابات الأولى للمجلس الوطني للمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين التي تم إجراؤها بتاريخ 20 يوليوز 2016؛

- دراسة شكايات المترشحين غير المقبولين خلال الأسس الأول من سنة 2017؛
- حصر قائمة تضم المترشحين الذين يزاولون بطريقة حرة ومستقلة والذين لا يستوفون الشروط المطلوبة للقيد في جدول المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وتقدموا بطلب لدى اللجنة قبل 20 غشت 2016. ويمكن لهؤلاء المترشحين أن يتقدموا لامتحان الأهلية المهنية الذي تنظمه سنويا مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات ابتداء من تاريخ نشر القانون رقم 12-127 السابق ذكره. وفي حالة النجاح في هذا الاختبار، سيتمكن هؤلاء المهنيون من حمل صفة محاسب معتمد رسميا وكذا التسجيل بجدول المحاسبين المعتمدين للمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.
- ومن جهة أخرى، ستميز كذلك أنشطة المؤسسات المحاسبية خلال الربع الأخير من سنة 2017 وخلال سنة 2018 بما يلي:
- تتبع أشغال المجالس الوطنية والجهوية لهيئة الخبراء المحاسبين والمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين؛
- دراسة وتفعيل ميثاق الواجبات المهنية لهيئة الخبراء المحاسبين ومشروع النظام الداخلي للمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين؛
- إعداد مسطرة جديدة لمعالجة الملفات المتعلقة بطلبات معادلة شهادات الخبرة المحاسبية الأجنبية مع الشهادة الوطنية للخبرة المحاسبية وتتبع الانتخابات التي ستنظمها المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين من أجل إحداث المجالس الجهوية الثمانية لهذه المنظمة.

2 نحو تأطير أحسن لدور الدولة المساهمة

إن المحفظة العمومية التي تملكها الدولة بصفقتها كمساهمة، تشكل رهانا حيويا نظرا للدور الذي تضطلع به في مجال خلق الثروة الاجتماعية والاقتصادية. وتتجلى هذه الثروة في المساهمة الفعالة للمحفظة العمومية في الناتج المحلي الإجمالي وفي أهمية الاستثمارات التي تتحقق من خلالها لفائدة الاقتصاد الوطني وفي الدور الأساسي الذي تلعبه في إحداث فرص الشغل، وأيضا في مساهمتها المنتظمة في المداخيل الضريبية وكذا المساهمات الأخرى التي تدفعها للدولة.

علاوة على ذلك، فإن الديناميكية التي عرفت مختلف قطاعات الاقتصاد خلال الخمس عشرة سنة الماضية، والتي تبلورت من خلال إنجاز عدة مشاريع مهيكلية، قد دعمت اتجاهها يتميز باتساع عمليات المحفظة العمومية وذلك عن طريق إحداث هيئات عمومية جديدة، خاصة منها الشركات التابعة والاستثمارات المتعلقة بالمساهمات وعمليات إعادة الهيكلة (تحويل هيئات عمومية إلى شركات مساهمة وعمليات الجمع والدمج...) وعمليات تصفية بعض المقاولات العمومية أو حل بعض المؤسسات العمومية وكذلك تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص.

وقد تمت مواكبة هذه الديناميكية كذلك بمتطلبات جديدة تجاه المحفظة العمومية، خاصة فيما يتعلق بدعم جهود ربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا بالمساهمة في المجهود المبذول لتطوير وتدعيم جودة المرفق العمومي وتطوير جيل جديد من البنيات التحتية وكذا وضع استراتيجية للانفتاح على الخارج لا سيما دول أفريقيا.

ولهذه الأسباب جميعها، تم إيلاء اهتمام خاص لتطور وتغيرات المحفظة العمومية. وقد أصبح هذا الاهتمام أكثر ضرورة بسبب الطبيعة القانونية غير المتجانسة لمكونات المحفظة وكذلك بسبب الأحجام المتباينة لهذه المكونات فضلا عن تنوع القطاعات التي تعمل فيها هذه الهيئات وكذا الاستثمارات التي تقوم بها والمشاريع التي تنجزها.

1.2 نشأة التدبير النشط للمحفظة العمومية

في ضوء ما سبق، فإن الدولة، وفي إطار القيام بدورها كمساهمة مدعوة إلى وضع أدوات يقطعة استراتيجية جديدة فيما يتعلق بمحفظتها العمومية، لكي تكون قادرة على التكيف واتخاذ القرارات التي تتطلبها التحديات المتعددة المرتبطة بتدخلها في مجال الأصول.

ولتحقيق ذلك، يتطلب تنفيذ التدبير النشط للمحفظة العمومية من الدولة المساهمة تحديد أهداف واضحة بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية المملوكة أو المراقبة من طرف الدولة، وذلك بغية توضيح التوجهات الخاصة بالدولة المساهمة وبلورة متطلباتها وانتظاراتها من هذه الهيئات وكذلك تحديد مجموعة مختارة من المحفظة تتطلب تدبيراً خاصاً من طرف السلطات العمومية.

وفي هذا الصدد، فإن وزارة الاقتصاد والمالية أجرت دراسة اعتمدت نهجاً تشاورياً تم إرساؤه بالتعاون مع العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية ومع الوزارات الوصية وكذلك بمواكبة من طرف مكتب للدراسات، مكنت من تحديد التدابير والوسائل الضرورية لإرساء وتفعيل التدبير النشط وذلك كحل عملي لتأطير مهمة الدولة المساهمة.

وقد ركزت التوصيات والاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة على استراتيجية المساهمة العمومية والإطار القانوني والتنظيمي المناسب لها. كما مكنت من تحديد المجموعة المختارة المكونة من مؤسسات ومقاولات معنية بالتدبير النشط ومن تحديد أدوات قيادة وتتبع هذه المجموعة وكذلك النموذج التنظيمي الملائم.

وهكذا، تمت صياغة استراتيجية الدولة كمساهم في مسودة مشروع ميثاق يحدد المبادئ التوجيهية للدولة المساهمة، لا سيما رؤيتها وأهدافها العامة ومتطلباتها وانتظاراتها من المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالتدبير النشط. كما يوجد مشروع قانون مخصص لهذا التدبير قيد الصياغة وذلك بهدف ضمان تأطير أفضل لمختلف عمليات المحفظة العمومية.

وفيما يخص المجموعة المختارة موضوع التدبير النشط، فقد تم انتقاء هيئات ناضجة تُعتبر آلية التدبير النشط ضرورة ملحة بالنسبة لها، ولا سيما الهيئات العاملة في القطاعات التجارية والتي تعطي الأولوية للاستثمار والمردودية وتُعتبر من أولوياتها هيكلية المشاريع التي تنفذها وقيادة القرارات الاستراتيجية التي تهمها. وتعرف هذه المؤسسات والمقاولات العمومية التي تحمل تحديات اجتماعية واقتصادية مهمة، تحولا كبيرا في محفظتها من خلال نوعية العمليات التي تخص أصولها أو رأسمالها حيث تتسم هذه العمليات بالأهمية وارتفاع وتيرتها ودرجة تعقيدها أحيانا.

2.2 تفعيل التجريبي للتدبير النشط للمحفظة العمومية

في انتظار تقديم مشروع الإطار القانوني الخاص بالتدبير النشط للمحفظة العمومية وتماشيا مع التوصيات الصادرة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الترميق الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية⁴، تم الشروع ابتداء من سنة 2016، في تفعيل تجريبي للتدبير النشط للمحفظة العمومية.

وتهدف المقاربة المعتمدة إلى تنزيل التدبير النشط للمحفظة العمومية بطريقة تدريجية من خلال إجراء حوار استراتيجي مع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تقاسم توجهات الدولة المساهمة ومعالجة الإشكاليات التي تستوجب عند الاقتضاء، التزامات متبادلة في إطار تعاقدية وكذا وضع منظومة لتتبع وتقييم أدائها من خلال آليات مبتكرة.

وقد تم الشروع في إرساء الحوار الاستراتيجي مع بعض الهيئات وذلك إما في إطار عقود البرامج أو ضمن جهود إعداد مخططاتها التنموية أو في إطار مناقشة إشكاليات تتعلق بمواضيع معينة (المديونية أو سياسة توزيع الأرباح أو إحداث الشركات التابعة...) أو في إطار دراسات استراتيجية تهم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

⁴ تقرير المجلس الأعلى للحسابات "قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية: الترميق الاستراتيجي والحكمة" الصادر في 22 يونيو 2016

ويتعلق الأمر على سبيل المثال، بمخطط التنمية الاستراتيجي للمجمع الشريف للفوسفات والذي سيتم تفعيله عبر عدة مراحل في أفق 2025 وذلك بهدف مضاعفة قدرات استخراج وإنتاج الفوسفات ومضاعفة قدرة التحويل الكيميائي ثلاث مرات (الحامض الفوسفوري والأسمدة)، مما سيستوجب إرساء يقظة استراتيجية للدولة كمساهمة، وذلك من أجل مواكبة ملائمة لتطور المجمع على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة من خلال إحداث عدة شركات تابعة في أفريقيا.

ويشكل إصلاح قطاع البريد والمخطط التنموي لمجموعة بريد المغرب، مثالا ثانيا عن الحوار الاستراتيجي حيث أن نشاط المجموعة عرف تغييرا جذريا جراء تطور المنظومة المتعلقة بأنشطة البريد والقطاع البنكي المرتبط به. وقد تم إعداد هذا الإصلاح بتشاور مع الوزارات الوصية والاتحاد البريدي العالمي في إطار مقارنة تشاركية مع جميع الشركاء المعنيين في سلسلة القيمة المتعلقة بالأنشطة البريدية، وهو ما يستدعي تدخل الدولة فيما يتعلق بآفاق تطور مجموعة بريد المغرب وفيما يخص انتظارات الدولة ومتطلباتها تجاه هذا الفاعل الأساسي في تطوير قطاع البريد والبنك.

وعلى صعيد آخر، فإن المخطط التنموي للخطوط الملكية المغربية يشكل موضوعا للحوار الاستراتيجي يستلزم التحكيم بين الخيارات المطروحة من أجل تمويل هذا المخطط علما أن هذا الأخير سيتم إسناده إلى برنامج طموح سيمكن من وضع أسس نموذج تنموي جديد للشركة. ويتطلب ذلك مواكبة استراتيجية للدولة كمساهم أساسي في هذه الشركة لإرساء تطورها وكذا تموقعها الدولي.

ويتم حاليا إجراء مشاورات استراتيجية أخرى تتعلق أساسا بالإصلاح الهيكلي للقرض الفلاحي للمغرب وكذا آفاق تطور مجموعة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الوطني للمطارات.

وتتمثل أهم المحاور التي سيتم إعطاؤها الأولوية على المدى القصير، في إطار هذا التنزيل التدريجي للتدبير النشط للمحفظة العمومية في ما يلي:

- المساهمة في الحوار الاستراتيجي مع المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاعات الوزارية: يتعلق الأمر بإرساء حوار منتظم مع المؤسسات والمقاولات العمومية موضوع التدبير النشط للمحفظة العمومية وذلك من أجل مواكبتها في إعداد وتنفيذ مخططاتها التنموية والتي تستلزم تدخل الدولة المساهمة (وضع استراتيجية وهيكلية المشاريع واختيار الإطار المناسب لحمل المشاريع...) واختيار الشراكات الاستراتيجية؛
- اقتراح برنامج دوري للدراسات الاستراتيجية من أجل تأطير أحسن لعمليات المحفظة العمومية، وذلك علاقة بالإشكاليات والرهانات المرتبطة بمحفظة المؤسسات والمقاولات العمومية موضوع التدبير النشط؛
- تقييم وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير النشط عبر تحديد مجموعات متجانسة من المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يخص أدائها الاقتصادي والمالي من أجل ترشيد القرارات المتعلقة بالعمليات الملائمة للمحفظة.

ومن جهة أخرى، فقد استلزم التنزيل التجريبي لتدبير المحفظة العمومية وضع نموذج تنظيمي جديد عبر إحداث قطب جديد مختص بمديرية المنشآت العامة والخصوصية بوزارة الاقتصاد والمالية في يوليوز 2016 يتكلف بالإضافة إلى التدبير النشط للمحفظة العمومية، بعمليات الخصوصية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن اختيار هذا النموذج التنظيمي الذي يندرج في إطار التطور التدريجي للمنظومة الحالية لتدبير المحفظة العمومية، سيساهم في تعزيز مكتسبات البنيات التنظيمية الحالية للوزارة وإحداث قيمة مضافة حقيقية لتجسيد الوظيفة المساهماتية للدولة.

الملحقات

لائحة المؤسسات العمومية - 210 -

رمز المؤسسة	إسم المؤسسة
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABH (10)	وكالات حوض المياه (10)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
AMCAM	وكالة حساب تحدي اللفية المغرب
AMDI	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستية
AMEE	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
AMSSNUR	الوكالة المغربية للأمن و السلامة في المجالين النووي والإشعاعي
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
ANBMR	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
ANEAQ	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ANP	الوكالة الوطنية للموائ
ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREF (12)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12)
AU (30)	الوكالات الحضرية (30)
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج
CAG (12)	الغرف الفلاحية (12)
CAR (12)	غرف الصناعة التقليدية (12)
CC	صندوق المقاصة
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CCIS (12)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CDG	صندوق الإيداع والتدبير
CFR	صندوق تمويل الطرق
CHU (5)	المراكز الإستشفائية الجامعية (5)
CMPE	المركز المغربي لإنعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRA	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

لائحة المؤسسات العمومية - 210 -

رمز المؤسسة	إسم المؤسسة
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPM (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENAM	المدرسة الوطنية الفلاحية مكناس
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
ENSMR	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
FEC	صندوق تجهيز الجماعات المحلية
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاومات المنجمية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقييس
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISCAE	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل والبحوث الكيميائية للدار البيضاء
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق والتصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
ORMVA (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEE (12)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (12)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد بالدار البيضاء
RATS	الوكالة المستقلة للنقل الحضري بأسفي
TNMV	المسرح الوطني محمد الخامس
UNIVERSITES (13)	الجامعات (13)

لائحة شركات المساهمة (*)
ذات المساهمة المباشرة للخزينة - 43 -

رمز شركة المساهمة	إسم شركة المساهمة	المساهمة المباشرة (%)	المساهمة العمومية (%)
ADER	وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس	100,00	100,00
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	68,49	98,93
AGA INGENIERIE	شركة هندسة الصناعات الفلاحية والغذائية	24,27	24,27
ASMA INVEST	الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإنمائي	50,00	50,00
BAM	بريد المغرب	100,00	100,00
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية	100,00	100,00
CAM	القرض الفلاحي للمغرب	75,20	87,20
CASA TRANSPORTS	شركة الدار البيضاء للنقل	89,00	99,65
DIYAR AL MADINA	شركة ديار المدينة	16,00	99,71
FONCIERE UIR	العقارية للجامعة الدولية بالرباط	16,67	83,28
HAO	مجموعة التهيئة العمران	100,00	100,00
IAM	شركة اتصالات المغرب	30,00	30,00
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن	55,00	88,13
ITHMAR AL MAWARID (**)	إثمار الموارد	66,67	100,00
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	100,00	100,00
LABOMETAL	مختبر الصلب للدراسات والرقابة	7,50	10,59
MAROCLEAR	شركة ماروكليز	25,00	56,14
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	25,00	100,00
MIA	الهيئة المغربية للإستثمار	100,00	100,00
MDJS	المغربية للألعاب و الرياضات	90,00	100,00
NWM	شركة الناظور غرب المتوسط	36,28	100,00
OCP	المجمع الشريف للفوسفات	94,12	95,16
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	53,94	98,04
SADM	شركة التهيئة والتنمية لمازاكان	49,00	97,53
SALIMA HOLDING	المجموعة المغربية للبيئة للاستثمار	24,26	24,26
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	50,00	100,00
SAR	شركة تهيئة وتجهيز الرياض	100,00	100,00
SIE	شركة الاستثمارات الطاقية	71,00	100,00
SMAEX	الشركة المغربية لتأمين الصادرات	34,98	40,59
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية	77,94	99,99
SNED	الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	99,96	99,96
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	100,00	100,00
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية	100,00	100,00
SODEP	شركة استغلال الموانئ	100,00	100,00
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور	90,17	95,97
SONADAC	الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	19,74	97,75
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير الملاعب	100,00	100,00
SOREAD	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	76,01	76,11
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	99,72	99,72
SOTADEC	الشركة الطنجاوية للاستغلال التجاري	40,00	40,00
SRRA	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط	66,67	84,57
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط 2	50,00	100,00
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	8,19	100,00

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

(**) الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية في طور التصفية - 79 -

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولات العمومية
AIR SENEGAL INTERNATIONAL	الخطوط الجوية السنغالية
AOULI	معادن أحولي
ASSARF	الصرف الشعبي
ATLAS BLUE	شركة أطلس الأزرق
BNDE	البنك الوطني للإعفاء الاقتصادي
CDM	مفاحم المغرب
CFPM	شركة توضيب الحوامض والمصبرات النباتية
CHARIKA	شركة الشارقة
CIMA	إسمنت المغرب العربي
COMAGRI	الشركة المغربية لإدارة الأراضي الفلاحية
COMAPRA	الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية
CRNMDA	مخازن الصخور السوداء
ELKHEIR	شركة الخير
ESMAFOR	شركة إسمفور
EUMAGEX	الشركة المغربية الأوروبية لتدبير الصادرات
EUROCHEQUE	أوروشيك المغرب
FRUMAT	الشركة المغربية لتحويل الفواكه
FS SGAM	صندوق سگام القنطرة
GEFS	شركة المقاولات الكبرى للتبريد بسوس
HALA FISHERIES	شركة هالة للصيد البحري
HOLEXP	شركة هولدينغ إكسبسيون
IMEC	المعهد المغربي للتجارب والأرصاد
JADIVET	شركة القماش للجديدة
MARTCO	شركة المغرب العربي للتجارة
MMA	شركة بيشيني م.م.أ
NEW SALAM	شركة السلام الجديدة
ODI	مكتب التنمية الصناعية
PALM BAY	فندق بالم بي
PERLITE	شركة بيرليت
PROMAGRUM	شركة إنعاش الحوامض بالمغرب
RAD	الوكالة المستقلة لتوزيع الكهرباء للدار البيضاء
RAID	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة طنجة
RATAG	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير
RATC	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للدار البيضاء
RATF	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لفاس
RATM	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمكناس
RATMA	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمراكش
RATR	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط وسلا
RATT	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمدينة طنجة
RDE	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة تطوان

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية في طور التصفية - 79 -

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولاة العمومية
RED	الوكالة المستقلة لتوزيع الكهرباء لمدينة الرباط
REP MARINE	شركة ريب مارين
SAFIR	شركة سفير
SAIA	الشركة العربية للاستثمار الفلاحي
SASMA	الشركة المغربية الفلاحية للخدمات
SCI SEBTA	الشركة المدنية العقارية سبتة
SCORE U	شركة سكور إ
SCVA	الشركة التعاونية لآيت سقالة
SCVM	الشركة التعاونية لمكناس
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SEPYK	شركة استغلال البيروتين لقطارة
SERECAP	شركة الدراسات والإنجازات لشبكة التبريد بالمغرب
SGAM KANTARA	شركة سكام القنطرة
SICOR	الشركة الصناعية للمعلبات بالشرق
SINCOMAR	شركة سينكومار
SLIMACO	شركة توضيب الحوامض للغرب
SMADA	شركة المغرب العربي للتنمية الفلاحية
SNDE	الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي
SNPP	الشركة الوطنية للمنتوجات النفطية
SOCICA	الشركة الشريفة للحي العمالي المغربي للدار البيضاء
SOCOBER	شركة توضيب الحوامض ببركان
SOCOCHARBO	شركة تسويق الفحم والخشب
SODEA	شركة التنمية الفلاحية
SODEVI	شركة تنمية زراعة العنب
SODIP	شركة سوديب
SOGETA	شركة استثمار الأراضي الفلاحية
SOGIP	شركة سوجيب
SONARP	شركة الملاحة والتجهيز والصيد
SOPLEM	شركة الغرس والتلفيف لواد مهالة
SORASRAK	الشركة الجهوية للتهيئ السياحي بالسعيدية
TELECART	شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية
TRANSATLANTIQUE	الشبكة الفندقية طرنس أطلنتيك
UIM	الاتحاد الصناعي للتركيب
UREB BEN SLIMANE	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار بن سليمان
UREB CHTOUKA	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار شتوكا
UREB HAD SOUALEM	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار حد السوالم
UREB OULMES	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار أولماس
UREB TIZITINE	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار تيزيتين
VINICOOP	الشركة التعاونية بني يزناسن

إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المادة 8 من القانون
رقم 39-89 المأذون به في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص
- سنة 2016 -

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	النسبة المأوية %	الاستثمار (مليون درهم)
صندوق الإيداع والتدبير / القرض العقاري والسياحي	المساهمة في رأسمال الشركة المسماة Ajar Invest	تدبير الاستثمار	CDG: 60 CIH: 40	-
شركة استغلال الموانئ	إحداث شركة تسمى شركة الصيانة لأكادير	استغلال الرصيف الشمالي لميناء أكادير	51	250
إثمار الموارد (*)	المساهمة في رأسمال شركة الدراسات Oryx Capital	الدراسات السياحية	50	39,7
القرض الفلاحي للمغرب / القرض العقاري والسياحي وصندوق الإيداع والتدبير	المساهمة في رأسمال الشركة المسماة SBVC	سوق المال	CAM: 3 CIH: 3 CDG: 25	-
المكتب الوطني للسكك الحديدية	إحداث شركة تابعة تسمى Infraway Maroc	صيانة السكك الحديدية	100	-
صندوق الإيداع والتدبير	المساهمة في رأسمال الشركة المسماة Peugeot Citroen Automobiles Maroc SA	صناعة السيارات	5,63	6 000
المجمع الشريف للفوسفاط (OCP)	إحداث 14 شركة تابعة بإفريقيا	تسويق الأسمدة	-	-
القرض الفلاحي للمغرب	المساهمة في رأسمال بنك تشاركي	سوق المال	51	400
المجمع الشريف للفوسفاط (OCP)	المساهمة في رأسمال شركة « lifeSavin » من أجل إنشاء صندوق للتمويل بشاركة مع « AXA »	صندوق استثماري	86,96	10 مليون أورو

(*) الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا

إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المادة 8 من القانون رقم 39-89 المأذون به في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص
- من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2017 -

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	النسبة المأوية %	الاستثمار بمليون درهم
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)	المساهمة، عبر الشركة التابعة لها Masen Capital، في رأسمال شركات المساهمة المسماة APO IV و Acwa Power Ouarzazate و APL و Acwa Power Laayoune و APB و Acwa Power Boujdour و NOMAC Ouarzazate (NO) و NOMAC Laayoune (NL) و NOMAC Boujdour (NB).	إنتاج الكهرباء	APO IV : 25 APL : 25 APB : 25 NO IV : 25 NL : 25 NB : 25	---
المكتب الوطني للسكك الحديدية (ONCF)	إحداث شركة تسمى « Société Palais Jamai S.A »	بناء واستغلال وتسيير الفندق	100	572
ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة و وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة (APDN) والقرض الفلاحي للمغرب (CAM) وشركة تنمية الوسائل اللوجستكية LOGDEV	إحداث شركة مساهمة تحت إسم "شركة الشمال للتهيئة والتنمية ش.م" Société «Nord pour l'Aménagement et le Développement SA (SNAD)	التهيئة	Wilaya de Tanger-Tétouan-Al Hoceima : 18,18 APDN : 27,27 LOG DEV : 27,27 CAM : 13,63	---

أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاوالت العمومية
إنجازات 2014 - 2015 - 2016
(مليون درهم)

المؤشرات	2014	2015	2016	تطور 2015 / 2016
رقم المعاملات	198 008	211 204	212 364	1%
تكاليف الاستغلال (*)	163 726	175 044	176 033	1%
منها تكاليف المستخدمين	30 925	32 766	33 516	2%
التكاليف المالية	20 531	24 288	25 769	6%
القيمة المضافة	72 715	78 794	80 488	2%
نتائج الاستغلال الإيجابية	26 662	31 628	34 197	8%
نتائج الاستغلال السلبية	5 274	7 284	11 636	60%
الناتج الجاري الإيجابي	29 569	30 443	32 712	7%
الناتج الجاري السلبي	6 817	9 198	11 145	21%
الناتج الصافي الإيجابي (**)	14 083	17 259	12 669	-27%
الناتج الصافي السلبي (**)	5 239	5 739	6 086	6%
الضريبة على الشركات	3 892	5 637	5 617	0%
الاستثمارات	71 552	79 421	72 675	-8%
ديون التمويل	214 701	242 633	261 223	8%
قدرة التمويل الذاتي	35 332	39 961	43 248	8%
الأموال الذاتية	452 544	480 134	532 058	11%
مجموع الأصول	1 150 998	1 223 040	1 319 597	8%

(*) دون احتساب مخصصات الاستغلال

(**) دون احتساب الناتج الصافي للصندوق المغربي للتقاعد وللصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية لصالح الميزانية العامة للدولة (*)

إنجازات سنة 2016 وتوقعات سنتي 2017 و 2018

(مليون درهم)

بيان الموارد	إنجازات قانون المالية 2016	توقعات قانون المالية 2017	تقديرات مشروع قانون المالية 2018
الموارد الآتية من مؤسسات مالية			
الموارد الآتية من بنك المغرب	435,37	620,00	590,00
الموارد الآتية من صندوق الإيداع والتدبير	0,00	272,00	200,00
الموارد الآتية من القرض الفلاحي للمغرب	63,18	100,00	100,00
الموارد الآتية من الصندوق المركزي للضمان	0,00	20,00	
الموارد الآتية من صندوق تجهيز الجماعات المحلية	0,00	100,00	100,00
الأرباح الناتجة عن مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية	0,05	0,00	
الموارد الآتية من مكتب الصرف	250,00	120,00	129,00
الأرباح الآتية من الشركة المركزية لإعادة التأمين	49,42	0,00	100,00
عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العمومية			
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	1 500,00	2 000,00	3 000,00
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	265,00	300,00	100,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات	400,00	400,00	400,00
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ	140,00	170,00	200,00
الموارد الآتية من الهيئة المغربية لسوق الرساميل	21,25	22,00	26,00
الموارد الآتية من المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	5,00	5,00	5,00
الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	4,00	4,00	8,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	100,00	350,00	350,00
الموارد الآتية من اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	80,00	50,00	20,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	55,00	55,00	55,00
الأرباح الآتية من المقاولات ذات المساهمة العمومية			
الأرباح الآتية من المجمع الشريف للفوسفات	2 000,27	2 000,00	2 000,00
الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران	200,00	250,00	300,00
الأرباح الآتية من بريد المغرب	85,00	150,00	150,00
الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية	76,02	35,00	37,00
الأرباح الآتية من الشركة الملكية لتشجيع الفرس	20,02	20,00	20,00
الأرباح الآتية من شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية	2,93	4,00	4,00
الأرباح الآتية من الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط			5,00
الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات	2 175,71	1 610,27	1 460,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى			
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات		100,00	120,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	100,00	100,00	120,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ	60,00	100,00	100,00
موارد مختلفة	96,21	110,00	199,00

المجموع	8 184,43	9 067,27	9 898,00
---------	----------	----------	----------

(*) دون احتساب عائدات الخوصصة

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
توقعات قانون المالية 2017 وإنجازات قانوني المالية 2016 و 2017
(مليون درهم)

المؤسسات والمقاولات العمومية	إنجازات 2016	التجهيز	التسيير	توقعات 2017			الإنجازات إلى منتم شتنبر 2017		
				المجموع	زيادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	4 331,65	2 702,33	3 245,20	5 947,53		2 702,33	2 702,33	3 245,20	
التعاون الوطني	384,40	20,40	364,00	384,40				273,00	
الجامعات ومؤسسات التعليم العالي	1 918,31	690,35	1 122,79	1 813,14				767,04	
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	800,00			480,00	480,00				480,00
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	5,00	5,00		5,00				5,00	
الحرف الفلاحية	155,36	96,60	77,50	174,10				45,85	
غرف الصناعة التقليدية	30,33		21,84	21,84				21,84	
غرف التجارة والصناعة والخدمات	21,97		23,40	23,40				21,89	
غرف الصيد البحري	4,20		4,20	4,20				4,20	
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	17,88	10,00	18,88	28,88				18,88	
المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	87,50	26,00	70,75	96,75				42,50	
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	84,27	7,94	78,63	86,57				58,97	
المدرسة الوطنية العليا للإدارة	34,04	5,00	30,00	35,00				30,00	
المركز الإستشفائي ابن رشد بالدار البيضاء	520,00	70,00	500,00	570,00				250,00	
المركز الإستشفائي ابن سينا بالرباط	880,00	70,00	800,00	870,00				400,00	
المركز الإستشفائي الحسن الثاني بفاس	381,00	20,00	370,00	390,00				185,00	
المركز الإستشفائي محمد السادس بمراكش	540,00	20,00	450,00	470,00				225,00	
المركز الإستشفائي محمد السادس بوجدة	230,00	15,00	212,00	227,00				106,00	
المركز السينمائي المغربي	64,18	5,11	58,75	63,86				44,06	
المركز المغربي لاتعاش الصادرات	70,00	205,50		205,50					
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	71,59	9,32	58,00	67,32				31,26	
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	131,68	64,00	67,68	131,68				33,84	
المعهد العالي للقضاء	20,36		20,00	20,00				20,00	
المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	32,62		37,50	37,50				18,75	
المعهد المغربي للتقييس	9,00		9,00	9,00				4,50	
المعهد الوطني للبحث الزراعي	282,97	135,50	199,35	334,85				150,00	
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	110,18	45,00	75,18	120,18				56,39	
المكتب الوطني المغربي للسياحة	300,00	205,00		205,00					
المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية	2 149,00	56,00	2 179,00	2 235,00				1 670,00	
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	817,10	427,00	528,83	955,83				345,50	
المكتب الوطني للصيد	20,71	50,00	20,00	70,00				20,00	
المكتب الوطني للسكك الحديدية	1 952,16			1 755,50	1 755,50				1 591,00
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	744,22	293,50		293,50					125,00
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	2 311,94	2 194,98	134,40	2 329,38				59,50	
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن				25,00	25,00				
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	50,00	14,00	36,00	50,00				18,00	
القرض الفلاحي للمغرب		15,00		15,00					
الوكالات الحضرية	644,12	169,00	535,00	704,00				317,30	
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	43,25	129,75		129,75				129,75	
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط 2	37,50	67,50		67,50				67,50	
الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	213,85	12,00	214,00	226,00				85,96	
الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة		96,31		96,31					
الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل الهياكل للسقوط		1,00	1,00	2,00					
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	33,60	15,00	18,60	33,60					
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	130,76	84,37	63,00	147,37				29,75	
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	105,51	126,95	37,00	163,95				3,00	
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	1 150,00		817,00	1 117,00	300,00			637,00	225,00
الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير الملاعب		10,00		10,00				10,00	

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

توقعات قانون المالية 2017 وإنجازات قانوني المالية 2016 و 2017

(مليون درهم)

المؤسسات والمقاولات العمومية	إنجازات 2016	توقعات 2017				الإنجازات إلى متم شتنبر 2017		
		التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال
الوكالة المغربية للتجارة الطاقية	58,00	20,00	38,00		58,00		19,00	19,00
الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي		5,00	15,00		20,00	5,00	15,00	
الشركة المغربية للهندسة السياحية	150,00	124,70			124,70	105,00		
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات	128,00	72,00	56,00		128,00	36,00	28,00	64,00
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية	35,00	60,00	36,00		96,00		10,00	10,00
الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	5,00	5,00	2,50		7,50	5,00	2,50	7,50
المؤسسة الوطنية للمتاحف	33,00		20,00		20,00		20,00	20,00
إيجار الموارد (*)	250,00			750,00	750,00			0,00
أرشيف المغرب	12,00	5,00	7,00		12,00			0,00
دار الصانع	93,45	93,45			93,45	46,45		46,45
صندوق تمويل الطرق	13,00	900,00			900,00	900,00		900,00
الصندوق المركزي للضمان	150,00	750,00			750,00	40,00		40,00
شركة استغلال معادن الريف	6,26			6,26	6,26		6,26	6,26
شركة الإنجازات السعوية البصرية	45,00	65,00			65,00	65,00		65,00
شركة الدار البيضاء للتهينة	153,00	160,00			160,00	90,00		90,00
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	328,00	109,00	343,50		452,50	40,00	237,50	277,50
شركة استثمار الأراضي الفلاحية	9,56		21,31		21,31		21,31	21,31
شركة التهينة لتنمية مدينة الرباط	113,01	87,40			87,40	80,00		80,00
شركة التهينة لإعادة توظيف المنطقة المينائية لمنطقة المدينة	75,00	75,00			75,00			0,00
شركة الناظور غرب المتوسط	400,00	240,00			240,00			0,00
مركب النسيج لفاس	0,94		0,98		0,98		0,98	0,98
مركزية الشراء والتنمية المعدنية		1,00			1,00			0,00
مسرح محمد الخامس	15,60		15,60		15,60		7,80	7,80
معهد الأمير سيدي محمد للتقنيين المتخصصين في التسيير و التسويق الفلاحي	10,96	3,00	8,00		11,00	3,00	7,10	10,10
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	238,36	50,00	230,00		280,00	40,00	162,50	202,50
معهد باستور المغرب	45,60	10,00	32,00		42,00	10,00	32,00	42,00
مفاحم المغرب	71,34		67,82		67,82		67,82	67,82
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	95,19	10,00	72,46		82,46			
وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب		20,00	6,13		26,13		6,13	6,13
مكتب تنمية التعاون	43,40		44,00		44,00		24,00	24,00
مكتب التسويق والتصدير	17,60							
وكالة تهينة موقع بحيرة مارشيك	264,08	232,00	25,00		257,00	232,00	25,00	257,00
وكالات الأحواض المائية	282,57	122,83	136,80		259,63	18,60	43,80	62,39
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة	323,42	230,00			230,00	230,00		230,00
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة	150,00	80,00			80,00	80,00		80,00
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة	117,76	320,00			320,00	320,00		320,00
وكالة تهينة ضفني أي رقرق	202,00	100,00	18,00		118,00	100,00	18,00	118,00
وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	60,00	200,00			200,00			0,00
وكالة التنمية الاجتماعية	100,00	9,00	100,00		109,00			0,00
وكالة التنمية الفلاحية	100,40	64,83	59,00		123,83	40,00	25,75	65,75
وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس	40,00	120,00			120,00	70,00		70,00
وكالة المغرب العربي للأدباء	247,67	6,26	206,00		212,26	4,70	154,50	159,20
المجموع	26 406,36	12 540,88	14 059,56	3 316,76	29 917,20	7 737,38	10 295,61	20 335,26

(*) الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
(مليون درهم)

القطاع	رمز المنشأة	المؤسسات والمقاولات العمومية	إجازات 2016	توقعات 2016 (تقرير 2017)	توقعات 2017 (*)	توقعات 2018
البنيات التحتية والنقل	CFR	صندوق التمويل الطرقي	1 817	2 291	6 914	7 000
	ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية	5 796	7 700	7 085	6 828
	ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	1 690	2 967	1 312	3 430
	CASA TRANSPORTS	شركة الدار البيضاء للنقل	704	770	2 327	2 336
	NWM	التأطير غرب المتوسط	418	1 478	3 200	2 183
	RAM GROUPE	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	2 516	2 929	2 207	2 000
	ONDA	المكتب الوطني للمطارات	1 351	1 524	1 609	1 700
	ANP	الوكالة الوطنية للموانئ	1 532	1 566	2 700	1 263
	STRS	شركة طرامواي الرباط سلا	41	1 429	1 549	760
	THSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	2 177	3 053	1 518	589
	SNL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية	14	280	78	205
	AUTRES EEP	مؤسسات ومقاولات أخرى	314	687	802	469
	CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	11	141	58	70
	ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	12	53	48	22
	SODEP	شركة استغلال الموانئ	285	413	614	343
	SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	0	16	14	17
	RAFC	الوكالة المستقلة للتتبع بالدار البيضاء	5	8	12	11
	RATS	الوكالة المستقلة للنقل الحضري باسفي	2	10	10	6
	LPEE	المختبر العمومي للتجارب والدراسات	0	47	47	0
		المجموع	18 370	26 675	31 303	28 764
الزراعة والصيد البحري	ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والغرائطية	1 672	2 494	2 456	2 500
	ORMVA	المكاتب الجوية لاستثمار الفلاحي	2 198	3 628	2 232	2 200
	ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	394	474	365	580
	ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	100	164	93	90
	ONCA	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	74	125	106	137
	ONP	المكتب الوطني للتصيد	129	351	91	112
	ADA	وكالة التنمية الفلاحية	60	73	119	57
	SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	144	338	84	140
	AUTRES EEP	مؤسسات ومقاولات أخرى	79	106	231	150
	ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	4	15	12	15
	SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور	50	50	50	52
	SOSIPO	شركة المخازن المينائية	3	12	120	35
	BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية	11	15	32	30
	ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	8	7	10	10
	LOARC	المختبر الرسمي لتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء	2	3	5	5
	JZN	شركة الحدائق الوطنية للحيوانات	1	4	2	3
		المجموع	4 849	7 752	5 777	5 965
السكن والتعمير والتنمية المجالية	GROUPE HAO	مجموعة التهيئة العمران	5 875	6 100	6 100	6 191
	SRRA	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط	1 614	272	1 700	2 000
	ALEM	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	597	1 680	1 138	1 294
	APD	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	1 409	995	1 175	1 161
	AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رفراف	794	2 022	1 350	1 000
	CASA AMENAGEMENT	شركة الدار البيضاء للتهيئة	1 290	2 111	1 530	868
	IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن	421	590	536	628
	AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك	307	35	324	500
	STAYOM	شركة تهيئة سهل واد مرثيل	129	460	123	460
	AUTRES EEP	مؤسسات ومقاولات أخرى	637	3 090	848	603
	AGENCES URBAINES	الوكالات الحضرية	105	262	453	271
	SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	433	2 477	204	204
	SAR	شركة تهيئة وتجهيز الرياض	98	349	187	127
	ADDER	وكالة التخفيض من الكثافة وإعادة تأهيل مدينة فاس	1	2	3	1
		المجموع	13 073	17 356	14 823	14 705
الطاقة والمعادن والماء والبيئة	GROUPE OCP	المجمع الشريف للفوسفاط	10 872	17 333	14 141	15 000
	ONEE	المكتب الوطني للماء والكهرباء	10 213	11 134	10 747	13 075
	REGIES DISTRIBUTION	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء	1 465	2 503	2 671	2 506
	MASEN	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	505	573	1 597	765
	ONHYM	شركة الاستثمارات الطاقية	158	437	332	695
	SIE	وكالات حوض المياه	600	557	557	385
	AUTRES EEP	مؤسسات ومقاولات أخرى	424	561	539	555
	ABHa	وكالات حوض المياه	395	461	387	400
	AMEE	الوكالة المغربية لنجاعة الطاقة	10	35	87	87
	CNESTEN	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	19	64	64	64
	CADETAF	مركزية شراء والتنمية المعدنية (المؤسسة المركزية للشراء والتنمية بالمنطقة المحم)	1	1	1	4
		المجموع	24 238	33 097	30 583	32 981

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
(مليون درهم)

القطاع	رمز المنشأة	المؤسسات والمقاولات العمومية	إجازات 2016	نوفعات 2016 (تقرير 2017)	نوفعات 2017 (*)	نوفعات 2018
القطاع المالي	AMMC	الهيئة المغربية لسوق الرساميل	0	3	-	-
	CDG GROUPE	صندوق الإيداع والتدبير	5 457	18 000	10 340	10 000
	FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	1 960	63	800	2 436
	CAM	القرض الفلاحي للمغرب	176	553	494	499
	OC	مكتب الصرف	7	15	27	28
	CCG	الصندوق المركزي للضمان	5	5	8	12
	PEC	صندوق التجهيز الجماعي	0	6	8	10
	المجموع		7 604	18 645	11 677	12 985
	AREF	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	1 740	1 663	2 696	2 831
	UNIVERSITES	الجامعات	599	2 205	2 440	2 495
القطاعات الاجتماعية والصحية والتربية والتكوين	OPPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	185	560	600	705
	ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية	61	322	330	400
	ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	34	60	234	234
	CHU	المراكز الاستشفائية الجامعية	206	226	197	207
	INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي	51	143	126	140
	CNRS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	54	207	105	105
	MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء	25	18	64	64
	IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	36	50	55	55
	CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	10	105	48	50
	CMR	الصندوق المغربي للتقاعد	12	44	29	29
	INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	41	98	36	50
	AUTRES EEP	مؤسسات ومقاولات أخرى	88	200	184	322
	ENAM	المدرسة الوطنية للفلاحة بكناس	18	35	35	35
	ENSMR	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	4	32	32	32
	EN	التعاون الوطني	4	20	20	21
	ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	3	14	15	18
	ADS	وكالة التنمية الاجتماعية	18	16	7	123
	BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	9	21	14	12
	IPM	معهد باستور المغرب	7	10	10	11
	EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	2	9	10	11
	ISCAE	مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	4	8	8	9
	ODCO	مكتب تنمية التعاون	2	8	8	8
	ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة	4	-	8	8
	TNMV	المرشح الوطني محمد الخامس	2	6	6	6
	CCM	المركز السينمائي المغربي	6	13	4	21
	ITPSMGEA	معهد الأمير سيدي محمد للتقنيين المتخصصين في التدبير و التسويق الفلاحي	2	3	4	4
	ISM	المعهد العالي للقضاء	3	4	3	3
	CC	صندوق المقاصة	0	1	1	1
	المجموع		3 142	5 900	7 144	7 687
السياحة والحرف المهنية	ITHMAR ALMAWARID (**)	إطار الموارد	462	1 355	2 581	2 183
	OHMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة	159	500	650	600
	SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية	17	142	199	227
	MDA	دار الصانع	141	89	124	110
	المجموع		779	2 087	3 554	3 119
قطاعات أخرى	SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	149	349	350	350
	ANLCA	الوكالة الوطنية لمخاربة الأمية	98	-	427	449
	CMPE	المركز المغربي لإنعاش الصادرات	169	263	235	235
	BAM	بريد المغرب	84	222	190	88
	AMDJ	الوكالة المغربية للتنمية والاستثمار	14	91	91	73
	SOREAD	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	21	50	50	50
	AMDJ	الوكالة المغربية للتنمية والاستثمار	39	72	72	45
	AUTRES EEP	مؤسسات ومقاولات أخرى	45	104	84	83
	OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	15	26	27	20
	ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	1	-	11	12
	MDJS	المغربية للألعاب والرياضات	1	4	13	11
	OCE	مكتب التسويق والتصدير	1	17	10	10
	EACCE	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتسقيت الصادرات	9	27	9	10
	ARCHIVES DU MAROC	أرشيف المغرب	13	23	4	6
	ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	2	3	5	5
	IMANOR	المعهد المغربي للنقيس	3	1	1	4
	OFEC	مكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء	1	4	4	4
	ANEAQ	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي	0	-	1	1
	المجموع		619	1 151	1 500	1 372
	المجموع العام		72 675	112 663	106 359	107 579

(*) بعد إضافة على الميزانيات
(**) الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	ADM			رمز المؤسسة
	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	SOCIETE NATIONALE DES AUTOROUTES DU MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	15.715.629	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		12/06/1989		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filliale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
	تجهيز و إستغلال البنية التحتية للنقل عبر الطريق السيار			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	CONSTRUCTION ET EXPLOITATION DES AUTOROUTES			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98,93%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	68,49%	المباشرة	
	INDIRECTE	30,44%	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	505	538	546	عدد المستخدمين
Charges de personnel	230 329	186 265	170 019	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	860 360	697 879	555 471	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 707 334	2 420 287	2 217 391	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 087 191	1 917 376	1 864 160	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	13 987	12 699	11 701	الضريبة على الشركات
Résultat net	-3 903 486	-2 150 075	-1 113 784	الناتج الصافي
CAF	-96 620	240 614	317 786	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	76 632 846	52 883 646	48 510 337	مجموع الأصول
Fonds propres	26 775 375	8 124 847	7 994 393	الأموال الذاتية
Dettes de financement	41 017 938	39 945 020	37 516 876	ديون التمويل
Investissements	1 689 564	3 546 676	2 689 352	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد الدورات
Conseil d'administration	5	6	6	مجلس الإدارة
Comité d'audit	6	3	1	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	5	1	3	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	3	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Restructuration financière de la société
- Mise sous péage de l'autoroute El Jadida - Safi
- Inauguration de l'autoroute de contournement de Rabat et du pont Mohammed VI
- Renforcement du péage électronique "Jawaz"

أهم الأحداث

- إعادة الهيكلة المالية للشركة
- الشروع في استغلال الطريق السيار الجديدة - آسفي
- تدشين الطريق السيار المداري للرباط وجسر محمد السادس
- تدعيم الأداء الإلكتروني "جواز"

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	ANP			رمز المؤسسة
	الوكالة الوطنية للموانئ			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	AGENCE NATIONALE DES PORTS			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	348.056	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		01/12/2006		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	تطوير و صيانة الموانئ - مقنن للنشاط المينائي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT ET MAINTENANCE DES PORTS - REGULATEUR DE L'ACTIVITE PORTUAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	971	991	951	عدد المستخدمين
Charges de personnel	275 809	253 456	240 456	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 012 093	1 023 921	1 023 067	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 739 319	1 364 308	1 413 383	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 216 991	812 565	843 781	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	86 890	46 192	83 012	الضريبة على الشركات
Résultat net	214 787	89 096	66 354	الناتج الصافي
CAF	549 418	262 482	243 485	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	8 026 226	5 703 617	5 078 031	مجموع الأصول
Fonds propres	3 747 210	3 213 364	2 884 267	الأموال الذاتية
Dettes de financement	1 745 251	906 606	740 139	ديون التمويل
Investissements	1 532 100	2 754 000	746 409	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد الدورات
Conseil d'administration	2	3	3	مجلس الإدارة
Comité d'audit	1	2	2	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	1	2	1	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants	أهم الوقائع
- Mise à niveau et adaptation des tarifs portuaires et promotion des régimes d'exercice des activités portuaires - Concession du chantier naval du port d'Agadir - Réalisation à 90% des travaux de la nouvelle station de voyageurs et du nouveau port de pêche - Appel à la concurrence pour l'activité de remorquage au niveau du nouveau port de Safi	- إعادة تأهيل وملاءمة التسعيرة المينائية وإنعاش أنظمة مزاولة الأنشطة المرتبطة بالموانئ - تقويض ورش السفن في ميناء أكادير - إنجاز 90% من أشغال المحطة الجديدة للإبحار والورش الجديد للبواخر - دعوة للمنافسة فيما يخص نشاط سحب البواخر في الميناء الجديد لآسفي

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	BAM			رمز المؤسسة
	بريد المغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	BARID AL MAGHRIB			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	1.191.399	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	07/08/1997			تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Société d'Etat			الطبيعة القانونية
	البريد و المصالح البريدية المالية			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	COURRIER & MESSAGERIE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	3 956	3 900	3 963	عدد المستخدمين
Charges de personnel	515 796	506 243	512 261	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	840 248	818 716	819 281	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 044 706	1 035 528	1 004 856	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	732 428	738 086	713 669	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	162 987	70 195	86 503	الضريبة على الشركات
Résultat net	173 635	127 200	151 821	الناتج الصافي
CAF	265 658	286 132	299 009	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	13 206 747	12 951 825	13 288 904	مجموع الأصول
Fonds propres	2 380 781	2 307 146	2 240 674	الأموال الذاتية
Dettes de financement	196 000	456 000	456 000	ديون التمويل
Investissements	83 767	139 000	123 202	الاستثمارات

Gouvernance				الحكامة
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	3	2	2	مجلس الإدارة
Comité d'audit	2	2	2	لجنة التدقيق
Comité des investissements	-	1	1	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants	أهم الأحداث
- Finalisation de la stratégie postale nationale - Présentation d'un projet de loi postale	- الصياغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للبريد - تقديم مشروع قانون متعلق بالبريد

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	CAM			رمز المؤسسة
	القرض الفلاحي للمغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CREDIT AGRICOLE DU MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	4.227.677	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		01/06/2004		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filliale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
			مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	BANCAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	87,20%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	75,20%	المباشرة	
	INDIRECTE	12,00%	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	3 824	3 865	3 777	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 027 733	975 631	919 646	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 532 701	1 447 252	1 358 604	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	5 331 723	5 090 281	5 006 333	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	4 477 493	4 041 803	3 879 734	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	171 321	80 380	189 500	الضريبة على الشركات
Résultat net	308 021	336 188	430 350	الناتج الصافي
CAF	219 394	509 160	616 507	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	88 854 665	87 131 174	83 010 063	مجموع الأصول
Fonds propres	6 345 041	6 121 067	5 329 088	الأموال الذاتية
Dettes de financement	6 429 106	8 053 452	7 477 039	ديون التمويل
Investissements	175 590	195 237	233 806	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil de surveillance	3	3	2	مجلس المداولة
Comité d'audit	4	4	4	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	1	1	1	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	3	2	1	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	1	1	1	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants	أهم الأحداث
- Lancement de l'opération de soutien aux agriculteurs (1,5 MMDH pour lutter contre les effets du retard des précipitations) - Signature d'un programme de partenariat avec Development Bank of Rwanda ainsi que Tanzania Agricultural Development Bank - Signature d'un protocole d'accord avec MIROVA, en ligne avec les objectifs de l'initiative AAA et portant sur le déploiement du fonds LDN dont MIROVA est gestionnaire (Fonds cible de 300 millions de dollars dédié au soutien et au financement des projets de restauration et de gestion durable des terres)	- إطلاق عملية دعم المزارعين (غلاف مالي إضافي قدره 1,5 مليار درهم لمكافحة آثار تأخر هطول الأمطار) - التوقيع على برنامج شراكة مع بنك التنمية في رواندا وكذا بنك تنزانيا للتنمية الزراعية - التوقيع على بروتوكول اتفاقية مع مبروفا تماشيا مع أهداف مبادرة "AAA" التي تسمح لمبروفا بإدارة صندوق LDN (الصندوق يهدف لتحقيق رصيد يبلغ 300 مليون دولار موجه لدعم مشاريع تمويل ترميم الأراضي وإدارتها المستدامة)

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	CDG GROUPE			رمز المؤسسة
	صندوق الإيداع والتدبير			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	12.304.794	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		10/02/1959		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
		مؤسسة بنكية		نشاط المؤسسة
ACTIVITE	BANCAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	322	309	293	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 813 486	1 696 640	1 700 284	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	3 335 018	3 209 762	2 918 581	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	6 873 711	7 230 042	5 666 264	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	7 107 401	6 902 643	5 443 240	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	737 746	537 605	106 196	الضريبة على الشركات
Résultat net	672 144	755 487	682 317	الناتج الصافي
CAF	3 040 916	2 254 136	951 005	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	220 180 672	205 970 020	201 837 588	مجموع الأصول
Fonds propres	22 354 801	19 482 018	22 728 647	الأموال الذاتية
Dettes de financement	40 575 408	41 082 634	42 944 778	ديون التمويل
Investissements	5 456 968	13 379 000	6 000 000	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Comité de surveillance	4	4	4	مجلس المداولة
Comité d'audit	4	4	4	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	-	1	-	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants - Signature d'un contrat entre CDG, KfW et Finéa pour la mise en place d'une ligne de financement de 500 MDH dédiée aux projets d'investissement dans l'efficacité énergétique - Création d'une société de services énergétiques (Energy Service Company/ESCO) en partenariat avec l'Office National de l'électricité et de l'Eau Potable et l'Agence Marocaine de l'Efficacité Énergétique - Création d'un réseau d'investisseurs africains qui vise à promouvoir la finance climat en Afrique	أهم الأحداث - توقيع عقد بين صندوق الإيداع والتدبير و KfW وفينيا لإنشاء خط تمويل من 500 مليون درهم مخصصة لمشاريع الاستثمار في النجاعة الطاقية - إنشاء شركة متخصصة في الخدمات الطاقية (ESCO) بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية - إنشاء شبكة مستثمرين أفارقة لتعزيز التمويل المناخي في أفريقيا
--	---

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	CMR			رمز المؤسسة
	الصندوق المغربي للتقاعد			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	12 018	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		20/11/1996		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	تدبير أنظمة معاشات القطاع العام			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DES RETRAITES DU SECTEUR PUBLIC			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	357	424	442	عدد المستخدمين
Charges de personnel	105 551	99 433	103 609	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	30 170 894	27 018 100	23 587 866	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	23 838 759	23 242 564	21 977 778	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	-6 107 197	-3 590 958	-1 505 604	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	-	-	-	الضريبة على الشركات
Résultat net	-2 987 593	-1 175 394	3 399 265	الناتج الصافي
CAF	-3 179 382	-1 561 931	2 077 498	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	86 856 243	88 186 721	88 400 818	مجموع الأصول
Fonds propres	84 060 783	85 874 494	86 484 948	الأموال الذاتية
Dettes de financement	391	452	451	ديون التمويل
Investissements	12 360	15 969	15 500	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	1	0	3	مجلس الإدارة
Comité d'audit	1	3	6	لجنة التدقيق
Comité Permanent	7	7	10	اللجنة الدائمة
Comité d'Allocation d'actifs	4	4	2	لجنة تخصيص الأصول
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Réforme paramétrique du régime civil géré par la Caisse
- Constitution d'une commission d'enquête parlementaire par la Chambre des Conseillers relative à la CMR

أهم الأحداث

- الإصلاح المقياسي لنظام المعاش المدني التي يديره الصندوق
- إحداث لجنة برلمانية لتقصي الحقائق من طرف مجلس المستشارين تتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	CNSS			رمز المؤسسة
	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE NATIONALE DE SECURITE SOCIALE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH		آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		27/07/1972		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
			تدبير نظام الضمان الاجتماعي	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DE LA SECURITE SOCIALE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	4 102	4 168	4 143	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 255 442	1 264 781	1 056 990	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	21 823 901	20 579 564	19 260 018	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	28 264 549	26 281 826	25 148 174	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	9 684 419	7 988 820	8 382 450	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	-	-	-	الضريبة على الشركات
Résultat net	10 470 252	5 315 850	7 418 673	الناتج الصافي
CAF	11 527 225	4 706 913	8 095 042	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	103 255 691	96 246 523	89 329 350	مجموع الأصول
Fonds propres	86 093 478	75 619 285	70 292 186	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	53 630	39 790	74 600	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	2	2	2	مجلس الإدارة
Comité audit et risques	4	3	2	لجنة التدقيق والمخاطر
Comité Stratégie et Développement	0	1	1	لجنة الاستراتيجية و التطوير
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Préparation d'un projet de contrat programme
 - Publication de la loi n° 98-15 relative système de l'assurance maladie obligatoire destiné aux professionnels, travailleurs indépendants et non-salariés exerçant des activités privées (BO 6586 du 13 juillet 2017)

أهم الأحداث

- تحضير مشروع عقد برنامج
 - نشر القانون رقم 98-15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (الريدة الرسمية عدد 6586 بتاريخ 13 يوليو 2017)

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	HAO			رمز المؤسسة
	مجموعة العمران للتهيئة			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	HOLDING D'AMENAGEMENT AL OMRANE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	2.104.048	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		15/12/2004		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Société d'Etat			الطبيعة القانونية
	شركة الدولة			
	التجهيز و السكن			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	AMENAGEMENT ET HABITAT			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	1 246	1 251	1 152	عدد المستخدمين
Charges de personnel	513 982	492 533	479 853	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	4 320 997	4 547 528	4 315 557	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	5 326 826	4 635 231	4 801 268	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 374 351	992 463	1 226 392	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	233 367	191 509	211 372	الضريبة على الشركات
Résultat net	582 502	463 891	498 879	الناتج الصافي
CAF	727 228	581 389	487 230	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	51 186 037	49 740 287	47 720 887	مجموع الأصول
Fonds propres	5 653 524	5 318 805	5 034 565	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 325 448	3 377 753	3 605 419	ديون التمويل
Investissements	5 875 300	5 494 440	6 020 000	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil de surveillance	1	3	1	مجلس المداولة
Comité d'audit	3	3	2	لجنة التدقيق
Comité des investissements	1	1	1	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Consolidation des positions des sociétés filiales du Groupe en tant que partenaires stratégiques des régions (signature de 10 conventions de partenariat avec 10 régions)
- Adoption du projet d'entreprise CAP 2020 décrivant la vision, les principales orientations stratégiques et les perspectives d'évolution sur les 5 prochaines années du Groupe et ce, afin d'accroître ses performances et soutenir son positionnement comme opérateur public au service des pouvoirs publics et des territoires

أهم الأحداث

- تدعيم مكانة ودور الشركات التابعة كشريك استراتيجي للجهات (توقيع 10 اتفاقيات شراكة مع 10 جهات)
- تبني مشروع المؤسسة CAP 2020 الذي يشمل الرؤيا والتوجهات الإستراتيجية وتوقعات التطور للسنوات الخمس القادمة بهدف تحسين الأداء وتدعيم مكانة المجموعة كفاعل عمومي في خدمة السلطات العمومية والمجالات

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	MASEN			رمز المؤسسة
	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	MOROCCAN AGENCY FOR SUSTAINABLE ENERGY			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	2.250.000	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	18/03/2010			تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Société Anonyme			الطبيعة القانونية
	إنتاج الطاقة الشمسية			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	PRODUCTION D'ENERGIE SOLAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	25,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	75,00%	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	107	98	85	عدد المستخدمين
Charges de personnel	77 257	73 372	49 815	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	899 640	540 215	178 943	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	449 487	6 772	7 669	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	-372 642	-460 035	-116 610	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	3 538	1 286	734	الضريبة على الشركات
Résultat net	-129 679	346 585	-75 578	الناتج الصافي
CAF	-91 059	-254 985	31 470	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	18 584 490	12 128 996	5 588 356	مجموع الأصول
Fonds propres	2 092 543	1 953 211	1 243 586	الأموال الذاتية
Dettes de financement	15 631 388	9 682 352	4 017 650	ديون التمويل
Investissements	505 340	2 105 000	423 135	الاستثمارات

Gouvernance				الحكامة
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	1	2	4	مجلس الإدارة
Comité d'audit	1	2	2	لجنة التدقيق
Comité des investissements	-	-	-	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Facts Marquants

- Entrée en vigueur de la loi 37-16 modifiant et complétant la loi 57-09 qui prévoit le portage par MASEN de la production de l'ensemble des Energies Renouvelables

- Achèvement des travaux de la 1ère phase du site NOOR I et lancement des travaux de la 2ème et 3ème phases du même projet

أهم الأحداث

- نشر القانون رقم 37-16 المعدل والمتمم للقانون 57-09 الذي كلف الوكالة بإنتاج كل الطاقات المتجددة

- إنتهاء أشغال المرحلة الأولى من محطة نور 1 وانطلاق أشغال المرحلة الثانية والثالثة لهذه المحطة

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	OCP GROUPE			رمز المؤسسة
	المجمع الشريف للفوسفاط			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	GROUPE OCP SA			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	8.288.000	ألاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		07/08/1920		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique			الطبيعة القانونية
	استخراج و إستغلال مناجم الفوسفاط			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	EXPLOITATION DES MINES DE PHOSPHATES			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	95,16%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	94,12%	المباشرة	
	INDIRECTE	1,04%	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بألاف الدراهم
Effectif	20 980	20 588	20 924	عدد المستخدمين
Charges de personnel	9 055 080	9 042 371	8 151 000	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	37 288 660	40 948 000	38 119 000	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	48 590 280	55 327 073	48 916 000	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	21 809 390	26 997 000	20 452 000	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1 464 900	2 893 000	1 874 000	الضريبة على الشركات
Résultat net	3 345 640	9 430 288	7 744 000	الناتج الصافي
CAF	10 964 890	17 457 056	7 594 000	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	152 790 710	145 072 785	127 738 000	مجموع الأصول
Fonds propres	61 851 740	59 666 812	51 738 000	الأموال الذاتية
Dettes de financement	61 483 000	54 738 001	42 457 000	ديون التمويل
Investissements	10 872 000	12 857 380	19 998 000	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	1	1	1	مجلس الإدارة
Comité d'audit et des Risques	2	3	2	لجنة التدقيق و المخاطر
Comité des Investissements	-	-	-	لجنة الاستثمارات
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Création de 14 filiales en Afrique
- Résilience du Groupe malgré le cycle baissier des prix des phosphates sur le marché mondial

أهم الأحداث

- إحداث 14 شركة تابعة بإفريقيا
- صمود المجمع رغم انخفاض أسعار الفوسفاط في السوق الدولية

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	OFPT			رمز المؤسسة
	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE LA PROMOTION DU TRAVAIL			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	4.080.453		رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		01/05/1974		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public			الطبيعة القانونية
	تنمية التكوين المهني			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	8 802	8 684	8 400	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 670 548	1 604 933	1 492 183	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 694 947	2 030 234	1 978 058	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 661 856	2 375 195	2 264 025	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 639 801	1 950 029	1 778 289	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	24 685	4 261	1 095	الضريبة على الشركات
Résultat net	962 936	204 564	161 403	الناتج الصافي
CAF	1 152 969	360 951	353 711	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	6 443 945	5 839 988	5 245 732	مجموع الأصول
Fonds propres	4 992 206	4 024 583	3 817 938	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	185 310	545 000	193 721	الاستثمارات

Gouvernance				الحكامة
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	3	2	1	مجلس الإدارة
Comité d'audit	2	4	-	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	-	1	-	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Validation par le Conseil d'Administration de l'Office du projet de Contrat Programme qui décline le Plan de Développement 2016-2021 présenté devant Sa Majesté le Roi le 08/10/2015

- Formation par l'Office en 2016-2017, de 270000 jeunes, soit 13% de plus par rapport à l'année précédente

أهم الأحداث

- مصادقة مجلس إدارة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على مشروع عقد البرنامج الذي يدخل في إطار تنفيذ خطة التنمية 2016-2021 المقدمة أمام جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 8 أكتوبر 2015

- ارتفاع عدد المتدربين برسم سنة 2016-2017 ليلبلغ 270000 أي بنسبة نمو قدرها 13٪ مقارنة بالسنة السابقة

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	ONEE			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE ET DE L'EAU POTABLE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	22.415.207	آلاف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public			الطبيعة القانونية
	إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	17 945	17 184	16 650	عدد المستخدمين
Charges de personnel	3 613 129	3 532 241	3 488 307	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	24 683 068	26 472 111	25 286 863	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	34 212 159	32 541 473	29 552 209	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	13 459 864	9 974 682	8 160 552	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	107 001	103 863	101 544	الضريبة على الشركات
Résultat net	790 187	-2 019 780	-1 865 489	الناتج الصافي
CAF	8 828 311	5 907 277	5 492 457	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	126 600 205	121 195 693	118 031 087	مجموع الأصول
Fonds propres	19 091 789	17 735 568	18 760 458	الأموال الذاتية
Dettes de financement	57 533 565	56 057 791	53 898 924	ديون التمويل
Investissements	10 213 200	8 967 541	8 302 000	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	1	0	0	مجلس الإدارة
Comité d'audit	2	-	-	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	-	-	-	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants	أهم الوقائع
- Amélioration des indicateurs de l'Office suite au déploiement du Contrat Programme avec l'Etat - Entrée en vigueur de la loi 38-16 modifiant et complétant l'article 2 du dahir portant création de l'ONEE, et portant transfert à MASEN de l'ensemble des biens servant à l'activité de production des Energies Renouvelables - Pointe maximale enregistrée le 26 juillet 2016 de 6050 MW	- تحسن مؤشرات المكتب إثر تنفيذ عقد البرنامج مع الدولة - دخول القانون رقم 38-16 المغير والمتمم للمادة 2 من الظهير المحدث للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والقاضي بتحويل التجهيزات المستخدمة لإنتاج الطاقات المتجددة لصالح الوكالة المغربية للطاقة المستدامة - بلغت الذروة القصوى 6050 ميغاواط يوم 26 يوليوز 2016

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	ONCF			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للسكك الحديدية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES CHEMINS DE FER			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	36.667.598	ألف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
			النقل السككي	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	TRANSPORT FERROVIAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بألف الدراهم
Effectif	7 555	7 845	7 864	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 107 522	1 063 924	1 062 331	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 952 644	2 824 636	2 538 418	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 681 742	3 874 369	3 849 436	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 498 373	2 621 943	2 704 989	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	19 221	23 148	19 383	الضريبة على الشركات
Résultat net	-521 289	15 593	-279 312	الناتج الصافي
CAF	621 234	806 006	991 984	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	65 999 905	62 359 519	52 465 737	مجموع الأصول
Fonds propres	26 999 860	27 382 303	21 938 977	الأموال الذاتية
Dettes de financement	26 472 668	23 999 850	19 316 996	ديون التمويل
Investissements	5 795 521	5 897 823	6 245 000	الاستثمارات

Gouvernance				الحكامة
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	2	2	2	مجلس الإدارة
Comité d'audit	3	3	2	لجنة التدقيق
Comité des investissements	2	3	2	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Coup d'envoi des travaux de construction de la gare ferroviaire de Rabat-Agdal
- Taux d'avancement de 86% des travaux du projet de la LGV Kenitra-Tanger
- Avancement du projet de triplement de la voie Kenitra - Casablanca, du doublement complet de la ligne Casablanca - Marrakech, du programme de sécurisation de la traversée des emprises ferroviaires, de construction de nouvelles gares et d'un réseau de plateformes logistiques

أهم الأحداث

- إعطاء الانطلاقة لأشغال بناء محطة السكك الحديدية الرباط أكدال
- تقدم أشغال مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين القنيطرة وطنجة بنسبة 86%
- تقدم مشروع توسيع مقطع القنيطرة - الدار البيضاء إلى ثلاث ممرات وتثنية الخط الرابط بين الدار البيضاء ومراكش وبرنامج تأمين عبور السكك الحديدية وبناء محطات جديدة وشبكة من المنصات اللوجيستكية

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	ONDA			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للمطارات			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES AEROPORTS			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	2.064.820	ألف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		06/05/1982		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
			خدمات مرتبطة بالمطارات	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DES AEROPORTS			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	2 310	2 458	2 774	عدد المستخدمين
Charges de personnel	671 373	684 923	672 402	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 536 168	1 524 958	1 414 924	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 400 922	3 224 293	3 219 368	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 663 632	2 517 509	2 611 132	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	250 742	196 197	155 868	الضريبة على الشركات
Résultat net	484 675	317 022	679 737	الناتج الصافي
CAF	1 366 839	1 066 554	1 442 828	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	12 796 698	11 772 173	11 690 774	مجموع الأصول
Fonds propres	5 128 200	5 158 201	5 362 545	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 987 010	3 539 547	3 637 208	ديون التمويل
Investissements	1 351 412	769 000	874 281	الاستثمارات

Gouvernance	الحكامة			عدد دورات
Nombre de réunions	2016	2015	2014	
Conseil d'administration	2	2	4	مجلس الإدارة
Comité d'audit	10	8	3	لجنة التدقيق
Comité des investissements	2	2	2	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	2	3	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Achèvement du nouveau terminal de l'aéroport de Marrakech (coût de 1,22 MMDH - capacité de 9 millions de passagers)
- Réaménagement du bâtiment existant du Terminal 1 de l'aéroport de Mohammed V (coût de 1,64 MMDH - taux d'avancement des travaux de 85%)
- Extension et aménagement de l'aéroport de Nador (coût de 315 MDH - taux d'avancement des travaux de 10%)
- Autres aménagements et construction aux aéroports de Guelmim, Er-Rachidia, Es-Smara, Fès-sais et Zagora

أهم الأحداث

- إنشاء المحطة الجديدة لمطار المنارة مراكش (كلفة تبلغ 1,22 مليار درهم وطاقعة استيعابية 9 مليون مسافر)
- إعادة تهيئة المحطة 1 لمطار محمد الخامس (كلفة 1,64 مليار درهم - مستوى تقدم للأشغال بلغ 85%)
- توسيع وتهيئة مطار الناظور (كلفة 315 مليون درهم ومستوى تقدم للأشغال بلغ 10%)
- تهيئة أخرى وإنشاء مدرجات مطارات كلميم والراشيدية والسمارة وفاس سايس وزاكورة

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	RAM			رمز المؤسسة
	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE				
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	3.628.127	ألف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		18/06/1957		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Fillale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
ACTIVITE	TRANSPORT AERIEN		النقل الجوي	نشاط المؤسسة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98,04%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	53,94%	المباشرة	
	INDIRECTE	44,10%	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بآلاف الدراهم
Effectif	2 263	1 953	2 928	عدد المستخدمين
Charges de personnel	2 136 936	1 982 876	1 894 636	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	12 571 711	12 020 157	12 172 615	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	14 299 778	13 442 867	13 891 195	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	4 010 586	3 435 752	3 643 382	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	73 856	70 392	70 776	الضريبة على الشركات
Résultat net	231 280	203 299	183 588	الناتج الصافي
CAF	1 597 617	911 560	1 512 416	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	19 041 362	16 805 592	15 626 999	مجموع الأصول
Fonds propres	2 625 761	2 394 481	2 191 182	الأموال الذاتية
Dettes de financement	6 429 281	5 452 459	4 135 929	ديون التمويل
Investissements	2 515 983	2 176 000	250 621	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	6	5	7	مجلس الإدارة
Comité d'audit	5	5	5	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	2	4	3	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	3	1	2	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants

- Finalisation du projet du plan de développement 2017-2030
- Lancement de la ligne Casablanca-Doha pour relier l'Afrique à l'Asie
- Réception du troisième, quatrième et cinquième appareils Boeing B787 Dreamliner commandés

أهم الأحداث

- وضع الصيغة النهائية لمشروع خطة التنمية للفترة 2017-2030
- إطلاق خط الدار البيضاء - الدوحة من أجل ربط أفريقيا بآسيا
- توصل الشركة بالطائرات الثالثة والرابعة والخامسة من طراز بوينغ B787 Dreamliner

ANNEXE 9

الملحق رقم 9

بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية
FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

SIGLE	TMSA			رمز المؤسسة
	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	AGENCE SPECIALE TANGER MEDITERRANEE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	3.622.079	ألف الدراهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		10/09/2002		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Société Anonyme			الطبيعة القانونية
	تهئية تنمية و تدبير طنجة-البحر الأبيض المتوسط			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	AMENAGEMENT DEVELOPPEMENT ET GESTION DE TANGER-MED			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	8,19%	المباشرة	
	INDIRECTE	91,81%	غير المباشرة	

Milliers DH	2016	2015	2014	بألف الدراهم
Effectif	404	349	337	عدد المستخدمين
Charges de personnel	147 235	140 958	128 746	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	745 936	716 658	640 071	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 113 886	1 835 773	1 632 719	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 548 299	1 263 402	1 124 664	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	84 900	60 465	10 704	الضريبة على الشركات
Résultat net	401 910	319 271	267 897	الناتج الصافي
CAF	942 054	849 000	882 000	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	23 088 179	22 018 495	22 667 951	مجموع الأصول
Fonds propres	10 104 125	8 991 290	9 229 419	الأموال الذاتية
Dettes de financement	11 291 484	11 459 934	11 489 951	ديون التمويل
Investissements	2 176 725	1 120 000	1 824 453	الاستثمارات

Gouvernance		الحكامة		
Nombre de réunions	2016	2015	2014	عدد دورات
Conseil d'administration	2	2	2	مجلس الادارة
Comité d'audit	1	1	2	لجنة التدقيق
Comité des Investissements	-	-	2	لجنة الاستثمارات
Comité des risques	-	-	-	لجنة المخاطر
Comité des nominations et rémunérations	-	-	-	لجنة التعيينات والتعويضات
Certification des comptes	oui - نعم	oui - نعم	oui - نعم	المصادقة على الحسابات

Faits Marquants	أهم الأحداث
- Signature d'une nouvelle concession portuaire APM Terminals au TC4 au niveau de Tanger Med II - Deux augmentations de capital de TMSA et TM II, respectivement de 550 MDH et 1 100 MDH pour le financement de TM II - Lancement des travaux de la phase II de TM II - Renforcement des connexions maritimes du port en TIR et en conteneurs - Implantation de 68 nouveaux projets industriels sur l'ensemble des zones d'activités Tanger Med	- إبرام عقد منح امتياز جديد مع شركة APM Terminals لتشغيل منطقة الحاويات رقم 4 على مستوى طنجة المتوسط 2 - الزيادة في رأس مال شركة السلطة المينائية لطنجة المتوسط وطنجة المتوسط 2 بمبلغ 550 مليون درهم و 1.100 مليون درهم على التوالي لتمويل بناء ميناء طنجة المتوسط 2 - انطلاق أشغال المرحلة الثانية لميناء طنجة المتوسط 2 - تعزيز الربط البحري للميناء بشاحنات النقل الدولي وبالحاويات - إنشاء 68 مشروعا صناعيا جديدا في جل مناطق أنشطة طنجة المتوسط

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة (*)
المراقبة القبليّة - 208 -

1- المؤسسات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولّة العمومية
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق
ABH (10)	وكالات أحواض المياه (10)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
AMDI	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية
AMEE	الوكالة المغربية للنجاة الطاقية
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
ANBMR	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
AMSSNUR	الوكالة المغربية للأمن و السلامة في المجالين النووي والإشعاعي
ANCFC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
ANEAQ	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحو الأمية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREF (12)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12)
AU (30)	الوكالات الحضرية (30)
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج
CAG (12)	الغرف الفلاحية (12)
CAR (12)	غرف الصناعة التقليدية (12)
CC	صندوق المقاصة
CCIS (12)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CFR	صندوق تمويل الطرق
CHU (5)	المراكز الاستشفائية الجامعية (5)
CMPE	المركز المغربي لإنعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPM (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENAM	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة (*)
المراقبة القبلية - 208 -

1- المؤسسات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولات العمومية
ENSMR	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقنين
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISCAE	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل والبحوث الكيميائية للدار البيضاء
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق والتصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
ORMVA (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEE (11)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (11)
RAFC	الوكالة المستقلة للتوريد بالدار البيضاء
RATS	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأسفي
TNMV	المسرح الوطني محمد الخامس
UNIVERSITES (13)	الجامعات (13)

2- هيئات عمومية أخرى

الرمز	اسم المؤسسة
CNOPS	الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
AREP (12)	الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع (12)

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة المواءمة - 24 -

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولات العمومية
BAM	بريد المغرب
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية
CCG	صندوق الضمان المركزي
ITHMAR AL MAWARID (**)	إثمار الموارد
HAO	مجموعة التهيئة العمران
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة
MDJS	المغربية للألعاب و الرياضات
MITT	مرسى الدولية بطنجة
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
RADEEMA	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء مراكش
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة
SAR	شركة تهيئة وتجهيز الرياض
SIE	شركة الاستثمارات الطاقية
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستية
SOEP	شركة استغلال الموانئ
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير الملاعب
SRRA	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط - 2
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

(**) الصندوق المغربي للتنمية السياحية سابقا

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة بمقتضى اتفاقية - 34 -

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولاة العمومية
ADER	وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
BRG MARINA	شركة مارينا أبي رقراق
CASA AMENAGEMENT	شركة الدار البيضاء للتهيئة
CASA TRANSPORTS	شركة الدار البيضاء للنقل
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن
MARCHICA MED	شركة مارشिका للتنمية
MASEN CAPITAL	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة - راس المال
NWM	الناطور غرب المتوسط
PORTNET	شركة بورت نيت
OCP S.A.	المجمع الشريف للفوسفات
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
SAO AGADIR	شركة التهيئة العمران أكادير
SAO AL BOUGHAZ	شركة التهيئة العمران البوغاز
SAO AL JANOUB	شركة التهيئة العمران الجنوب
SAO BENI MELLAL	شركة التهيئة العمران بني ملال
SAO CASA	شركة التهيئة العمران الدار البيضاء
SAO CHRAFATE	شركة التهيئة العمران الشرفات
SAO FES	شركة التهيئة العمران فاس
SAO LAKHIAITA	شركة التهيئة العمران ساحل لخياطة
SAO MARRAKECH	شركة التهيئة العمران مراكش
SAO MEKNES	شركة التهيئة العمران مكناس
SAO OUJDA	شركة التهيئة العمران وجدة
SAO RABAT	شركة التهيئة العمران الرباط
SAO TAMANSOURT	شركة التهيئة العمران تمصورت
SAO TAMESNA	شركة التهيئة العمران تامسنا
SGPTV	شركة تدبير ميناء طنجة المدينة
SOREAD	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس
SOSIPO	شركة المخازن المينائية
STAREO	الشركة المفوضة للنقل الحضري
STAVOM	شركة تهيئة سهل واد مرتيل
STRS	شركة طرامواي الرباط سلا
TC 3 PC	شركة محطة 3 لميناء الدار البيضاء

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية وهيآت أخرى الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة النوعية - 21 -

1- المؤسسات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولات العمومية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
AMCAM	وكالة حساب تحدي الألفية المغرب
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
FEC	صندوق تجهيز الجماعات المحلية
IRCAM	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

2- هيئات عمومية أخرى

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولات العمومية
ACAPS	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
AMMC	الهيئة المغربية لسوق الرساميل
AMSUP	وكالة التشارك للجامعات المغربية ومؤسسات التعليم العالي و البحث ودعم التعليم العالي
CRP II	مركز موارد المحور الثاني لمخطط المغرب الأخضر
FMOSJ	المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل
FMVI ESC	مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف
FMVI OSEF	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين
FMVI OSPSN	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني
FMVI PR	مؤسسة محمد السادس للخدمات الدينية
FNM	المؤسسة الوطنية للمتاحف
INCVT	المعهد الوطني لظروف الحياة في العمل

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة
من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>